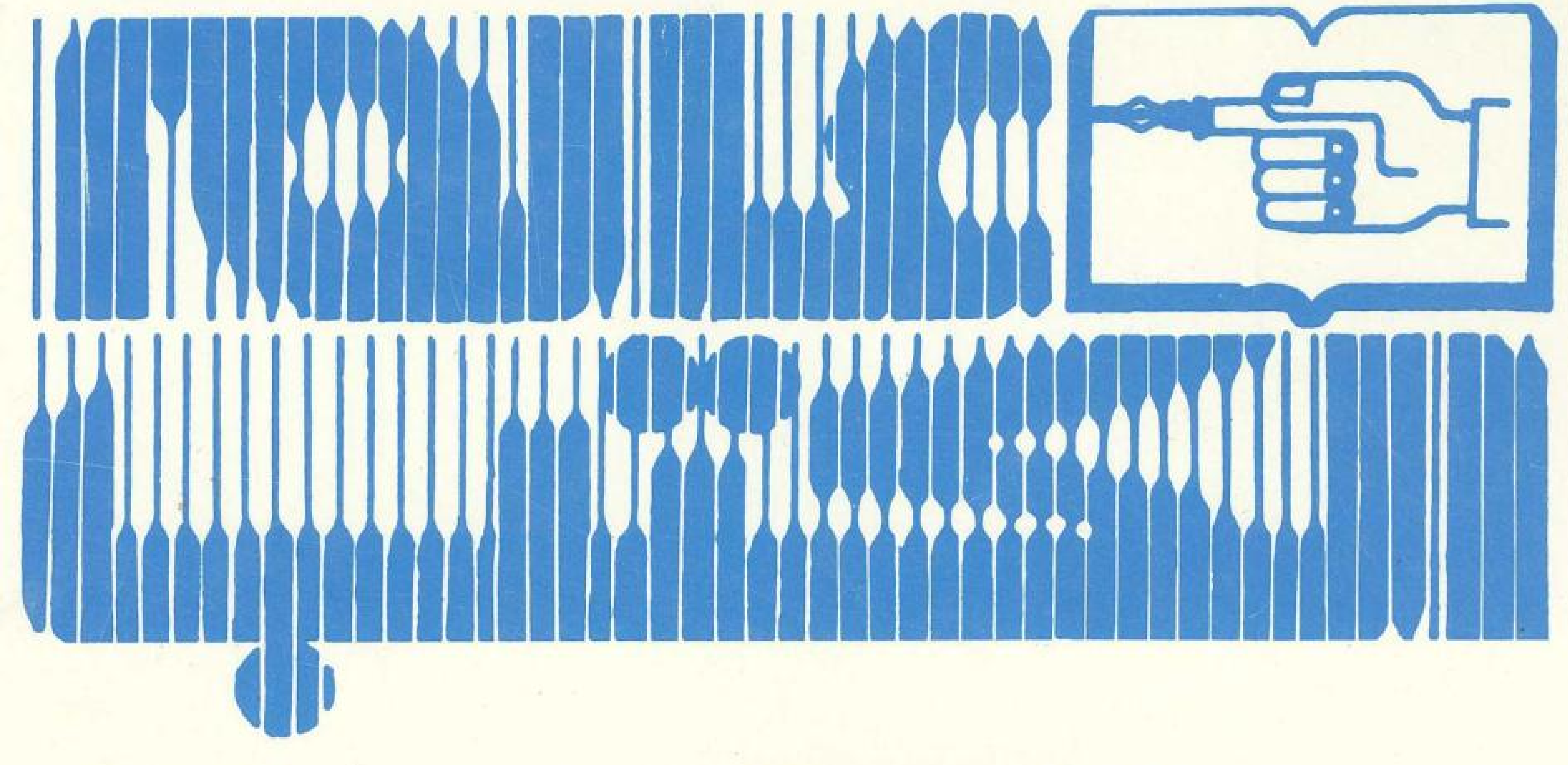
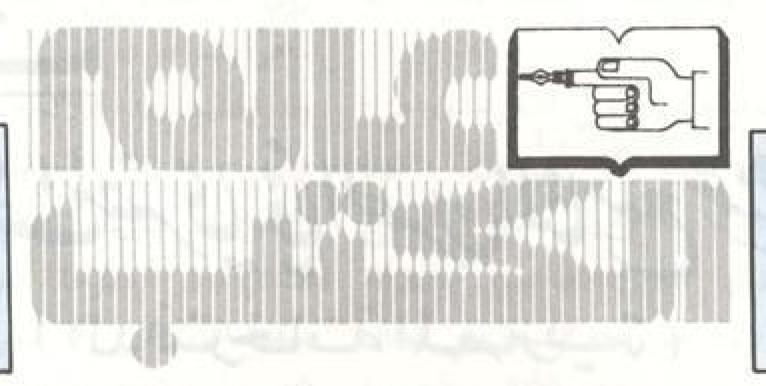


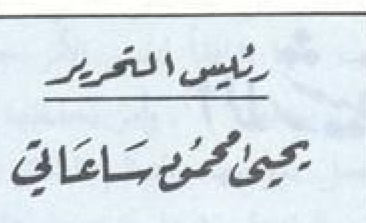
* مجلة فصلية متخصصة *

المجلد الثامن العدد الرابع ربيع الآخر ١٤٠٨هـ/ ديسمبر ١٩٨٧م

من موضوعات هذا العدد







المؤسسان
عبد العزيز الرفاعي
عبد الرحمن فيصل المعمر

رئيس التحرير
يحيى محمود ساعاتي

مجلة فصلية متخصصة تهتم بالكتاب وقضاياه
الناشر: دار ثقيف للنشر والتأليف - الرياض - المملكة العربية السعودية

المجلد الثامن | العدد الرابع | ربيع الآخر ١٤٠٨هـ/ ديسمبر ١٩٨٧م

○ منهاج النشر

- يشترط في المواد المراد نشرها:
١- أن تكون في إطار تخصص المجلة.
٢- مكتوبة بالآلة الكاتبة أو بخط واضح.
٣- لم تنشر من قبل.
٤- معتمدة على المنهجية والموضوعية في المعالجة.
- تخضع الدراسات والبحوث للتحكيم قبل نشرها.
- ترتب المواد وفقاً لأمور فنية بحتة.
- لايجوز إعادة نشر أية مادة من مواد المجلة كاملة إلا بإذن مسبق. وفي حالة الاقتباس يرجى الإشارة إلى المصدر.
- ما ينشر يعبر عن رأي كاتبه فقط ولا يمثل رأي المجلة بالضرورة.

○ بيانات إدارية

- المراسلات الخاصة بالتحرير توجه باسم رئيس التحرير (٤٧٧٧٢٦٩).
- المراسلات الخاصة بالاشتراكات والإعلانات توجه باسم مدير الإدارة (٤٧٦٥٤٢٢).
- عنوان المجلة:
- عالم الكتب
ص.ب: (١٥٩٠) الرياض: (١١٤٤١)
المملكة العربية السعودية
هاتف: ٤٧٦٥٤٢٢
- الاشتراك السنوي في الداخل والخارج ١٠٠ ريال سعودي أو ما يقابلها بالدولار الأمريكي.
- الإعلانات يتفق بشأنها مع الإدارة.

المحتويات

الدراسات

الأرشيف المصري في القرن التاسع عشر

(الدفترخانة المصرية)

مصطفى أبو شعيشع

مقدمة :

تتناول هذه الدراسة نشأة الدفترخانة المصرية[١] في القرن التاسع عشر الميلادي، وكيف أصبحت أرشيف الدولة الذي حفظ وثائقها من التلف والضياع، نتيجة لما وصل إليه الجهاز الإداري من تقدم في عهد محمد علي.

فقد نجح محمد علي ــ بعد أن تولى حكم مصر سنة ١٨٠٥م ــ في القضاء على الفوضى التي اجتاحت البلاد، وأدت إلى اضطراب الجهاز الإداري فيها، بسبب الصراع على السلطة الذي اندلع عقب خروج الفرنسيين منها سنة ١٨٠١م. ثم عمل على تنظيم حكومته ــ بعد أن تخلص من معارضيه ــ بأن جعلها أداة فعالة تمكنه من السيطرة على البلاد والنهوض بها[٢].

وبنى محمد علي نظام الحكومة على أساس مركزي يقوم على مبدأين؛ الأول أن كل مسألة يجب أن تستوفي حظها من البحث والتمحيص في أحد المجالس[٣] والدواوين المختلفة التي أنشأها لهذا الغرض، والمبدأ الثاني أن تكون له الكلمة العليا في النهاية، وأن يكون من حقه المطلق تصريف الأمور[٤].

وكان هذا النظام يعكس رغبة محمد علي في الإشراف بنفسه على كل عمل من أعمال الدولة لضمان تنفيذ مشروعاته العديدة وسرعة إنجازها من ناحية، ولتدريب الأهالي على شئون الحكم والإدارة من ناحية ثانية، حتى يستطيعوا الاضطلاع بأعباء الحكومة وسياسة أمورهم بأنفسهم، بعد أن تبين له أن الخبرة والتجربة تنقصهم في كثير من المجالات.

تأسيس الدفترخانة ووظائفها :

غير أن قيام هذه الإدارات والمجالس بعملها، وهو بحث الموضوعات المطروحة عليها ودراستها لإبداء الرأي فيها، ماكان ليتم بنجاح دون وجود جهاز يحفظ للحكومة أوراقها ودفاترها وسجلاتها بطريقة منظمة بحيث يسهل الرجوع إليها عند الحاجة. فقد جرت العادة حتى ذلك الحين أن يحتفظ موظفو الدولة في مختلف الدواوين والمجالس بما في حوزتهم من أوراق ودفاتر، وأن يأخذوها معهم إذا عزلوا من مناصبهم أو تقلدوا وظائف أخرى[٥]. ونتيجة لذلك كانت أعمال الدولة تصاب بالاضطراب، مما دفع محمد علي إلى التفكير في ضرورة إيجاد مكان تجمع فيه دفاتر وسجلات جميع دواوين الدولة وفروعها في الأقاليم[٦]. ومن ثم أمر في سنة ١٢٤٤هـ (١٨٢٩م) بإنشاء ديوان الدفترخانة[٧] «ليجمع في مكان واحد سجلات جميع الأقاليم والدواوين المحفوظة من القدم في بعض الأماكن وعند الباشكتاب حتى لاتصاب من التلف ويرجع إليها كلما لزم الأمر»[٨].

فكان الغرض من إنشاء الدفترخانة هو حفظ الأوراق والسجلات والدفاتر الناتجة عن نشاط دواوين الحكومة وفروعها في الأقاليم بطريقة منظمة بحيث يمكن للقائمين عليها الوصول إلى محتوياتها بسهولة وبحيث تكون في مكان آمن لاتتعرض فيه للسرقة أو الحريق، مثلما حدث عندما شبت النيران بديوان الكتخدا[٩] وأتت على جميع الدفاتر الموجودة به، وذلك على أثر الحريق الذي «وقع في سراية القلعة» في ٧ رمضان سنة ١٢٣٥هـ (١٨٢٠م) كما يقول الجبرتي[١٠].

وتم إنشاء الدفترخانة في أواخر سنة ١٢٤٤هـ (١٨٢٩م)[١١] بجوار المحجر في محاذاة باب قلعة مصر الجديد[١٢]، وقدرت نفقات البناء بما يقرب من ١٠١١ كيساً أي ما يعادل ٥٠٥٥ جنيهاً، وكانت في ذلك الوقت تتبع قلم الخزينة التابع للديوان الخديوي[١٣].

ولضمان سير العمل بالدفترخانة على أكمل وجه، قرر المجلس العالي تعيين راغب أفندي ناظر الضربخانة ــ وهو من الرجال المشهود لهم بالجد والاجتهاد ــ ناظراً للدفترخانة على أن يعاونه في عمله عدد من الكتبة[١٤] وحدد له راتباً سنوياً مقداره خمسون ألف

قرش[15] وذلك «لجلال قدر أمانة الدفترخانة... وكفاءة المشار إليه وسابق خدمته»[16].

وقد حدد المجلس العالي ستة واجبات لأمين الدفترخانة، هي: حفظ الدفاتر التي تتجمع بالدفترخانة حفظاً لائقاً، أي بطريقة منظمة بحيث يسهل الرجوع إليها كلما دعت الحاجة إلى ذلك. واستخراج المعلومات (الكشوف) التي يطلبها الديوان الخديوي والخزانة الخديوية من الدفاتر، على أن يتم ذلك على وجه السرعة «في الحال ودون تأخير». وإعداد التقارير الواردة من الجهات والأقاليم وتقديمها إلى المجلس العالي. وإجراء التفتيش والتحقيق ومراجعة الدفاتر الموجودة وإبلاغ المجلس بما يتم. وطلب الدفاتر التي انتهى العمل فيها «ووجب تقديمها إلى الدفترخانة» في آخر كل سنة، وجلبها من أماكنها في الموعد المحدد، وإبلاغ المجلس أمر من لم يرسلوها. وبالإضافة إلى الواجبات الخمسة السابقة، كان عليه المساعدة في تعليم بعض الكتاب المبتدئين ــ الذين يبعث بهم الديوان الخديوي ــ حسن الخط والإنشاء[17]، وذلك بسبب كثرة الأعمال التي تقوم بها الدرسخانة[18] وقلم التقارير في ذلك الحين وعدم سعة المكان الذي يشغلانه «لوجود الدرسخانة وقلم التقارير في الوقت الحاضر في مكان واحد»[19].

وهكذا يمكن القول بأن الدفترخانة كانت بتعبير العصر الحديث مركز معلومات لحكومة محمد علي، تتولى تجميع الدفاتر والسجلات والأوراق من مختلف مصالح الدولة وفروعها في الأقاليم، واستكمال الناقص منها، وتنظيم هذه السجلات والدفاتر وتخزينها بطريقة تسهل استرجاع ماتطلبه منها المجالس المختلفة ــ التي أنشأها محمد علي ــ لتستعين بها في دراسة مايطرح عليها من موضوعات.

تنظيم العمل بالدفترخانة :

ومن أجل تنظيم العمل بالدفترخانة وضمان حسن سيره، كلف المجلس العالي كُتاب الخزينة وضع لائحة لحفظ وتنظيم الدفاتر والسجلات، وذلك لسابق خبرتهم الطويلة في هذا المجال، ولتتخذ «دستوراً للعمل في طريقة وضع وحفظ الدفاتر اللازم جلبها من الأقاليم البحرية والقبلية والدواوين المصرية». وقد اشتملت هذه اللائحة ــ التي يرجع الفضل في وضعها إلى الخواجة يوحنا كاتب المصروف ــ على ثمانية أبواب[20]، جعل لكل باب منها فهرستاً «حتى إذا لزم كشف (أي) مصلحة، استخرج كشفها منها دون تأخير»[21].

وهكذا استخدمت الفهارس بالدفترخانة لتيسير الوصول إلى محتوياتها من الدفاتر والسجلات.

ولضمان قيام الدفترخانة بالمهام المنوطة بها على أكمل وجه، رؤي أن تقسم إلى أربعة أقسام، يخصص لكل قسم منها «كاتب ماهر ومساعد له وينصب عليهم أحداً ناظراً ممن يعتمد عليه»[22]. وقد حظيت هذه اللائحة بالقبول من المجلس العالي عندما عرضت عليه حيث «وجد كل باب منها موافقاً لنفس الأمر حيث كانت الأصول التي يشملها واقعة في محلها»[23]. وأمر بحفظها لدى راغب أفندي ناظر الدفترخانة ليعمل بموجبها، ولتنظم الدفاتر والسجلات بمقتضاها، على أن تتولى الخزينة نشرها وتوزيعها على الدواوين المصرية وفروعها بالأقاليم[24]. ولسوء الحظ لم يعثر الباحثون على هذه اللائحة التي تعتبر أول لائحة تصدر في مصر الحديثة لتنظيم الدفاتر والسجلات.

ولقد شرع راغب أفندي في الاستعداد لبدء العمل في الدفترخانة، فقام بتجهيز الصناديق التي سيتم حفظ الدفاتر والسجلات فيها بعد ورودها من الدواوين والأقاليم. ولكن جلب الدفاتر من الأقاليم والدواوين المختلفة لم يكن سهلاً، وذلك لعدم وجود خطة عمل تنظمه. وللتغلب على هذه المشكلة تقرر أن يتولى كل من الخواجة يوحنا والمعلم باسليوس كاتب المصروف إعداد قائمة بالدفاتر «التي ينبغي طلبها من محلاتها» وذلك وفقاً للائحة الخواجة يوحنا[25].

ومن المرجح أن العمل قد بدأ في الدفترخانة سنة ١٨٣٠م (١٢٤٦هـ)، وذلك استناداً إلى أن راغب أفندي أول ناظر للدفترخانة قد تقدم بشكوى للمجلس العالي بسبب عدم تسلمه لمرتبه، وقد بحثها المجلس في جلسته بتاريخ ٢٥ ربيع الأول سنة ١٢٤٦هـ، وأرسل إلى الديوان الخديوي طالباً من مأمور الخزينة تخصيص المرتب الذي سبق ذكره له[26].

ولقد واجه ناظر الدفترخانة صعوبة بالغة أثناء قيامه بعملية جلب الدفاتر والسجلات الموجودة بالمأموريات والبنادر والدواوين، لعدم استجابة النظار والباشكتاب وإرسال مالديهم من سجلات رغم تكرار الكتابة إليهم في هذا الشأن. وكانت التعليمات الصادرة في ذلك الوقت تقضي بأن لاتظل الدفاتر والسجلات في عهدة كتاب الحسابات أكثر من سنة سابقة والسنة الجارية، على أن يرسلوا ماعدا ذلك إلى الدفترخانة. غير أن الكثيرين من النظار والباشكتاب لم ينفذوا هذه التعليمات بدقة مما نتج عنه عدم انتظام ورود الدفاتر والسجلات إلى الدفترخانة «حيث لم يرسل سوى القليل من سجلات المأموريات والدواوين»[27]. مما دفع راغب أفندي ناظر الدفترخانة إلى أن يرفع تقريراً إلى الديوان الخديوي يشكو فيه هذا الأمر[28].

وعلى أثر ذلك تقرر أن يقوم ناظر الدفترخانة بإعداد قوائم بأسماء من تخلفوا عن إرسال الدفاتر والسجلات، ويبعث بها إلى الديوان الخديوي ليقوم بدوره بإخطار المديرين ونظار الدواوين ليحثوا

المتخلفين على الإسراع في تسليم ما في حوزتهم من الدفاتر والسجلات المطلوبة، فإذا ماعاد (المختص) وأهمل في هذا الشأن، عوقب بالضرب مائة سوط من قبل مأمور الديوان الخديوي[٢٩].

والحقيقة أن الدفترخانة قد حظيت بعناية حكومة محمد علي التي بذلت جهوداً كبيرة من جانب ناظر الدفترخانة والمجلس العالي لتحقيق الهدف من إنشائها، وهو تجميع دفاتر الدولة ووثائقها في مكان واحد. ولذا خصص المجلس العالي مندوبين عن الأقاليم المصرية، مهمة كل منهم تجميع سجلات هذا الإقليم وتسليمها للدفترخانة[٣٠]. فتقرر أن يتولى الشيخ مصطفى سعد وآخرون من الباشكتاب تسليم سجلات الحسابات عن الأقاليم الصعيدية، وأن يتولى المعلم فرنسيس يعقوب تسليم السجلات عن الأقاليم الوسطى، ويتولى بطرس الحمامي تسليم سجلات إقليم أسيوط، ويتولى بطرس عطية تسليم سجلات إقليم شرقي أطفيح. وحيث إن الأقاليم القبلية أصبحت ابتداء من أول شعبان سنة ١٢٤٣هـ (١٨٢٧م) مأموريات، فقد تقرر أن يقوم المديرون بجمع السجلات المطلوبة كل سنة على حدة حتى آخر سنة ١٢٤٥هـ (١٨٢٩م)، على أن ترسل سجلات كل قسم مع كاتب وتسلم للدفترخانة[٣١].

وبالنسبة للأقاليم البحرية قرر المجلس العالي أن يتولى المعلم حنا الطويل تجميع سجلات سنة ١٢٢٧هـ (١٨١٢م) التي كانت بعهدة الملتزمين، وسجلات عامي ١٢٢٨هـ، ١٢٢٩هـ التي كانت في عهدته هو والمعلم غالي. أما سجلات هذه الأقاليم عن الفترة من سنة ١٢٣٠هـ (١٨١٤م) حتى سنة ١٢٣٩هـ (١٨٢٣م) «فيجب استخراج كشف بأسماء الباشكتاب من جامعات الحسابات التي سلمت من الخزينة إلى الدفترخانة» وتطلب هذه السجلات من هؤلاء الباشكتاب. وبالنسبة لسجلات عام ١٢٤٠هـ (١٨٢٤م)، فنظراً لأن الأقاليم البحرية أصبحت في هذه السنة أربع نظارات، فقد قرر المجلس أن تستخرج الخزانة الخديوية — من واقع كشوف الحسابات التي سلمتها لها — قائمة «تحوي مدة وأسماء الباشكتاب الذين في معية كل ناظر من النظار» وتطلب منهم تسليم هذه السجلات إلى الدفترخانة[٣٢].

أما بالنسبة للسجلات ابتداء من سنة ١٢٤١هـ (١٨٢٥م) التي جعلت فيها الأقاليم البحرية مأموريات «كل منها تقدم حساباتها إلى الخزينة على حدة»، فقد قرر المجلس أن يقوم ناظر الدفترخانة باستخراج قائمة بأسماء باشكتاب كل مديرية ويقدمه للديوان الخديوي، ليتولى بدوره إرسال مندوب عنه «للتحري عن باشكتاب كل جهة» ليحصل منهم على ما في حوزتهم من سجلات ويسلمها للدفترخانة. أما السجلات المطلوبة من باشكتاب المأموريات، فيرسل إلى مأموري المديريات كشفاً بأسمائهم ومدة خدمة كل منهم لتطلب منهم السجلات الموجودة لديهم[٣٣].

ونتيجة لهذا الجهد الكبير الذي بذله ناظر الدفترخانة والديوان الخديوي لجمع الدفاتر من الأقاليم والدواوين، امتلأت الدفترخانة بالوثائق المتنوعة «ولم يبق فيها مكان» فدعت الضرورة إلى إنشاء عيون خشبية داخل المخازن لتحفظ فيها الدفاتر والسجلات الواردة، وبلغت تكلفتها تسعة عشر ألفاً و ٦١٩٫٥قرش، وقد كان «في إنشائها على هذا النحو قصد وتوفير للحكومة من بنائها بالحجارة»[٣٤].

وقد ظل نظام العمل بالدفترخانة يسير وفق لائحة الخواجة يوحنا كاتب المصروف، ولكن ابتداء من سنة ١٢٥٨هـ (١٨٤٢م) تكدست الوثائق، فاستدعي المسيو روسيه خواجة المحاسبة لإبداء المشورة في كيفية التصرف في الوثائق المكدسة. فقدم تقريراً عن النظم الفرنسية أوضح فيه أن «المصالح والدواوين قد تسببت في وقوع تراكم الأوراق إذ لم تروجها في حينها» ولم تتخلص من الأوراق غير الهامة[٣٥].

ورأى المجلس العالي أن اللائحة التي تنظم العمل بالدفترخانة «وهي لائحة الخواجة يوحنا» قد تسببت في تكدسها بالدفاتر والسجلات «لأنها تعاملت معها على أساس العدد وليس النوع». فلم تفرق بين نوعية الدفاتر والأوراق التي ترد إليها من دفترخانات الدواوين والأقاليم وأهمية كل منها، حتى يمكن حفظ الهام منها حفظاً دائماً أو مؤقتاً حسب درجة أهميته والتخلص من الوثائق غير الهامة. وإنما عاملت جميع الدفاتر والسجلات معاملة واحدة وحفظتها حفظاً دائماً بصرف النظر عن درجة أهميتها، حتى وصل الأمر إلى أن تكدست الدفترخانة بالأوراق المختلفة «فالذي كان جارياً لغاية سنة ١٢٥٧هـ في تسليم الدفاتر وسائر الأوراق إلى الدفترخانة... كانت تكتب حافظة لكل مصلحة عن دفاترها ومستنداتها باعتبار العدد فقط، ويكتب فيها الشهر الذي تختص به تلك الدفاتر والمستندات، وعدد الأوراق التي يشملها كل دفتر وسند، ويذكر فيها عدد الأوراق التي كتبت وعدد التي بيضت»[٣٦]. ومعنى هذا أن جميع الوثائق كانت تحفظ في الدفترخانة دون تفرقة بين مايستحق الحفظ ومايجب استبعاده.

ولذلك قرر المجلس إصدار لائحة جديدة تعالج القصور الموجود في اللائحة السابقة وتختص «بتنظيم وحفظ دفاتر العمليات بجهات الميرى مدة معلومة وتسليمها إلى عمومها وإبقاء المقتضى حفظه بها إلى ماشاء الله، واستبعاد غير اللازم حفظه من بعد المدة المقننة» وتم الانتهاء من وضع هذه اللائحة في شعبان سنة ١٢٦٢هـ (١٨٤٦م)، وبدأ العمل بها في ذي الحجة سنة ١٢٦٢هـ[٣٧].

وجاءت هذه اللائحة في ثلاثة أبواب؛ اختص الباب الأول منها بأنواع الوثائق ومدد الحفظ بالأقاليم، مثل دفاتر صيارف القرى، ودفاتر الشونة، ومكلفات الأطيان. ونصت اللائحة في هذا الباب على أن تظل دفاتر الصيارف بأيديهم سنتين سابقتين وسنة حاضرة، وبانتهاء السنة الحاضرة تسلم دفاتر السنة الأولى السابقة لدفترخانة المديرية، فيصبح بيد الصيارف ــ بصفة دائمة ــ دفاتر ثلاث سنوات. وبالنسبة «لجرايد الاستحقاقات وشطب الأبعادية، وجرايد الأشوان» فتبقى بيد كتاب المديرية مدة سنتين عن السابقة والحاضرة، ثم تسلم لدفترخانة المديرية[٣٨].

وحدد الباب الثاني من اللائحة أنواع الأوراق والوثائق «التي يلزم حفظها إلى ماشاء الله» مثل دفاتر الأوامر العلية والقوانين واللوائح وكتب الشروط وحجج الأملاك وتآريع المساحة[٣٩] والمحررات السنوية عبر إيرادات ومصروفات الحكومة، وكذلك المحررات السنوية عن إيرادات ومصروفات السودان والسويس والعريش[٤٠]. كما حددت اللائحة مايستغنى عنه من الأوراق «التي لايلزم حفظها إلى ماشاء الله» مثل سندات الخصم والإضافة، وسركيات الخدمة (الموظفين)، وإيصالات أصحاب الاستحقاقات، وسندات ماصرف من الخزائن والمخازن، وسندات الخصم للملتزمين. وقد نصت اللائحة على أن تظل هذه الأنواع بدفترخانة المديرية مدة عشر سنوات، وتجرد كل سنة لتصفيتها[٤١].

أما سجلات فروع دواوين «العموميات» فتظل بيد الكتاب سنتين (سنة سابقة وسنة حاضرة)، وبانتهاء الحاضرة تسلم دفاتر السنة الأولى لدفترخانة العموم. وأما دفاتر دواوين العموميات فتكون بيد عمالها سنة سابقة وسنة حاضرة، وبعد انتهاء السنة الحاضرة تسلم دفاتر السنة السابقة بالدفترخانة المرتبة به[٤٢].

وبالنسبة لوثائق مصلحة الرزنامجة[٤٣]، فنظراً لأن دفاتر مساحة الأراضي عن مدة الجراكسة ودفاتر الترابيع[٤٤] عن عام ١٢١٣هـ و١٢١٥هـ وعن عام ١٢١٦هـ، وكذلك دفاتر وسجلات قيودات الالتزامات إلى محرم عام ١٢٥٠هـ بالكتابة القرمية والبعض باللغة العبرية ويحتاجها العمل للمراجعة والمقابلة، فقد تقرر ألا تسلم للدفترخانة وتحفظ جميعاً بديوان الرزنامجة[٤٥].

أما الباب الثالث من اللائحة، فقد حدد طريقة تسليم الدفاتر وتسلمها، بأن تكتب عند التسليم حوافظ يوضح فيها أنواع الدفاتر، وعدد أوراق كل دفتر، مع بيان عدد الأوراق المكتوبة وغير المكتوبة، وأرقام كل منها.

كما بينت اللائحة في هذا الباب مدة بقاء الدفاتر في الفروع ودواوين العموم، ونصت على أن الوثائق التي تحفظ حفظاً مؤقتاً ومضى عليها المدة المقررة ترسل للمطبعة والكاغدخانة لاستخدامها في صناعة الورق[٤٦].

وكانت لائحة سنة ١٢٦٢هـ (١٨٤٦م) تنفذ في مصر والسودان على السواء، فقد تقرر أن ينشأ في كل مديرية بالسودان دفترخانة خاصة. وكان يرتب في كل منها كاتبان. وقد أجازت اللائحة استخدام الكتبة «الظهورات»[٤٧] في السودان مدة تسليم الدفاتر وأثناء الجرد السنوي. ويقوم مدير كل مديرية بالتفتيش على الدفترخانات، وإصدار الأوامر بتسليم المتأخر من الوثائق[٤٨].

ولقد خف الضغط على الدفترخانة العمومية بالقلعة ــ نتيجة لتطبيق لائحة عام ١٢٦٢هـ (١٨٤٦م) ــ فاقتصرت على ما ورد إليها من وثائق حتى سنة ١٢٥٧هـ (١٨٤١م)، مما ساعد على إعادة ترتيب محتوياتها وانتظام العمل فيها[٤٩] ففي سنة ١٢٦٥هـ (١٨٤٨م) قسمت إلى عدة أقسام (دفترخانات) اختص كل منها بوثائق ديوان معين من دواوين الدولة. وقد ساعد ذلك على إدارة دفة العمل بطريقة منظمة، جعلت دواوين الدولة تحرص على أن يكون لوثائقها قسم خاص بها بالدفترخانة. فتشير إحدى الوثائق إلى أن ديوان المالية كان يطالب بإنشاء مكان خاص «بدفاتره وسجلاته بالدفترخانة العمومية بالقلعة أسوة بديوان الجهادية» نظراً لكثرة وثائقه وعجز الدفترخانة الخاصة به ــ والكائنة بالأزبكية ــ عن استيعابها[٥٠].

وفي الوقت نفسه ساعد احتفاظ الدواوين والمديريات بوثائقها، على أن تباشر عملها دون عناء، فإذا مادعت حاجة العمل إلى الرجوع إلى دفاتر وسجلات سنوات سابقة فسوف تجدها محفوظة بدفترخاناتها بدلاً من الكتابة إلى الدفترخانة العمومية بالقاهرة للإفادة عنها، أو إرسال مندوب للاطلاع عليها هناك[٥١].

إلا أن هذا الوضع لم يدم طويلاً، ففي جمادى الثانية سنة ١٢٧١هـ (فبراير ١٨٥٥م) أصدر مجلس الأحكام بالديوان الخديوي قراراً بأن تظل الوثائق في مختلف الدواوين والمديريات خمس سنوات سابقة وسنة حاضرة، وتسليم ماجاوز ذلك إلى الدفترخانة العمومية، وكذلك إنشاء دفترخانات بالجهات التي لم تنشأ فيها بعد[٥٢].

ونتيجة لذلك كان على الدفترخانة أن تواجه سيلاً من الوثائق وردت إليها من المديريات والأقاليم ومصالح الدولة المختلفة، اضطرت أمامه إلى إعداد المغارة ومخازن المؤونة القديمة بالقلعة ومخازن الخام بالصليبة، ومبنى الضربخانة بالقلعة، ومعمل الأسلحة المجاور لوزارة المالية، لتستقبل فيها هذه الوثائق[٥٣].

وتفاقم الوضع حين أصدر الخديوي إسماعيل (١٨٦٣ ــ ١٨٧٩م) أمراً في ٢٢ جمادى الثانية سنة ١٢٨٢هـ (نوفمبر

١٨٦٥م) بإلغاء دفترخانات المديريات، وإرسال الوثائق إلى الدفترخانة العمومية بالقاهرة، وذلك على أثر تزوير ارتكبه أحد كتاب دفترخانة مديرية الغربية. ولم يكن أمام الدفترخانة حل لمواجهة هذا الموقف الجديد سوى إعداد غرف سجن القلعة لتكون مكاناً لحفظ وثائق المديريات[٥٤].

ويبدو أن حالة العمل بالدفترخانة قد ساءت لدرجة دعت إلى العدول عن إلغاء دفترخانات المديريات وإعادة إنشائها من جديد. وإن كان من الصعب معرفة تاريخ إعادتها على وجه التحديد، إلا أن لائحة دفترخانات المديريات التي وضعت سنة ١٨٩٥م (١٣١٣هـ) تشير إلى أن الحاجة كانت ماسة إلى إعادتها قبل هذا التاريخ[٥٥].

ومنذ صفر سنة ١٢٩٣هـ (مارس ١٨٧٦م) حينما كان محمد توفيق ناظراً للداخلية، أصبحت الدفترخانة مع بيت المال والرزنامجة تابعة لنظارة الداخلية. وعندما تولى محمد توفيق خديوية مصر فصلت الدفترخانة عن نظارة الداخلية وألحقت بنظارة المالية[٥٦].

واستمر نظام العمل بالدفترخانة العمومية بالقلعة ودفترخانات المديريات يسير وفق لائحة سنة ١٢٦٢هـ (١٨٤٦م)، حتى صدرت في سنة ١٨٩٥م لائحة جديدة، جاءت أكثر شمولاً من سابقاتها. فعرفت المحفوظات وأوضحت أنواعها المختلفة وكيفية ترتيبها، ونصت على أن محفوظات مصالح الحكومة «مؤلفة من دفاترها ومن المراسلات والأوراق التي ترد لها ومن صور أو مسودات المراسلات التي تصدر منها ومن مستندات حساباتها»[٥٧].

وقد قسمت لائحة سنة ١٨٩٥م (١٣١٣هـ) المحفوظات إلى أنواع ثلاثة:

الأول: هو الدفاتر والأوراق المستغنى عنها لعدم أهميتها وهي «التي بعد انقضاء السنة تصبح غير مفيدة سواء كانت من قبيل الرجوع إليها أو لحل القضايا التي هي متعلقة بها أو لحفظ حقوق الحكومة أو حقوق أفراد الناس».

والثاني: الدفاتر والأوراق المقتضى حفظها لأجل معلوم (فترة معينة) حتى ينتهي الغرض منها. وهذان النوعان يتم التخلص منهما ببيعهما كورق قديم بمعرفة نظارة المالية.

أما الثالث: فهو «الدفاتر والأوراق المقتضى حفظها إلى مالانهاية للاستكشاف منها عن المواد التاريخية والعلمية والقانونية والصناعية والإحصائية والطبوغرافية (وصف البلاد ورسمها)» مثل الفرمانات السلطانية، وأوامر الحضرة الخديوية، ودفاتر وأوراق نظارة الخارجية (الاتفاقات المالية والمعاهدات)، وأوراق نظارة الحقانية (العدل) من سجلات المحاكم والعقود المختلفة، ووثائق وأوراق نظارة الداخلية (دفاتر المواليد والوفيات، تعداد النفوس)، وأوراق نظارة المعارف (جداول مواد التعليم، سجلات شهادات الدروس)، ووثائق وأوراق نظارة الأشغال العمومية (رسومات المدن، ورسومات خطوط السكك الحديدية، وأشغال المنافع العامة)[٥٨].

وهذا النوع الثالث الخاص بالأوراق والدفاتر التي تحفظ حفظاً دائماً لأهميتها، لم يكن يرسل في الحال إلى الدفترخانة العمومية بالقاهرة. وإنما يظل في «دفترخانات الأقاليم» مدة عامين متتاليين حتى تنتهي حاجة العمل إليه تماماً، ثم يرسل بعد ذلك إلى الدفترخانة العمومية «إلا إذا تقرر خلاف ذلك في اللوائح الخصوصية» فكان لنظارات الخارجية، والداخلية، والمالية لوائح خاصة تقضي بأن تحتفظ في دفترخاناتها ببعض وثائقها الهامة، وذلك لحاجة العمل إليها باستمرار، أو لاحتوائها على معلومات قد تتعلق بمصالح الدولة وأمنها[٥٩].

والحقيقة أن تصنيف وثائق دواوين الدولة المختلفة حسب أهميتها إلى هذه الأنواع الثلاثة وتحديد مدة حفظ كل منها (مستغنى عنه لعدم أهميته، أو يحفظ مؤقتاً، أو يحفظ حفظاً دائماً)، لم تكن تقرره الدفترخانة العمومية بالقاهرة، وإنما كان يقرره نظار الدواوين «كل منهم عما يخص نظارته والمصالح التابعة لها». لأن كل جهة أعلم بطبيعة المعلومات التي تحتويها دفاترها وأوراقها ومدى أهميتها.

والوثائق التي تقرر الجهة حفظها حفظاً دائماً يعمل بها قوائم تفصيلية (حوافظ) من نسختين يوضح بها نوعية هذه الوثائق وعددها «دفتراً دفتراً، ورقة ورقة» وتسلم بواسطة مندوب للدفترخانة العمومية بالقاهرة، ويوقع أمينها على الحوافظ بالاستلام. وتحفظ كل حافظة إلى مالانهاية بدفترخانة القلم المختص بالدفاتر والأوراق المسلمة[٦٠].

وقد رتبت الدفترخانة العمومية وثائق كل ديوان أو مصلحة ترتيباً زمنياً داخل أقسامها (أقلامها)، «فكانت الدفاتر والملفات ترتب بها مصلحة مصلحة، قلماً قلماً، سنة سنة، وتوضع في عيون مخصوصة بحسب هذا الترتيب وبحسب ترتيب نمرها»[٦١].

وقد ساعد ذلك التنظيم على الحفاظ على الوحدة الأرشيفية لوثائق كل ديوان، لأن الوثيقة ــ كما هو معروف ــ تحتفظ بقيمتها العلمية إذا ظلت ضمن مجموعتها من الوثائق الأخرى، وتضعف هذه القيمة إذا عزلت عن قريناتها، هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى فقد سهل هذا التنظيم على الدواوين الرجوع إلى وثائقها المحفوظة بالدفترخانة كلما دعت حاجة العمل إلى ذلك.

نتائج الدراسة :

ومما سبق يمكن أن نستخلص مايلي :

١ ــ أن نظام حفظ الدفاتر والسجلات «الأرشيف» في مصر قد

تطور خلال القرن التاسع عشر تطوراً ملحوظاً. ففي بداية الأمر كانت التعليمات تقضي بأن تظل الدفاتر في عهدة كتاب الأقاليم والدواوين سنة سابقة وسنة حاضرة، ويرسل ماعدا ذلك إلى الدفترخانة العمومية بالقاهرة، مما تسبب في تكدسها بالوثائق المختلفة وعجزت مخازنها — حتى بعد توسعتها في سنة ١٢٥٨هـ (١٨٤٢م) — عن استيعاب طوفان الدفاتر الواردة من الأقاليم والدواوين.

ثم جاءت لائحة سنة ١٢٦٢هـ (١٨٤٦م) لتطور نظام الحفظ تطوراً كبيراً، حيث نصت على ضرورة تحديد نوعية الوثائق وأهميتها وبالتالي مايستغنى عنه ومايحفظ حفظاً مؤقتاً ومايحفظ حفظاً دائماً. كما تقرر أن ينشأ في كل مديرية في مصر دفترخانة خاصة بها تحفظ فيها وثائقها مدة عشر سنوات، وتجرد كل عام لتصفيتها، وقد أدى هذا النظام إلى تخفيف الضغط على الدفترخانة العمومية من ناحية، ومن ناحية أخرى أتاح للأقاليم الفرصة لمراجعة دفاترها ومقابلتها كلما دعت الحاجة، دون أن تتحمل عناء إرسال مندوب للاطلاع عليها في الدفترخانة الرئيسية في العاصمة. كما ساعد على تخفيف الضغط على الدفترخانة العمومية احتفاظ بعض دواوين الدولة (الروزنامجة والخارجية) بدفاترها وسجلاتها في دفترخاناتها الخاصة بها، حيث تقتضي طبيعة العمل بها في كثير من الأحيان مراجعة دفاترها.

وأخيراً جاءت لائحة سنة ١٨٩٥ لتقسم هي الأخرى محفوظات الحكومة إلى ثلاثة أنواع، هي:

(أ) الدفاتر والأوراق المستغنى عنها «أي التي بعد انقضاء السنة تصبح غير مفيدة، سواء كان من قبيل الرجوع إليها أو لحل القضايا التي هي متعلقة بها أو لحفظ حقوق الحكومة أو حقوق أفراد الناس».

(ب) الدفاتر والأوراق المقتضى حفظها لأجل معلوم «أي التي تلزم في بحر مدة من الزمن للأوجه المبينة من قبل». وتباع محفوظات هذين النوعين بمعرفة نظارة المالية كورق قديم.

(جـ) النوع الثالث هو الدفاتر والأوراق المقتضى حفظها إلى مالانهاية لأهميتها «فتبقى في دفترخانات الأقلام التابعة لها وذلك في فترة السنتين التاليتين التي تتعلق هي بها ثم ترسل إلى الدفترخانة المصرية إلا إذا تقرر بخلاف ذلك في اللوائح الخصوصية»[٦٢] لبعض النظارات كالمالية والجهادية والخارجية، حيث تتطلب طبيعة عملها أن تحتفظ بوثائقها في دفترخاناتها الخاصة بها[٦٣].

٢ — إذا كان نظام حفظ الوثائق قد تطور على هذا النحو، فإن أغراض حفظها قد تعددت وتنوعت هي الأخرى. فلقد أخذت مصر في الثلث الأول من القرن ١٩م بأساليب الدولة العصرية في إدارة شئونها، فأنشأت داراً لحفظ أوراقها ودفاترها «الدفترخانة»، كان الغرض منها — أول الأمر — أن تكون مركز معلومات للدولة تمد الحكومة بما تحتاجه من وثائق عند بحث مشروعاتها قبل تنفيذها. وقبل انقضاء هذا القرن تنوعت أغراض الحفظ تنوعاً ملحوظاً، فأصبحت مهمة الدفترخانة كذلك حفظ الوثائق لأغراض البحث التاريخي والإحصائي، فتشير لائحة سنة ١٨٩٥م إلى أن «الدفاتر والأوراق المقتضى حفظها إلى مالانهاية هي التي تلزم على الدوام للاستكشاف منها عن المواد التاريخية والعلمية والقانونية والصناعية والإحصائية والطبوغرافية، مثل الدفاتر والأوراق الخاصة بالأوامر والفرمانات الخاصة بالسلطان العثماني، وأوامر الحضرة الخديوية، وأوراق ودفاتر نظارات؛ الخارجية، والحقانية، والداخلية، والمعارف العمومية، والأشغال العمومية، والحربية والمالية»[٦٤].

٣ — ونتيجة لإدراك الحكومة أهمية الدفترخانة، اختارت لإدارتها خيرة الموظفين المشهود لهم بالكفاءة، وأعطت لهم مرتبات مجزية لتشجعهم على دفع عجلة العمل وتطويره. فكان راغب أفندي أول أمين للدفترخانة، وبلغ راتبه سنة ١٢٤٦هـ (١٨٣٠م) ٥٠٠٠٠ قرش في السنة. ويعتبر هذا الراتب كبيراً في ذلك الوقت، ولكن المجلس العالي وافق عليه وذلك «لكفاءة راغب أفندي وسابق خدمته ولجلال قدر أمانة الدفترخانة»[٦٥]. وفي سنة ١٢٧٨هـ (١٨٦١م) بلغ مرتب أمين الدفترخانة ٦٠٠٠٠ قرش في السنة أي خمسة آلاف قرش في الشهر، ويعاونه مأمور قسم بلغ راتبه الشهري ٣٠٠٠٠ قرش. وكان راتب الباشكاتب والمعاون يتراوح مابين ٥٠٠ إلى ١٠٠٠ قرش في الشهر. أما رواتب الموظفين العاديين فكانت تتراوح بين ٣٠٠ و٥٠٠ قرش شهرياً[٦٦].

وقد ظل راتب أمين الدفترخانة ثابتاً (٥٠٠٠ قرش شهرياً)، ولم يطرأ عليه أي تغيير حتى سنة ١٢٨٠هـ (١٨٦٣م)، مما يدل على أن الاهتمام بالدفترخانة وموظفيها لم يستمر على نفس الدرجة التي كان عليها طوال فترة حكم محمد علي، فتشير إحدى الوثائق إلى شكوى موظفي الدفترخانة من «رقة حالهم» وطلبهم زيادة رواتبهم[٦٧]. ويبدو أن الحكومة قد استجابت لطلبهم بزيادة أجورهم فبلغت رواتبهم في سنة ١٢٨٩هـ (١٨٧٢م) ١٨٢٦٢١ قرشاً[٦٨]، بعد أن كانت ٢٢٨٥٥ قرشاً في سنة ١٢٨٠هـ (١٨٦٣م). وبلغ عدد الموظفين ٣٨ موظفاً في سنة ١٢٨٩هـ (١٨٧٢م) بعد أن كان ٣٥ موظفاً فقط في سنة ١٢٨٠هـ (١٨٦٣م)[٦٩].

٤ ــ وأخيراً فإنه إذا كانت الدفترخانة هي الأرشيف الذي حفظ لمصر الكثير من وثائقها خلال النصف الثاني من القرن التاسع عشر الميلادي والنصف الأول من القرن العشرين، فلقد كانت أيضاً المعين الذي استمد منه القسم التاريخي بقصر عابدين (القصر الملكي) الكثير من وثائقه حين أنشأه الملك فؤاد في العشرينيات من القرن الحالي عندما فكر في كتابة تاريخ أسرة محمد علي[٧٠].

وكذلك استمدت منه دار الوثائق التاريخية القومية الكثير من وثائقها عندما قررت الدولة إنشاءها في سنة ١٩٥٤م، لتجمع في مكان واحد الوثائق «التي تعد مادة لتاريخ مصر» لتمكن الباحثين من دراستها والعمل على نشرها[٧١].

لوحة رقم (١) وثيقة تتضمن موضع الدفترخانة التي أنشأها محمد علي وتنظيم العمل بها

لوحة رقم (٢) وثيقة تتضمن واجبات أمين الدفترخانة واختصاصاته والراتب المخصص له

لوحة رقم (٣) وثيقة تتضمن جهود ناظر الدفترخانة في جلب الدفاتر والسجلات من الأقاليم المصرية والعقبات التي واجهته (الصفحة الأولى)

لوحة رقم (٤) وثيقة توضح تكدس الدفترخانة بالدفاتر والسجلات مما دعا إلى انشاء عيون خشبية بمخازنها لتحفظ بها الدفاتر الواردة من الدواوين وفروعها بالأقاليم

الهوامش

١ ــ الدفترخانة كلمة تركية معناها مكان حفظ الدفاتر.
٢ ــ ريفلين، هـ.أ: الاقتصاد والإدارة في مصر في مستهل القرن التاسع عشر، ترجمة أحمد عبد الرحيم مصطفى، مصطفى الحسيني مصطفى. القاهرة، دار المعارف، ١٩٦٧م، ص ص ١١١ ــ ١١٣، عبدالرحمن الرافعي: عصر محمد علي. القاهرة، مكتبة النهضة المصرية، ١٩٥١، ص ٦٠٦.
٣ ــ أنشأ محمد علي عدة مجالس للمشورة برئاسة نظار لكي تعاونه في إدارة شئون الدولة، وكان يعاد تنظيمها دورياً، وقد اختلفت في العدد لتلائم حاجات الإدارة. وكان المجلس العالي أهم هذه المجالس وقد أنشأه محمد علي سنة ١٨٢٤م، وكان يسمى بأسماء كثيرة منها: مجلس القلعة، وديوان الخديوي، ومجلس المشورة أو مجلس الشورى، واختص ببحث الشئون الداخلية عدا المالية منها. وإلى جانب المجلس العالي وجدت عدة مجالس أخرى منها ديوان الكتخدا، وديوان التجارة والمبيوعات، وديوان الأبنية، وشورى المدارس، وديوان الجهادية... الخ. (انظر، محمد فؤاد شكري وآخرون: بناء دولة مصر محمد علي. القاهرة، دار الفكر العربي، ١٩٤٨، ص٩، ١٢ ــ ١٣، ١٥ ــ ١٦).
٤ ــ نفس المرجع، ص ٨.
٥ ــ مكاتبة رقم ٢٤٢ بتاريخ ٢٠ شعبان سنة ١٢٤٧هـ، دفتر رقم ٧٨٤ ديوان خديوي تركي، ص ١١٨.
٦ ــ نفس الوثيقة.
٧ ــ محمد أحمد حسين: الوثائق التاريخية. القاهرة، مطبعة جامعة القاهرة، ١٩٥٤، ص ٦٩.
٨ ــ مكاتبة رقم ٢٤٢ بتاريخ ٢٠ شعبان سنة ١٢٤٧هـ، دفتر رقم ٧٨٤ ديوان خديوي تركي، ص ١١٨.
٩ ــ الكتخدا، نائب أو وكيل الوالي.
١٠ــ عبدالرحمن الجبرتي: عجائب الآثار في التراجم والأخبار، ج٧، تحقيق حسن محمد جوهر وآخرين. القاهرة، مطبعة لجنة البيان العربي، ١٩٦٧، ص ٤٦٦.
١١ــ محمد أحمد حسين: المرجع السابق، ص ٦٩.
١٢ــ ترجمة المكاتبة التركية رقم ٤٥١ بتاريخ ٢٤ رجب سنة ١٢٤٥هـ، دفتر بدون رقم ديوان خديوي تركي، ص ١٢٧، الوقائع المصرية، يوم الخميس ١٧ شعبان سنة ١٢٤٥هـ، انظر اللوحة رقم (١).
١٣ــ محمد أحمد حسين: المرجع السابق، ص ٦٩.
١٤ــ ترجمة المكاتبة التركية رقم ٤٥١ بتاريخ ٢٤ رجب ١٢٤٥هـ، دفتر بدون رقم ديوان خديوي تركي، ص ١٢٧.
١٥ــ وثيقة رقم ٢٤٠ بتاريخ ٢ ربيع الثاني سنة ١٢٤٦هـ، دفتر رقم ٧٧٠ ديوان خديوي تركي، ص ١٦١.
١٦ــ وثيقة رقم ١٩٠ بتاريخ ٢ ربيع الثاني سنة ١٢٤٦هـ، دفتر رقم ٧٥٩ ديوان خديوي تركي، ص ٩٢، انظر، اللوحة رقم (٢).
١٧ــ نفس الوثيقة.
١٨ــ الدرسخانة، هي دار الدراسة التي تقوم بتعليم الموظفين الذين يستخدمون في دواوين الحكومة وأقلامها (محمد فؤاد شكري وآخرون: المرجع السابق، ص٩٥).
١٩ــ وثيقة رقم ١٩٠ بتاريخ ٢ ربيع الثاني سنة ١٢٤٦هـ ــ دفتر رقم ٧٥٩ ديوان خديوي تركي، ص ٩٢.
٢٠ــ ترجمة المكاتبة التركية رقم ٤٥١ بتاريخ ٢٤ رجب سنة ١٢٤٥هـ، دفتر بدون رقم ديوان خديوي تركي.
٢١ــ الوقائع المصرية، يوم الخميس ١٧ شعبان سنة ١٢٤٥هـ.
٢٢ــ نفس المرجع.
٢٣ــ ترجمة المكاتبة التركية رقم ٤٥١ بتاريخ ٢٤ رجب سنة ١٢٤٥هـ، دفتر بدون رقم ديوان خديوي تركي.
٢٤ــ نفس الوثيقة.
٢٥ــ الوقائع المصرية، يوم الأحد ٢٧ شعبان سنة ١٢٤٥هـ.
٢٦ــ انظر، محمد أحمد حسين: المرجع السابق، ص ص ٧٠ ــ ٧١، وثيقة رقم ٢٤٠ بتاريخ ٢ ربيع الثاني سنة ١٢٤٦هـ ــ دفتر رقم ٧٧٠ ديوان خديوي تركي، وثيقة رقم ١٩٠ بتاريخ ٢ ربيع الثاني سنة ١٢٤٦هـ، دفتر رقم ٧٥٩ ديوان خديوي تركي.
٢٧ــ وثيقة رقم ٢٤٢ بتاريخ ٢٠ شعبان سنة ١٢٤٧هـ، سجل رقم ٧٨٤ ديوان خديوي. تركي، ص ١١٨، انظر: اللوحة رقم (٣).
٢٨ــ نفس الوثيقة.
٢٩ــ نفس الوثيقة.
٣٠ــ نفس الوثيقة.

٣١ــ نفس الوثيقة.
٣٢ــ نفس الوثيقة.
٣٣ــ نفس الوثيقة.
٣٤ــ ترجمة الوثيقة رقم ١٥٢ بتاريخ ٢٧ ذي الحجة سنة ١٢٥٨هـ، محفظة رقم (٢) ديوان الإيرادات، وانظر: اللوحة رقم (٤).
٣٥ــ ترجمة قرار المجلس العمومي رقم ٧٤ بتاريخ ١٩ ذي الحجة سنة ١٢٦٣هـ، محفظة رقم (٤) أوامر تركي.
٣٦ــ نفس الوثيقة.
٣٧ــ لائحة ترتيب الدفترخانات عام ١٢٦٢هـ ــ صورة محفوظة بدار الوثائق القومية بالقاهرة.
٣٨ــ نفس الوثيقة.
٣٩ــ دفاتر التاريع، هي دفاتر حصر الأراضي الزراعية، وقد قام محمد علي بمسح الأراضي الزراعية في كل من الوجه القبلي عام ١٨١٣م والوجه البحري عام ١٨١٤م. (ريفلين، هـ.أ: المرجع السابق، ص ص ٨٠ ــ ٨٤).
٤٠ــ امتدت الإدارة المصرية إلى السودان سنة ١٨٢٠م في عهد محمد علي.
٤١ــ لائحة ترتيب الدفترخانات عام ١٢٦٢هـ.
٤٢ــ نفس المرجع.
٤٣ــ ديوان الرزنامجة هو ديوان المالية.
٤٤ــ هي الدفاتر التي وضعها علماء الحملة الفرنسية سنة ١٢١٥هـ (١٨٠٠م) وتسجل مساحة كل ناحية بالفدان، وأنواع الأراضي حسب جودتها، ومقدار المال الميري المقرر عليها (انظر، عبدالرحيم عبدالرحمن عبدالرحيم: الريف المصري في القرن الثامن عشر. القاهرة، مكتبة مدبولي، ١٩٨٦م، ص ٣٢٠.
٤٥ــ لائحة ترتيب الدفترخانات عام ١٢٦٢هـ.
٤٦ــ نفس المرجع.
٤٧ــ الكتبة الموسميين أي الذين يستعان بهم عند الحاجة إليهم فقط.
٤٨ــ لائحة ترتيب الدفترخانات عام ١٢٦٢هـ.
٤٩ــ محمد أحمد حسين: المرجع السابق، ص ٧٤.
٥٠ــ ترجمة الوثيقة التركية رقم ١٧٧ بتاريخ ٧ رجب سنة ١٢٦٥هـ ــ دفتر رقم ٢١٦١ مجلس الأحكام تركي.
٥١ــ لائحة ترتيب الدفترخانات عام ١٢٦٢هـ.
٥٢ــ عبدالعزيز الشربيني: تاريخ دار المحفوظات العمومية. القاهرة، دار المحفوظات العمومية، ١٩٥٧، ص ٦، محمد أحمد حسين: المرجع السابق، ص ٧٤.
٥٣ــ عبدالعزيز الشربيني: المرجع السابق، ص ٦.
٥٤ــ محمد أحمد حسين: المرجع السابق، ص ص ٧٥ ــ ٧٦، عبدالعزيز الشربيني: المرجع السابق، ص ٦.
٥٥ــ المصلحة المالية المصرية: قانون المصلحة المالية المصرية. القاهرة، المطبعة الأميرية، ١٨٩٦، ص ٣٠٦، ٣١٠.
٥٦ــ محمد أحمد حسين: المرجع السابق، ص ٧٦.
٥٧ــ المصلحة المالية المصرية: المرجع السابق، ص ٣٠٥.
٥٨ــ نفس المرجع، ص ص ٣٠٧ ــ ٣٠٨.
٥٩ــ نفس المرجع، ص ص ٣٠٩ ــ ٣١٠.
٦٠ــ نفس المرجع، ص ٣١٠.
٦١ــ نفس المرجع، ص ٣١١.
٦٢ــ المصلحة المالية المصرية: المرجع السابق، ص ٣٠٦.
٦٣ــ نفس المرجع، ص ٣٠٦، ٣١٠.
٦٤ــ نفس المرجع، ص ص ٣٠٦ ــ ٣٠٩.
٦٥ــ وثيقة رقم ١٩٠ بتاريخ ٢ ربيع الآخر سنة ١٢٤٦هـ، دفتر رقم ٧٥٩ ديوان خديوي تركي، ص ٩٢.
٦٦ــ وثيقة رقم ١٦٨ بتاريخ ١٥ صفر سنة ١٢٧٨هـ، دفتر رقم ١٨٩٦ صادر أوامر عربي، ص ١٩.
٦٧ــ وثيقة رقم ٣٨ بتاريخ ٥ شعبان سنة ١٢٨٠هـ، دفتر رقم ٦٨ قيد قرارات المجلس الخصوصي.
٦٨ــ محمد أحمد حسين: المرجع السابق، ص ٧٤.
٦٩ــ وثيقة رقم ٣٨ بتاريخ ٥ شعبان سنة ١٢٨٠هـ، دفتر رقم ٦٨ قيد قرارات المجلس الخصوصي.
٧٠ــ محمد أحمد حسين: المرجع السابق، ص ٩١.
٧١ــ وزارة الثقافة: القانون رقم ٣٥٦ لسنة ١٩٥٤م لإنشاء دار الوثائق واللائحة الداخلية. القاهرة، الهيئة العامة للكتاب، ١٩٧٤م، ص ٣.

ثلاث ترجمات
لمحاضرات دي سوسير

حمزه قبلان المزيني
أستاذ مشارك في قسم اللغة العربية - جامعة الملك سعود

- **فصول في علم اللغة العام، ف. دي سوسير، نقله من الانجليزية إلى العربية الدكتور أحمد نعيم الكراعين، الإسكندرية: دار المعرفة الجامعية، ١٩٨٥م، ٤١٦ص.**
- **محاضرات في الألسنية العامة، لفردنان ده سوسّر، ترجمة يوسف غازي ومجيد النصر، جونية، لبنان: دار نعمان للثقافة، ١٩٨٤م، ٢٩٠ص.**
- **دروس في الألسنية العامة، فرديناn دي سوسير، تعريب صالح القرمادي ومحمد الشاوش ومحمد عجينة، تونس وطرابلس ــ ليبيا: الدار العربية للكتاب، ٤٠٦ص.**

يعاني البحث العلمي في العالم العربي من عدم التنسيق، مما يؤدي إلى بعثرة الجهود وتكرار الأبحاث. وزيادة على ذلك فإن عدم التنسيق هذا وراء عدم تراكم المعرفة التي لا غنى عنها لإرساء قواعد البحث العلمي الصحيح والانطلاق مما تم عمله إلى أعمال أخرى جديدة.

ويتجلى هذا أكثر في مجال تحقيق المخطوطات، فكثيراً ما ترى كتاباً تراثياً حققه أكثر من واحد. والمطلع على النشرات التي تصدر حاملة أخبار تحقيق المخطوطات لن يعدم الدليل على صحة هذا القول.

على أن هذا المجال لا يستأثر وحده بهذه الظاهرة، وشاهدنا على ذلك الترجمات الثلاث التي بين أيدينا لمحاضرات دي سوسير التي جمعها اثنان من تلاميذه بعد وفاته ونشرت سنة ١٩١٦م باللغة الفرنسية وترجمت إلى لغات عديدة.

وسوف أستعرض هنا هذه الترجمات الثلاث مبيناً مدى دقة كل منها.

أما الترجمة الأولى فهي ترجمة للنص الانجليزي فمن السهل أن نرى مباشرة الوجه الذي جاءت عليه.

وأما الترجمتان الأخريان فسوف أقارن بينهما في الأسلوب، ومن ثم سأتبين مدى قرب كل واحدة منهما من النص الانجليزي. وسبب ذلك أن النص الفرنسي ليس بين يدي الآن ــ وأعترف أن هذا عذر واه.

ترجمة الكراعين:

احتوت هذه الترجمة على مقدمة قصيرة للمترجم (ص ص ٣ ــ ٦) وترجمة لمقدمة الترجمة الانجليزية (ص ص ٧ ــ ٩) ومقدمة الناشرين للنص الفرنسي (ص ص ١١ ــ ١٦). وتأتي بعد ذلك ترجمة النص (ص ص ١٧ ــ ٤٠٦) وختم الكتاب بقائمة تحوي المواضيع التي وردت فيه (ص ص ٤٠٧ ــ ٤١٦).

وهناك ملاحظات مبدئية لابد من ذكرها أولاً، وهي أن المترجم الكريم لم يورد المعلومات التوثيقية للكتاب المترجم وهي مهمة جداً، ولم يترجم تعليقات الناشرَيْن ولا تعليقات المترجم إلى الانجليزية اللهم إلا في موضع أو موضعين (ص ١٢٨). كما أنه لم يلتزم في أحيان كثيرة بتقسيم النص الأصلي إلى فقرات، فهو كثيراً ما يدمج فقرتين متتابعتين مع بعضهما البعض، ومن شأن هذا أن يثير اللبس. يضاف إلى ذلك أنه لم يلتزم بالكتابة الصوتية التي جاءت في الكتاب وهي مهمة جداً، ولا يصح الاعتذار بعدم الإمكانات المطبعية الذي احتج به (ص٥).

ويقول المترجم الكريم في مقدمته لهذه الترجمة إنه اطلع على آراء سوسير في قراءاته أثناء كتابة رسالته للدكتوراه فاكتشف أهمية هذا العالِم وكتابه، فكان يتساءل عن عدم إقدام المجيدين من العرب للغة الكتاب الأصلية، وهي الفرنسية، على ترجمته إلى العربية وذلك برغم ترجمته إلى لغات عدة. فلذلك رغب في تقديم هذا الكتاب «لدارسي العربية ــ بقدر الإمكان ــ حتى يعرفوا أصول الدراسات اللغوية التي قامت عليها الدراسات اللغوية في العالم الغربي حتى ولو لم تكن كاملة، فشيء أحسن من لا شيء. ومن كان يملك الأداة فليرجع إلى الأصل، فإني أقدم هذا الجهد المتواضع لمن لا يملكون الأداة ويرضون بما هو في الإمكان». (ص٤).

ولا مشاحة إذن في حسن نيته وطيب سريرته ونبل دوافعه، لكنني أزعم أن هذه الصفات الحميدة لا تكفي ــ لوحدها ــ للإقدام على عمل مهم مثل ترجمة هذا الكتاب. ويبدو أنه توقع ما ستثيره هذه

الترجمة من عدم الرضا عنها لدى المشتغلين باللسانيات العرب، فبادأهم بالهجوم قبل أن يتقدموا لنقد عمله فهو يقول في مقدمة الترجمة: «... ناهيك عن الخوف من أولئك الذين يجلسون لا همّ لهم إلا تصيّد الأخطاء وإبراز المعايب والنقص مع قصور هممهم بالرغم من امتلاكهم الأداة». (ص٤)، ويقول أيضاً: «... وأنا أتقبل بكل ارتياح أي نقد هدفه تصويب الأفكار الواردة نتيجة خطأ في الفهم أو في الترجمة، ولكني لا أقبل نقد الهدّامين ولو كانوا علماء، لأنهم قصروا، ولو تقدموا وعملوا لأعفوني من نقدهم ولحققوا أكثر مما طمعت فيه بالنسبة لأبناء لغتي...» (ص٤).

وهذا الهجوم غريب في الواقع، فكلنا معرضون للخطأ، ومستوجبون للنقد فيما نقوم به من أعمال، ويكاد يُسَرُّ الإنسان إذا وجد من يقوّمه. أما الحَجْر على الآخرين ومصادرة حقهم في نقد ما يشاؤون فخروج ظاهر عن الروح العلمية التي يجب أن يتحلى بها طلاب العلم. ولو أن المترجم الكريم تأسى بما قاله ناشرا كتاب دي سوسير في مقدمتهما التي أوردها هو (ص ١٥) حين صرحا بأنهما سعيدان بتحمل مسؤولية عملهما لكان أحسن.

ولا بد من التأكيد هنا أن هذا الاتهام المسبق لمن ينتقدون هذه الترجمة لم يكن له تأثير على أحكامي التي سأوردها، فالحق وحده قصدي.

ويبين المترجم الكريم خطته في الترجمة بما يلي: «أما عملي في الترجمة فقد حاولت أن أكون دقيقاً أو بمعنى أدق «حرفياً» لأني كنت دائماً أضع أمامي فكرة الترجمة، وتصرفي في النص سيبعده عن الأصل ثلاث خطوات، الخطوة الأولى: المبادرة الشجاعة التي قام بها شارلز بلي وزميله في تجميع أفكار دي سيسور، وإعادة صياغتها، ثم ما قام به المترجم الانجليزي، ثم محاولتي هذه» (ص٤ — ٥). ومع تقديري لهذا الحذر فإني لا أجد مبرراً له. فالمقصود من الترجمة أن ننقل ما في اللغة الأصل إلى اللغة الهدف مراعين شيئين مهمين: أولهما، وضوح معنى ما ننقله، وثانيهما: سلامة الأسلوب في اللغة المنقول إليها. ومن الواضح أن الترجمة الحرفية لايمكن أن تحقق هذين الهدفين أو أحدهما أبداً. وهو نفسه يشهد أن المترجم الانجليزي للكتاب «أطال في جملته الانجليزية بشكل كبير، حتى يستطيع الوصول إلى المعنى الذي عبرت عنه الفرنسية، وقد أجاد وتصرف حتى يكون واضحاً (ص٥). أما عمله هو فيقول عنه: «... لكنني لم أحاول التصرف، وحاولت المحافظة على الحرفية، ومع ما يسببه من ارتباك في صورة النص من الناحية التركيبية للغة العربية، ولكنه مع هذا العيب الواضح أقرب إلى الأصل من وجهة نظري مما لو حاولت التصرف فيه فسيكون الكتاب فهمي لترجمة فصول دي سيسور وليس كتاب دي سيسور» (ص٥).

وهذا الكلام غريب حقاً، فالقارىء لا يطمع أن يرى الجمل مقسمة تقسيماً يشبه التقسيم الذي في النص الانجليزي، فهذا من خواص اللغة الانجليزية، أما ما يطمح إليه فهو أن يجد المعنى الذي قصده دي سوسير مصوغاً في جمل عربية سليمة تترابط وتتركب على النسق العربي؛ وهذه الصياغة لا تخرج الكلام عن أن يكون كلام دي سوسير أبداً. ويجد قارىء هذه الترجمة أن المترجم الكريم قد وفى بالتزامه الحرفية وفاء حرفياً. فهو يبدأ في ترجمة الجملة الانجليزية من أولها كلمة بكلمة حتى تنتهي مع ما يتبع ذلك من خروج عن الأسلوب العربي.

وزيادة على هذه الحرفية في ترجمة الجملة كلمة كلمة نجد أن الترجمة نفسها كانت قاموسية؛ بمعنى أن المترجم إذا صادف كلمة معينة لجأ إلى القاموس ووضع واحدة من الكلمات التي تقابلها في العربية بغض النظر عما إذا كانت هي المقصودة في السياق أم لا. ومن الأمثلة على ذلك ماجاء في الجملة الثانية من المقدمة التي كتبها المترجم الانجليزي (ص٧). والجملة الانجليزية هي (الترجمة الانجليزية (ص xxvii) :

Leonard Bloomfield justly credited the eminant Swiss Professor with providing "a theoretic foundation to the newer trend in Linguistics studty".

فنجد المترجم قد ترجم credited بـ «استعار» وeminent بـ «تفوق» وproviding بـ «إضافة» في ترجمته لهذه الجملة وهي:

«ولقد استعار ليونارد بلو مفيلد L. Bloomfield تفوق الأستاذ السويسري بإضافة الأساس النظري للاتجاه الجديد في الدراسة اللغوية، ...» وهي جملة لا معنى لها. أما الترجمة التي أراها فهي: «ولم يكن ليونارد بلومفيلد بعيداً عن الحق حين أرجع إلى هذا الأستاذ السويسري البارز الفضل في إقامة «أساس نظري للتوجه الجديد في الدراسة اللغوية».

ولا أستطيع طبعاً أن أورد المواضع التي أرى أن المترجم الكريم لم يوفق في ترجمتها إلا إذا أعدت ترجمة الكتاب كله هنا. وبدلاً من ذلك سأكتفي بإيراد نماذج اخترتها عشوائياً من ترجمته لبعض الفقرات ثم أترجمها أنا لكي يرى القارىء بنفسه بعد الترجمة الأولى عن تأدية النص الانجليزي بالإضافة إلى خروجها عن الأسلوب العربي.

(١) الفقرة الثانية من مقدمة الناشرين للنص الفرنسي، ونصها بالانجليزية (ص xxix):

All those who had the privilege of participating in his richly rewarding instruction regretted that no book had

resulted from it. After his death, we hoped to find in his manuscripts, obligingly made available to us by Mme. de Saussure, a faithful or at least an adequate of his inspiring lectures. At first we thought that we might simply collate F.de Saussure's personal notes and the notes of his students. We were grossly misled. We found nothing-or almost nothing-that resembled his students' note-books. As soon as they had served their purpose, F. de Saussure destroyed the rough drafts of the outlines used for his lectures. In the drawers of his secretary we found only older outlines which, although certainly not worthless, could not be integrated into the material of the three courses.

وترجمتها عنده هي: «كل الذين لهم شرف الاشتراك في معرفة موهبته الفذة أسفوا لأنه لم يترك مؤلفاً من إنتاجه. وبعد وفاته، نأمل أن نجد في مخطوطاته (مسوداته) — فقد تكرمت بإتاحتها لنا Mms de A Saussure — ملاحظات صحيحة أو على الأقل ملائمة من محاضراته الملهمة.

وكان علينا في البداية أن نقارن بين ملاحظات دي سوسير الخاصة ومدونات تلاميذه. لقد أخفقنا بشكل كبير. لم نجد شيئاً — أو دائماً لا شيء — يشابه مذكرات تلاميذه. وعلى كل حال فقد أدت غرضها، فقد أتلف دي سوسير مسودات ملاحظاته التي استخدمها في محاضراته. وفي أدراج سكرتيرته وجدنا ملاحظات قديمة له وهي بالتأكيد ليست تافهة أو عديمة القيمة، ولكن لا يمكن دمجها مع مادة الفصول الأولى».

أما ترجمتي لهذه الفقرة فهي: ولقد أسف الذين كان لهم شرف حضور حلقات تدريسه القيمة، جميعهم، أن تلك الدروس لم ينتج عنها كتاب. وقد كنا نأمل أن نجد بعد وفاته ملخصات مماثلة لتلك المحاضرات الملهمة أو قريبة منها على الأقل، في المسودات التي تركها وتفضلت علينا السيدة دي سوسير بإتاحة فرصة الاطلاع عليها. وكنا نظن في البداية، لو حدث أن وجدنا شيئاً، أن عملنا سيكون ببساطة أن نجمع ملاحظات دي سوسير الشخصية إلى الملاحظات التي كتبها عنه تلاميذه، وأن نخرج منها بنص واحد؛ لكننا مع الأسف كنا مخطئين. وذلك أننا لم نجد شيئاً من بين ملاحظاته مما يماثل ملاحظات تلاميذه. ويعود ذلك إلى أن دي سوسير كان من عادته أن يتلف نسخ محاضراته الأولية التي كان يستعملها في محاضراته بعد انقضاء الغرض منها مباشرة، وحتى في أدراج سكرتيرته لم نجد إلا ملخصات قديمة لا يمكن أن تُدخل في مادة الدروس الثلاثة، وإن كان هذا لا يعني أنها عديمة القيمة».

٢ — ويترجم ما ورد في النص الانجليزي بداية من الفقرة الأولى (ص ٤) إلى السطر الرابع من (ص ٥) وهو:

The exclusively comparative method brought in a set of false notions. Having no basis in reality, these notions simply could not reflect the facts of speech. Language was considered a specifie sphere, a fourth natural kingdom; this led to methods of reasoning which would have caused astonishment in other sciences. Today one cannot read a dozen lines written at that time without being struck by absurdities of reasoning and by the terminology used to justify these absurdlities.

But from the viewpoint of methodology, the mistakes of the comparative philologists are not without value; the mistakes of an infant science give a magnified picture of those made by anyone in the first stages of scientific research, and I shall have occasion to point out several of them in the course of this exposition.

Not until around 1870 did scholars begin to seek ou the principles that govern the life of languages. Then they began to see that similarities between languages are only one side of the linguistic phenomenon, that comparison is only a means or method of reconstructing the facts.

Linguistics proper, which puts comparative studies in their proper place, owes its origin to the study of the Romance and Germanic languages. Romance studies, begun by Diez-his Grammatik der romanischen Sprachen dates from 1836-38-were instrumental in bringing linguistics nearer to its true object.

وتأتي ترجمته (ص ٢٢) هكذا:

«ولقد قام المنهج المقارن — على وجه الخصوص — على مفاهيم زائفة ولا يستند على أسس حقيقية، أن هذه المفاهيم لا تستطيع بكل بساطة أن تعكس حقائق الكلام. لقد اعتبرت اللغة عالماً مميزاً، المملكة الرابعة، ولقد قادهم هذا إلى مناهج من التعليل سببت استغراباً ودهشة لدى العلوم الأخرى. ولا يستطيع أحد اليوم أن يقرأ اثني عشر سطراً مما كتب في ذلك الوقت بتلك التعليلات السخيفة وتلك المصطلحات المستعملة لتبرير تلك السخافات. ولكن من وجهة النظر المنهجية، فإن أخطاء فقهاء اللغة المقارن لم تكن بدون قيمة، فأخطاء العلم الناشيء تعطي صورة بارزة عن الجهود التي بذلك بواسطة أي منهج في المراحل الأولى للبحث العلمي، وسأنتهز الفرصة لأشير إلى عدد منهم في فصل أخصصه لهذا الغرض. وحتى حوالي سنة ١٨٧٠م بدأ الباحثون في البحث عن الأسس التي تحكم حياة اللغات، وبعد ذلك بدأوا يدركون أن التشابه بين اللغات يعد جانباً واحداً من الظاهرة اللغوية، لأن المقارنة ما هي إلا منهج لإعادة

صياغة الحقائق. علم اللغة الصحيح، هو الذي يضع الدراسات المقارنة في مكانها الصحيح فأصلها يعود إلى دراسة اللغات الرومانية والجرمانية.

لقد بدأت الدراسات الرومانية على يد «ديز Diez» في كتابه: Grammatik der romanschen Sprachen ما بين سنتي ١٨٣٦ ــ ١٨٣٨م الذي يعدّ الأساس في تقريب علم اللغة من موضوعه الحقيقي».

أما ترجمتها التي أراها فهي: «ولقد جاء المنهج الذي قام على المقارنة وحدها بمنظومة من التصورات غير الصحيحة. وبما أن هذه التصورات لا سند لها من الحقيقة فهي، من ثمّ، لا تعبّر عن حقائق الكلام. ومن تلك التصورات الخاطئة أن اللغة كانت تعدّ شيئاً مخصوصاً، أي مملكة طبيعية رابعة، وقد قاد هذا التصور إلى مناهج من التعليل من شأنها أن تثير الاستغراب في العلوم الأخرى. وكان من نتيجة ذلك أنك لا تستطيع اليوم أن تقرأ قدراً قليلاً مما كان يكتب في تلك الفترة دون أن يلفت نظرك سخف التعليل والمصطلحات التي كانت تستخدم لتبرير ذلك السخف.

لكنه من الجدير بالإشارة أن الأخطاء التي وقع فيها علماء فقه اللغة المقارن ليست عديمة القيمة إذا نظرنا إليها من زاوية منهجية، وذلك لأن الأخطاء التي يقع فيها أي علم ناشىء ليست إلا صورة مكبرة لتلك الأخطاء التي يقع فيها أي باحث في البدايات الأولى لأي بحث علمي يقوم به. وسوف أشير إلى بعض هذه الأخطاء في بعض المواضع خلال هذا البحث.

ولم يتجه العلماء إلى البحث عن المبادىء التي تحكم حياة اللغات إلا حوالي سنة ١٨٧٠م، حيث تبين لهم حينئذ أن التشابهات بين اللغات ليست إلا جانباً واحداً وحسب، للظاهرة اللسانية. ويتبع من ذلك أن المقارنة لا تزيد على أنها منهج واحد أو طريقة واحدة لإعادة بناء الحقائق اللسانية القديمة بناء نظرياً.

ولقد نشأ علم اللسانيات الحقيقي، وهو العلم الذي وضع الدراسات المقارنة في مكانها الصحيح، عن الدراسات التي قامت حول اللغات الرومانسية والألمانية. ولقد كان للدراسات التي قامت حول اللغات الرومانسية على الأخص وهي التي بدأها ديتز في كتابه Grammatik der romanscheu Sprachen المنشور فيما بين ١٨٣٦ ــ ١٨٣٨م، دور كبير في تقريب اللسانيات من ميدانها الصحيح».

على أن الحرفية تبلغ عنده حداً بعيداً غير معقول أحياناً؛ ومثال ذلك أنه يترجم الإشارات إلى صفحات الأصل الانجليزي. فإذا كانت هناك إشارة في الأصل الانجليزي مثلاً إلى (ص ١٥) وهي إشارة يقصد بها تلك الصفحة في الأصل الانجليزي، يأتي هو ويترجمها كذلك، على الرغم من أن الموضع المشار إليه لا بدّ أن يكون في صفحة أخرى من الترجمة العربية. وهذه الإشارات المترجمة لا حصر لها في الكتاب. ومن أمثلة ذلك ما ورد في (ص ٣٢ س ١٣ ــ ١٤) من الترجمة العربية حيث يشار إلى ص ٧٣ وما بعدها وص ٧٥ وما بعدها. فإذا رجعنا إلى الترجمة العربية ذاتها لا نجد حديثاً عن الموضوع المذكور، بل إن ص ٧٥ ليس فيها إلا عنوان الفصل اللاحق، فندهش أول الأمر، لكننا عندما نرجع إلى ص ١٠ من النسخة الانجليزية نجد أن هناك إشارة إلى ص ٧٣ وما بعدها وص ٧٥ وما بعدها. ولا يقتصر الأمر على هذا الموضع فقط، بل نجد الشيء نفسه في الصفحات التالية من الترجمة العربية ص ٣٦، س٥؛ ص٣٧، س١٣؛ ص ٣٩، س١٦؛ ص٤١، س١٢؛ ص٤٣ س١٧؛ ص ٤٥، س١؛ ص٤٧، س١١. وهكذا في الكتاب كله.

وخلاصة الأمر أن المترجم الكريم قد بذل جهداً كبيراً وأتعب نفسه في سبيل ترجمة هذا الكتاب، ونحن لا نشك أبداً أنه كان مدفوعاً برغبة شريفة كي يخدم الدارسين العرب؛ لكن هذا العمل يتطلب شيئاً أكثر من النية الطيبة، فلا بد له من التمكن من اللغة الانجليزية وهي الشرط الأساسي الأوّل للقيام بمثل هذا العمل.

وأجدني مرغماً في النهاية على القول إن هذه الترجمة لا يصح الاعتماد عليها، وهي أبعد ما تكون عن النص الانجليزي الذي نقلت عنه.

الترجمة اللبنانية :

تحوي هذه الترجمة تمهيداً قصيراً وملاحظة (ص ص ٣ ــ ٩) ويأتي النص بعد ذلك (ص ص ١١ ــ ٢٨٠) ويختم الكتاب بقائمة محتويات الكتاب (ص ص ٢٨١ ــ ٢٨٧). وقد جاءت هذه الترجمة في ورق متوسط الحجم وطباعتها واضحة وبينت فيها الرموز الصوتية التي استخدمت في النص.

ومن الملاحظ أن المترجمين الكريمين لم يضعا ملحقاً للمصطلحات التي ترجماها، وبدلاً من ذلك اكتفيا بوضع نجمة عند كل مصطلح وأعطياه رقما في الهامش. ويشير أحد المترجمين (ص ٨) أن ترجمة هذه المصطلحات مستقاة من معجم ألسني يقوم على إعداده. والملاحظ أن كثيراً من هذه المصطلحات المترجمة تختلف في هذه الترجمة عن ترجماتها الموجودة عند كثير من الباحثين المعاصرين. وهذا من نتائج عدم التنسيق في البحث الذي أشرت إليه آنفاً. وقد كنا نفضل أن يرجع المترجمان إلى المصطلحات المستعملة بين الباحثين اللسانيين العرب اليوم ويستخدماها.

وأول شيء تقع عليه العين في هذا الكتاب أن اسم دي سوسير

كتب على غلاف الكتاب هكذا: فردينان ده سوسّر؛ غير أن الاسم نفسه يكتب «سوسير» في الكتاب كله. وإذا نظرنا في المقدمة وجدنا كثيراً من الهنات الأسلوبية وهي هنات لها مماثلات كثيرة في صلب الترجمة. ونود أن نعرض من تلك الهنات ما يلي:

«شهدت الثلاثينات من عصرنا هذا نشأة ونمو الألسنية البنيوية في آفاق متعددة كالتصويتية والقواعد وعلم الدلالة. وإذا قدر لنا أن نتساءل عن الشخصية التي **تلقفت** هذا التيار فإننا واجدون ولا شك اسم فرديناند سوسير ». ص٣؛ «أما كلمة تصويتية (فونولوجيا) تلك التي **طالما خفق** بها كتابه..» ص ٣. «وإذ نقول إن سوسير هو مؤسس الألسنية الحديثة **البكر** فذلك لا يعني أن محاضراته تشكل **ظلالاً ضوئية في أفق طافح بالسواد**، إذ أن الجديد في فكر سوسير لا ينهض على بعض عناصر نظرية مثل التقابل بين اللغة والكلام أو مفهوم اعتباطية العلامة وهما مفهومان نجد أصداءهما عند أسلافه من أمثال بودان دوكور توناي بل الجديد في فكره إنما يكمن **في عملية التركيب التي صنعها** ..» ص ٣؛ «وإذا ما أولينا سوسير اليوم هذا التميز في ريادته علم الألسنية الحديثة، فما ذلك إلا لأنه **أصاب في** «محاضرات في الألسنية العامة».. ص ٣ ؛ «وقد عرف هذه الألسنية بأنها لا تقبل **أي توضّع أياً كان** شكله...» ص ٤؛ «ومن ثم جاء ستيفن ألمان في الخمسينات ليطوّر **علم دلالة الذي** ينهض بوضوح وجلاء على التقابلات الثنائية التي... » ص ٦؛ «فها هو جاكوبسون وهو هو الذي سعى جاهداً...» ص٦؛ «إن مثل سوسير في تصوراته الألسنية **مثل صاحب نظرية** في العلوم الإنسانية، ولا بد أن **تمنى في** جزئياتها أو في شموليتها وكليتها **للأخذ** والرد ...» ص٧؛ «وقبل أن **نطوي الغارب** لابد من التنويه...» ص٧... «... إن هذه المصطلحات التي **عصف بها كتابه** ...» ص٨؛ ...«كثرة ترجمات هذا الأثر اللغوي الرائع إلى أكثر من ثلاث عشرة **دولة**...» ص٩.

يضاف إلى هذه الهنات أن أسلوب هذه المقدمة بجملته يفتقد الحبكة والصياغة السليمة.

أما الترجمة عموماً فهي حرفية مثلها مثل ترجمة الكراعين؛ وتتمثل هذه الحرفية في المظاهر نفسها التي رأيناها في الترجمة المذكورة آنفاً. ونعني بذلك أن المترجمين هنا يترجمان في أغلب الأحيان كلمة بكلمة، وفي أحيان أخرى يأتيان بكلمات عربية ترجمة لكلمات فرنسية، لكن الواضح أن المعنى المقصود من بعض تلك الكلمات الفرنسية يختلف عن المعنى الذي أتيا بالكلمات العربية له.

وسوف أورد بعض النماذج من ترجمتهما لتتضح المآخذ عليها جلية.

١ ــ وأول نموذج هو ترجمة الفقرة الثانية في (ص١) من النص الانجليزي:

Next appeared philology. A "philological" school had existed much earlier in Alexandria, but this name is more often applied to the scientific movement which was started by Friedrich August Wolf in 1777 and which continues to this day. Language is not its sole object. The early philologists sought especially to correct, interpret and comment upon written texts. Their studies also led to an interest in literary history, customs, institutions, etc. They applied the methods of criticism for their own purposes. When they dealt with linguistic questions, it was for the express purpose of comparing texts of different periods, determining the language peculiar to each author, or deciphering and explaining inscriptions made in an archaic or obscure language. Doubtless these investigations broke the ground for historical linguistics. Ritschl's studies of Plautus are actually linguistic. But philological criticism is still deficient on one point: it follows the written language too slavishly and neglects the living language. Moreover, it is concerned with little except Greek and Latin antiquity.

وترد عندهما في (ص ١١):

«ومن ثم ولد فقه اللغة، إذ كانت في الإسكندرية مدرسة تهتم بهذه الدراسة. بيد أن هذا المصطلح يرتبط بشكل خاص بالحركة العلمية التي أسسها فريدريك ولف منذ ١٧٧٧م والتي مازالت حية إلى يوم الناس هذا. وليست اللغة هي الموضوع الوحيد لفقه اللغة الذي يرمي قبل كل شيء إلى تحديد وتفسير وشرح النصوص. هذا وقد قادته هذه الدراسة البكر إلى الاهتمام بالتاريخ الأدبي، بالعادات، وبالمؤسسات الخ ــ وعبر كل مجال ــ فإن هذا العلم يستخدم طريقته الخاصة ألا وهي النقد، وهو إذ يعالج القضايا اللغوية فإنما بهدف مقارنة نصوص ترجع إلى حقب زمانية متباينة، وتحديد اللغة الخاصة لكل مؤلف، كما ينبغي أيضاً فك رموز وتفسير كتابات صيغت بلغة مهجورة أو غامضة. ولا شك في أن هذه الأبحاث قد عبّدت الطريق أمام الألسنية التاريخية، فأعمال ريتشل يمكن أن نسميها أعمالاً ألسنية وفي هذا المجال، إن النقد الفقهي يقع في عجز متمثل في جانب واحد، وذلك لكونه مرتبطاً باللغة المكتوبة بصورة حرفية، متناسياً اللغة الحية، هذا من جهة، ومن جهة أخرى فإن العصور الإغريقية واللاتينية القديمة قد اعتصرته بشكل شبه تام».

وترجمة هذا النص عندي هي :

«ومن بعد ذلك ظهرت مدرسة فقه اللغة. وعلى الرغم من إطلاق

هذا المصطلح أحياناً على إحدى المدارس اللغوية التي نشأت في الإسكندرية قديماً فهو لا ينصرف عند إطلاقه غالباً إلا على تلك الحركة العلمية التي بدأها فردريك أوغسطس وولف في سنة ١٧٧٧م وهي التي مازالت مستمرة إلى الآن. ولم تكن اللغة الموضوع الوحيد الذي كانت تهتم به هذه المدرسة، فقد كان جل اهتمام علماء فقه اللغة الأوائل منصباً بصورة أساسية على تصحيح النصوص المكتوبة وتفسيرها والتعليق عليها. وكان من نتائج دراستهم تلك أن نشأ الاهتمام بدراسة التاريخ الأدبي والتقاليد والمؤسسات وغيرها. وقد سخَّر هؤلاء العلماء مناهج النقد من أجل تلك الأغراض التي يهتمون بها. أما في معالجتهم للمسائل اللسانية فهم لا يخرجون عن الهدف الذي أعلنوه، وهو مقارنة النصوص التي تعود إلى فترات مختلفة لكي يتوصلوا إلى اللغة التي تميز كل مؤلف أو حلّ أسرار النقوش المكتوبة بلغة قديمة أو مجهولة وتفسيرها. ومما لا شك فيه أن الدراسات من هذا النوع قد مهّدت السبيل للسانيات التاريخية، فلذلك يمكن أن نعد الدراسات التي قام بها ريتشل عن بلوتوس لسانية. غير أن النقد القائم على فقه اللغة كان مقصراً في نقطة واحدة؛ فقد سُخِّر إلى حدّ كبير لِلُغة المكتوبة وأهمل اللغة الحية.

وزيادة على ذلك فقد كان لا يهتم كثيراً بأية لغة أخرى غير الإغريقية واللاتينية القديمتين».

٢ ــ ما جاء في ص ١١٥ الفقرة الثانية:

«إن القانون التزامني هو قانون عام، غير أنه ليس أمرياً ولا قسرياً، ولا شك أنه يفرض ذاته على الأفراد عبر قيد الاستعمال الجماعي (انظر ص ٩٥) غير أننا لن نتصور هنا التزام الأفراد به ونعني بذلك، لا تستطيع أية قوة أن تضمن صيانة الانتظام في «اللغة» وذلك إذا ما استبدت بنقطة ما. فالقانون التزامني يعاين حالة من الأشياء محددة، وهو بذلك التعبير البسيط عن نظام إنه من طبيعة القانون نفسها فالذي يشاهد أن أشجار بستان ما، إنما هي مغروسة على شكل مخمسات، والنظام الذي يحدده هذا القانون هو نظام عابر، وتحديداً ليس أمرياً، وهكذا فلا شيء أكثر انتظاماً من القانون التزامني الذي ينظم النبرة اللاتينية (كما يمكن مقارنته بالقانون الثاني). ومع ذلك، فلم يقاوم هذا النظام النبري عوامل التغير، فتراجع أمام قانون جديد هو قانون «قانون اللغة الفرنسية...»».

ويوجد هذا الكلام في (ص ٩٢ ــ ٩٣) من النص الانجليزي وهو:

The synchronic law is general but not imperative. Doubtless it is imposed on individuals by the weight of collective usage (see p. 73). but here I do not have in mind an obligation on the part of speakers. I mean that in language no force guarantees the mainteneance of a regularity when established on some point. Being a simple expression of an existing arrangement, the synchronic law reports a state of affairs; it is like a law that states that trees in a certain orchard are arranged in the shape of a quincunx. And the arrangement that the law defines is precarious precisely because it is not imperative. Nothing is more regular than the synchronic law that governs Latin accentuation (a law comparable in every way to Law 2 above); but the accentual rule did not resist the forces of alteration and gave way to a new law, the one of French (see above p. 86). In short, if one speaks of law in synchrony, it is in the sense of an arrangement, a principle of regularity.

وترجمته عندي هي:

«إن القانون التزامني قانون عام لكنه غير قسري. وعلى الرغم من أنه مفروض على الأفراد نتيجة للاستعمال الجمعي، دون جدال، إلا أن هذا لا يعني الإلزام به. أما الذي أعنيه فهو أنه ليس هناك قوة بمقدورها ضمان الانتظام في أي جانب من جوانب اللغة. فبما أن القانون التزامني ليس إلا تعبيراً بسيطاً عما هو موجود بالفعل، فإنه ليس إلا تحصيل حاصل، فهو يشبه في ذلك قانوناً يقول إن بستاناً معيناً فيه أشجار مغروسة على هيئة أشكال خماسية. فمن أجل أن القانون غير قسري هنا صار النظام قابلاً للتغير. ونستطيع أن نحتج على صحة هذه الدعوى بالقانون التزامني الذي يحكم نظام النبر في اللاتينية وهو قانون يمكن مقارنته بالقانون رقم ٢ أعلاه. فعلى الرغم من أن هذا القانون لا يفوقه قانون آخر في الاطراد والثبات إلا أنه لم يستطع مقاومة قوى التغير».

٣ ــ ويترجمان ما ورد في (ص ١٣٤ ــ ١٣٥) من النص الانجليزي وهو:

Static linguistiec or the description of a language-state is grammar in the very precise, and moreover usual, sense that the word has in the expressions «grammar of the Stock Exchange,» ete., where it is a question of a complex and systematic object governing the interplay of coexisting values.

Grammar studies language as a system of means of expression. Grammatical means synchronic and significant, and since no system straddles several periods, there is no such thing as «historical grammar», the diseipline so labeled is really only diachronid linguistics.

My definition disagrees with the narrower one usually given. Morphology and syntax together are what is

generally called grammar while lexicology. or the science of words. is Excluded.

فيرد هذا النص عندهما على النحو التالي (١٦٣) :

«يمكن أن نطلق على الألسنية، أو على وصف حالة لغة، اسم القواعد وذلك بالمعنى الشائع والدقيق جداً، ذاك الذي نجده في عبارات «قواعد لعبة الشطرنج»، و«قواعد البورصة» إلخ.. حيث يتعلق الأمر بفرض منهجي معقّد، تشارك فيه قيم متعاصرة. تدرس القواعد اللغة من حيث كونها منظومة وسائل تعبيرية، وإذا ما قلنا «قواعدي» فمعنى ذلك تزامني ودلالي، وما دامت المنظومة أيّا تكن ليست مخضرمة لعدة حقب في آن، فهذا يعني في نظرنا أن «لا قواعد تاريخية» هناك وما يسمى هكذا ليس في الواقع إلا الألسنية التزامنية.

إن تحديدنا هذا لا ينطبق والتعريف الأكثر حصراً الذي يطلق عليها عامة. وفي الواقع إن ما يتفق على تسميته بالقواعد إنما هو الصرف والنحو معاً، في حين أن اللفاظة أو علم الكلمات هما استثناء من ذلك».

أما ترجمتي للنص الانجليزي أعلاه فهي:

«إن بالإمكان إطلاق كلمة «نحو» على اللسانيات السكونية أو على وصف لغة معينة إذا أخذت هذه الكلمة بمعناها الدقيق عندما تستعمل في عبارات مثل «نحو سوق العملات» وغيرها حيث يتعلق الأمر بشيء معقّد ذي نظام يحكم التفاعل بين قيم موجودة ومتزامنة.

ويدرس النحو اللغة كنظام لطرق التعبير. وعندما نصف تعبيراً معيناً بأنه صحيح نحويا فإنما نعني أن هذا التعبير آنيّ ذو دلالة، ولعدم وجود نظام نحوي يمتد عبر حقب متعددة فإنه لا يوجد شيء يمكن تسميته «نحواً تاريخياً» أما ما يسمى عادة بهذا الاسم فهو في الحقيقة ليس الا لسانيات تعاقبية.

إن التعريف الذي عرفتُ به النحو هنا لا يتفق مع التعريف المستعمل، وهو الأكثر حصراً. فالنحو في ضوء ذلك التعريف لا يشمل إلا الصرف وقواعد بناء الجملة، أما المعجمية، أي العلم الذي يدرس المفردات فكانت تعدّ خارجة عنه».

٤ ــ أما النموذج الرابع الأخير فهو النص الانجليزي الذي ورد في (ص ١٦١) وهو :

That phonetic evolution is a disturbing force is now obvious. Wherever it does not create alternations, it helps to loosen the grammatical bonds between words; the total number of forms is uselessly increased; the linguistic mechanism is obscured and complicated to the extent that the irregularities born of phonetic changes win out over the forms grouped under general patterns; in other words, to the extent that absolute arbitrariness wins out over relative arbitrariness (see p. 133).

Fortunately, analogy counterbalances the effect of phonetic transformations. To analogy are due all normal, nonphonetic modifications of the external side of words.

وقد ترجماه هكذا (ص ١٩٧) :

«ينتج مما تقدم أن الظاهرة الصوتية هي عامل اضطراب، فهي تسهم في إرخاء الروابط النحوية التي توجد بين الكلمات، وذلك في كل مكان لا تخلف فيه هذه الظاهرة تناوبات. إن مجموع الأشكال ليزداد دون فائدة، كما أن الآلية اللغوية تغدو غامضة جداً، وتتعقد الاعتبارات التي يفوق فيها التفاوت الصادر عن التغير الصوتي الأشكال المتجمعة في نماذج عامة، وبعبارة أخرى في إطار تفوق الاعتباطي المطلق على الآخر النسبي. ولحسن الحظ، فإن القياس يوازي تأثير هذه التحولات ويظهر جميع التغيرات الطبيعية كمظهر الكلمات الخارجي التي ليست من طبيعة صوتية».

وترجمتي لهذا النص هي:

«لقد اتضح جلياً مما سبق أن التطور الصوتي قوة تُدخل الخلل على النظام الصوتي للّغة. فإذا لم يكن من نتيجته إحداثُ أنواع جديدة من التعاقب بين الأصوات فهو يساعد على إضعاف العلاقات اللغوية بين الكلمات، وزيادة العدد الكلي للصيغ دون حاجة، كما أن الآلية اللغوية ستغدو غامضة ومعقدة مما يجعل الاستثناءات التي تنتج عن التغير الصوتي تتغلب على الصيغ المصنفة في أنماط مطردة، وبمعنى آخر فإنه سيؤدي إلى غلبة العشوائية المطلقة على العشوائية النسبية.

ولحسن الحظ فإن القياس analogy يقوم بموازنة أثر تلك التحولات الصوتية، وإليه تعود جميع التعديلات العادية غير الصوتية التي من شأنها تغيير أشكال الكلمات من الظاهر».

وقد اخترت هذه النصوص التي استشهدت بها اختياراً عشوائياً، وهي تبين أن هذه الترجمة لا تستطيع الزعم بأنها ترجمة صحيحة لكتاب دي سوسير وذلك لقصورها المتمثل في: الترجمة الحرفية، والخطأ في الترجمة، والأسلوب الركيك. ولهذا فلا يصحّ الاعتماد عليها هي الأخرى مع تقديري لجهد المترجمين الكريمين.

الترجمة التونسية :

تتضمن هذه الترجمة توطئة قصيرة بيّن فيها أحد المترجمين الظروف التي أحاطت بترجمة الكتاب. ومن ذلك أن اثنين من المترجمين اقتسما الكتاب فيما بينهما حيث ترجم كل واحد منهما

قسماً منه ثم عرضا ما ترجماه في جلسات عمل بلغت نحو سبعين جلسة ضمتهما والأستاذ المرحوم صالح القرمادي، فلذلك عدّ مترجماً ثالثاً. وقد مكنهم ذلك كما يقول: «من مراجعة الترجمة سطراً سطراً بل كلمة كلمة» ص ٧. ولا شك أن هذا هو المنهج الأصوب في القيام بأعمال مهمة مثل ترجمة هذا الكتاب، وعن طريقه يمكن تلافي كثير من احتمالات النقص والخلل. ويشهد على نجاح هذه الطريقة والجهد الذي بذله المترجمون ما في الكتاب من الدقة والعناية بجوانب كثيرة أدت إلى إظهاره بمظهر يقترب من الكمال.

وتعرضت التوطئة، أيضاً، إلى شيء عن أهمية هذا الكتاب وعرض لما يتميز به، كما تشمل بياناً لمنهج المترجمين في ترجمة المصطلحات والشواهد والأمثلة. وتجدر الإشارة إلى أن المترجمين كثيراً ما يأتون بأمثلة عربية بدلاً عن الأمثلة الأصلية في الكتاب. وهو صنيع حسن يمكن أن يوضح المسائل المدروسة، غير أنهم أبقوا أحياناً على بعض الأمثلة في لغاتها الأصلية وأحياناً يترجمونها.

وتتلو التوطئة قائمة بالرموز الصوتية التي استعملت (ص ١٣ ـــ ١٥) وهو عمل مهم وضروري. ثم تأتي ترجمة النص (ص١٧ ـــ ٣٤٨) وقد أتبع المترجمون أقسام الكتاب ببعض التعليقات؛ وبعض تلك التعليقات من صنع دي سوسير نفسه وبعضها من عمل الناشرين للأصل الفرنسي والبقية من إضافات المترجمين. ويتلو الكتاب ترجمة لمقالة كتبها بالفرنسية صالح القرمادي (ص ٣٤٩ ـــ ٣٦٨) بعنوان «أمهات نظريات فاردينان دي سوسير» (لاحظ الاختلاف في رسم الاسم هنا عنه على غلاف الكتاب). ثم يأتي بعد ذلك ثبت بالمصطلحات المستخدمة في الكتاب (ص ٣٦٩ ـــ ٣٨٧) ويتبع بمدخلين للمصطلحات أحدهما فرنسي (٣٨٨ ـــ ٣٩٣) والآخر انجليزي (٣٩٥ ـــ ٤٠٠) ويختم الكتاب بفهرس عام لمحتوياته (ص ٤٠١ ـــ ٤٠٦).

أما الترجمة ذاتها، فهي كما قدمت، قريبة من الكمال؛ فقد التزم المترجمون بتقسيم النص الأصلي للفقرات إلا فيما ندر، وهو عمل ضروري. ذلك لأن كل فقرة تناقش فكرة معينة ومن شأن خلط الفقرات أن يضيع هذا التقسيم؛ وتبقى مهمة المترجم أن يربط بين هذه الفقرات. وإلى جانب ذلك فقد كانت الترجمة صحيحة الأسلوب بعامة. ولم يكتف المترجمون بترجمة كلمات الجملة الأصلية كما رأينا في الترجمتين الأخريين بل حاولوا صوغ الفكرة ذاتها في جمل عربية سليمة حتى لو دعا ذلك إلى التقديم والتأخير وإضافة كلمات ليست موجودة في النص الأصلي. ولهذا السبب يحق لهم أن يعدوا عملهم هذا تعريباً لا ترجمة، فقد كانت بمثابة صياغة عربية لأفكار النص الأصلي دون التقيد بكلماته أو تقسيم جمله وقد أوردوا صفحات النص الأصلي في الهوامش وهو عمل مفيد جداً في المقارنة.

واستجابة لدعوة المترجمين الأفاضل القارئَ العربي لنقد هذه الترجمة قصد إمدادهم بالتنبيهات والمقترحات كي يستدركوا على ضوئها ما غاب عنهم (ص ١٢) فإنني سأحاول إبداء بعض الملاحظات في سبيل هذا الهدف. ويجب أن أبين هنا أن هذه الملاحظات لا تنال من قيمة هذا العمل بحال.

١ ـــ لم يورد المترجمون مقدمة ناشري الكتاب الأصليين، وكان الأجدر إيرادها لأسباب عديدة منها: (١) أن هذه الترجمة تعطي صورة عن الظروف التي أحاطت بجمع مادة الكتاب أساساً، (٢) أنها تبين بوضوح أن الكتاب لم يؤلفه دي سوسير، وهي حقيقة لابد من إظهارها. (٣) أن هناك بعض التعليقات التي ترجمت وذيلت بعبارة (الناشران)، فلا بد من التعريف بهما وذكر مقدمتهما ولا يغني عن ذلك الإشارة العجلى الواردة في ص ٩.

٢ ـــ لم يذكر المترجمون أية معلومات توثيقية عن الكتاب، وهي كما قدمنا ضرورية. ويضاف إلى ذلك أنه لم يُستفد من بعض النشرات الأخرى للكتاب. فهناك نشرتان أخريان للكتاب غير نشرة تلميذي دي سوسير التي صدرت سنة ١٩١٦م وهما: Tullio de Mauro (ed) 1973 و Rudolf Engler (ed.) 1967-74

وقد ذكر جوناثان كولر (Culler 1976:133) عن هاتين النشرتين أن «نشرة دي مورو تحوي معلومات توثيقية كاملة للمصادر التي اعتمدها دي سوسير ومعلومات خاصة به هو، كما تحوي شروحاً تفسيرية واستشهادات من مذكرات طلابه التي كتبوها عنه وهي تورد بعض النصوص بأشكال مختلفة عما في النشرة الأولى وهي مهمة أيضاً. أما نشرة انجلر النقدية فتحتوي على المذكرات التي استخدمها الناشران الأولان في صياغة نشرتهما».

٣ ـــ لم يربط النص ببعضه أحياناً ربطاً محكماً؛ وذلك ما يؤدي إلى اللبس أحياناً. ومن أبسط الأمثلة على ذلك ما ورد في الفقرة الثالثة من الباب الأول، فيظهر النص (ص ١٧) على النحو التالي: «ثم ظهرت الفيلولوجيا أي فقه اللغة. فقد سبق أن وجدت بالإسكندرية مدرسة فيلولوجية، إلا أن هذه التسمية تقترن خاصة بتلك الحركة العلمية التي أنشأها فريدريك أغسطس وولف بداية من سنة ١٧٧٧م والتي مازلنا نشهد اليوم تواصلها».

ففي هذا النص لا نرى بوضوح الرابط الذي يربط الجملة الثانية بالجملة التي تليها. وتتبين تلك الصلة في ترجمتي لهذه الأسطر التي أوردتها في (ص ١٥) وأعيدها هنا للتيسير: «ومن بعد ذلك ظهرت

مدرسة فقه اللغة. وعلى الرغم من إطلاق هذا المصطلح أحياناً على إحدى المدارس اللغوية التي نشأت في الإسكندرية قديماً فهو لا ينصرف عند إطلاقه الآن إلا على تلك الحركة العلمية التي بدأها فريدريك أوغسطس وولف في سنة ١٧٧٧م وهي التي مازالت مستمرة إلى الآن». ومثال آخر ص ٣٧، الفقرة الأخيرة.

٤ ــ قد تؤدي الترجمة أحياناً إلى الغموض، ومن أمثلة ذلك ما ورد في ص ٢٠ في وصف دي سوسير لماكس ملر: «.. إلا أنه لا يمكن أن يعاب بالإفراط في النزاهة العلمية». فقد تفهم هذه الجملة على أنها من قبيل الذم بما يشبه المدح لكنها لا تؤدي هذا المعنى في العربية بوضوح. والجملة هذه في الترجمة الانجليزية هي (ص ٣):

but his Failing was a certain lack of conscienti ousness

ويمكن ترجمتها بما يلي: «لكن نقطة الضعف عنده تتمثل في عدم الحرص على الدقة العلمية». وهي جملة واضحة تؤدي المعنى.

٥ ــ تحتاج الترجمة في بعض المواضع إلى إعادة الصياغة طلباً للسهولة والوضوح.

٦ ــ حبذا لو ضبط النص بالشكل في بعض المواضع، وقد وجدتُ أن كثيراً مما يمكن أن يعدّ غموضاً في الترجمة لا سبب له إلا عدم الشكل في تلك المواضع.

٧ ــ عدم الالتزام أحياناً بوضع علامات الترقيم (أي الفاصلة والفاصلة المنقوطة والنقطة في آخر الجملة) أو وضع علامات ترقيم خاطئة. والالتزام بعلامات الترقيم كفيل بإيضاح كثير من اللبس. فلئن كانت هذه العلامات ضرورية في النصوص جميعها فهي في النصوص العلمية الدقيقة مثل هذا أوجب.

٨ ــ حبذا لو أكثر المترجمون من التعليقات التي تفسر بعض النقاط، وذلك ما يجعل فهم النص ميسراً.

٩ ــ ص ١٠٥، التعليق رقم (٤) «وردت عبارة «الأوتار الصوتية» في النص الفرنسي في «صيغة» المثنى (المترجمون)»، والواقع أنه ليس هناك إلا وتران صوتيان فيجب أن تترجم Vocal cords أو ما يقابلها في الفرنسية بـ: الوتران الصوتيان وذلك على الرغم من أن معظم الذين يكتبون في الصوتيات من العرب يستعملون عبارة الأوتار الصوتية.

١٠ ــ التعليق رقم ٦ في ص ٣٦٦ تقول: «تجدر الإشارة في هذا الصدد إلى أن الكتاب [محاضرات دي سوسير نفسها] لا يزال ينتظر من يترجمه إلى العربية» وهذه من الطر ائف! وكذلك التعليق الذي يظهر في ص ٣٤٩ أعيد بنصه في هامش ص ٣٦٨.

١١ ــ وردت بعض الاستعمالات اللغوية التي يمكن أن تعدّ خاطئة؛ وفيما يلي بعض منها:

ــ في ص ٢١: «.. إنما هي إشباع للفتحة الخيشومية ã **التابعة** لنفس اللغة» وكان يحسن أن تكون «... للفتحة الخيشومية ã في اللغة نفسها». وقد ورد هذا الاستعمال في أماكن كثيرة (انظر ص ٣٨، ١٥٧ وغيرهما).

ــ في (ص ٢١) أيضاً ورد: «.. دون أن ينجرّ عن ذلك بالضرورة..» وهي عبارة تكررت كثيراً في النص، وأعرف أنها مستعملة كثيراً في كتابات إخواننا في المغرب العربي. لكنني أفضل أن يكون بدلاً منها: «دون أن يتبع ذلك بالضرورة..» وهو الاستعمال المشهور.

ــ في (ص ٢١) كذلك: «الحقيقة الخاصة **بكل** كلام بشري» وقد تكرر مثل هذا الاستعمال في الكتاب. وكنت أفضل «بأي كلام بشري».

ــ في ص ٢٤: «وليس ذلك كل ما في الأمر. إذ أنه لما كان الكلام [المنطوق] يفلت في أغلب الأحيان عن الملاحظة، فإنه يتعين على الألسني **أن يقرأ** أيضاً حساباً للنصوص المكتوبة لأنها..» وقد يكون الأوفق: «وليس ذلك كل ما في الأمر؛ فبما أن الألسني لا يستطيع في غالب الأحيان ملاحظة الكلام [المنطوق] مباشرة فإنه يتعين عليه أن يلجأ إلى النصوص المكتوبة لأنها الوسيلة الوحيدة التي تمكنه من ملاحظة لغات بعيدة عنه زماناً ومكاناً».

ــ في ص ٢٥: «وأما الفيلولوجيا، فقد وصلنا **بعد** إلى موقف ثابت بشأنها...» وقد تكون صحتها: «... فقد بيّنا موقفنا منها فيما سبق ...».

ــ في ص ٢٥: «ما **هي** جدوى الألسنية؟» وصحتها: «ماجدوى الألسنية؟».

ــ استعمل اللفظ «متواجد» عدة مرات (انظر ص ٢١٢، س ٤ مثلاً) وصحته «موجودة» وكذلك «متواجد» (انظر ص ١٦١، ص ١٤ مثلاً).

ــ ص ٧٣، س ٩: «... تضم قائمات لتلك العناصر»، وصحتها: تضم قوائم..

ــ وردت بعض الأخطاء المطبعية القليلة، وعدم كثرتها مزية للكتاب قلما نجدها في الكتب العربية. ولم أسجل الأخطاء المطبعية لقلتها، لكنه يجب تداركها. وفيما يلي نماذج منها:

ــ ص ٣٧، س٦ من أسفل، أسلفه، وصحتها: أسفله.

ــ ص ١١٠، س ٩ من أسفل، فباستطاعته أي ... وصحتها: فباستطاعته أن.

ــ ص ١١١، س ١ من أعلى، وهذا العنصران... وصحتها: وهذان العنصران.

ــ ص ١٥٧، س٨: تابع إلى الآنية، وصحتها تابع للآنية..

ــ ص ١٦٣، س ١٧: ... أننا إذا رجعنا المثال السابق.. وصحته: أننا إذا رجعنا إلى ...

ــ ص ٣٧٠، رقم ٢٢ Speech Communauty (انجليزية) وصحتها: Community

ــ ص ٣٧٠، رقم ٦١ Transition soud وصحتها: transition Sound

ــ ص ٣٧١، رقم ٦٧ Exposant (انجليزية). وصحتها: exponant

ــ ص ٣٧٢، رقم ٨٢ Palatisation (انجليزية). وصحتها: palatalization

ــ ص ٣٧٦، رقم ١٧٦ signifiant (انجليزية). وصحتها: signifier

ــ ص ٣٩٧، (٣٤٤) litterary language وصحتها: (٣٣٤) literary language

ــ وردت كلمة phoneme (انجليزية) مكتوبة phonem مرتين؛ ص ٣٧٨، رقم ٢٢٨؛ و ص ٣٩٨. وهو خطأ.

١٢ ــ حبذا لو التزم المترجمون بالمصطلحات الواردة في بعض القواميس المتخصصة مثل (المسدي، ١٩٨٤م). وهناك اختلاف كبير بين ترجمتهم للمصطلحات وترجمة المسدي وهم في بلد واحد؛ بل لم يوافقوه حتى في مسمى العلم نفسه فهو عنده اللسانيات وعندهم الألسنية (انظر المسدي ١٩٨٤م: ٥٥ ــ ٧٧).

١٣ ــ تجد أحياناً أن مصطلحاً معيناً ترجم في قائمة المصطلحات على شكل واستعمل أحياناً في النص بشكل آخر. ومثل ذلك retrospective فقد وردت في (ص ١٤٠) مترجمة بـ«استدبارية» بينما هي في قائمة المصطلحات (ص ٣٦٩، رقم ١٤، وص ٣٧٠، رقم ٤٦) ترجمت «باستردادي، واستردادية». ويجب أن أشير إلى أن هذه الحالة قليلة جداً، لكن الثبات على مصطلح واحد هو الأولى.

١٤ ــ يترجم مصطلح alveolar ridge في قائمة المصطلحات مرة بـ «لثة» (ص ٣٨٢ رقم ٣٢٨) ومرة بـ «مغارز الأسنان» (ص ٣٨٥، رقم ٤٠٠). فأيهما نأخذ؟

ــ وبعد، فلا بد من التنسيق في عملية الترجمة حتى لا نكرر أنفسنا، وإذا ترجمنا أي عمل فلا بد أن نحاول قدر الإمكان أن نحسن فيما نقوم به.

ومن المسلم به أننا أمة مستهلكة للعلم وليست صانعة له، وأول خطوات تأصيل العلم أن نقوم بترجمته ترجمة صحيحة القصد منها العلم لا الأغراض الأخرى التي يسعى الناس من أجلها دائماً.

وعلى رغم تأخر ترجمة كتاب دي سوسير وسبق اللسانيات له سبقاً عظيماً الآن إلا أن ترجمته إلى اللغة العربية ضرورية لقيمته التاريخية، ويجب أن يقرأ هذا الكتاب الآن لهذا الغرض وحده.

وقد رأينا أن الترجمة التونسية هي الترجمة التي يجب اعتبارها وأن يتدارك ما فيها من نقص. أما الترجمتان الأخريان فلا قيمة لهما ألبتة.

المراجع العربية

المسدي، عبدالسلام، قاموس اللسانيات (عربي ــ فرنسي. فرنسي ــ عربي) مع مقدمة في علم المصطلح. تونس: الدار العربية للكتاب، ١٩٨٤م.

المراجع الأجنبية

1- Culler, Jonathan. Ferdinand de Saussure. Harmondsworth, Middlesex, England: penguinbooks Ltd, 1976.

2- De Saussure, Ferdinand. Cours de Linguistique générale. Critical Edition by Rudolf Engler, Wiesbaden: O. Harrassowitz, 1967-74.

3- De Saussure, Ferdinand. Cours de linguistque générale. Edited by Tullio de Mauro. Paris: payot, 1973.

4- De Saussure, Ferdinand. Course In General Linguistics. Translated into English by wade Baskin (in Jonathan Culler's Introduction) Glasgow, Great Britain: william collins and co. Ltd, 1974.

صناعة الكتاب
في المملكة العربية السعودية
لسعد الضبيعان
القسم الأول

ترجمة وعرض

جعفر ابراهيم التاجي

الضبيعان، سعد عبدالله /صناعة الكتاب في المملكة العربية السعودية دراسة تحليلية وصفية.ـ رسالة دكتوراه بإشراف جون فيذر.ـ لفبرة (انجلترا) قسم المكتبات والمعلومات بجامعة لفبره، ١٩٨٥م، ٢٧٤ص (بالانجليزية).

Al Dobaian, Saed A/the book industry in Soudi Arobia..- doctorol thevis... the departement of lebrary and information univeinty, science, the loughborugh univeinty, 1985.

الفصل الأول: ويشمل المقدمة، حيث يعرّف الكاتب بماهية النشر، موضحاً حركيته، والأعمال التي تكتنف عملية النشر، ومكانته في المجتمع.

ثم يعرض الباحث لأهداف الدراسة وحجمها، والمجملة في الآتي:

- التحقيق بشيء من التفصيل في أعمال دور النشر التجارية.
- فحص السمات الرئيسية لعملية النشر المحلي، متناولاً إنتاج الكتاب، تطوره، مبيعاته، وطرق توزيعه.
- تحديد الموضوعات التي يغطيها الناشرون في السعودية.
- رصد مدى تغطية الإنتاج المحلي لحاجة القارىء.
- مناقشة الصعوبات التي تواجه صناعة النشر حالياً.
- التعريف بطبيعة العلاقة القائمة بين الناشر والمؤلف.
- تحديد إنتاج الكتب من ناحية الكم والكيف.
- إظهار الأثر الحكومي على صناعة الكتاب المحلي، من خلال مباشرته الفعلية في نشر الكتاب وطباعته، أو من خلال سياساته العامة نحو صناعة الكتاب.
- إلقاء الضوء على دور الحكومة كناشر رئيسي.
- إعطاء بعض الاقتراحات والحلول العملية والتوصيات للمشكلات التي تطرأ أثناء الاسترسال في مختلف الموضوعات التي يتطرق إليها البحث. بعد ذلك يفرد الباحث صفحات للدراسات التي رصدت حركة النشر في المملكة.

الفصل الثاني: بدء الطباعة في العالم العربي.

يرى الباحث أن أول ظهور للطباعة العربية ظهر في أوروبا، حيث طبع أول كتاب بالحروف العربية في فانو بإيطاليا عام ١٥١٤م.

أما في بلدان العالم العربي، فقد بدأت الطباعة في لبنان عام ١٦١٠م، واستخدمت الحروف السريانية، وأول مطبعة بدأت بالطباعة بالحروف العربية كانت في حلب بسوريا عام ١٧٠٦م.

الفصل الثالث: بدايات الطباعة والنشر في المملكة العربية السعودية:

إن تاريخ الطباعة في السعودية يعتبر حديثاً، إذ أنشئت أول مطبعة في عام ١٣٠٠هـ في عهد الحكم التركي. وشهد المستشرق كريستيان سنوك هور خرونييه إنشاء أول مطبعة بمكة عام ١٨٨٣م، وقال بأن مواطني مكة كانت تصلهم المطبوعات من القاهرة، وذلك قبل أن تبدأ هذه المطبعة بالعمل، وفي القاهرة كانت الكتب المكية ـ وهي في العلوم الدينية البحتة ـ تطبع هنالك. وكانت الهند مصدراً آخر للحصول على الكتب. وقد أخذ كثير من التجار في منطقة الخليج على عاتقهم نشر هذه الكتب وتوزيعها على نفقتهم كسباً للثواب والأجر.

وحتى بعد إنشاء تلك المطابع لم تستطع تلبية رغبات طلاب العلم، وذلك لإمكانياتها المحدودة، وبقيت مطابع القاهرة ودلهي وأمريتا وبومباي المورد الرئيسي للكتب في مكة والمدينة، وصارتا تعيدان تصدير هذه الكتب إلى بقية أجزاء الجزيرة العربية. وكانت تلك الكتب تهتم بالدين والتراث الإسلامي واللغة العربية، وبعد أن وحّد الملك عبدالعزيز المملكة، اهتمت حكومته بنشر الكتاب الإسلامي، خاصة تلك التي تشرح المذهب السلفي، ومنها كتب الشيخ محمد بن عبدالوهاب.

وأما المكتبات فقد كانت تبنى إما داخل المساجد أو بجوارها، وقد كانت محتويات مكتبات مكة والمدينة تنمو بطريقتين:

أولاً: الإهداء، وثانياً عن طريق الوقف.. ولعل أول مجموعة كتب أوقفت في مكة كانت في عام ٤٨٧هـ (١٠٥٨م) وهي للشيخ محمد بن فتوح المكناسي وقد تبعتها بعض الإهداءات الأخرى. وفي عام ٦٤١هـ ـ ١٢٤٣م أنشئت مدرسة بها مكتبة عند مدخل باب السلام بالحرم، وقام بإنشائها أحد خدم الخليفة المستنصر، وأعقبتها مدرسة السلطان المملوكي

قائد «بك» في عام ٨٨٢هـ والتي اشتملت على مكتبة أيضاً ولقد اختير موقع مكتبة الحرم عام ١٢٩٩هـ — ١٨٨١ خلف بوابة الدريبة، ومكتبة الحرم المدني بدأت مثل بداية مكتبة الحرم المكي، وتطورت مقتنياتها بالإهداء الذي وصلها من الأغنياء والعلماء والسلاطين والحكام. ففي عام ٥٨٧هـ — ١١٩١ أهداها ملك الفرس مكتبته الخاصة.

ونظراً للموقع غير الملائم الذي وضعت فيه المكتبتان فقد تعرضت محتوياتهما من الكتب في مكة والمدينة لخطر الفيضانات والحرائق.

ففي عام ١٨٨٦هـ — ١١٤١م التهمت النيران آلاف المخطوطات في المسجد النبوي.

من أشهر مكتبات المدينة إن لم تكن أشهرها مكتبة عارف حكمت الحسيني والتي أنشئت عام ١٢٧٢هـ — ١٨٥٥م.

وقد ورد في رسالة الدكتوراه التي قدمها عباس طاشكندي أن المخطوطات التي تحتويها تشمل ٢٣٩ مخطوطة عربية و٢٠٣ تركية و٤٩ فارسية، وقد اختلفت مواضيعها وكان من بينها الجبر، والكيمياء، الحساب، الفلك، التنجيم وعلم النبات والهندسة والطب. وقد جاء في الكتاب السنوي ١٨٩١ — ١٨٩٢م لدولة الحجاز أن مكتبات المدينة تبلغ ١٧ مكتبة تحتوي على ٢١٨٥٥ مادة من بينها مجموعة مصاحف نادرة بمكتبة الحرم المدني لا تقدر بثمن.

بجانب هذه المكتبات هنالك عدد من المكتبات الخاصة بأفراد وأشهرها المكتبة الماجدية نسبة لماجد كردي في مكة، وتحوي بين ستة وسبعة آلاف عنوان كانت تفتح لعامة القراء.

كل هذه المكتبات وخلافها قامت بالدور المكمّل للتعليم الذي اضطلع به المسجد الحرام والمسجد النبوي ودورهما في الحياة الثقافية في الحجاز.

بدء الطباعة والنشر

وكما ذكر سابقاً فإن أول مطبعة وجدت في مكة عام ١٣٠٠هـ وقد أنشأها حاكم الحجاز التركي عثمان نوري باشا لتصبح المطبعة الثانية في شبه الجزيرة العربية، وكانت الأولى مطبعة صنعاء. وسميت مطبعة ولاية الحجاز. وقد عرفت بأسماء أخرى مثل المطبعة الأميرية. وكان أساس قيامها الاضطلاع بالمطبوعات الحكومية، ولكن بمضي الوقت قامت بطباعة الكتب الدينية لعلماء مكة، وأنتجت في ثلاث السنوات الأولى من عمرها خمسة وأربعين عنواناً باللغة العربية والملاوية، وكان من أبرز ما صدر منها جريدة الحجاز باللغة العربية والتركية في عام ١٩٠٨ وشمس الحقيقة، وقد استمرتا حتى اندلاع الحرب العالمية الأولى. وكانت هذه المطبعة قد بدأت بآلة يدوية صغيرة واستمرت كذلك حتى قامت الحكومة التركية بتحديثها عام ١٨٨٤ — ١٨٨٥م، واعتبرت هذه المطبعة ذات الريادة في تثقيف العامة بما أنتجته من مطبوعات رغم إمكانياتها المحدودة التي أجبرتها على التقلص، نتيجة لعدم قدرتها المالية التي تمكنها من الاستمرار في أداء رسالتها، واستمر هذا الوضع حتى سيطر الملك عبدالعزيز على الحجاز.

وفي عام ١٩٢٤ أصدرت الحكومة السعودية جريدة أم القرى من نفس المطبعة. والتي سميت حينئذ مطبعة أم القرى التي شهدت تطوراً حقيقياً عام ١٩٣٦م — ١٣٨٤هـ عندما أدخلت عليها الحكومة تحديثات جوهرية واستبدلت آلاتها بآلات كهربائية حديثة وأحضر لها مختصون للعمل بها.

في عام ١٩٠٩م ظهرت جريدة شمس الحقيقة الأسبوعية في مكة عن مطبعة الحكومة، ثم مالبثت أن أصبح لها مطبعتها الخاصة، لكن الجريدة توقفت بعد فترة وجيزة، إلا أن مطبعة الجريدة استمرت حتى بعد توقف الجريدة عن الصدور.

مطبعة الترجي الماجدية قام بإنشائها عام ١٨٧٥ — ١٩٣٠م أحد رواد الطباعة في الحجاز محمد ماجد كردي والذي كانت له إسهامات عظيمة في الحياة الثقافية بالحجاز، وكثيراً ماشجع علماء مكة لطباعة مؤلفاتهم لديه، وقام في بعض الأحيان بالطباعة على نفقته. وعندما توقفت شمس الحقيقة قام الكردي بشراء آلات الطباعة وضمها إلى مطابعه فأصبح لها إمكانيات معقولة مكنته من القيام بدوره في نشر مؤلفات علماء الحرم المكي.

مطبعة الإصلاح وهي تجارية خاصة أنشأها في جدة عام ١٣٠٩هـ — ١٣٢٧هـ بعض الأشخاص لإصدار جريدة الإصلاح الأسبوعية، وقد استمرت عدة شهور، ولكن إسهاماتها كانت محدودة إذ لم تصدر سوى كتابين، ويعتقد أن المطبعة استمرت حتى بعد وقف الجريدة لإصدارها بعض الكتب بين عامي ١٩١٠ — ١٩١٥م /١٣٢٨ — ١٣٣٤هـ. وبيعت بعد ذلك إلى محمد زينل حيث سميت الشرقية.

أما في المدينة المنورة فإن صناعة النشر قد جاءت متأخرة، وأول مطبعة يدوية كانت العلمية عام ١٩١٠م — ١٣٢٩هـ يمتلكها كامل الخجا شيخ تجار المدينة وأشرف عليها عبدالقادر شلبي. وهناك مطبعة يدوية أخرى أنشأها أحمد الفيض أبادي ناظر مدرسة العلوم الدينية وسميت طيبة الفيحاء وقدمت إسهامات طيبة في نشر الكتب الدينية من مؤلفات علماء المسجد النبوي الشريف.

مطبعة المدينة — وتعتبر مطبعة حديثة — أوجدها الأخوان عثمان وعلي حافظ عام ١٣٥٥هـ — ١٩٣٧م. وقد بدآها بشراء مطبعة طيبة الفيحاء كنواة للمطبعة التي أحضراها من القاهرة لطباعة جريدتهم الأسبوعية المدينة. وقد أصبحت مطبعة المدينة من دعائم النشر في المنطقة الغربية، ونشرت العديد من الأعمال في مختلف المواضيع وعدداً من المجلات من بينها المنهل. ويعتبر الآن الأخوان حافظ من رواد الطباعة والنشر على النطاق الوطني حيث يقومان في الوقت الحاضر بنشر دوريات متعددة ومهمة داخل وخارج البلاد.

من هذا الاستعراض نرى أن حركة الطباعة والنشر التي ظهرت في الحجاز كانت متأخرة مقارنة بالدول المجاورة، والأسباب الكامنة وراء هذا التخلف يمكن إيجازها في التالي:

١ — عصور التخلف التي عاشها العالم الإسلامي خاصة العالم العربي وازدادت سوءاً بسبب السيطرة التركية التي عملت على عزل العالم العربي من بقية العالم.

٢ — عدم الرغبة أو وجود مصالح خارجية في المنطقة — التي عرفت فيما بعد بالسعودية — ولم يكن هنالك ما يلفت انتباه الدول الأوربية، عكس ما حدث في سوريا ولبنان وفلسطين والعراق، حيث كانت هنالك أطماع للحكومات الغربية. ومن ثم لم يوجد أثر لما كان يحدث في الخارج.

٣ — عدم وجود أثر كاف للتعليم وانتشار الأمية انتشاراً يكاد يكون كاملاً خاصة في شبه الجزيرة العربية.

وأتى الملك عبدالعزيز ليوحد ٨٠٪ من شبه الجزيرة في مملكة واحدة، وكانت أولى المساهمات التي وضعتها الحكومة الجديدة لتطوير وتشجيع الطباعة والنشر يمكن تلخيصها في الآتي:

١ ــ قامت الدولة بتدعيم المطبعة الحكومية وجلبت لها آلات كهربائية حديثة وخبراء من سوريا لتدريب الكوادر السعودية، كما تم إرسال سعوديين للتدريب في مصر.

٢ ــ قدمت إعانات مالية من أجل استيراد الورق والآلات ومواد الطباعة بإعفائها من الرسوم الجمركية وذلك مساهمة في تشجيع القطاع الخاص لولوج مهنة الطباعة.

٣ ــ أسهمت الحكومة في دعم بعض المطابع الخاصة داخل وخارج البلاد، ومنها المطبعة السلفية التي أقامت لها فرعاً في مكة مع بداية الحكم السعودي.

٤ ــ قام الملك عبدالعزيز بدعم كلي أو جزئي لطباعة العديد من الكتب في مجالات العلوم الدينية والتاريخ واللغة العربية.

خصائص بواكير الطباعة والنشر السعودي

يتضح بمقارنة النشر قبل وبعد الحكم السعودي ظهور بعض التطور الذي طرأ على هذه المهنة، وقد استمرت فترة الازدهار النسبي تقريباً بدون تغيير حتى بداية الستينات، ومن أهم خصائص هذه الفترة:

١ ــ قلة عدد العناوين والنسخ التي نشرت.

٢ ــ من ناحية المواضيع التي غطتها المنشورات كانت محدودة بالكتب الدينية والأدب واللغة والتاريخ العربي، ويعزى هذا لاحتياجات المجتمع في حينه.

٣ ــ عدم وجود مطابع حتى بداية هذا القرن أدى إلى أن تقوم القاهرة والهند بهذا الدور، ثم انفردت مصر بهذا الدور وبعدها لبنان وإلى حد ما سوريا، فكانت المصادر الأساسية لصناعة الكتاب وتصديره إلى بقاع المنطقة.

٤ ــ ظاهرة النشر الحديث لم تكن موجودة إذ كان المؤلف يأخذ مؤلفه للمطبعة رأساً، ولم يكن دور الناشر واضحاً أو معروفاً.

٥ ــ ندرة العناوين الجديدة إذ كان كل ما يطبع هو كتب الدين والتراث والكتب الكلاسيكية.

٦ ــ رغم حقيقة بداية الطباعة عام ١٨٨٣م في المنطقة الغربية إلا أنها لم تظهر في بقية المناطق الأخرى من المملكة إلا متأخرة جداً، وأول مطبعة وجدت في المنطقة الوسطى هي مطبعة الرياض، التي أنشأها الشيخ حمد الجاسر عام ١٩٥٤م، وبعدها بسبعة أعوام قامت مطبعة المطوع في الدمام بالمنطقة الشرقية، أما المنطقة الجنوبية فلم تشهد قيام مطبعة إلا في عام ١٩٧٠م.

٧ ــ تميزت الطباعة في هذه المرحلة بالرداءة تحريراً وإخراجاً.

٨ ــ ضعف الطلب على الكتاب بسبب النسبة العالية من الأمية.

بالرغم من اعتقاد المؤلف بأن الطباعة والنشر قامت بدور مهم في حياة الحجاز الثقافية إلا أنه من ناحية أخرى يؤيد ما ذهب إليه محمد الشامخ بأن الإسهام الفعال للطباعة في تلك الحقبة بالذات تكمن أهميتها في جعل الصحافة تزدهر، مما أدى إلى جعل البيئة الاجتماعية تتقبل التغيير القادم عليها مثلها مثل بقية الأجزاء الأخرى في الجزيرة العربية. وبعبارات أخرى لقد أفسحت الطريق وعبّدته للتغيرات الدراماتيكية والتي أخذت طريقها أخيراً ولامست كل أوجه حياة المجتمع فيما عرف فيما بعد بالمملكة العربية السعودية.

الفصل الرابع: التعليم في المملكة العربية السعودية وأثره في النشر.

التعليم مفتاح التقدم لأي أمة، لذلك اهتمت حكومة المملكة به، وقامت وزارة المعارف منذ عام ١٣٧٣م لتحل محل مديرية التعليم القائمة آنذاك وأنشأت لها الإدارات المختلفة ورصدت لها الأموال اللازمة لتقوم بمهامها.

ويعتقد المؤلف أن التعليم له علاقة دقيقة بالنشر للأسباب التالية:

١ ــ التعليم هو العنصر الأساسي في إيجاد قاعدة من القراء في المجتمع. ولقد أثبتت التحريات بأنه حتى عام ١٩٦٦م لم يوجد نشر تجاري بمفهومه الحديث وأدى تطور التعليم واتساعه في السنوات الماضية إلى قيام عدد ضخم من المطابع ودور النشر.

٢ ــ هو الأساس لخلق قوة شرائية مهمة لصناعة الكتاب بكميات كبيرة.

٣ ــ لأنه المدخل لتقديم وتحسين الوضع الاقتصادي والاجتماعي.

٤ ــ وأخيراً التعليم نفسه يعتبر هو المستهلك والمنتج للكتب.

نتيجة للأسباب المذكورة فإن صناعة الكتاب في المملكة العربية السعودية تزايدت مع نمو التعليم عندما ازداد عدد المدارس والطلاب في الكليات والجامعات والمكتبات.

الفصل الخامس: التأليف.

يعتبر المؤلف الحلقة الرئيسية في دائرة النشر، ومع ذلك نجده دائماً الطرف المنسي في معادلة صناعة الكتاب.

وفي المملكة العربية السعودية يفتقد ــ تقريباًــ المؤلفون والكتاب ذوو الخبرة والمعرفة الواسعة، ويمكن من ناحية عامة تقسيمهم إلى فئتين:

أولهما: الهواة، حيث تعتبر الكتابة لهؤلاء هواية يمارسونها في أوقات فراغهم، وما يتحصلون عليه مادياً يعتبر زيادة في دخلهم.

وثانيهما: فئة المهنيين والمؤلفين المحترفين، ومؤلفات هؤلاء ذات تخصصات مهنية عالية.

ويمكن القول إن المؤلفين السعوديين غير متفرغين، ولكنهم موظفون حكوميون أو أكاديميون، أو صحفيون يؤلفون في وقت فراغهم من وظائفهم الرسمية.

وفي الفترة الأخيرة بدأت الجامعات تنتبه إلى رسالتها التي من أجلها أوجدت وأهمها البحث العلمي، ويمكن ملاحظة التغيرات الي طرأت عليها فيما يلي:

١ ــ بعد اكتمال بنائها الأكاديمي والإداري أصبحت الجامعات أكثر تأهيلاً للقيام بالبحوث التي تخدم البيئة في ضوء احتياجات خطط التنمية في المملكة.

٢ ــ عدلت الجامعات في أنظمتها في مجال البحث وربطت ترقيات الأساتذة بالبحوث التي ينشرونها.

بجانب ذلك تحاول تهيئة المعامل الحديثة والمعدات، ورصدت أدواراً معقولة للبحوث، وتحاول تخفيض عدد المحاضرات للأساتذة بعد أن بدأت رحلة العودة لكثير من المبتعثين والتعاقد مع غيرهم، كما أن البلاد أغرت العديد من الأكاديميين والعلماء من الدول العربية والدول الأخرى بالعمل في الجامعات أو في المصالح الحكومية، وقد أسهم بعض هؤلاء إلى حد كبير في التأليف.

المؤلفون والناشرون

يحصل الناشرون على مسودات الكتب عادة من عدة طرق:

١ ــ يقدم المؤلف مسودة كتابه إلى الناشر للنظر في أمر نشرها.

٢ ــ يفكر الناشر في عمل ما يرى ضرورة لنشره ويقدمه كمشروع لأحد المؤلفين ليتولى الكتابة فيه.

٣ ــ تقوم مؤسسة النشر بالبحث عن مسودات كتب المؤلفين المعروفين.

٤ ــ بواسطة العملاء والذين يعرفون كلاً من المؤلف والناشر ويقومون بعملهم تطوعاً.

ولقد أوضحت الدراسة أن أحد عشر ناشراً من مجموع خمسة وعشرين يستخدمون هذه الطرق مجتمعة، وستة يفضلون الطريقة الأولى والثانية، وثلاثة يستخدمون الطريقة الأولى فقط، بينما وجدنا دارين لم تصدرا أي كتاب سوى مؤلفات أصحابهما. وهنالك ناشرون يقومون بإعادة طباعة بعض الكتب الإسلامية والتراثية التي مات أصحابها منذ مئات السنين.

يعتمد الناشر على حكمه الشخصي في رفض أو قبول نشر مؤلف ما، ولكن هنالك بعض الأسباب العامة التي تحكم ذلك. فقد وجد أن أهم هذه الأسباب جدية العمل. ثانياً حاجة السوق المحلية، وثالثاً شهرة الكاتب، وأخيراً الجدوى الاقتصادية للناشر لا بد من توفرها فيما ينشر. أما بخصوص حاجة السوق ونوعية الإصدارات فلا بد من الإشارة إلى عدم وجود أية دراسة من ناشر أو منظمة لمعرفة تسويق الكتاب أو السوق من الكتب أو اتجاهات القراء. وبدلاً من ذلك فإن حاجة الناشر يعتمد على خبرته الشخصية وتوقعاته المستقبلية.

أما شعبة الكتب المتخصصة فإنها تأتي في المؤخرة، وهذا ما يبرر حقيقة أن سوق الكتاب المحلية تهيمن عليها نوعية الكتب العامة.

وعن اختيار جودة المسودة وصلاحيتها للنشر هنالك ثلاث طرق متبعة. وهي عرضها على موظفي المؤسسة التي تتولى النشر، أو إرسالها إلى محكم خارجي، أو الطريقتان معاً.

ولدى بعض الناشرين قراء متعاونون ومتخصصون في بعض المواضيع ويخدمون أحياناً كمستشارين للدار. وعند قيام الناشر بعرض مسودة على قارىء خارجي يطلب منه تقديم تقرير عن جودة العمل وكتابته وتزكيته لنشر المسودة. ومعظم الناشرين يستخدمون الطريقتين ورغم أن بعض الناشرين لهم قراء يعملون معهم لكن هؤلاء غير خبراء ولا يمكن اعتبارهم بشكل عام أكفاء.

بعد قبول المسودة للنشر ترسل إلى المديرية العامة للمطبوعات بوزارة الإعلام وبرفقتها طلب من الناشر لإجازتها. والمدة التي تستغرقها الموافقة تتراوح من أسبوعين إلى عدة شهور.

العقود والاتفاقيات

يبرم معظم الناشرين المعتبرين عقوداً مع المؤلفين، ولكن ليس هنالك قاعدة أو معيار ثابت لنصوص هذه العقود أو الاتفاقيات، بل تتفاوت البنود من ناشر إلى آخر وأحياناً بين كتاب وآخر لدى نفس الناشر. ويمكن تلخيص محتوياتها كالآتي:

١ ــ دائماً تكون قصيرة بدون تعليقات مسهبة وعادة لا تتعدى الصفحتين.

٢ ــ تستخدم في بنودها عبارات مبسطة وسهلة.

٣ ــ تغطي بنودها باختصار مجال وطبيعة الاتفاقية، وتفويض المؤلف للناشر وإنتاج الكتاب، وتصحيح مسودته، وتسويقه، وحقوق المؤلف وطريقة محاسبته، والنسخ المجانية التي ستعطى له.

وهنالك ثلاثة أنواع للاتفاق بين المؤلف والناشر:

أولاً: يشتري الناشر الكتاب ويصبح ملكاً له.

ثانياً: إعطاء المؤلف حقاً مالياً يقدر بنسبة مئوية من سعر الغلاف على كل نسخة مباعة.

ثالثاً: إعطاؤه نسبة من الأرباح.

ومعظم الناشرين يجعلون هذه الاتفاقيات تتضمن هذه الطرق الثلاث وبعضهم يدمجون اثنين منها، وقد اتضح من البحث أن الغالبية العظمى تتبع شراء الحقوق لفترة زمنية محددة بين ثلاث إلى خمس سنوات وقد تصل إلى عشر سنوات على أن يتعهد الناشر بجعل الكتاب متوفراً طوال هذه الفترة. أما النسبة المدفوعة للمؤلف فتتراوح من ١٠ إلى ٣٠٪ أما نظام بيع حقوق الكتاب كاملة للناشر إلى الأبد فتعتبر نادرة. ولكنها مفضلة لبعض المؤلفين لعدة أسباب منها أن بعض الناشرين يتأخرون في سداد حساباتهم أو يتلاعبون في حسابات البيع بجانب أن المؤلفين غير السعوديين يفضلونها بحكم عدم استقرارهم الدائم بالمملكة.

إن نسبة ١٠ ــ ١٥٪ التي تعطى للمؤلف في هذا الجزء من العالم نجدها تعادل النسبة العالمية مرتين وهنالك أسباب كثيرة لهذا التفاوت من بينها:

١ ــ لا تجتذب مهنة تأليف الكتب في المملكة الكثيرين لأن هنالك فرصاً أخرى كثيرة ذات عائد أفضل للمتعلمين، إلى جانب عدم جدواها المادية حيث إن عدد النسخ التي تطبع لا تتعدى أربعة آلاف.

٢ ــ النقص الحاد في المؤلفين ذوي الخبرة، وحتى هؤلاء مع قلتهم تجذبهم وسائل الإعلام للكتابة لها، وهذا أسهل والعائد المادي أكبر بجانب أن الكتابة للصحف والمجلات والإذاعة تجعلهم في دائرة الضوء الاجتماعي.

٣ ــ معظم الكتاب هواة يمارسون الكتابة في أوقات فراغهم بعد الانتهاء من أعمالهم الرسمية.

٤ ــ عدم وجود إمكانيات للبحث العلمي خاصة مع الوضع المتردي للمكتبات إذا استثنينا المكتبات الأكاديمية.

أما عن نظام المشاركة في الأرباح، فلقد وجد أن تسعة من الناشرين المشمولين في الدراسة يطبقونه بنسبة تتراوح بين ٣٠ ــ ٥٠٪.

وهذا لا بد من الإشارة إلى العلاقة غير الحميمة التي نلاحظها بين الناشر والمؤلف، حيث يشعر الأخير بأنه يُستغل بينما الناشر يعتقد أن نسبة الحقوق ٢٠ ــ ٢٥٪ والتي تمثل مرتين النسبة العالمية غير مرضية للمؤلف وهو بذلك غير واقعي. لذلك نجد أن كبار المؤلفين من ذوي المكانة يقومون بطباعة أعمالهم على نفقتهم الخاصة ويسوقونها بأنفسهم على الدوائر الحكومية مع مراعاة أن الحكومة هي المشتري الرئيسي للكتاب.

وفي حالة شراء الكمية كلها من المؤلف بواسطة بعض الدوائر الحكومية يكون المؤلف قد صادف نجاحاً اقتصادياً مغرياً، إذ أنه بذلك استفاد من الحقوق المادية للتأليف والنشر على حد سواء، ولكن إذا اعتذرت الدوائر الحكومية عن شراء كتب المؤلف تصبح العملية كارثة مالية، إذ يجد بين يديه كميات من الكتب لا يدري كيف يتصرف بها ويجبر بالتالي لتوزيعها على متاجر الكتب لتبيعها، ويضطر لإعطائها نسبة قد تصل إلى ٤٠٪ من سعر الغلاف.

الحوافز الموضوعة للارتقاء بالتأليف

لا توجد حتى الآن إحصائية بعدد المؤلفين السعوديين أو دراسة عن مقدرة

الكتاب السعوديين في تلبية رغبات سوق الكتاب المحلي، وعزي هذا التقصير لعدم وجود البيبليوجرافيا الوطنية أو إحصائيات عن المطبوعات السعودية. ومن جانب الدولة فإنها تقدم ثلاثة حوافز لتساعد في حركة التأليف. فهي المشرفة على كل المكتبات المدرسية والعامة والأكاديمية، ومن ثم فهي أكبر مشتر للكتب إلى جانب بعض الدوائر الرسمية وغير الرسمية الأخرى. كوزارة الإعلام، والتعليم العالي، ورئاسة الإفتاء، وجميعها تقوم بالشراء التشجيعي، ولكن هذا الشراء غير منتظم إذ يعتمد في كل منها على توفر المبالغ المالية في البنود اللازمة.

ويمكن إلقاء الضوء على الحوافز المقدمة من الدولة كما يلي:

١ ـــ من أجل التشجيع والدعم صدر المرسوم الملكي في نوفمبر ١٩٨٣م برقم ٤٧١ /م/وتاريخ ٢٤ /٢ /١٤٠٤هـ بإلزام كل الوزارات الحكومية ومؤسسات الدولة لشراء مائة نسخة أو أكثر من كل مؤلف سعودي أجازت نشره وزارة الإعلام شريطة الالتزام بالتالي:

أ ـــ أن يكون مؤلف الكتاب سعودياً.

ب ـــ أن يكون العمل قد طبع داخل المملكة.

جـ ـــ أن يكون العمل مفيداً للمجتمع.

وتقوم الجهات الحكومية بوضع نسخ مما تشتريه في مكتباتها وتوزع الباقي على موظفيها وزائريها.

ورغم وضوح المرسوم المشار إليه إلا أن بعض المصالح الحكومية لا تلتزم أحياناً بالشراء، وذلك لعدم توفر المبالغ اللازمة من ناحية كما أن ما يقدم لتلك الدوائر من كتب لا يتوافق مع طبيعة عملها وتخصصاتها من ناحية أخرى. وكمثال لذلك أن كتاباً في الأدب لا يصلح لوزارة الزراعة أو وزارة الكهرباء والصناعة. ولكن بدون شك فإن المرسوم قصد به تشجيع صناعة الكتاب ودعم النشر والتأليف والمؤلفين، مما يدل على أن الحكومة تعي دور الكتاب في التنمية الوطنية.

٢ ـــ إن الدولة ممثلة في الرئاسة العامة لرعاية الشباب أنشأت منذ عام ١٩٧٥م عدداً من المؤسسات الثقافية في عدد من المدن الرئيسية في المملكة وقد وصلت الآن إلى ثمانية نواد ثقافية، إضافة إلى الجمعية العربية السعودية للثقافة والفنون التي أنشئت بالرياض عام ١٩٧٣م ولها الآن خمسة فروع على نطاق المملكة وجميعها قامت على أسس غير تجارية، ومهمتها تنحصر في الارتقاء بالفعاليات الثقافية والأدبية والفنية بالمملكة العربية السعودية. وفي هذا المجال فإن هذه الأندية تقوم بتشجيع ومساعدة المبتدئين وناشئة الكتّاب بجانب نشاطاتها الأخرى. مثال ذلك نشر مؤلفات الكتاب غير المعروفين في حالة تقديمهم مسودات تستحق النشر وتدفع لهم مبلغاً مقطوعاً من المال. وقد أتاح هذا الأسلوب ظهور عدد من المطبوعات لجمهرة من الكتّاب الناشئين. وفي مجمله يعتبر هذا العمل جزءاً من إسهامات الدولة في تطوير صناعة الكتاب.

٣ ـــ في عام ١٩٨٠م صدر المرسوم الملكي رقم ١٩٦٤٥ بالموافقة على جائزة الدولة التقديرية في الأدب بهدف دفع الحركة الأدبية ومكافأة المؤلفين السعوديين الذين أسهموا بكتاباتهم في تطور حركة الأدب السعودي وتشجيع الكتاب لتطوير ملكاتهم الكتابية مستقبلاً.

ولا بد من الإشارة إلى دليل الكتاب السعوديين الذي أصدرته جمعية الثقافة والفنون كمرجع مهم تضمن أسماء ٢٩٠ كاتباً، والذي يؤخذ عليه شموله ورصده لبعض الكتاب الذين لم تكن لهم مساهمات سوى بعض المقالات أو العواميد في بعض الصحف المحلية، ولم يحدد بشكل واضح الكتاب الحقيقيين.

الفصل السادس: صناعة النشر

عندما توحدت المملكة على يد الملك عبدالعزيز عام ١٩٣٢م، ومع نشوء وزارة المعارف وانتشار التعليم.. بدأت في الظهور الأجيال المتعلمة واهتماماتها بالكتاب، مما تطلب وجوب صناعته، بسبب وجود بعض القراء. ومن ثم بدأ عصر اضمحلال الأمية، وتواصل هذا الاضمحلال بإنشاء وسائل الإعلام الوطنية، بداية بالإذاعة عام ١٩٤٩م، والتلفزيون عام ١٩٦٥م اللتين تملكهما الدولة، ثم عصر الجرائد والمجلات في ملكيات خاصة، ثم جاء عهد المؤسسات الصحفية، حتى بلغت مائة ودورية واحدة، حسب تقرير مديرية المطبوعات الذي صدر عام ١٤٠٣هـ الذي يمكن أن نستنتج منه ما يلي:

١ ـــ معظم هذه الدوريات تصدر باللغة العربية.

٢ ـــ هنالك فقط جريدتان يوميتان تصدران باللغة الانجليزية هما Arab News و Saudi Gazehe بجانب بعض الدوريات العلمية المتخصصة تصدران من قطاعات خاصة وعامة.

٣ ـــ التوزيع المتواضع لهذه الدوريات يدل على عدد القراء. كما تضمن التقرير المذكور أن توزيع الجرائد اليومية يتراوح بين ٥٠ ألفاً إلى ثمانين ألفاً وينخفض توزيع الصحف الصادرة بالانجليزية إلى أربعين ألفاً أما المجلات العلمية المتخصصة التي تصدر من الجامعات فلا تزيد عن ثلاثة أو أربعة آلاف نسخة وحتى هذه الكمية للأسف لا توزع كلها.

٤ ـــ الناشر الرئيسي للدوريات هو القطاع العام أي الدوائر الحكومية والجامعات.

٥ ـــ يتضح من التقرير نقص خطير في دوريات الأطفال. إذ لم تصدر إلا مجلة «حسن» الأسبوعية عن دار عكاظ عام ١٩٧٧م، وقد توقفت عام ١٩٨٠م لأسباب اقتصادية، وتصدر الآن في الرياض مجلة الشبل نصف شهرية.

٦ ـــ لم تعتمد الدوريات السعودية التي تصدر خارج البلاد مثل مجلة المجلة وتوزيعها مائة ألف نسخة ـــ وكذلك جريدة الشرق الأوسط وسيدتي ـــ وجميعها تصدر في لندن عن الشركة السعودية للأبحاث والتسويق.

هنالك ثلاث مجلات تخصصت في علوم المكتبات وهي: المجلة العربية للمكتبات والمعلومات وتصدرها دار المريخ مرتين في العام من المانيا الغربية، ومجلة عالم الكتب من دار ثقيف بالرياض، ومجلة مكتبة الإدارة التي يصدرها معهد الإدارة أربع مرات سنوياً ومجلة جديدة «الكمبيوتر السعودي» وأصدرتها مؤسسة تهامة في عام ١٩٨٣ من قبرص.

البنية الحالية لنشر الكتاب

تعتبر المملكة العربية السعودية من البلاد النامية، ومنذ أن توفرت لها الإمكانيات المادية دخلت في عصر الخطط التنموية من قبل خمسة عشر عاماً. ومن أخطر المشكلات التي تهدد هذه الخطط نقص الأيدي العاملة المؤهلة وشبه المؤهلة، مما جعل البلاد تعتمد على غير المواطنين السعوديين لدفع عجلة العمل.

إن العمل الذي تم إنجازه في الفترة الماضية شمل كثيراً من القطاعات، لعل أبرز دليل على ذلك قطاع التعليم الذي شهد إنجازات عظيمة فاقت كل المقاييس، وكذلك حقل الإعلام خاصة التليفزيون والإذاعة والصحافة. وربما

صناعة نشر الكتاب هي التي تحتاج إلى عناية أكبر. إن الدعم الحكومي المباشر وغير المباشر لهو ضرورة قصوى في هذه المرحلة حتى تزدهر هذه المهنة لما للكتاب من أهمية في التطور الشامل.

ويمكن تصنيف نشر الكتاب السعودي إلى ثلاثة أقسام:

١ ــ قطاع خاص ناشرون للكتب كتجارة.

٢ ــ قطاع عام (الحكومة كناشر) يقصد بها الجامعات ومعاهد القطاع العام.

٣ ــ الناشرون شبه الحكوميون.

ناشرو القطاع الخاص:

يشعر الناشرون في القطاع الخاص بأن على عاتقهم تقع مسؤولية وطنية ورسالة ثقافية تجاه مجتمعهم وأمتهم، وكثير منهم لديهم حب خاص للكتاب، وبالرغم من ذلك فليست كل هذه بأسباب كافية تجعلهم يواصلون البقاء في هذا المجال دون كسب، خاصة وأن البلاد بكر، وبها مجالات أخرى للاستثمار لم تستنفد بعد. فهنالك فرص في مجالات الزراعة والصناعة، حيث تمنح الحكومة مساعدات مباشرة وغير مباشرة، وحيث العائد المادي أكبر بكثير من مجال النشر.

هنالك سبب آخر للإحجام عن ممارسة النشر، فكما هو معلوم عالمياً، أن أكثر الجوانب ربحاً في عملية النشر هو نشر الكتاب الدراسي، فكثير من الناشرين في كثير من دول العالم النامية والغنية على حد سواء، كأمريكا وبريطانيا، يعتمدون على مبيعاتهم من الكتب الدراسية، من مقررات المدارس والمعاهد التعليمية، وهذا النوع من النشاط غير وارد في المملكة العربية السعودية. حيث تتولى هذا الأمر السلطات التعليمية المختلفة، ولتسديد هذا العجز في الدخل اضطر الناشرون إلى الاعتماد عل الكتب المستوردة وبيع القرطاسيات إلى جانب منشوراتهم. وتقوم بعض الدوائر التعليمية باستكتاب بعض المؤلفين للكتب الدراسية لكل المراحل ماعدا الجامعية، وتقدم في شكل عطاءات إلى المطابع المحلية التي تعتبر في حقيقة أمرها جزءاً من صناعة النشر. والتي ازدهرت بسبب أنظمة الدولة التي لا يسمح للدوائر الرسمية بالطباعة خارج المملكة.

من مجمل ما سبق يتضح أن النشر في المملكة يتركز على الكتب العامة، وأن الكتاب المستورد، خاصة العربي، يسيطر على السوق المحلي، إذا عرفنا أن الناشرين العرب، لاسيما من لبنان ومصر بما لديهم من خبرات يستطيعون تسويق كتبهم بأسعار منافسة، وعليه فإن الكتاب المستورد سوف يبقى كجزء مكمل للنشر بالمملكة لأن الناشرين السعوديين هم واقعياً موردون وبائعون له وبدونه يصعب عليهم الاستمرار اقتصادياً. وهذا ما يجعلنا نتساءل كيف تزدهر حركة النشر بالمملكة في ظل ما سبق ذكره.

تحتاج عملية نشر الكتاب كغيرها من التخصصات إلى معرفة كبيرة بجوانبها الفنية المختلفة. وبرغم ازدياد عدد الناشرين السعوديين في الآونة الأخيرة إلا أن معظم المؤسسات التي تعمل في هذا المجال تقع في أيدي متعهدين صغار تكمن معرفتهم الأساسية في بيع الكتاب والقرطاسية.

وقد اتضح من خلال تحليل هذه الدراسة بأن هنالك نوعين من مقاولي النشر فهو إما ناشر غير متفرغ، وإما أن يكون هو مؤلفاً غير معروف دخل مجال النشر أصلاً لطباعة كتبة الخاصة وكتب بعض أصدقائه، وهو بالتالي يمارس النشر في وقت فراغه من عمل آخر يعطي مردوداً مادياً أفضل. أو أنه من صغار رجال الأعمال الذين اشتغلوا بالنشر بالصدفة. ومثل هؤلاء ليس بمقدورهم تطوير منشوراتهم لأسباب عديدة منها عدم معرفتهم بأساسيات صناعة النشر والخبرة والتمويل، إلى جانب أن النشر ليس همهم الأساسي. كما أن مثل هذه المؤسسات تقوم على فرد واحد وكل نشاطها ينحصر فيه وتتولى بعض أفراد أسرته وأقاربه أو أصدقائه الأعمال الرئيسية فيها.

وقد وُجد من المسح الدراسي أن أول دارين للنشر التجاري وجدتا عام ١٩٦٦م وهما دار اليمامة للنشر التي أقامها الشيخ حمد الجاسر في الرياض والدار السعودية للنشر بجدة أنشأها الكاتب محمد صلاح الدين في جدة وهما بواكير قطاع النشر الخاص في البلاد، وازداد العدد من منتصف السبعينات حتى أصبح في عام ١٤٠٣هـ ما يقارب المائة. وهذه الزيادة الكبيرة لا يمكن تفسيرها بالرغبة الطاغية للكتاب ولكن لسهولة الحصول على الترخيص اللازم من المصالح الحكومية لقيام دار للنشر، إذ يكفي أن يكون لدى المتقدم عدة عناوين من مؤلفاته أو مؤلفات أصدقائه التي قد لا تقبل للنشر، فما عليه إلا أن يتقدم للحصول على الرخصة لإنشاء دار نشر يكون فيها هو المدير والمحرر والموظف.

المادة ٤ من نظام النشر يمنح المتقدم للحصول على رخصة النشر إذا كان سعودياً لا يقل عمره عن خمسة وعشرين عاماً، وفي المادة ٥ يجب أن يكون حائزاً شهادة تعليمية تعترف بها وزارة الإعلام، وحتى هذا الشرط للوزارة الحق في التغاضي عنها إذا كان لدى المتقدم خبرة معقولة في هذا المجال.

ورغم ذلك فلا بدّ من الاعتراف أن تجارة النشر بنهاية السبعينات وبداية الثمانينات شهدت تطوراً ملحوظاً، وذلك بظهور عدد من دور النشر المنظمة، وفي عدد الكتب المنشورة، وفي التحسن الكبير في نوعيتها وإخراجها.

ولقد عالجت هذه الدراسة نماذج مختلفة من دور النشر تراوحت من الدور الصغيرة التي يعمل أصحابها فيها في أوقات فراغهم مثل دار الرشيد للنشر، الإصلاح للنشر والإعلام والمريخ وجميعها مختلفة في شروطها وطريقة عملها وإنتاجها وقد وجد من بين خمسة وعشرين داراً خاصة ثلاثة عشر منها بدأت كبائع الكتب وقرطاسية أو موردة للكتب. وفي هذه الخمسة والعشرين متجر كتب التي طرقت في هذا البحث صنفت إلى ثلاثة مجموعات:

المجموعة الأولى وعددها تسعة ناشرين تجاريين وهم الأكثر تنظيماً. ورغم مظاهر الاختلاف في تطور كل منها إلا أنها جميعاً لديها مقرها الرسمي منفصلاً عن متاجر بيع كتبها، ولها برامج محددة لعدد الكتب التي تصدر سنوياً، كما أنها تحافظ على مستوى إخراج معقول لإنتاجها من الكتب، ولديها موظفون تتراوح أعدادهم من ثمانية إلى مائة وأربعة وأربعين موظفاً.

المجموعة الثانية، وتشمل خمسة ناشرين، وهذه الدور منظمة إلى حد ما ثلاثة من ناشريها لا يستوردون كتباً ولا يبيعون غير منشوراتهم، وزيادة على ذلك لهم أنشطة أخرى. وواحد فقط من المجموعة يستورد كتباً، وعدد الموظفين في هذه المجموعة لا يتجاوز الثمانية.

المجموعة الثالثة وهي الأكثر وتشتمل على أحد عشر وكيل نشر وهم الأقل تنظيماً، بل إنهم في الواقع بائعو كتب لكل منهم متجر كتب واحد أو أكثر موزعة في عدة مدن، أصحابها لهم اهتمامات أخرى، وبعضهم مؤلفون يطبعون مؤلفاتهم الخاصة.. وإدارة هذه الدور غالباً ما تكون في منازل أصحابها أو في مكاتب صغيرة في متاجر البيع، وعدد موظفيها صغير جداً وبعضها يعتمد على موظفين غير متفرغين.

نكرر بأن دور النشر السعودية عامة هي مستوردة وبائعة وموزعة للكتب و٦٤٪ من الدور التي تضمنتها الدراسة لها مكتباتها الخاصة، وقد أحصينا ٨٩ متجر كتب لدور النشر الخاصة المشمولة في هذه الدراسة، ومن التحليل وجد أن ٨٢ من هذه المتاجر إلى جانب الكتب تبيع المواد القرطاسية والجرائد والهدايا، لأن هذه الدور لا بد لها من مصدر دخل آخر غير الكتاب يساعدها في الاستمرار، ولأن الاعتماد على الكتاب لا يمكنها من ذلك.

بالنسبة للتخصص في النشر فإن الاتجاه السائد لدى الناشرين التجاريين بالمملكة هو تنويع منتجاتهم من الكتب، ولا توجد دار تتخصص في النشر في موضوع واحد بل يحكمهم متطلبات السوق. ولكن الدراسات الإسلامية الكلاسيكية وكتب التراث تمثل أغلبية المنشورات إلى جانب الشعر والأدب والقصة، وهنالك ثلاثة ناشرين يركزون على نشر الكتاب الجامعي. كما أن دار المريخ قامت بترجمة بعض الكتب العلمية على المستوى الجامعي، ودار اليمامة تعتبر إلى حد ما متخصصة في نشر كتب اللغة بالإضافة إلى تاريخ وجغرافية الجزيرة العربية. وهنالك عشرة دور تقدم سلاسل من كتب الأطفال. أما الكتاب العلمي فتضطلع به ستة من كبار دور النشر في المملكة هي تهامة، ودار الشروق، وعكاظ بجدة، ودار العلوم، والمريخ، ودار الوطن بالرياض. وقد نشرت هذه الدور العديد من الكتب ذات الصبغة العلمية.

الهيكل الإداري لدور النشر:

إن البناء التنظيمي داخل هذه الدور يظهر نشاطاتها، ويبدو أن هذا التنظيم أملته سياسة الدار للقيام بمهامها المتوخاة منها. دار المريخ مثلاً توظف ٣٤ موظفاً يخدمون أقسامها الثمانية. وشركة مكتبات عكاظ لديها ٥٠ موظفاً يعملون في سبعة أقسام. أما دار العلوم وهي في حجم دار المريخ فلديها ٢٣ موظفاً يعملون ضمن ثلاثة أقسام هي النشر، والتوزيع، والمكتبات. وأكثر الدور عدداً في الموظفين تهامة، إذ لديها سبعة أقسام يعمل بها ١٤٤ موظفاً، وهذا العدد بالطبع لا يعمل جميعه في النشر، إذ لا بد من الإشارة أن أغلبيتهم يعملون في ستين متجراً ومنفذ كتب تملكها الدار في مختلف أنحاء المملكة.

أما المجموعة الثانية والثالثة من الناشرين فإنها ضعيفة في البناء الوظيفي قليلة الأقسام. فمنها ما يقوم بالعمل فيها شخص واحد كمؤسسة الرشيد وعالم الكتب في الرياض التي يعمل بها ثلاثة موظفين إلى جانب المالك.

وبالنسبة لمؤهلات هؤلاء الموظفين العاملين في دور النشر فإن ٣٠ — ٣٥٪ منهم حاصلون على شهادات جامعية في العلوم الاجتماعية والإنسانية، وعادة هم غير مؤهلين في هذا المجال ونادراً ما يكون لديهم خبرة في مجال النشر. كما أن نسبة السعوديين بينهم قليلة لا تتعدى ٩٪ بما فيهم أصحاب الدور. أغلبية العاملين من العالم العربي خاصة مصر والسودان ولبنان، إضافة إلى بعض الهنود والباكستانين.

ملاك دور النشر: أغلبيتهم لديهم شهادات جامعية في العلوم الاجتماعية، أما الخبرة فأغلبها في عمليات استيراد الكتب المختلفة وبيعها، أو خلفية تجارية في أعمال مختلفة، كما أن بعضهم من الكتاب والصحفيين السابقين.

ملكية دور النشر التجارية في المملكة تنقسم إلى:

١ — ملكية فردية خاصة، وعددها ١٦ من الـ ٢٥ التي شملها البحث.

٢ — ملكية خاصة بمجموعة أفراد، يقدم بعضهم بإدارة المؤسسة، وعدد هذا النوع ستة.

٣ — شركات، ومن الدور التي شملها البحث ثلاثة يمكن تصنيفها ضمن هذه المجموعة وهي تهامة، والشروق، وعكاظ.

تعتبر الرياض المركز الرئيسي الذي يحتضن أكبر عدد من دور النشر، فهي العاصمة الوطنية وبها جميع الدوائر الحكومية وجامعتان وعدد من المعاهد التعليمية، علاوة على كونها أكثر المدن كثافة في السكان إذ يربو تعدادها على مليون نسمة. لذا نجد بها أربعة عشر داراً للنشر التجاري من خمسة وعشرين تضمنتها الدراسة، تليها جدة وبها ستة ناشرين، ثم الخبر وبها داران جديدتان، ثم مكة والدمام والطائف، وبكل منها دار واحدة للنشر التجاري.

الفصل السابع: إنتاج الكتاب

دور النشر المحلية الكبيرة مثل دار العلوم والمريخ والوطن من الرياض وعكاظ والدار السعودية بجدة تعتبر وحدة النشر داخلها هي المسؤولة عن النشر بجميع أقسامه الفنية تحريراً وإخراجاً، وفي بعض الدور مثل تهامة تقدم بالعمل وحدات متخصصة كالتحرير والصف والإخراج. أما في الدور الصغيرة فإن هذا العمل يقوم به موظفون غير مؤهلين، وفي أغلب الأحيان يترك هذا الجانب الفني للمطبعة التي يفترض أن لديها بعض المدربين على هذا.

عمل التحرير: تقوم دور النشر المنظمة التي ذكرت كمجموعة أولى بإعطاء عناية خاصة للتحرير والتصميم وعملية إخراج الكتاب. وهذا الإجراء يفسره وجود وحدات خاصة داخل هذه المؤسسات مزودة بمتخصصين أو شبه متخصصين في أمور التحرير والإخراج ضمن موظفي قسم النشر.

أما المجموعات الأخرى من الدور غير المنتظمة والصغيرة فهي تفتقر لوجود عمل التحرير والإخراج للكتاب إما لأسباب اقتصادية أو عدم معرفتهم أصلاً بهذا الفن. وكل ما تفعله هو إرسال المسودات إلى مطابع البلاد العربية المجاورة والتي لديها العمال المدربون والمعرفة باحتياجات الناشر السعودي.

أما التحرير فهو غير معروف، وإذا وجد فهو لا يتعدى حدود التصحيح في النحو والصرف في كتابة المسودة.

التصميم: يعمل لدى بعض دور النشر بعض الفنيين كالمصمم، ومسؤلية هؤلاء الاهتمام بالشكل الخارجي للكتاب وتصميم الغلاف، وألوانه، ونوعية الورق، والحجم، وهم بالتالي يهتمون بالشكل الجمالي طباعة وتجليداً.

منذ بداية عام ١٤٠٠هـ يلاحظ ظهور نوع من المنافسة بين الناشرين المحليين وزملائهم من العالم العربي، وأدى هذا التنافس إلى نوع من التحسن في صناعة الكتاب السعودي. وتتجه غالبية الناشرين المحليين لنشر كتب العلوم الاجتماعية والدينية، والطباعة في هذه العلوم ليس بها صعوبات فنية خلافاً لطباعة ونشر الكتب العلمية البحتة وكتب الأطفال، لما تتطلبه من تقنية لطباعة الرسومات وفرز لألوانها ولتكلفتها العالية محلياً، لذا كانت تطبع هذه في الخارج. إن الشكل الخارجي مهم في الكتاب السعودي، ويعتقد معظم الناشرين بأنه يساعد في التسويق أكثر من المحتوى الداخلي للكتاب. ونتيجة لهذا الاعتقاد نجد كثيراً من الأخطاء الطباعية، ولذلك نرى العديد من الكتب تحمل قائمة بتصويب الأخطاء. كما يلاحظ أن صفحة العنوان لا يجرى رسمها بدقة، كما أن الرسومات والخرائط والبيانات والجداول توضع بطرق عشوائية. أما الملاحق وقائمة المراجع والفهارس، إن وجدت بالطبع، فتعد بطريقة غير صحيحية. وباختصار إذا استثنينا قليلاً من الناشرين وبعض الجامعات فإن غالبية الناشرين يتجاهلون المواصفات الصحيحة والمعايير الفنية للنشر مما جعل أمناء المكتبات يعجزون

في احايين كثيرة من فهرسة الكتاب بسبب نقص في المعلومات البيليوجرافية أغفلها الناشر، مثل مكان النشر، أو تاريخه، أو رقم الطبعة، أو غير ذلك.

أما التصاميم الموحدة الخاصة بدور النشر فإن تهامة فقط تعتبر من دور النشر التجارية التي لديها تصميم خارجي يعتمد في جميع منشوراتها، وكذلك جامعة الملك سعود التي تعتبر مطبوعاتها ذات مستوى عال على نطاق المنطقة كلها لكونها تطبق مواصفات ومقاييس عالية على ما تنشره، سواء أكان ذلك في اختيار مشاريع الكتب، أو في الإخراج الفني للكتب العلمية والدوريات، ولا غرو فقد حازت في عام ١٤٠٢هـ على جائزتين من أربع جوائز قدمتها مؤسسة الكويت للتقدم العلمي.

الطباعة: درج أصحاب المطابع في السنوات الأخيرة على اقتناء أحدث تكنولوجيا الطباعة حتى صار لدى المملكة إمكانيات طباعية هائلة تكاد تكون الأفضل على نطاق المنطقة، وذلك من حيث المعدات الحديثة ومقدرتها الفائقة على طباعة كل شيء كماً ونوعاً.

وطبقاً لمصادر الإدارة العامة للمطبوعات بوزارة الإعلام فإن عدد المطابع المرخص لها في عام ١٩٧٦م قد وصل إلى ١٩٧ ترخيصاً لمطابع تجارية، فقفز هذا العدد إلى ٥٣٧ مطبعة عام ١٩٨٣م.

وتفاوتت المطابع من مطابع صغيرة تهتم بإنتاج بطاقات الدعوات والبطاقات الشخصية إلى مطابع ضخمة يعمل بها أكثر من ٢٥٠ عاملاً، وجلب لها أحدث آلات الطباعة التي تقوم بكل العمليات المعقدة من فرز ألوان إلى الرسومات العلمية، وأغلب هذه المطابع وجدت في المدن مثل: الرياض ١٦٨ مطبعة، جدة ١٠٨، المنطقة الشرقية ٦٥، مكة ٢٣ الطائف ١٣، المدينة ١٢. وتنتشر البقية على نطاق البلاد. وهذا العدد من المطابع لا يشمل المطابع الحكومية الخاصة بالدوائر الحكومة أو مطابع الجامعات التي لديها المقدرة على طباعة الأعمال الضخمة.

وجاء المرسوم الملكي الذي يمنع طباعة الإصدارات الحكومية في الخارج تشجيعاً لهذه المطابع، وقد استفادت منه بدرجة أكبر المطابع ذات الإمكانيات الضخمة التي تركز اهتمامها في الحصول على العقود الكبيرة من الدوائر الرسمية التي تقدر بمئات الألوف من الريالات، أما المطابع المتوسطة والصغيرة فلم تتح لها الفرصة للاستفادة من هذه العقود مما جعلها تهتم فقط بالأعمال الطباعية الصغيرة ومنها طباعة الكتب لبعض الناشرين المحليين.

ومن المتعارف عليه أنه لا تكاد توجد صناعة نشر مزدهرة دون أن تكون مدعومة بمؤسسات طباعية متقدمة، وهذه الظاهرة قد لا تنطبق على الوضع في المملكة العربية السعودية، ذلك أن الناشرين هم أقل القطاعات استفادة من إمكانيات الطباعة الهائلة في البلاد.

كما يلاحظ أن الطباعة بالخارج رغم المصروفات الإضافية التي يدفعها متعهدو النشر مثل الشحن الجوي وخلافه لها أسباب يمكن تلخيصها في الآتي:

١ ــ غلاء سعر الكتاب المطبوع محلياً مقارنة مع طباعته في البلاد المجاورة. ونتيجة لذلك فإن ثلاثة عشر ناشراً من الخمسة والعشرين يطبعون كتبهم في الخارج، وتسعة منهم يطبعون من وقت لآخر في الداخل. وثلاثة فقط منهم يقومون بالطباعة داخل البلاد بشكل دائم من ضمنهم واحد يستخدم مطبعته الخاصة.

٢ ــ المستوى المتواضع للإخراج من الناحية الفنية للطباعة خاصة في المطابع الصغيرة والمتوسطة.

٣ ــ أغلب المطابع الكبيرة تهتم فقط بعقود للطباعة الفخمة الخاصة بدوائر الحكومة حيث يكون العائد المادي مجدياً، بينما المطابع الصغيرة ترغب في العمليات الصغيرة المختصرة والتي لا تحتاج إلى جهد كبير وذات العائد السريع.

٤ ــ العامل الزمني يكون سبباً آخر، لأن المطابع المحلية تأخذ وقتاً ليس بالقصير للانتهاء من العمل.

وفي مقابلة ثلاثة من مديري المطابع اتضح للباحث أن الإخراج الطباعي ربما لا يقل عن مثيله في الخارج، خاصة مع توفر أفضل أنواع آلات الطباعة. ولكن لعدم وجود الأيدي السعودية المدربة على هذه الأعمال فإن على المطابع التعاقد مع فنيين من الخارج. وثمة حسنة أخرى تضاف إلى الطباعة في هذه الدور المحلية وهي التعاون الوثيق الذي يقوم بين المطبعة والناشر ومؤلف الكتاب والتي جاءت نتيجة تجاوب هذه المطابع مما أوجد بالتالي إشرافاً مباشراً من قبل الناشر أو المؤلف أثناء طباعة العمل، وهذه الميزة الهامة تنتفي في حالة الطباعة في الخارج.

أما بخصوص الوقت الذي يستغرقه طباعة الكتاب محلياً أو خارجياً فيقدر بحوالي أربعة أشهر من بداية تحرير المسودة وحتى نهاية طباعة الكتاب.

يعترف أصحاب المطابع بأن سعر الطباعة محلياً يكلف أكثر وهي أغلى من الطباعة في الخارج، وسبب ذلك يعزى إلى الرواتب العالية التي تدفع للعاملين من غير المواطنين، وتكاليف الآلات وصيانتها، والتضخم، وارتفاع أسعار المواد الخام.

من أهم المشكلات التي تقابل المطابع التكلفة الباهظة لقطع الغيار والصيانة بجانب المشكلة المزمنة وهي غياب الأيدي الوطنية المدربة. وعليه فليس المهم اقتناء أحدث تكنولوجيا الطباعة ولكن الأهم طريقة الاستفادة القصوى منها.

ومن الحقائق المسلم بها أن معظم دور الطباعة لا تهتم بالتدريب الداخلي لعدة أسباب، منها أن هذه الدور تختار أجانب يفترض أنهم أكفاء، رغم وجود دلائل على عدم صحة هذا الافتراض حيث أن الأغلبية من هؤلاء غير مؤهلين، كما أن الموظفين من غير العرب لهم تأثير سلبي بسبب الجهل باللغة. إضافة إلى أن التدريب مكلف جداً لعدم وجود مراكز للتدريب محلياً عدا بعض الفترات التدريبية التي تقدمها مراكز التدريب الفني لمدة عامين. وبالنسبة للمتخرجين من مراكز التدريب فإن هؤلاء يفضلون العمل بالقطاع الحكومي، وحتى لو عمل بعضهم في القطاع الخاص فهم دائمو التنقل من مؤسسة إلى أخرى بحثاً عن فرص وظيفية أفضل.

نتيجة لهذا الوضع أصبحت تكلفة صناعة الكتاب في السعودية تمثل عبئاً كبيراً على الناشرين، مما جعل سعر الكتاب المحلي مرتفعاً، ولا تستطيع بالتالي منافسة الكتاب المستورد.

التجليد: تعتمد تكلفة التجليد على المواد المستخدمة والكمية والطرق المتبعة في التجليد. وقد عرفت منطقة الشرق الأوسط بجودة التجليد والسعر الرخيص كما جاء في تقرير خاص لليونسكو. وفي الدراسة اتضح أن تجليد الكتاب يكلف ٢٥٪ من تكلفة الإنتاج، ووجد أن ٥٠٪ من الناشرين يجلدون كتبهم بالمطابع التي جرى تجهيزها بمعدات للتجليد التجاري، وتستخدم فيه مواد مختلفة من الجلد الغالي حتى القماش الرخيص وهو الأكثر استعمالاً. أما الطرق الشائعة بالنسبة للتجليد فهي استخدام الغلاف الورقي الملون إلا إذا اقتضى

الطلب نوعية جيدة من التجليد كما تفعل وزارة المعارف بالنسبة للكتب التي تزود بها المكتبات العامة والمكتبات المدرسية.

التكاليف والأرباح: لدى الناشرين اختلافات كثيرة فيما يتعلق بالعناصر المختلفة لتكلفة إنتاج الكتاب. وتتلخص تقديرات التكلفة في ثلاثة عناصر:

١ ــ التصنيع ومصروفات الناشر وتمثل من ٣٠ ــ ٧٥٪. ويدخل في تكلفة التصنيع الصف، والطباعة، والتجليد، وتكاليف المواد المستخدمة كالورق والحبر ومواد التجليد. وقد استطاعت تهامة تخفيض تكاليف التصنيع إلى نسبة تتراوح بين ٣٠ ــ ٣٥٪ بقيامها بالصف محلياً ومن ثم أخذ الأفلام للطباعة في مكان آخر. أما بقية الناشرين فالتكلفة قد تصل لديهم إلى أكثر من ٥٠٪. أما المصروفات الأخرى التي يتحملها الناشرون ومنها المصاريف الإدارية فيصعب تقديرها، فبعضهم يقدرها بنسبة ١٢ ــ ٢٠٪ تضاف إلى سعر تكلفة الكتاب والأكثرية لا تأبه بها، أو تضيفها ببساطة إلى تصنيع الكتاب. كما وتشمل هذه المصروفات أيضاً الجسم الذي يقدم إلى الموزعين ويتراوح بين ٢٥ إلى ٤٠٪ من سعر الغلاف.

٢ ــ حقوق التأليف وتتراوح بين ١٥ ــ ٣٠٪.

٣ ــ الأرباح وتتراوح من ٥ ــ ١٥٪ وقد أظهرت الدراسة أن اثنين من الناشرين يبيعان كتبهم بسعر التكلفة وأربعة قدروا أرباحهم من الكتاب بـ ٢٠٪ وواحد بـ ٥٪ والباقون بين ١٠ ــ ١٥٪ وهذه الأرباح عادة محملة على ثلاثة آلاف نسخة، وهو المعدل للنسخ المطبوعة من الكتاب وهي المعدة للبيع، ويدخل فيها أيضاً النسخ المخصصة للإهداء، أو ترسل للعروض، كما تتضمن تلك التي لا تصلح للبيع لتلفها. وبالإضافة إلى ذلك فإن العائد من رأس المال في هذا الاستثمار يكون بطيئاً لأن معدل الوقت الذي ينتهي فيه جميع نسخ طبعة الكتاب يصل إلى حوالي ٣ سنوات. وإذا كانت هذه النسب مقبولة بالمقاييس العالمية إلا أنها ليست كذلك بالنسبة للمستثمرين المحليين إذا وضعنا في الاعتبار المقارنة مع استثمارات في قطاعات أخرى غير قطاع الكتاب.

سعر الكتاب: ذكر عشرة من الناشرين أنهم يقررون سعر كتبهم قبل الطباعة ولكن السعر النهائي أو الفعلي يوضع بعد الطباعة حتى يتضمن كل مصروفاتهم. ومن المعروف أن لكل كتاب مصروفات مختلفة، لذلك فإن سعر الكتاب يحسب ليس فقط على تكلفته بل يضاف إليها نسبة الربح. ولكن هذا المعيار لا يطبقه الناشرون السعوديون دائماً. وسعر الكتاب بالنسبة للتكلفة يكون كما أقرّه الناشرون الذين شملهم البحث كالآتي:

اثنان ضمنا استبيان الدراسة بأنهما يبيعان الكتاب بسعر التكلفة ولا يتحصلان على ربح. آخران قدرا ربحهما بزيادة نصف تكلفة الإنتاج، خمسة ناشرين يربحون قيمة قدر التكلفة، ثمانية قدّروا سعر التكلفة مرتين ونصف. اثنان قدّراه بثلاثة أضعاف التكلفة، وآخر قدره بثلاثة أضعاف التكلفة ونصف، واثنان آخران قدره بأربع مرات لسعر التكلفة، وهنالك ناشران لم يستطيعا تحديد نسبة تسعيرة الكتاب بالنسبة لتكلفته.

وهذه النسب إن صحت تكون أقل نسبة بكل المقاييس الدولية المعروفة. والصيغة السائدة في تجارة نشر الكتاب في الدول المتقدمة أو النامية على حد سواء. كما هو في الهند والولايات المتحدة حيث يحدد سعر الكتاب بقيمة تتراوح بين ٥ ــ ٦ أضعاف تكلفة صناعته. لهذا نجد نظرياً قيمة الكتاب السعودي تقل كثيراً عن المعيار العالمي رغم ما يعرف عنه محلياً بالغلاء.

وفي الواقع أن القارىء المحلي الذي يقف ضد «صنع محلياً» لا يمكنه إجراء مقارنة بين الإنتاج المحلي والإنتاج القادم من البلاد المجاورة مثل مصر ولبنان وسوريا مع أن الكتاب هناك يسعر بنسبة ٣ ــ ٥ مرات قيمة تكلفته ولا يزال أقل سعراً من الإنتاج السعودي، وذلك بسبب التكلفة المنخفضة له بتلك البلاد.

ذكرنا أن عدد النسخ المطبوعة عادة ثلاثة آلاف نسخة، وهذا العدد يتخفض ويزداد حسب نجاح العمل المنشور، وأحياناً نجد أن سعر الطبعة الثانية والثالثة تحمل نفس سعر الطبعة الأولى، بل ربما يرتفع السعر خاصة أن الناشر يؤمن بأن الربح الحقيقي يأتي من الطبعات التالية.

ولسوء الحظ نجد أن الأسعار للكتاب الواحد تتفاوت في المدينة الواحدة لعدم وجود رقابة حكومية، ومما يلفت النظر أن دور النشر تضع سعرين للكتاب الواحد، سعر يكاد يكون مضاعفاً للشراء الحكومي وسعر آخر أقل لعامة القراء. كما أن ممارسة عدم طبع السعر على الكتاب تسود كل المطبوعات المحلية.

كمية الكتب المنتجة محلياً: بسبب غياب حق الإيداع القانوني والببليوجرافية الوطنية يستحيل إعطاء إحصائية عن عدد الكتب التي تصدر. وبتتبع إصدارات بعض كبار الناشرين نجد زيادة في الإنتاج السنوي للكتب. والتقدير الوحيد الذي يمكن الاعتماد عليه هو بعض التقارير غير المنشورة عن إدارة المطبوعات، وهي الجهة التي تجيز مسودات الكتب قبل نشرها ويتضح منها ما يلي:

١ ــ في عام ١٤٠٠هـ/١٩٨٠م نشر ٢١٩ عنواناً.
٢ ــ في عام ١٤٠١هـ/١٩٨١م نشر ٢٣٠ عنواناً.
٣ ــ في عام ١٤٠٢هـ/١٩٨٢م نشر ٢٧٥ عنواناً.
٤ ــ في عام ١٤٠٣هـ/١٩٨٣م نشر ٣٧٣ عنواناً.

ولا بد من الإشارة أن الموضوعات التي غطتها هذه المطبوعات غير متوفرة فقط للسنوات الثلاث الأولى. وبدراسة تلك الإحصائيات المشار إليها نجد أنها أولاً، تغطي فقط الكتب التي أجازتها رئاسة إدارة المطبوعات بالرياض وستة من فروعها بأنحاء المملكة. ثانياً، الأرقام تشمل طبعات جديدة من كتب مطبوعة سابقاً، وكذلك كتيبات صدرت من جهات خاصة ودوائر شبه حكومية ولا تشمل ما أصدرته الجامعات والدوائر الحكومية. ثالثاً، إن الكتب ذات المواضيع الاجتماعية والأدب تمثل نصيب الأسد وتنحدر نسبة كتب العلوم البحتة والتطبيقية وكتب الأطفال، وأخيراً هنالك إشارة إلى أن إصدارات الكتب في تقدم مطرد.

الترجمة: الترجمة لا تزال في أطوارها الأولى. وهنالك شواهد تدل على أن هيئات النشر الحكومية السعودية هي الأكثر اهتماماً بالترجمة خلافاً لقطاع النشر التجاري الخاص.

فبجانب المواد التي تقوم بعض الهيئات الحكومية بترجمتها لأغراض خاصة بها، فإن أجهزة النشر في بعض المصالح والمؤسسات العلمية تقوم بالترجمة إلى اللغة العربية وبالعكس بعض الأعمال المهمة، وقد بدأت الجامعات في السنوات الأخرى الاهتمام بالترجمة. ولذا أصبحت المجالس العلمية لهذه الجامعات تعامل الترجمة معاملة التأليف، وتهب المترجم مكافأة المؤلف، كما تعتمد الترجمة التي يضطلع بها عضو هيئة التدريس ضمن مؤهلات الترقية الأكاديمية.

وفي هذا المجال أقامت جامعة الملك سعود مركزاً للغات الأوروبية كقسم أكاديمي تابع لكلية الآداب يقوم بتدريس اللغات الانجليزية والفرنسية والألمانية. ومنذ إنشائه قام القسم بتطوير برامجه التخصصية ومنح درجة جامعية للمتخصصين به.

أما فيما يتعلق بنشاطات النشر التجاري أو الخاص فمازال الوقت مبكراً لتقييم أهمية الترجمة، وهنالك أسباب تكتنف ذلك من أهمها:

١ ــ عدم وجود مترجمين مؤهلين أو أكفاء.

٢ ــ عملية الترجمة في ذاتها مكلفة جداً وبالتالي تفوق القدرات المالية لأغلب الناشرين المتوسطين والصغار.

٣ ــ تخوف قطاع النشر التجاري من الاستثمار في مثل هذه المشروعات خوفاً من تكرار الترجمة بنفس العمل المراد ترجمته، وذلك في غياب البيليوجرافيات العربية وقوانين حقوق الطبع في كثير من البلاد العربية بما فيها السعودية، بالإضافة إلى غياب التعاون والتنسيق بين مراكز الترجمة المختلفة. وقد حدث أن تكرر ترجمة عمل إلى اللغة العربية في عدة بلاد عربية.

وهذا يفسر لنا إحجام القطاع الخاص عن الولوج في مجال الترجمة على عكس المؤسسات التعليمية التي تؤهلها إمكانياتها التأهيلية والفنية والمالية تشجيع الترجمة. وليس معنى هذا أنه لا توجد هناك أية ترجمات يقوم بها القطاع الخاص، بل لا بد أن نشير إلى مشروع دار المريخ التي تولت نشر خمسين كتاباً مترجماً من مطبوعات بعض الناشرين العالميين، كما أن هنالك محاولات قليلة لناشرين آخرين.

استيراد الكتب: رغم التقدم الكمي الكبير الذي شهدته البلاد في السنوات الأخيرة في مجال النشر إلا أن الإنتاج مازال بعيداً عن تلبية رغبة واحتياجات البلاد من الكتب، وهذا يفسر لنا الاعتماد الكبير على استيراد الكتب. ويبدو أن هذا الوضع سوف يستمر وذلك لسببين رئيسيين:

أولاً : الطلب المتزايد على الكتب العربية والأجنبية، وثانياً: دور النشر الوطنية هي في الواقع مستوردة للكتب قبل أن تكون ناشرة لها، والسبب أن عائد المبيعات لهذه الكتب المستوردة أكبر من العائد من عملية النشر نفسها.

يمكن تقسيم عملية استيراد الكتب إلى قسمين رئيسيين.

١ ــ استيراد القطاع العام، ويقوم به بشكل رئيسي بعض المصالح الحكومية والمؤسسات العلمية مثل وزارة المعارف والجامعات. وهذا القطاع يقوم بشراء الكتب العربية والأجنبية من الخارج مباشرة إما لعدم توفرها في السوق المحلي، أو بسبب حصوله على خدمات وشروط أفضل من المورد الخارجي. وبرغم عدم وجود إحصائيات دقيقة لحجم استيرادات هذا القطاع إلا أنه يعتقد بأنها ضخمة جداً.

٢ ــ استيرادات القطاع الخاص، وقد سبقت الإشارة إلى أهمية الاستيراد بالنسبة للناشر الوطني، وفيما يتعلق بالكتاب العربي نجد أن مصر تصدر ٥٠٪ من إنتاجها من الكتب، ولبنان ٩٠٪ وقد بدأت هذه النسبة في التقلص منذ عام ١٩٧٤م بسبب الوضع السياسي المتردي والحرب الأهلية هناك.

وتشير التقارير الإحصائية الصادرة من إدارة المطبوعات أن القطاع الخاص قد استورد في الأعوام التالية ما يلي:

في عام ١٤٠٠هـ ٢٢٣٨ كتاباً بينما نجد الكتب التي صدرت محلياً ٢١٩.

وفي عام ١٤٠١هـ ١٧١٧ كتاباً بينما نجد الكتب التي صدرت محلياً ٢٣٠.

وفي عام ١٤٠٢هـ ١٦٩٢ كتاباً بينما نجد الكتب التي صدرت محلياً ٢٧٥.

وليس هنالك رقم واحد للكتب المستوردة المكتوبة بغير اللغة العربية، غير أن المتوسط لعام ١٣٩٦هـ يعادل ٢٣٥ كتاباً ولعام ١٤٠٣هـ ٧٧٠ كتاباً.

وهذه العناوين تشمل فقط الكتب التي سمحت الجهات الرقابية بدخولها إلى البلاد، كما أنها تشمل العناوين الجديدة التي تصدر لأول مرة، ولا تشمل بالطبع استيرادات القطاع العام.

وعلى الباحث أن يأخذ هذه الأرقام بحذر شديد خاصة الكتب العربية المستوردة، لأن الشواهد المنظورة تدل فأن كمية الكتب العربية المستوردة دائماً في حالة ازدياد وليست في نقصان، لأن السوق السعودي للكتاب ربما يعتبر أكبر سوق للكتاب في العالم العربي. ومن جانب آخر تشير بعض الإحصاءات الأجنبية إلى أن المملكة العربية السعودية صرفت عام ١٩٧٧م ما قيمته ٣١٧٨٨٠٠ دولار أمريكي. كما أنها أكبر مستورد للكتاب الأمريكي بين الدول العربية.

النشر باللغة العربية: على خلاف الكثير من دول العالم الثالث التي تنطق شعوبها بلغات متعددة، تتميز الشعوب العربية بأنها تتكلم لغة مشتركة، الأمر الذي أوجد فرصة كبرى أمام الناشر العربي في أي مكان بأن ينشر مواد لا لجمهور بلد معين، ولكن الكتاب أو المواد الأخرى التي ينشرها يمكن أن تلقى رواجاً على مستوى الوطن العربي. ويبدو أن الناشرين في مصر ولبنان استفادوا من هذه الميزة العظمى.

وفيما يتعلق باللغة التي تم فيها النشر في المملكة فهو باللغة العربية، أما اللغة الانجليزية والتي يتحدث بها قطاع كبير من الناس فإن كمية الكتب التي تنشر بهذه اللغة لا تزال متواضعة. وتعتبر تهامة أكثر دور النشر الوطنية التجارية إنتاجاً في هذا المجال، إذ أنها أصدرت حتى عام ١٩٨٣م ١٧ عنواناً. تفاوتت بين الأدلة والكتيبات العلمية. أما الناشرون الرئيسيون من القطاع العام في مجال اللغة الانجليزية فهي الجامعات التي تقوم بإصدار الكتب العلمية إضافة إلى بعض الدوائر الحكومية.

ولا بد من ذكر علامتين مميزتين في عالم النشر الغربي مازالتا غير معروفتين في مجال النشر السعودي وهما أولاً: الكتب الشعبية ذات الطبعات الرخيصة والتي يمكن أن تنشر محلياً. ثانياً النشر المشترك بالتعاون مع ناشر آخر خارج البلاد، وكلاهما لو وجدا فإنه سيخدم ليس فقط السوق السعودي ولكن البلاد العربية المجاورة أيضاً.

الفصل الثامن: ترويج الكتاب

مثله مثل كل السلع فإن الكتب التي تنتج لا بد وأن تسوق. ومن أجل هذا الهدف لا بد للناشرين من القيام بالترتيبات اللازمة للفت نظر بائعي الكتب وقرائها للتعرف على إصداراتهم. ومن أجل الحصول على أفضل النتائج يحتاج الكتاب إلى ترويج وإعلام عنه، كما قد يحتاج إلى بعض الإعلانات وذلك وفقاً لما تقتضيه الحاجة. وهناك عدة طرق للترويج أثبتت نجاحها وبدرجات متفاوتة، ويجب على ناشري الكتب وبائعيها استخدام الأسلوب المناسب ذلك أن الوسائل المتبعة في بلد معين لا تكون بالضرورة هي الوسائل المثلى للترويج في بلاد أخرى.

وبالنسبة للناشرين الوطنيين فقد وجدنا أن تنظيم عملية ترويج الكتاب تختلف من دار إلى أخرى كما تعتمد أيضاً على حجم الدار وتطورها، وعموماً فإن فن الترويج المتبع لا يخرج عن الطرق الآتية:

١ ــ مندوبو المبيعات.

٢ ــ الإرسال عن طريق البريد المباشر.

٣ ــ المعارض.

٤ ــ وسائل الإعلام المحلية.

والوسائل الثلاث الأول تستخدم كأسلوب للبيع وفي الترويج للكتاب. كما أنها الأساليب الأكثر استخداماً، على أن نظام إرسال المواد عبر البريد المباشر لم يصبح له دور أو أهمية كبيرة بعد، غير أن بعض الناشرين يستخدمون البريد في إرسال فهارسهم ومواد دعائية، وفي بعض الأحيان يرسلون عينات لكتبهم خاصة للدوائر الحكومية ولكن ليس للشراء الشخصي.

قوائم الناشرين الوطنيين: يقوم الناشرون السعوديون حتى الآن بمجهودات محدودة للإعلان عن كتبهم، ولعل أكثر الطرق المتبعة هي نشر فهارس لمطبوعاتهم. فبينما نجد بعضهم لا أهمية للإعلان عندهم في عملية ترويج الكتاب، هنالك بعض الدور الكبيرة تهتم بإصدار فهارس سنوية ملونة لإصداراتها الحالية أو التي سوف تصدر مع إعطاء وصف تفصيلي. أما الفئة الثالثة فإن الفهرس بالنسبة لها عبارة عن قائمة باسم الكتاب ومؤلفه وسعره لتصبح فقط قائمة أسعار، وهذه لا تخدم كأداة مرجعية وهي محدودة التوزيع. كما يلاحظ عدم وجود أي نوع من الملصقات الخاصة بالكتب وأغلفتها.

إعلانات الصحف: ويستخدمها كثير من الناشرين لاعتقادهم بأن لها تأثيراً كبيراً على رفع مبيعات الكتاب، بل إنها تجعل صورة الدار ماثلة دائماً في أذهان القراء والمجتمع. ولقد وجدت الدراسة أن تسعة عشر ناشراً من أصل خمسة وعشرين تجارياً ممن شملتهم هذه الدراسة يستخدمون هذا الأسلوب للإعلان عن كتبهم، وبعضهم يستخدم المجلات التي تصدرها دورهم.

وعن تكاليف الإعلان نجد أن بعض الناشرين الوطنيين يرصدون له من ٥ ــ ١٠٪ من إجمالي الأرباح بينما آخرون يخصصون مبلغاً مالياً مقطوعاً، أما الفئة الثالثة فإن الصرف عندها على الإعلان شيء متروك للمناسبات ويدرج تحت بند المصروفات العامة. كما أن هنالك بعض الناشرين يعارضون الإعلان عن كتبهم في الصحف بحجة عدم جدوى الإعلان وأثره على كتبهم هذا بجانب غلاء قيمة الإعلانات.

أما وسائل الإعلام التي تقدم مستخلصات للكتب الصادرة فهذه الوسيلة تكاد تكون معدومة برغم أهميتها لتنمية الوعي القرائي لدى المجتمع وما تقدمه من معلومات لترويج الكتاب ونقده.

المجلات المتخصصة للكتب: توجد الآن ثلاث مجلات متخصصة في علوم المكتبات. مجلة مكتبة الإدارة التي يصدرها معهد الإدارة منذ عام ١٩٧١م وتوزع مجاناً على الدوائر الحكومية. كما يمكن الاشتراك فيها، ومجلة عالم الكتب وتصدر من دار ثقيف منذ ١٩٨٠م وتعتبر الوحيدة التي نذرت أعدادها للكتاب السعودي الذي يصدر وما تقوم به من جمع البيليوجرافيات والمستخلصات. والمجلة الثالثة مجلة المكتبات والمعلومات العربية، وتصدرها دار المريخ. وهذه الدوريات رغم ما تقوم به من رصد للكتب إلا أن توزيعها محدود ولا يجذب عامة القراء، ولهذا فجميعها غير فعالة في هذا المجال، وأكثر من هذا تعاني الثانية والثالثة ــ وهما متخصصتان من قصور الموارد المالية مما يهددهما بالتوقف مالم يقدم لهما دعم مناسب كالدعم الذي يقدم للمؤسسات الصحفية الأخرى.

أما الصحف الوطنية اليومية فقليل منها مثل جريدة الجزيرة التي تفرد صفحات أسبوعياً لبعض الإصدارات الجديدة، ومثل جريدة عكاظ. كما أن من الأمور الاخرى التي ساهمت في عدم انتشار الكتاب المحلي عملية غياب البيليوجرافيات الوطنية والتي تعتبر الأداة الرئيسية للإعلام عن الكتاب الوطني كما أنها أداة ترويج جيدة.

الكتب عرضاً وهدايا: وهذه وسيلة لترويج الكتاب يعتمدها كثير من الناشرين الوطنيين، إذ يقدمون نسخاً من منشوراتهم كهدايا حتى يتم استعراضها على صفحات الدوريات، ويتراوح عدد هذه النسخ بين ٥٠ إلى ٤٥٠ نسخة. ولكن أغلب الناشرين يوزعون عدداً محدوداً على الصحف والمجلات الوطنية فقط. وهذه النسخ ترسل عادة إلى :

١ ــ أشخاص بارزين لهم أثرهم الأدبي أو الاجتماعي، وهدف الناشر من وراء إرسالها أن يستعرض أحد هؤلاء كتابه، أو ينقد، أو يتحدث عنه.

٢ ــ أشخاص رسميين يعملون في بعض الدوائر الحكومية ممن لهم القرار في شراء الكتب.

٣ ــ محررين في صحف ودوريات مختلفة تمكنهم مواقعهم من الإشارة أو التحدث عن الكتاب.

الإذاعة والتلفاز: دائرتان حكوميتان سمح حديثاً بالإعلان التجاري عبرهما. ومن وقت لآخر وخلال بعض البرامج التعليمية والثقافية يجري الحديث عن بعض الكتب. ولكن محدودية هذه الطريقة تجعلها غير كافية لاستعمالها كترويج للكتاب، عكس ما يحدث في البلاد الصناعية حيث يجري التركيز على مثل هذه البرامج، وتجري فيها مقابلات مع الناشرين والمهتمين بالكتب والأمر الذي يستثمر لصالح الكتاب والناشر.

الرقم الدولي للكتاب: الترقيم الدولي للكتاب غير متبع وهو نظام، بجانب أنظمة أخرى، يستخدمه الناشرون بعناوين كتبهم، وهو وسيلة متبعة في تجارة الكتب لأنها تسهل عملية طلب الكتاب وتتيح معرفة عدد العناوين التي أصدرها الناشر في منطقة جغرافية محددة أو بلغة معينة.

الفصل التاسع: بيع الكتاب.

يقال «إن الكتاب يمكن اعتباره كتاباً فقط عندما يقرأ، وبدون قارىء يصبح عبارة عن ورق وحبر وصمغ وقماش». وبطبيعة الحال فإن عملية القراءة مرحلة تتلو عملية شراء الكتاب. وحقيقة أن تطور صناعة الكتاب في كل مكان يرتبط ببيع الكتاب وهو أصعب العمليات التي تواجه الناشرين.

قنوات البيع: وكلما كانت الوسائل والأدوات التي يوصل بها الكتاب إلى القارىء متنوعة وفعالة أثر ذلك إيجابياً على تجارة الكتاب. ونجد الناشر من السعوديين كما هو الحال في البلاد النامية لم تتطور لديهم بعد ملكة التوزيع والبيع بسبب القنوات غير الملائمة التي توصل الكتاب إلى المشتري. وكمثال على ذلك نجد متاجر الكتب التي هي الواجهة الرئيسية للنشر لم تتطور بعد. كما أنها تتوزع فقط على المدن الكبرى، ويعتمد معظمها على بيع المواد القرطاسية. ومن الجانب الآخر فإن طرق إيصال المعلومات المتعلقة بالكتب الصادرة كالملخصات والأدوات البيليوجرافية والإعلان تكاد تكون غير معروفة أو بدائية.

وهنالك أربعة قنوات متبعة هي:

متاجر الكتب (المكتبات التجارية) وهذه للناشرين هي الطرق المتبعة لترويج الكتاب بيعاً وتوزيعاً. ورغم كون هذه المتاجر النواة الأولى للنشر السعودي إلا أنها حتى الآن قد فشلت في مواكبة التطور الذي حدث في القطاعات الأخرى من المجتمع. وبالعكس فقد انحسرت تجارة الكتب المزدهرة في المنطقة الغربية

خلال الخمسينات، وتحولت متاجر الكتب التقليدية العريقة التي توارثها أهلها جيلاً بعد جيل تحولت إلى بيع مواد قرطاسية والاتجار في سلع أخرى، وذلك لأسباب اقتصادية وحتى تضمن الاستمرار. ورغم ذلك وبسبب التوسع في التعليم الذي تشهده البلاد في الآونة الأخيرة بدأت تجارة الكتاب في الانتعاش خاصة في المدن. وقد ارتفع عدد متاجر الكتب (المكتبات التجارية) المرخصة من قبل إدارة المطبوعات من ٧٠٤ في عام ١٣٩٥هـ إلى ١٨٠٠ مكتبة في عام ١٤٠٣هـ. وعلى كل فإن هذا العدد الكبير من متاجر الكتب لا يعطي صورة حقيقية لمتاجر الكتب الفعلية لكون معظمها متاجر مواد قرطاسية وليست متاجر كتب، كما أنها تختلف في الحجم والنشاط وتوجد فقط بالمدن، بينما تعاني المناطق النائية من انعدامها.

وإذا نظرنا إلى التنظيم نجد متاجر الكتب الخاصة بالناشرين تحتوي على مجموعات واسعة من الكتب العامة ومنظمة إلى حد ما، ولها مصروفات عالية، وبالتالي تتوقع مردوداً عالياً. بينما الأخريات أصغر حجماً ومصروفاتها أقل، وهامش ربحها قليل، وتركز بشكل كبير على القرطاسية وليس على تجارة الكتاب.

وفي السنوات الأخيرة أصبح هنالك إقبال على الكتاب الأجنبي العام خاصة المنشور باللغة الإنجليزية، وقد دخلت بعض المكتبات الكبيرة للتخصص في هذا الحقل مثل مكتبة دار المريخ، والعلوم، وجرير، والخزندار.

أما الكتاب الأجنبي العلمي فهنالك عدد من الدور التي تخصصت فيه منها دار العلوم والمريخ وكلاهما في الرياض.

أما بالنسبة لملكية هذه المكتبات التجارية فأغلبها ملكية عائلية خاصة. ولا تقدم هذه المؤسسات أي نوع من التدريب للعاملين بها، وأغلب العاملين من غير السعوديين.

التزويد: تتزود متاجر الكتب باحتياجاتها من الكتب بالطرق التالية:

١ ــ الكتاب المحلي تحصل عليه مباشرة من الناشر لعدم وجود وسطاء أو عملاء.

٢ ــ يستورد الكتاب الأجنبي من الموزعين في خارج البلاد أو مباشرة من ناشريه.

٣ ــ المكتبات التجارية الصغيرة تحصل على كتبها المستوردة عن طريق الناشرين الكبار، الذين هم في نفس الوقت موردون أو وكلاء لبعض الناشرين العرب داخل البلاد، وهؤلاء يحتفظون بالخصم التجاري (المعطى من قبل ناشري الكتب) لأنفسهم.

التخفيضات التجارية: ليس لدى الناشرين السعوديين أية قاعدة ثابتة للخصم تطبق على عملائهم. وعادة مايكون الخصم بحجم الطلبية وتتراوح بين ٢٠ ــ ٣٠٪ ولكن بعضاً من كبار دور النشر كدار العلوم وتهامة والمريخ تأخذ نسبة قد تصل إلى ٤٠٪ لتوزيع كتاب (لم تنشره) وذلك مقابل توزيعه داخل البلاد. أما فترة السماح فتختلف من دار لأخرى وعادة تعتمد إلى حد كبير على العلاقة القائمة بين الناشر والموزع. وعلى العموم فإن ستة أشهر هي فترة السماح المتبعة.

مندوبو المبيعات: برهنت التجارب على أن الاتصالات الشخصية بواسطة المندوبين طريقة عملية لتسويق الكتاب للقطاع العام.

ويعتمد معظم الناشرين الوطنيين على التسويق للدوائر الحكومية باعتبارها أهم زبائن الكتب. وتتطلع بعض هذه الدوائر دائماً إلى الحصول على حسومات كبيرة على أسعار الكتب محلية كانت أو مستوردة، وبعضها تطالب بمواصفات خاصة للكتاب الذي تشتريه، وأبرز مثال على ذلك وزارة المعارف التي تطلب حسومات تصل إلى ٥٠٪ مع طلب طبعات خاصة لها وتجليد خاص، لهذا لا غرو أن يقوم مسؤلو البيع في دور النشر بانتظام بزيارات إلى المسئولين في هذه الدوائر.

مراكز بيع الكتب الجامعية: لم تعرف بعد مخازن أو متاجر الكتب الجامعية بمفهومها التقليدي. ولكننا نجد مراكز للكتب الجامعية. وقد ظهرت قنوات توزيع الكتاب هذه إلى حيز الوجود في السنوات القليلة الماضية بسبب ندرة الكتاب الجامعي في الأسواق المحلية. أما وظيفة هذه المراكز فتختلف تماماً عن متاجر بيع الكتب العادية. فهي تتعامل فقط مع المقرارات الدراسية لطلاب الجامعة والدراسات العليا. وهي جزء من الجامعة وتحصل على كتبها من السوق المحلي أو من الناشرين في البلاد الأخرى. وهنالك الآن سبع جامعات يفترض أن يكون في كل منها مثل هذه المراكز. ويقدّر عدد طلاب الجامعات بـ ٥٤٥٠٩ وتقدر وزارة التعليم العالي أن يرتفع العدد إلى ١٢٠٠٠٠ في عام ١٩٨٥م. كما لا بد من ذكر أن المقرارات التي تشتريها هذه المراكز تباع إلى الطلاب بربع قيمة سعر الغلاف.

المعارض: منذ نهاية السبعينات بدأت بعض المؤسسات التعليمية في تنظيم بعض المعارض المحلية والدولية. مثال ذلك وزارة المعارف التي تنظم معرضاً سنوياً، كذلك جامعة الملك سعود تنظم معرض الرياض الدولي للكتاب سنوياً ويعد من أهم المعارض، إذ يشارك فيه عدد ضخم من الناشرين العالميين من أوروبا وأمريكا ومن البلاد العربية، يتلاقون فيه لمناقشة مصالحهم التجارية المشتركة. ويعتبر الناشرون هذه المعارض من أهم السبل لترويج الكتاب وتسويقه، كما أنها تتيح الفرص للمعاهد والأشخاص للاطلاع على كم ضخم من المطبوعات على الطبيعة، وبالتالي توفر لهم الجهد والوقت والسعر المناسب. والمشكلة الأساسية لهذه المعارض كونها سوقاً لبيع الكتاب فقط، ولا يستفاد منها لقضايا هامة أخرى كمناقشة الأمور المتعلقة بهموم الكتاب والناشر والموزع والمؤلف. كما تنعدم فيها اللقاءات الجانبية والندوات الثقافية.

شراء الكتب: إن عملية شراء الكتب المحلية يمكن تقسيمها إلى ثلاث مجموعات هي:

١ ــ مشتريات القطاع العام: وتمثل أكبر نسبة مشتريات للكتاب والمواد المطبوعة، وذلك من خلال الوزارات والمعاهد والمدارس والجامعات والمكتبات العامة ومراكز المعلومات والإدارات الحكومية المختلفة، ومن بين هذه المصالح:

(أ) وزارة المعارف، تشرف على شبكة المكتبات العامة على نطاق المملكة بجانب مكتبات المدارس والكليات المتوسطة. وتعتبر الإدارة العامة للمكتبات العامة بالوزارة وإدارة المكتبات المدرسية الجهتين الموكلتين بشراء الكتب، ومن ثم نجد أن وزارة المعارف هي أكبر مشتر للكتب، وقد بلغ ما صرفته عليها في عام ١٩٨١ /٨٢ خمسين مليون ريال.

(ب) الرئاسة العامة لتعليم البنات، مسؤولة عن المكتبات في المدارس التابعة لها. كما أنها تشرف على ثلاث وعشرين كلية متوسطة للبنات في جميع أنحاء المملكة.

(جـ) الحرس الوطني، ويمول مكتبات المدارس والأقسام التابعة له ومكتبة كلية الملك خالد العسكرية.

(د) وزارة الدفاع وتشرف على مكتبات المدارس ومكتبات الكليات العسكرية التابعة لها.

(هـ) المكتبات الأكاديمية وهي مكتبات الجامعات، وهي حكومية تصرف عليها الدولة.

إضافة إلى تلك الجهات الحكومية هنالك دوائر أخرى تضطلع بشراء الكتب ومنها وزارات الإعلام، والتعليم العالي، ومعهد الإدارة، ومن هذا يتضح لنا سبب تركيز الناشرين المحليين على البيع للدوائر الرسمية.

٢ ــ المجموعة الثانية التي تدخل طرفاً في شراء الكتاب هم بائعو التجزئة أو بائعو الكتب (وهم ليسوا مستوردين لها).

٣ ــ المجموعة الأخيرة هم عامة القراء: وحتى الآن لا توجد دراسة لتحديد حجم مثل هؤلاء القراء أو عادة القراءة لديهم، ولكن يمكن القول إن هذه العادة المهمة لم تتطور بعد كما يجب في مجتمعنا. وقد عزا أحد الباحثين هذا التخلف في مجال القراءة إلى الأمية، والعادة المتأصلة للتخاطب الشفهي وعدم تذوق الكتاب، وعدم تطور عادات الاطلاع.

ويعتقد الكاتب أن أساليب التدريس في النظام التعليمي في مدارسنا وجامعاتنا لا تشجع إلى حد ما على تنمية عادة القراءة. كما أن انتشار الفيديو أصبح مشكلة خطيرة أخرى تهدد القراءة بل لعله عدوها الأول إذا عرفنا أنه حتى عام ١٩٧٥م لم تكن هنالك أماكن لبيع أشرطة الفيديو وفي عام ١٩٨٣م نجد أن الأماكن التي منحت تراخيص لمزاولة بيع وتأجير الشرائط قد بلغت ٥٩٠ محلاً، وللأسف فإن روادها يفوقون بكثير رواد المكتبات.

وبالرغم من هذا الوضع فإنه لن يستمر طويلاً، وهنالك إشارات واضحة للتحسن تأخذ طريقها، ومن هذه البوادر المشجعة في السنوات الأخيرة الرغبة الحكومية المتزايدة لتحسين الخدمات المكتبية للمكتبات على نطاق المملكة، ومشروع الخطة التي قدمت لوزارة التعليم العالي بشأن المكتبة الوطنية. والمكتبات العامة التي غطت معظم المدن، واتجاه المواطنين نحو إنشاء المكتبات المنزلية.

توزيع الكتاب : تعتبر المملكة العربية السعودية (٨٦٥٠٠٠ ميل مربع) من أكبر الدول، وقد جرى في السنوات الأخيرة ربط معظم أجزائها المترامية الأطراف بشبكة طرق حديثة.

هذا إلى جانب الموانىء والمطارات الحديثة التي أنشئت وتحديث خط القطار الذي يسير بين الرياض العاصمة والمنطقة الشرقية.

ومن ناحية توزيع الكتاب فإنه عادة يصل إلى الموزع أو القارىء عبر القنوات التالية:

١ ــ الشحن الجوي: وهي الطريقة التي يستخدمها موزعو الكتب رغم تكلفتها العالية، وهم في ذلك يستفيدون من شبكة المطارات الحديثة التي غطت غالبية أنحاء المملكة حتى وصلت إلى ٢٤ مطاراً، هذا فضلاً عن سرعة هذه الوسيلة والكفاءة المعقولة للشحن الجوي.

٢ ــ سيارات للتوزيع الخاصة بالناشرين. وهذه تطوف المدينة التي بها الناشر لتوزيع كتبه على البائعين، وعادة تكون هذه الخدمة مجانية.

٣ ــ الشحن البري، ويستخدم في حالات الإرساليات الضخمة من الكتب بين المدن المختلفة، وهي وسيلة أرخص من الشحن الجوي وتتولاها مؤسسات شحن محلية تعامل الكتاب كأي سلعة أخرى.

٤ ــ الإرسال بالبريد، ورغم كونه قناة للتوزيع الفخم في الخارج إلا أنه لم يصبح كذلك بالنسبة للناشرين المحليين.

مشكلات التوزيع: للتعرف على الصعوبات التي تقابل تداول الكتاب في المدن والريف يمكن إجمالها في التالي:

١ ــ نقص المكتبات التجارية والموزعين خاصة في الريف والقرى.

٢ ــ غياب بائعي الجملة والوسطاء ووكالات التخزين، والسبب يرجع إلى أن التطور الذي حدث في مجال نشر وبيع الكتاب ليس كافياً بالدرجة التي تسمح بقيام المؤسسات التي تقوم بهذا الدور، إلى جانب أن الطلب على الكتاب يكثر في المدن حيث الكثافة السكانية. هنالك بعض وكالات التوزيع مثل مؤسسة الجريسي إلا أن تلك المؤسسات تحصر نشاطها على توزيع المجلات والجرائد المحلية فقط وبعض الدوريات المستوردة.

٣ ــ غلاء تكلفة الشحن بشكل عام. على أن الشحن الجوي هو الوسيلة المفضلة، ورغم أن الرسومات على الكتب مخفضة داخلياً بنسبة ٥٠٪ إلا أنه مازال غالياً إذا اعتبرنا سعر تكلفة الكتاب المرتفعة أصلاً، وكل هذه التكاليف تمثل عبئاً إضافياً يحمل على الكتاب وبالتالي سيدفعه القارىء، ويجب الإشارة هنا إلى أن الدولة تدفع أجور الشحن الجوي للصحف ولكن هذا لا ينطبق على الكتاب.

أما توزيع الكتاب بالبريد فهنالك ١٠٪ من كمية الكتب الموزعة تذهب عن طريق البريد، ويعزى السبب في ذلك إلى تكلفة أجور البريد الغالية، وعدم وجود أسعار خاصة مخفضة للكتب، ومحدودية الوزن المسموح في النقل البريدي، وعدم وجود نظام عناوين للمنازل مما يجعل وصول الكتب إلى المنازل الخاصة ضرباً من المستحيل.

أما الشحن البري والتوزيع عن طريق السيارات فغير مجد لأن الكتاب سلعة خاصة، ولكن يعامل في هذا الشحن كغيره من السلع بجانب التكلفة المرتفعة نسبياً.

٤ ــ غياب المعلومات عن الكتب الصادرة من ببليوجرافيات ومستخلصات وإعلان.

تصدير الكتاب: تصدير الكتاب السعودي مازال في طوره البدائي. فقد يحدث أن تصدر كتب في بعض مدن المملكة مثل بريدة أو حتى في الرياض ثم لا تجدها في أسواق مدن أخرى كالأحساء وجيزان مثلاً، ولهذا السبب يجب أن يفكر الناشر السعودي أولاً في تلبية طلب السوق المحلي وتغطيته، حيث الربح أكبر قبل أن يفكر في التصدير. أما العوائق التي تعترض تصدير الكتاب السعودي فمردها إلى أن كثيراً من الكتاب السعوديين غير معروفين عربياً، وبالتالي لا يمكنهم منافسة قرنائهم في مصر ولبنان والعراق الذين تخدمهم وسائل إعلام فعالة، إلى جانب أسبقيتهم في التعليم، وظهور النشر في تلك البلدان قبل ظهوره هنا، لذلك نجد أن الكتب التي تستورد من السعودية تكون غالباً قد طلبت على أساس موضوعاتها ومحتوياتها وليس لشهرة مؤلفيها. سبب مهم آخر هو الغلاء الذي يقف حجر عثرة أمام الكتاب السعودي بالمقارنة مع رصيفه من البلاد العربية الأخرى. وأخيراً تكلفة أجور الشحن المرتفعة خاصة بالنسبة للشحن الجوي وغياب أو عدم فعالية طرق الشحن الأخرى.

رغم إهمال تصدير الكتاب السعودي فإننا نجد من إحصائية للتجارة الخارجية مبلغ ١٩٠٠٠٠ دولار قيمة مطبوعات تم تصديرها في عام ١٩٧٧م وارتفع هذا المبلغ إلى ١٤٨٦٦٨١ ريال سعودي قبل نهاية عام ١٩٨٣م. الجدير بالذكر أنه ليس هنالك سياسة محددة تمكن من توسيع تصدير الكتاب، كما أنه ليس

هنالك مساعدات مقدمة للمصدرين. وهنالك بعض البوادر الدالة على تحسن تصدير الكتب من بينها الطلب المتزايد على الكتاب السعودي في العالم العربي والإسلامي بسبب المشاركات التي يقوم بها بعض الناشرين الوطنيين في المعارض الدولية في فرانكفورت ولندن والقاهرة والرياض والكويت، وتعتبر دار المريخ من أكبر الدور السعودية التي لها نشاط ملحوظ في مجال التصدير. ولا بد من الإشارة إلى أن الخطوط الجوية العربية السعودية يمكن أن تساهم بشكل فعال في ترويج تصدير الكتاب السعودي وذلك بتخفيض رسوم الشحن الجوي على الكتب المنقولة داخلياً وخارجياً.

الفصل العاشر: الحكومة كناشر.

لقد ساهمت المؤسسات والدوائر الحكومية والمنظمات شبه الحكومية بشكل واسع في نشر الكتاب، ويمكننا القول بأن الحكومة هي أكبر ناشر في البلاد، ومن أجل إلقاء الضوء على النشر الرسمي للكتاب يمكننا حصر هذه المؤسسات الحكومية التي تتولاه:

١ ــ المؤسسات التعليمية وبعض الدوائر الحكومية مثل الجامعات، وزارة المعارف، الرئاسة العامة لتعليم البنات، دارة الملك عبدالعزيز.

٢ ــ المؤسسات شبه الحكومية وتشمل النوادي الثقافية، الجمعية العربية السعودية للثقافة والفنون وفروعها والتي تقدم لها الدولة بعض المساعدات.

الجامعات : يوجد بالمملكة حالياً سبع جامعات بجانب عدد من الكليات والمعاهد التربوية. بعض هذه الجامعات ينحصر نشاطها في علوم معينة كالجامعة الإسلامية في المدينة المنورة التي تهتم بالدراسات الإسلامية والعربية، وكذلك الحال بالنسبة لجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية وجامعة أم القرى اللتين تهتمان بالإضافة إلى ذلك ببعض العلوم الإنسانية، جامعة الملك فيصل، وجامعة الملك فهد بالمنطقة الشرقية. وتركز هاتان الجامعتان على العلوم والتقنية، بينما نجد جامعة الملك سعود بالرياض وجامعة الملك عبدالعزيز بجدة تشتمل دراساتهما على المواد التقنية والعلوم الإنسانية على حد سواء، ومن الطبيعي أن النشر في تلك الجامعات يخدم الدراسات. أما عن طبيعة المواد التي تنشر بهذه الجامعات فتشمل:

١ ــ الرسائل الجامعية: التي قدمها أعضاء هيئة التدريس، وتنشر رسائل الماجستير والدكتوراه التي تنطبق عليها المعايير والأنظمة التي أقرتها المجالس العلمية لتلك الجامعات، وتعطي مكافأة لحقوق التأليف تتراوح بين ٥ ــ ٨ آلاف ريال للماجستير و١٠ ــ ١٥ ألف ريال للدكتوراه مع ١٠٠ نسخة مجانية من العمل. أما حقوق الطبع فتحتفظ بها الجامعة لمدة خمس سنوات.

٢ ــ الكتب: يقدم أعضاء التدريس مؤلفاتهم للمجلس العلمي، وفي حالة موافقته على النشر فإن الجامعة تشتري حقوق الطبع لمدة خمس سنوات ويكافأ المؤلف مادياً بمبلغ يتراوح بين عشرين ألفاً وخمسين ألف ريال، حسب نوعية الكتاب مع مائة نسخة مجاناً من العمل المنشور.

٣ ــ الكتب الدراسية: يتم الرفع عنها عادة من قبل مجالس الأقسام في الكليات المختلفة فمجلس الكلية التابع لها القسم، ويكون الترشيح للعناوين التي تخدم المقرر التعليمي لكل قسم، وترفع توصيات الكتب إلى مجالس الكليات، وفي حالة إجازتها ترفع للمجلس العلمي للجامعة والذي غالباً ما يجيز نشرها، ومقدار مكافأة المؤلف وبعد النشر يجب أن يبقى المطبوع ــ على الأقل كحد أدنى ــ ككتاب دراسي للمادة التي نشر من أجلها.

٤ ــ الدوريات العلمية: تتولى كل الجامعات إصدار عدد من الدوريات المتخصصة تتراوح بين ٢ ــ ٧ دورية وهي تنشر البحوث المتخصصة للكليات المختلفة كل في مجالها. ولكل من هذه الكليات دوريتها تصدرها هيئة تحرير معينة. ومثال ذلك جامعة الملك سعود، لكل مجلة علمية فيها هيئة تحرير تتكون من أربعة أعضاء من هيئة التدريس بالكلية، على أن يكون رئيس التحرير لا تقل مرتبته العلمية عن أستاذ أو أستاذ مشارك. أما تعيين هؤلاء الأعضاء فيتم بواسطة المجلس العلمي للجامعة بتوصية من الكلية المختصة، وتعتبر جامعة الملك سعود أبرز مثال للدخول في النشر الوطني، وذلك بسبب كونها أولاً، جامعة عامة تشمل أغلبية التخصصات مما يميزها عن الجامعات الأخرى. ثانياً، أنشأت الجامعة قسماً للنشر العلمي، إضافة إلى مطبعة كبيرة متطورة.

وقد بدأت الجامعة ممارسة النشر في عام ١٩٧٢م حتى وصل عدد العناوين إلى ١٢١ عنواناً بالعربي والإنجليزي، منها علوم بحتة وتطبيقية والباقي في الإنسانيات. أما الدوريات التي تصدرها بانتظام فقد احتوت حتى عام ١٩٨٢م على ٣٧٠ بحثاً علمياً باللغة العربية و٥٤٢ بالانجليزية.

٥ ــ الأجهزة المسؤولة عن النشر في الجامعات: تتولى المجالس العلمية للجامعات مسؤولية الاختيار والموافقة على أصول الكتب التي تولي الجامعات نشرها، إلا أن تلك المجالس ليست بالضرورة مسؤلة عن النواحي الفنية لعملية الطباعة والنشر، وبالتالي فإن الإشراف على التنفيذ يختلف من جامعة لأخرى، فبينما نجد النشر مركزياً في بعض الجامعات نجده غير ذلك في جامعات أخرى، فجامعتا الإمام محمد بن سعود والملك سعود مثال لمركزية النشر، إذ يضطلع بها قسم الثقافة والنشر في الأولى وقسم النشر العلمي التابع لعمادة شئون المكتبات في الثانية.

أما مثالا اللامركزية فهما جامعتا أم القرى والملك عبدالعزيز، حيث نجد أن في كل منهما أكثر من جهة ومركز تقوم بعملية النشر، وليس هنالك أي نوع من التنسيق بينها مما يؤثر سلباً على النشر الجامعي بسبب التنافس بين هذه الأقسام، مما يؤدي بالتالي إلى التكرار وعدم الاستخدام الأمثل للموارد المتاحة.

إمكانيات المطابع: أوجدت جميع الجامعات مطابعها الخاصة وجلبت لها أحدث الآلات لطباعة المواد التي تحتاجها بجانب الكتب الدراسية والدوريات، وهذه المطابع تختلف في تبعيتها من جامعة لأخرى. فمثلاً تتبع مطابع جامعة الملك سعود لوكيل الجامعة للدراسات العليا والبحث العلمي، وهو الذي يرأس المجلس العلمي للجامعة.

توزيع المطبوعات الجامعية: تعتبر الجامعات في المملكة مؤسسات حكومية. يصرف عليها من المال العام، وما تصدره الجامعات الآن في مجال النشر، بحوثاً أدبية كانت أو علمية يقصد منها إثراء الحياة الثقافية والعلمية للمجتمع السعودي.

أما بالنسبة للعوائق فإن النشر الجامعي شأنه في ذلك شأن النشر الأهلي، حيث يعاني نفس العقبات التي تجابه النشر التجاري.

يضاف إلى تلك المشكلات نوعية الكتاب العلمي الذي ترعاه الجامعات والذي هو الآخر يواجه مشكلات من نوع فريد، منها على سبيل المثال قلة الطلب عليه، تكلفته المرتفعة وغياب سياسة محددة لبيعه، وبالتالي الفشل في استقطاب أقل عدد من جمهور القراء الموجهة إليهم هذه المطبوعات، مما جعل هذه الكتب إما أن توزع مجاناً كهدايا أو للتبادل مع الجامعات الخارجية، وحتى طرق التوزيع هذه لا تقوم على أسس مدروسة.

وإذا كان لمطبوعات هذه الجامعات أن تخدم الأغراض التي من أجلها صدرت، فعليها النظر إلى مكان أرحب من حدود نطاقها الجامعي وذلك بوضع سياسة محددة واضحة المعالم للبيع تجعل هذه الكتب في متناول القراء، كما يلزم التعريف بها من خلال وسائل إعلامية واتخاذ ترتيبات معينة مع بعض الناشرين الوطنيين ليتولوا عملية توزيع هذه المطبوعات.

وزارة المعارف والرئاسة العامة لتعليم البنات: وهما الجهتان المسئولتان عن كل مراحل التعليم قبل الجامعي في البلاد، ومن ثم فهما مسؤولتان عن الكتب الدراسية تأليفاً وطباعة وتوزيعاً.

التأليف: داخل الإدارات المختصة في كل من الوزارة والرئاسة توجد لجان متخصصة للتعامل مع كل موضوع على حدة، كأسرة أو لجنة اللغة العربية، الرياضيات، العلوم، الخ. كل لجنة أو أسرة لها مسؤولية أو حرية الاستعانة بعدد مختار من المؤلفين من الوزارة أو الرئاسة أو من المؤسسات العلمية الأخرى وخاصة الجامعات لوضع المقررات الدراسية المطلوبة وفقاً للمنهج الدراسي. وعند الفراغ من المشروع وإجازته من قبل اللجنة يحصل المؤلف على مكافأة يحدد مقدار انتماء المؤلف لأي من الجهتين المذكورتين من عدمه. إذ بطبيعة الحال يختلف وضع المؤلف عندما يكون مسؤولاً في الوزارة أو الرئاسة، وفي كل الأحوال فإن المكافأة المادية تعتبر مجزية إذ تصل إلى عشرين ألف ريال، أما حقوق الطبع فتحتفظ بها الوزارة أو الرئاسة إلى الأبد، كما أن اسم المؤلف لا يذكر على الكتاب، وبدلاً من ذلك يذكر بعض العبارات مثل: قام على تأليفه مجموعة من الخبراء.

الطباعة: تقدم المشاريع المجازة للطباعة في عطاءات تعلن في الجريدة الرسمية للدولة وبقية الصحف المحلية، ويقتصر الدخول في هذه العطاءات على المطابع الوطنية فقط، إذ إنه غير مسموح بموجب النظام الطباعة للدوائر الحكومية خارج البلاد. ويرسى المشروع على العطاء وأقل كلفة.

ولتوفير الجهد والمال والوقت تنتج الدوائر التعليمية احتياجاتها من الكتب الدراسية كفايتها لعامين. وفي بداية كل عام أكاديمي يحصل جميع الطلاب في مدارس المملكة على كتب المقررات مجاناً وجديدة لم يسبق استعمالها.

وهكذا يتضح أنه ليس للناشرين الوطنيين أي ارتباط بسوق الكتب الدراسية كما سبق ذكره.

وتعطينا طباعة الكتب الدراسية مثالاً حياً لإسهام الدولة في عملية صناعة الكتاب. ولمعرفة حجم التكلفة التي تنفقها الوزارة لطباعة مقررات عامين دراسيين يمكن ذكر أمثلة من واقع بعض المقررات الدراسية (لوزارة المعارف فقط) للسنة الدراسية ١٤٠١/ ١٤٠٢هـ الآتي:

١ ــ كتاب القراءة العربية للصف الثالث الابتدائي، طبع منه ٢٤٨٫٠٠٠ نسخة كلفتها ٢٧٦٩٠٠ ريال سعودي.

٢ ــ كتاب التاريخ للصف الأول المتوسط، طبع منه ١٩٠٫٠٠٠ نسخة بتكلفة قدرها ٤٦٦٤٥٠ ريال سعودي.

٣ ــ كتاب الرياضيات الحديثة للصف الثالث الثانوي طبعت الوزارة منه ١٢٤٠٠ نسخة بتكلفة ١٠٥١٥٢ ريال سعودي.

ورغم نوع الورق الفاخر نجد أن التكلفة قليلة بسبب ارتفاع عدد النسخ المطبوعة من كل كتاب. وتجدر الإشارة إلى أن كل الكتب الدراسية تطبع باللغة العربية. أما مقررات الوزارة من كتب تعليم اللغة الانجليزية ــ للمرحلة المتوسطة والثانوية ــ فيتولاها ناشرون أجانب، كشركة ماكميلان باتفاق خاص مع وزارة المعارف.

التوزيع: إحدى مسؤوليات الطابع تسليم الكتب إلى مستودعات الوزارة أو الرئاسة العامة لتعليم البنات بالرياض أو للإدارات التعليمية في المناطق المختلفة. وتتولى الإدارات تسليم الكتب للمدارس التي تتولى توزيعها قبل بداية الدراسة في كل عام.

دارة الملك عبدالعزيز: وهي مؤسسة مستقلة للبحث أنشئت طبقاً للمرسوم الملكي رقم ٤٥/م بتاريخ ٥ /٨ /١٣٩٢م ولها صفتها الاعتبارية، ويرأس مجلسها وزير التعليم العالي.

تهتم الدارة أساساً بالبحوث في مجالات تاريخ وجغرافية وآداب المملكة العربية السعودية بشكل خاص، والجزيرة العربية والعالم العربي والإسلامي بشكل عام، وتشتمل الدارة على عدة أقسام داخلية مختلفة منها البحوث، المكتبة، المركز الوطني للمخطوطات، والأرشيف والترجمة.

ومادام أن اهتمامنا ينصب على موضوع النشر فإننا نجد أن الدارة قد أصدرت حتى عام ١٩٨٤م ثمانية وثلاثين عنواناً وساهمت في طباعة خمسة أخرى، وذلك إلى جانب دوريتها التي تصدرها والمسماة (الدارة) والتي تكرس للبحوث المتعلقة بأهداف الدارة، وهي الآن في عامها الثامن وصدر منها ٣٦ عدداً.

جائزة الملك عبدالعزيز: تمنحها الدارة لمن قدم أهم بحث في تاريخ وجغرافية وأدب المملكة العربية السعودية، ومنذ عام ١٩٧٤م منحت الجائزة ثلاث مرات.

توزيع إصدارات دارة الملك عبدالعزيز: الدارة مؤسسة حكومية غير تجارية، شأنها شأن المؤسسات التعليمية الأخرى، وبالتالي فإن مطبوعاتها لا تباع ماعدا المجلة. وهذه الإصدارات توزع مجاناً كالآتي: ٣٠٪ للمعاهد التعليمية والمكتبات ومراكز المعلومات داخل المملكة، ٤٠٪ للمكتبات ومراكز البحوث الأجنبية بالخارج، ٣٠٪ ترسل للأشخاص المهتمين والعلماء والباحثين داخل وخارج البلاد. ولا شك أن الدارة تحاول الاضطلاع بالمسؤوليات التي أنشئت من أجلها ولكنها تفتقر إلى وضع سياسة واضحة لبيع مطبوعاتها حتى تنتشر ويتاح للجميع الاطلاع عليها.

المؤسسات شبه الحكومية:

١ ــ **النوادي الثقافية:** وقد بدأ إنشاؤها في عام ١٣٩٥هـ وهي الآن تغطي كلاً من مدن الرياض وجدة ومكة والمدينة والطائف وبريدة وأبها وجيزان.

أهدافها وأنشطتها: تتمثل في القيام بمسؤوليات ثقافية واجتماعية متعددة، وقد حدد هذه الأهداف النظام الصادر بتاريخ ٢ /٥ /١٣٩٥هـ عن الرئاسة العامة لرعاية الشباب القيام بتنظيم المحاضرات وإعداد الندوات الثقافية والأدبية، والتنظيم والإشراف على المسابقات الثقافية للشباب خاصة في مجالات الشعر والقصة القصيرة وكتابة المقالات. كما أن من أهدافها مساعدة الكتاب المحليين لنشر مؤلفاتهم على نفقة الأندية، وذلك لتشجيعهم وشحذ ملكة الإبداع الكتابي والتأليف على نطاق المملكة.

مشكلات النشر للأندية: بحكم دورها الفكري والأدبي في المجتمع فإن هذه الأندية ترتكز على الدعم من القطاع العام، وبحكم هذا الدور أيضاً فهي ليست ذات صبغة تجارية. ولزيادة مواردها المادية التي تمكنها من الاضطلاع بدورها ولعدم كفاية الدعم المقدم لها فإن الأنظمة التي وضعتها الرئاسة العامة لرعاية الشباب تعطيها حق قبول المساعدات المقدمة لها من الأشخاص أو المؤسسات

من داخل البلاد. وللأسف فإن تلك المساهمات مثلها مثل الدخل الذي تحصل عليه هذه الأندية نتيجة بيع إصداراتها برهن على عدم إمكانية الاعتماد عليه كمصدر دخل مما جعلها تعتمد أساساً على الدعم الحكومي.

بجانب المشكلات المالية، فإن النوادي تعاني من عدم الاشتراك الفعال من الكتاب المحليين والمثقفين في أنشطتها، كما أنها فشلت في جذب المواطنين في المساهمة في أنشطتها المختلفة، أما الجانب الذي يهمنا في هذه النوادي فهو جانب النشر، وهذا تجابهه نفس الصعاب التي يعاني منها كل من قطاعي النشر الخاص والعام.

ولا شك أن هذه المنظمات الثقافية قدمت إسهامات في مجال النشر الوطني وشجعت العديد من الكتاب والشعراء في حدود إمكانياتها، ولكن من وجهة نظر الكثيرين فإنها لم تصل بعد لخدمة الأهداف الطموحة التي من أجلها أنشئت، كما يعاب عليها تدني مستوى ما تنشره من إنتاج. والكثير من كتبها يوزع مجاناً، والقليل منه يسوق بواسطة الموزعين المحليين مقابل عمولة تتراوح بين ٣٠٪ ــ ٤٠٪ من سعر الغلاف.

الجمعية العربية السعودية للثقافة والفنون: وقد أنشئت عام ١٩٧٣م لخدمة الأهداف التالية:

١ ــ التشجيع والارتقاء بالثقافة والفنون بالبلاد.

٢ ــ الإشراف على الفنانين السعوديين الشباب ورفع مستواهم.

٣ ــ لتمثيل المملكة فنياً وثقافياً على الساحة الدولية.

٤ ــ الإشراف على الموهوبين وإمدادهم بالرعاية التي تمكنهم من التطور.

ومقر رئاسة الجمعية بالرياض ولها فروع في جدة والطائف والدمام وأبها والأحساء، أما النشر فقد بدأته الجمعية منذ عام ١٩٧٨م ولها خمسون عنواناً مطبوعاً، وتتبع الجمعية فيما يتعلق بالنشر نفس إجراءات النوادي الثقافية، كما أنها تعاني في هذا المجال من المشكلات نفسها.

الفصل الحادي عشر: الدولة ونشر الكتاب.

أثر الدولة على النشر: يقول أحد الخبراء «إن الدولة هي إحدى الأعمدة التي يقف عليها النشر في البلاد النامية. بل إن تأثير الحكومات على النشر في هذه الدول أهم من تأثيرها في البلاد الصناعية التي تأسست فيها دور النشر القوية». ويذهب آخر إلى حد القول «إن الدور الذي تقوم به الحكومة في الارتقاء بالكتاب ربما يفوق أي عنصر آخر» وتنطبق هذه القاعدة إلى حد كبير على صناعة النشر في المملكة.

فالمساهمات والرعاية الحكومية لصناعة الكتاب كان لها الأثر الفعال في الارتقاء بالنشر للقطاعين الخاص والعام، ويمكن ملاحظة ذلك كما يلي:

أولاً: لعل هذا يتمثل في المساعدات والدعم غير المباشر لصناعة الكتاب والتي ساهمت في تشجيع حركة التأليف الوطنية، وذلك بشراء مؤلفات الكتاب المحليين وإنشاء النوادي الثقافية. كما أن المكتبات التابعة لبعض الأجهزة الحكومية مثل الجامعات ووزارة المعارف يتم تزويدها سنوياً بالكتب التي رصد لها عشرات الملايين من الريالات، إلى جانب أن هناك قراراً يلزم بعض الدوائر الحكومية لشراء مئات الكتب شراء تشجيعياً. كما يتمثل أيضاً في إنشاء مراكز الكتب الدراسية في الجامعات. كما يظهر الأثر واضحاً في الطباعة، حيث أعفت الدولة آلات الطباعة والورق والأحبار من الرسوم الجمركية وقصر طباعة العطاءات الحكومية على المطابع المحلية خاصة فيما يتعلق بطباعة الكتب المدرسية.

ثانياً: العديد من الدوائر الحكومية لها علاقات بطريق مباشر أو غير مباشر بالنشر وصناعة الكتاب كوزارة الإعلام ممثلة في المديرية العامة للمطبوعات والتي ترعى سياسات الدولة تجاه النشر.

ومن المعلوم أن المديرية العامة للمطبوعات بوزارة الإعلام هي الجهة الحكومية التي يقع على عاتقها مسئولية ما ينشر داخل البلاد طبقاً لنظام المطبوعات، إلى جانب مسئوليتها على رقابة المواد الأجنبية المراد توزيعها في المملكة، سواء أكانت هذه المواد كتباً أم دوريات أم وسائل مقروءة أو مسموعة.

أنظمة النشر: لا يوجد بالمملكة قانون لحفظ حقوق الطبع أو للإيداع القانوني للمطبوعات، ولكن هناك أنظمة تحكم العلاقة بين المؤلفين والناشرين والمطابع وبين هؤلاء جميعاً والجهات الرقابية في الدولة.

وأول نظام للمطبوعات في البلاد وجد في عام ١٣٢٧هـ /١٩٠٩م أثناء الحكم التركي في الحجاز. أما في الفترة السعودية فقد صدر نظام المطبوعات في عام ١٣٤٧هـ /١٩٢٩م وكان مشابهاً إلى حد كبير لنظام المطبوعات العثماني، ثم روجع هذا النظام مرة أخرى وأعيد إصداره في عام ١٩٥٨م /١٣٧٨م. أما بالنسبة لنظام المطبوعات الحالي فقد صدر طبقاً للمرسوم الملكي رقم م /١٧ في ١٣ /٤ /١٤٠٢هـ ــ ١٩٨٣م ويتضمن ستة وأربعين مادة.

تذكر المادة الأولى من نظام المطبوعات أن مواده تنطبق على تسعة أنواع مختلفة، وما يهمنا هنا المواد المرتبطة بالمطابع والمطبوعات والمجلات والمكتبات التجارية ومؤسسات النشر وأماكن شرائط التسجيل والفيديو.

حق الإيداع القانوني في نظام النشر الجديد: ليس هنالك وجود حقيقي بمعنى الإيداع القانوني، ولكن المادة ١٢ و١٧ من النظام الجديد تحتم على كل مؤلف أو ناشر أو موزع وطني أن يودع خمس نسخ من الكتاب وثلاث نسخ من المطبوعات الأخرى وذلك بدار الكتب الوطنية، وهي مجرد مكتبة عامة بالعاصمة. ولكن هذا مع الأسف غير مطبق عملياً، ولعل السبب في ذلك غياب الرقابة لتنفيذه، إلى جانب عجز ما سمي في النظام بالمكتبة الوطنية التي لا تعدو أن تكون مكتبة عامة ليست مؤهلة تشريعياً ولا مهنياً أن تقوم بدور المكتبة الوطنية المسؤولة عن نظام الإيداع، وإعداد ونشر الببليوجرافيا الوطنية، وإصدار الفهارس الموحدة إلى جانب عملها كمركز قومي للمعلومات.

حقوق التأليف: لا يوجد إلى الآن نظام حماية حقوق المؤلفين والناشرين رغم أن هنالك ثلاث مواد في نظام المطبوعات تتعامل مع هذا الحق، المادة ٢٠ تتضمن مثلاً أن حقوق التأليف والطبع والترجمة والنشر محفوظة لأصحابها وورثتهم ولكنها لا تحدد سريان هذا الحق، والمادة ٢١ تتضمن مسئولية وزارة الإعلام في الحفاظ على هذا الحق. كما أن المادة ٤٠ تتضمن الإجراءات التي تتم في حالة النزاع حول هذا الحق، حيث تخول وزير الإعلام تشكيل لجنة لا يقل أعضاؤها عن ثلاثة أشخاص يكون أحدهم مستشاراً قانونياً، وقرارها يصبح نافذ المفعول بعد أن يوافق عليه وزير الإعلام.

أمثلة أخرى توضح تأثير الدولة على النشر: يتضح أثر الدولة على تجارة الكتاب السعودي أيضاً في العديد من المجالات، فهناك مثلاً الشبكة الطويلة من المواصلات العامة خاصة النقل الجوي داخل البلاد حيث تنفرد الخطوط الجوية العربية السعودية ــ وهي مؤسسة حكومية ــ بالنقل الداخلي، ويعتبر الشحن

الجوي أكثر الوسائل استخداماً لشحن الكتب وبرسوم تساوي نصف التكلفة. أما بالنسبة للصحف فمعفاة من رسوم الشحن.

يتضح هذا الأثر أيضاً في الخدمات البريدية لإرسال الكتب وخاصة إذا كان هناك رسوم مخفضة على الكتب.

كما يتضح أيضاً أثر الدولة بإنشاء ورصد الإمكانيات المادية الضخمة للعديد من الجامعات والمكتبات والمعاهد التعليمية.

وأخيراً لا بد من الإشارة إلى ضرورة تولي الدولة مشاريع لتدريب العاملين في مجال صناعة النشر والمطابع، ويمكن أن تساهم الجامعات ومؤسسات التدريب في المملكة في هذه العملية، وذلك لرفع كفاءة العاملين في قطاع النشر والمطابع ومتاجر الكتب وغيرها، كما يمكن أن تساهم مثل هذه البرامج لتحسين أداء أمناء المكتبات والموثقين والببليوجرافيين. وهذا التدريب يجب أن لا يقتصر على موظفي الدولة، بل يتعداهم ليشمل منسوبي القطاع الخاص من ناشرين وبائعي الكتب وعمال المطابع وغيرهم.

المكتبة الوطنية: ورد ضمن الخطة الخمسية الثالثة ١٤٠٠/١٤٠٥هـ للدولة فقرة تنص على ضرورة قيام وزارة التعليم العالي بإجراء دراسة تمهيدية لإنشاء المكتبة الوطنية. واستجابة لذلك فقد عين وزير التعليم العالي بخطابه رقم ٣٣٦٥/١ بتاريخ ٥/٥/١٤٠٢هـ لجنة من تسعة أعضاء لوضع تصور لأسس الخطة التي تقوم عليها المكتبة الوطنية السعودية، ولحسن الحظ فإن من بين أعضاء اللجنة مكتبيين بارزين وخبراء مكتبات، كما أن أحد هؤلاء حصل على الدكتوراه في نفس الموضوع وعنوان رسالته «المكتبة الوطنية: تحليل العوامل النقدية لتأسيس خدمات المكتبة والمعلومات في البلاد النامية: مع تركيز خاص على المملكة العربية السعودية كحالة دراسية».

وقد والت اللجنة المذكورة اجتماعاتها بجدية ونشاط، حتى أنها بعد مضي ستة أشهر استطاعت أن تضع تصوراً للإطار العام للمكتبة متضمناً الأهداف والغايات للمكتبة المقترحة، وفي رأي الباحث أن الدراسة جيدة، ولو جرت الموافقة على هذه الخطة فإن الدلائل تشير إلى أن مشروعاً ضخماً كهذا يتطلب وقتاً أطول وخبرة ومجهودات أكبر، كما يحتاج إلى مبلغ ضخم من المال لتنفيذه.

إن تلك الخطة طموحة ليس لكونها تتضمن احتياجات البلاد حاضراً ومستقبلاً، ولكن لأن هذا التنفيذ يتطلب مستلزمات أخرى ذات صلة بها كإصدار التشريعات الضرورية مثل حق التأليف والنشر، ونظام الإيداع القانوني على اعتبار أن المكتبة المقترحة ستكون المركز الرئيسي للإيداع، ومسؤولة عن إصدار الببليوجرافيا الوطنية، ومركز معلومات رئيسي للدولة. وحتى يتم ذلك يقترح الدارس أن تحل إحدى المكتبات الجامعية مثل جامعة الملك سعود لتقوم بهذا الدور حتى يتم إنشاء المكتبة المقترحة.

الرقابة: مهما كان الاسم الذي يطلق على رقابة المطبوعات فإن هناك حقيقة مفادها أن كثيراً من الدول في جميع أنحاء العالم نامية أو متقدمة لديها نوع من التوجيه أو الرقابة على وسائل الإعلام بما تعتقد أنه يخدم فلسفتها وأهدافها القومية. ويظهر هذا جلياً في الدول النامية.

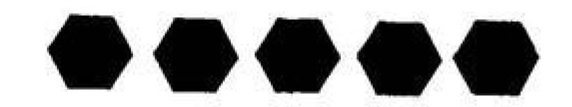
وهنالك حقيقة ثابتة ومعروفة وهي أن المملكة العربية السعودية تعتبر من أكثر دول العالم استقراراً. وكما يقول الشبيلي في رسالته للدكتوراة التي كتبها عن الصحافة والإذاعة في المملكة العربية السعودية أن منطقة الشرق الأوسط تعيش قلقاً سياسياً تتحسس طريقها بين قوى الشرق والغرب في جو مفعم بالإيديلوجيات اليسارية المتنامية والدعايات السياسية المتصارعة، وفي وسط هذه الأجواء تنهمك الدولة السعودية الفتية في تنفيذ برامجها التنموية الداخلية نائية بنفسها عن الدخول في هذا الصراع العنيف، إضافة لذلك فإن وضع المملكة العربية السعودية وضع فريد وخاصة في العالمين العربي والإسلامي لما تتميز به سياستها المتزنة، ولوجود أشرف بقعتين شريفتين في العالم مكة والمدينة على أراضيها.

وهكذا ولأجل الأسباب المشار إليها يمكن أن نفهم معنى أن تكون هنالك رقابة على المطبوعات، ولعل لهذه الرقابة ثلاثة أسباب: سياسية، ودينية، وأخلاقية.

إن نظام المطبوعات في مواده رقم ٦ و٧ و١٠ و١٦ يعطي الدولة ممثلة في إدارة المطبوعات الحق في الموافقة أو عدمها على نشر المواد المطبوعة محلياً أو غير مطبوعة والسماح للمستوردة بدخول البلاد، وتستثني المادة ١٨ الكتب التي تستوردها الجامعات والدوائر الحكومية من الرقابة، لكن تلك المؤسسات بالتالي تقوم بالرقابة الذاتية وتمنع عرض المطبوعات الممنوعة.

ومن المهم الإشارة إلى أن الرقابة لا تمثل عبئاً كبيراً على الكتب التي تطبع محلياً، ولكن المشكلة تكمن في المواد المستوردة من الخارج، وذلك بسبب طول فترة الإجراءات والجهود التي تبذل في سبيل إنهاء إجراءاتها.

لكل ما سبق فإن الكاتب يقف إلى جانب وجود نوع من الرقابة الواعية المقننة، وهذه الرقابة لا بد من أن تكون موضوعية ولها أسس تقوم عليها، بدلاً من تركها تنفذ طبقاً للمعايير الشخصية للرقيب.



المخطوطات

ثلاثيات جديدة لابن دريد

خليل إبراهيم العطية
الجزائر - باتنة

لابن دُريد أبي بكر محمد بن الحسن الأزديّ البَصْريّ (٣٢١هـ) مصنفات جَمّة، دالة على فضله، ويومىء ما تأدى إلينا منها، وعنوانات ما وأدته يد الحَدَثان من أعلاقها إلى ما اتصف به صاحبها من بصر باللغة، وعناية بالأنساب وأيام العرب، والرواية، وقرض الشعر.

وولد ابن دريد في البصرة سنة ٢٢٣هـ، وبها تعلم علوم عصره، بعد أن كفله عمه الحسين بن دُريد، وتلمذ لأبي عثمان سعيد الأشناندانى (٢٢٨هـ) وأبي حاتم سهل بن محمد السجستانيّ (٢٥٥هـ) وعبدالرحمن بن عبدالله ابن أخي الأصمعيّ (؟) وأبي الفضل العباس الرياشيّ (٢٥٧هـ) وجماعة آخرين.

ورحل إلى عُمان غير مرّة، وأقام فيها نحواً من اثنتي عشرة سنة كما أفادَ ابن خلكان في وفياته ٤ /٣٢٥ط د. إحسان عباس، مما هيّأ له الإفادة من لهجاتها ولهجات ما صاقبها، ثم التلمذة لطائفة من علمائها، ثم عاد إلى البصرة وسكنها زماناً، ثم خرج إلى الأحواز وصحب ابني ميكال، وصنّف لهما كتابه «الجمهرة»، ومدحهما بمقصورته الشهيرة، وأمّ بغداد بعد عزلهما، وبقي فيها حتى توفاه الله بها سنة ٣٢١هـ، وتلمذ له جمع غفير من معاصريه.

وقد تأدىّ إلينا من كتبه نُزر، أهمُّ ما طبع منه:

١ ــ أخبار ابن دُريد، وكان جمعها الشيخ محمد محمود الشنقيطي رحمه الله ونشرها تحت اسم «من أخبار ابن دريد» د. حسن المبارك في مجلة المورد مج ٧ ع١ (١٩٧٨م).

٢ ــ الأمالي، ونشر في الكويت تحت اسم «تعليق من أمالي ابن دريد» عن نسخة الخزانة الملكية في الرباط.

٣ ــ الاشتقاق، ونشره وستنفلد في لايبزك ١٨٥٤م والأستاذ عبدالسلام هارون ١٩٥٨م ونشر مُصوّراً غير مرة.

٤ ــ جمهرة اللغة، ونشر بعناية محمد السورتي وفريتس كرنكو في حيدر آباد الدكن بالهند، ونشره مُصوّراً قاسم الرجب في بغداد.

٥ ــ ديوان ابن دريد، وجمعه السيد محمد بدرالدين العلوي ونشر في القاهرة ١٩٦٤م، ود. عمر بن سالم في تونس ١٩٧٣م.

٦ ــ السرج واللجام، ونشر ضمن (جزرة الحاطب وتحفة الطالب) في ليدن ١٨٥٩م ونشره د. إبراهيم السامرائي عن هذه الطبعة في بغداد ١٩٧٠م.

٧ ــ الفوائد والأخبار، ونشر بتحقيق إبراهيم صالح في مجلة اللغة العربية بدمشق ٥٧ [١٩٨٢] ١ ــ ٢.

٨ ــ المجتنى، ونشر بحيدر آباد الدكن في الهند ١٣٤٢هـ، وعن هذه الطبعة في دمشق ١٩٧٣.

٩ ــ الملاحن، ونشر في القاهرة.

١٠ــ وصف المطر والسحاب وما نعته العرب الرواد من البقاع، ونشره رايت ضمن «جزرة الحاطب» بليدن ١٨٥٩م، ثم نشره عزالدين التنوخيّ ١٩٦٣ بدمشق.

ومازالت مخطوطات أخر من آثار ابن دريد بانتظار من يميط اللثام عنها، قابعة في طائفة من خزائن الشرق والغرب.

ويهمنا من آثار ابن دريد ديوانه المجموع الدال على ماوصف من شاعرية، استرعت ثناء سلفنا الصالح، فقال أبو الطيب اللغوي في مراتبه: هو الذي انتهت إليه لغة البصريين، وكان أحفظ الناس، وأوسعهم علماً، وأقدرهم على الشعر، وما ازدحم العلم والشعر في صدر أحد ما ازدحم في صدر ابن دُريد.

وقال عنه المسعودي في مروج الذهب: «وكان ابن دُريد ببغداد ممن برع في زماننا هذا في الشعر... وكان يذهب بالشعر كل مذهب، فطوراً يُجزل وطوراً يرق، وشعره أكثر من أن نحصيه، أو نأتي على أكثره، أو يأتي عليه كتابنا هذا..».

ووصف ابن خلكان شعر ابن دريد في وفياته فقال: له نظمٌ رائق جدّاً، وفيه قال ابن حجر العسقلاني: إنه كان رأساً في الأدب، يضرب المثل بحفظه، هو أشعر العلماء وأعلم الشعراء.

في «الديوان» الذي ألمحنا إليه وفي طبعته التونسية ثلاثية عدّتها إحدى وثلاثين ثلاثية، سمّاها المحقق «المثلثة» يتألف كل منها من ثلاثة أشطار، يستقل كل منها بنفسه في معالجة شأن من شؤون الحكمة والتدبر، وتشغل من صفحات الديوان بين ص ٢٥ ــ ٢٩.

وأشار المحقق عمر بن سالم أنه التقطها من كتابين هما: «ريّ الأوام ومرعى السّوام في نكت الخواص والعوام» لأبي يحيى عبيدالله بن أحمد القرطبيّ الزجال المحفوظ بدار الكتب التونسية، وكتاب «الكوكب الثاقب في أخبار الشعراء وغيرهم من ذوي المناقب» لعبدالقادر الفاسي بنسختيه المحفوظتين بدار الكتب التونسية أيضاً، ولكنه لم يشر إلى وفاة كلّ من مصنفي الكتابين اللذين التقط منهما هذه الثلاثية.

وأمكننا نحن من مراجعة الأعلام لخير الدين الزركليّ ــ رحمه الله ــ أن نتبين أن وفاة أبي يحيى الزجّال (وفي الأعلام: الزجالي) كانت ٦٩٤هـ (الأعلام ٤ /١٩١ط ١٩٨٦) ووفاة عبدالقادر الفاسيّ كانت ١٩٠١هـ (نفسه ٤ /٤١).

وإنّه لمن المُسرّ حقّاً أن نوفق في العثور على ثلاثيات جديدة لابن دريد يقارب عددها عدد المنشور، فهي ثلاثون ثلاثية جديدة، أما مظنتنا فكانت كتاب (المقتبس) لابن دريد، المحفوظ ببرلين الغربية تحت رقم ٨٥٠٩.

وقد ذكر (المقتبس) ضمن مؤلفات ابن دريد بعض من ترجم وفيهم: ابن النديم في الفهرست ٦١ وياقوت في معجم الأدباء ٦ /٤٨٩ وابن خلكان في وفياته ٤ /٣٢٤ والقفطي في الإنباه ٣ /٩٦ والسيوطي في بغية الوعاة ٣١، ويرد في بعض المظان باسم «المقتنى» وهو تحريف.

ويشتمل «المقتبس» على أربع عشرة ورقة، وتشغل «الثلاثية» نحو نصف الكتاب، وهو مرويّ عن أبي مسلم محمد بن أحمد الكاتب البغداديّ (٣٩٩هـ) تلميذ أبي بكر بن دريد عنه، ورواه عن أبي مسلم أبو عبدالله محمد بن سَلّام (وفي طبقات الإسنوي ١ /٥٠٨ : سلّامة) القضاعيّ (٤٥٤هـ)، ورواه عن القضاعيّ، محمد بن بركات بن هلال بن عبدالواحد السَّعيديّ أبو عبدالله (٥٢٠هـ) ورواه عنه يحيى بن سعدون بن تمام الأزديّ القرطبي المتوفى في الموصل ٥٦٧هـ قراءة.

وذكر ابن دريد في مقدمة كتابه أسباب تصنيفه فقال: «قال محمد بن الحسن بن دُريد هذا كتاب اقتبسنا فيه غرائب من الحكمة كما تقتبس النار من النضوة، والشهاب من الجذوة وسمّيناه (المقتبس) لما تقدّم من قولنا الدّال على اشتقاق اسمه، وأثبتنا فيه أبواباً من نظم الكلام ونثيره، وفذّه وتوأمه من الأمثال...» وهكذا تستبان محتويات الكتاب ومنهجه فيه.

ثم يبدأ ابن دريد المحتويات بباب «من الكلام المسجع في الأمثال والمواعظ» ويورد ثلاثيته المشار إليها، من غير عزو لأحد، وابن دريد معروف بالإخبار عن شعره من غير الإعلان عن نسبته، كما فعل عند ذكره أبياته في ألوان الخمرة ومانسج حولها من أخيلة (انظر إنباه الرواة ٣ /٩٩) وفي إرشاد الأريب ٦ /٤٨٧ عن المرزبانيّ: قال ابن دُريد خرجت أريد الزهران بعد دخولي البصرة فمررت بدار كبيرة قد خربت، فكتبت على حائطها:

أصبحوا بعد جميع فرقا وكذا كل جميع مفترقْ

فمضيت ورجعت، فإذا تحته مكتوبٌ :

ضحكوا والدهر عنهم صامتٌ
ثم أبكاهم دماً حين نطقْ

وما أظن هذا البيت إلا له....

وعلى هذا فإننا نرجح أن الثلاثيات التي سنسوقها لمرتادي شعر ابن دريد وعارفي فضله هي له من غير شك.. (انظر النماذج المصورة).

مَنْ يشتكِ الدهر يُطل في الشكوى والدهر ماليس عليه عدوى
مستشعر الحِرص عظيم البلوى

من لَزِم التقوى استبان عَدْله مَنْ ملك اللفظ عليه عقْلُه
نجا من العَثْر، وبانَ فضله

يجلو اليقينُ كدر الظنون والمرء في تقلب الشؤونِ
حتى توفّاه يدُ المنون

يارُبّ حُلوٍ سيعود مُرّا ورُبّ خيرٍ سيعود شرّا
ورُبّ عبد سيصيرُ حرّا

يارُبّ حُلو سيعود سمّا ورُبّ حمدٍ سيحور ذمّا
ورُبّ زوج سيصير همّا

مَن لم يصلْ فارضَ إذا جفاكا وأَوْله حَمْداً إذا قلاكا
أَوْ أولِهِ مثل الذي أولاكا

ليس يقي مَنْ لايقي الله الحَذَرْ وليس يفتاتُ امروٌ على القَدَرْ
والقلب يَعْمى مثلما يعمى البَصَرْ

ما أفسد الخرق أساه الرفقُ وخير ما أنبأ عنك الصِدقُ
كم صَفْقةٍ دَلَّ عليها البَزْقُ!

أعداءُ غيبٍ أخوة التلاقي ياسوءتي لهذه الأخلاقِ
كأنما اشتقتْ من النفاقِ

أنفُ الفتى، وهو صَليمٌ أجدعُ من وجهه، وهو قبيح أشنعُ
هل يستوي المحفوظ والمضيّعُ؟!

ما منك مَنْ لم يقبل المعُاتَبَهْ وشرّ أخلاق الفتى المؤاربه
يُنجيك مما تكره المجانبه

آفةُ عقل الأشمط التصابي رُبّ معيبٍ فضله عيّابِ
زُمّ الكلام حذر الجوابِ

لكل ما مجزى جواد كبوة   مالك إلّا ماقبلتَ عفــوه
مَنْ ذا الذي يسقيك عفواً صفوة؟!

مسألة الناس لباس الذل   من عفّ لم يسأم ولم يَملّ
فارضَ من الأكثر بالأقلّ

في كلّ شيء عِبْرة لمن عَقَلْ   قد يَسْعد المرء إذا المرء اعتدلْ
يرجو غداً ودون مايرجو الأجلْ

مَنْ لك بالمحض وليس محضُ   يخبث بعضٌ ويطيب بعضُ
ورُبّ إبرام نهاه النقض

كم زادَ في ذنب جهولٍ عُذرة   دَعْ أمر من يعيىٰ عليك أمره
يخشى امرؤ شيئاً ولا يضرّه

يارُبّ إحسانٍ يعود ذَنْبـا   ورُبّ سَلْم سيعود حَرْبـا
وذو الحجى يجهل إن أحبّا

قد يدرك المُعْسر في إعارة   ما يبلغ المُوسِر في يساره
وينتهي الهاوي إلى قراره

الشيء في نَقْصٍ إذا تناهى   والنفس تنقاد إلى رداها
مُذعِنةً يحثّ سائقاها

الناس في فطرتهم سواءُ   وإن تسامتْ بهم الأهواء
كلُّ بقاء بعده فَناءُ

لم يَغْلُ شيءٌ وهو موجود الثّمن   مالُ الفتى مافضّه لا ما احتجنْ
إذا حوى جثمانه ثرى الحَزَنْ

المال يحكي الفيْ في انتقالهِ   وإنما لمنفقٍ من مالـهِ
ما عَمَر الخلّة من سؤالِهِ

مَنْ لاح في عارضه القَتيرُ   فقد أتاه بالبِلى النذيـرُ
ثُمَّ إلى ذي العِزّة المصيرُ

إنَّ اتباع المرء كلَّ شهوة   لَيُلبس القلب لباس قَسْوة
وكبوة العُجب أشدّ كبوة

مَنْ يزرع المعروف يحصدْ مارضي   لكلِّ شيء غاية ستنقضي
والشرّ موقوف لذي التعرّض

لا يأكل الإنسان إلّا مارُزِقْ   ماكلُّ أخلاق الرجال تتفقْ
هانَ على النائم مايلقى الأرِقْ

ربّ رجاء فُضّ من مخافة   ورُبَّ أمنٍ سيعودُ آفـة
ذو التُّجح لا يستبعد المسافه

كم من عزيز قد رأيت ذَلاّ   وكم سرور مُقبلٍ تولّـى
وكم وضيع شال فاستقلاّ !

آن رحيلٌ فأعـدّ الـزادا   آن معادٌ فاحذر المعادا
لا يُلهك العُمْرُ وإن تمادى

تلك ثلاثيات ابن دريد الجديدة التي أوردها وأخوات لها ضمن كتابه (المقبس) المخطوط، وثمة اختلافات في الرواية وبعض الزيادات على ثلاثياته المنشورة في ديوانه المطبوع بتونس لم نشأ أن ننقل بها هذه الصفحات، مدخرين إياها لنشر كتابه الملمح إليه بإذن الله.

* * *

المراجعات والنقد

الأخلاق في الإسلام
بين النظرية والتطبيق

لمحفوظ عزام

كارم السيد غنيم
كلية العلوم - جامعة الأزهر

عزام، محفوظ علي /الأخلاق في الإسلام بين النظرية والتطبيق.ـــ القاهرة: دار الهداية، ١٩٨٦م، ١٤٣ص.

يتميز النظام الإسلامي في الأخلاق بطابعين، أولهما: الطابع الإلهي، أي أنه مراد الله سبحانه، وأما الثاني فهو طابع إنساني، أي أن للإنسان مجهوداً ودخلاً في تحديد هذا النظام من الناحية العملية. والأخلاق ليست جزءاً من نظام الإسلام العام وحسب، بل هي جوهر الإسلام ولبّه وروحه السارية في جميع نواحيه. ومن هنا تأتي أهمية هذا الكتاب وعظمة موضوعه الذي عرضه صاحبه عرضاً سهلاً يسيراً، لا محل فيه للحشو أو الإطناب، بل جاءت جوانبه واضحة ومسائله محددة.

قامت دار الهداية بالقاهرة بنشر كتاب (الأخلاق في الإسلام ـــ بين النظرية والتطبيق) لمؤلفه محفوظ علي عزام في ١٩٨٦م، وهو يقع في ١٤٣ صفحة ٥ر٢٣×٥ر١٦سم، ويضم بين دفتيْه بابيْن، شغل ثانيهما ضعف حجم أولهما، وقد بدأه صاحبه بمقدمة قيمة إلاّ أنه فات عليه أن يضع له خاتمة، كما يلاحظ أن غالبية الأحاديث النبوية قد تمَّ تخريجها، ومواقع الآيات القرآنية في المصحف قد تمَّ تحديدها، ثم عرض المؤلف مراجعه سواء في حواشي الصفحات أو إجمالاً في نهاية الكتاب، حتى بلغت ١٤٣ باللغة العربية، وثلاثة مراجع بلغات أجنبية.

أما المؤلف فهو رجل جامعي يتميز بجودة الإنتاج الثقافي والعلمي الذي يخرجه للقراء في أسلوب سلس وعبارة سهلة رقيقة، ليفيد منه القطاع الأكبر من المثقفين، وتشهد بذلك مؤلفاته السابقة التي عرضنا عدداً منها وحللناه في مقالات أخرى.

ينتظم الكتاب في بابين، أولهما في الأخلاق النظرية، وثانيهما في الأخلاق العملية، وقد احتوى كل منهما على فصلين. كذلك فقد أبان المؤلف عن خطة الكتاب والهدف المبتغى من تأليفه، أما خطته فهي اتخاذ القرآن والسنّة مصدرين أساسيين لهذه الدراسة، وعدم السير على منوال بعض الباحثين في علوم الأخلاق الذين حينما يكتبون يبدأون بالأخلاق عند الغربيين من يونان ومنتهين بالعصر الحديث، أو يتحدثون عن مذاهب كاللذة والمنفعة والسعادة وغير ذلك. وأما الهدف المقصود فهو محاولة تأصيل علم الأخلاق الإسلامي المتحرر من الفكر الغربي في جميع صوره.

جاء الباب الأول مشتملاً على فصلين: أولهما يتكلم عن علم الأخلاق وأهميته، وأما الثاني فيعالج أسس الأخلاق. استهل المؤلف فصله الأول بتقديم عدد من المفاهيم في تعريف الأخلاق، سواء في اللغة أو في الاصطلاح أو مفهومها في الإسلام. وفي معرض حديثه هذا ذكر الفرق بين الأخلاق والآداب، وقد أوضح في جلاء أنَّ الأخلاق تنتشر في نسيج الإسلام من كل جانب، فنجدها في العقيدة حيث يربط الله سبحانه ورسوله ﷺ بين الإيمان وحسن الخلق. كما نجدها في العبادات، إذ إنَّ روح العبادة روح أخلاقية في جوهرها لأنها أداء الواجبات الإلهية. ونجدها ـــ أيضاً ـــ في المعاملات، فهي الشق الثاني من الشريعة الإسلامية.

وفي ختام تعريفه بالأخلاق، أوضح المؤلف أن الخُلق نوعان:

(أ) خُلقٌ حَسَنٌ، وهو الأدب والفضيلة.

(ب) خُلقٌ سيء، وهو سوء الأدب والرذيلة.

وبتقسيم آخر، فالأخلاق إما أن تكون أخلاقاً نظرية أيْ عبارة عن مذهب خاص مؤلَّف من قواعد للسلوك وله مبادىء ومعايير، أو أخلاقاً عملية تضم مجموع قواعد السلوك التي بمراعاتها يمكن للإنسان أن يبلغ غايته القصوى.

انتقل المؤلف من تعريفه للأخلاق إلى تعريف «علم الأخلاق» الذي أضحى عِلْماً فلسفياً معيارياً، مجاله هو البحث عن حقيقة الأشياء ليكشف عن صواب أو خطأ السلوك الإنساني فالأخلاق علم بالمعنى الكامل للكلمة، لأنه ينطبق عليه تعريف العلم فهو «نسق معرفي لمجموعة وقائع جزئية مترابطة». وبعد أن وردت عدة تعريفات لعلم الأخلاق، قدَّم المؤلف تعريفه لعلم الأخلاق الإسلامي بأنه: «العلم الذي يبحث في الأحكام والمعايير والمبادىء التي عن طريقها يوصف السلوك الإنساني بأنه فضيلة فَتُقْتَفَى، أو أنه رذيلة فَيُتَخَلَّى عنها حتى تزكو النفس الإنسانية، وذلك على أساس من الوحي الذي جاء به الرسول ﷺ». إذاً فهو العلم الذي مجاله تنظيم سلوك الإنسان مع نفسه، ومع الله، ومع الناس، وينبّه الإنسان إلى الخير ليسعى إليه ويحرص عليه، وإلى الشر ليبتعد عنه ويتجنبه.

هل هناك فرق بين علم الأخلاق وعلم النفس وعلم الاجتماع، نعم، فموضوع علم الأخلاق هو السلوك الإنساني من حيث كونه خيراً أو شراً، وهو في دراسته لهذا السلوك يقومه وفق معيار أخلاقي معين، أي أن هذا العلم يهتم بالقيم لا بالوقائع، فهو يدرس ما يجب أن يكون لا ما هو كائن بالفعل. أما ما هو كائن فعلاً من السلوك الإنساني فقد تكفّل به علم النفس وعلم الاجتماع.

لكي يمكن إصدار حُكْم بأن فعلاً ما خير وفعلاً آخر شر، يجب معرفة أنواع السلوك الإنساني، وأظهرها ثلاثة هي:

(١) السلوك الناتج عن الغرائز الطبيعية والعادات الفردية، وهذا النوع ثابت إلى حد كبير وإن كان ثباته نسبياً في الإنسان.

(٢) السلوك الناشىء عن العادات الاجتماعية والعُرْف الاجتماعي، وهذا النوع أيضاً فيه الكثير من الثبات والجبْر، مع اختلاف العادات الاجتماعية من بيئة إلى أخرى زماناً ومكاناً.

(٣) السلوك الناشىء عن العادات الأخلاقية، ويلتزم به الإنسان خوفاً من العقاب الذي يحل به من المجتمع أو من الله، ويجد له باعثاً داخلياً يسمى «الشعور الخلقي».

هل للأخلاق غاية؟ نعم، فغايتها هي السعادة التي تظلل الأمة وهذه السعادة لا نجدها إلا في النظام الأخلاقي الإسلامي، وهي إذاً سعادة محقَّقة لا أَوْهَام ملفقة، وسعادة ماثلة لا أطياف زائلة، وسعادة تجعل الحياة الدنيا جنة صغيرة يجتازها المسلم إلى جنته الكبيرة وهي الدار الآخرة. ولقد أدى هذا إلى استعراض المؤلف لمفاهيم السعادة عند عدد من الفلاسفة وأصحاب الرأي، وعرَّج في ذلك على الإجابة عن سؤال هام هو: هل يسعى الإنسان المسلم في دنياه إلى تحقيق السعادة كهدف، أم أن هدفه هو مرضاة الله وحده؟ ثم استعرض أيضاً وجهات النظر المختلفة في تحديد هدف للدراسات الأخلاقية.

إذا كانت الأخلاق ضرورية في نظر المذاهب والفلسفات الأخرى فهي في نظر الإسلام أكثر ضرورة وأهمية، ولهذا فقد جعلها مناط الثواب والعقاب في الدنيا والآخرة.. بل إن الإسلام يخضع الأعمال العملية للمبادىء الأُخلاقية، سواء كان ذلك في مجال البحث أو في مجال النشر لتوصيله للناس... لقد اهتم الإسلام بالأخلاق لأن الأخلاق أمر لابد منه لدوام الحياة الاجتماعية وتقدمها من الناحيتين: المادية والمعنوية، فالإنسان — دائماً — بحاجة ماسة إلى نظام خلق يحقق للإنسان حاجته الاجتماعية ويقف أمام ميوله ونزعاته الشريرة ويوجهه إلى استخدام قواه في مجالات يعود نفعها على نفسه وعلى غيره بالخير.

في تأكيده لضرورة دراسة الأخلاق كعلم، يوضح المؤلف لزوم معرفة الإنسان بهذه المسألة فيقول نقلاً عن الدكتور دراز: إذا كان في وسع الإنسان أن يستغني طول حياته عن بعض مسائل العلم والمعرفة، فلا تخطر له ببال أبداً، بل ربما يستطيع الاستغناء عنها جميعاً فترة طويلة أو قصيرة من الزمن، غير أنه لن يستطيع إنسان ما أن يُخْلِي همَّه من المسألة الأخلاقية طرفة عين. وتزداد الأهمية بدراسة علم الأخلاق الإسلامي، وذلك لأن منبع الأخلاق في الإسلام ليس العقل أو القلب أو الفرد أو المجتمع، وإنما منبعه الله ووحيه كما جاء بذلك الدين الإسلامي الحنيف الذي نزل لينظم حياتنا ومعاملاتنا وعلاقتنا بأنفسنا وبالله وبغيرنا من الناس.

والذي يميّز علم الأخلاق الإسلامي عن بقية مذاهب الآخرين في الأخلاق هو أنها متخبطة: فمن مذهب يدعو إلى اللذة إلى آخر يدعو إلى المنفعة وثالث يدعو إلى الواجب ورابع يدعو إلى المحافظة على الكيان البشري، إلاّ أن الأخلاق الإسلامية تتميز بأنها واقعية عملية وليست مثالية كالأخلاق عند سقراط وأفلاطون ومن سار على نهجهما، كما أنها تؤكد حرية الإنسان واختياره ومسؤوليته عن فعله، وهي أيضاً إيجابية شاملة بعيدة عن الانحراف والغلو، كما أنها صالحة لكل مكان وزمان.. فالأخلاق الإسلامية تسمو فوق أي مذهب فلسفي أو اجتماعي أو سياسي أو أي مذهب وضعي مهما كان شعاره.

أسس الأخلاق كانت موضوع الفصل الثاني من الباب الأول، وقد تناول فيها صاحب الكتاب الأمور التالية: الإلزام الخلقي ــ المسؤولية ــ الجزاء الأخلاقي ــ النية والدافع ــ تطور أو عدم تطور القيم الخلقية.

أما «الإلزام» فإنه حجر الزاوية في الفلسفة الخلقية الحقة، إذ بدون الإلزام لن تكون هناك مسؤولية، وبدون مسؤولية لا توجد عدالة، وبدون عدالة تنتشر الفوضى وتسود الهمجية ويفسد النظام، فلا يمكن إذاً أن نتصور مبدأ أو قاعدة أخلاقية بدون إلزام. فما هو المقصود بالإلزام؟ إنه السلطة الآمرة والقوة القاهرة والضرورة التي يستشعرها كل فرد فيعمل ما ينبغي عمله دون قسر أو إرغام آخذاً نفسه بما يمليه عليه القانون الأخلاقي.

أما عن مصادر هذا الإلزام فهي في الإسلام: الله ورسوله، في الدرجة الأولى، ثم تأتي سلطة الجماعة أو الإجماع في الدرجة الثانية، وذلك لأن الإسلام يَعُدُّ المجتمع مسؤولاً عن انحراف بعض أفراده، ومن أجل هذا فرض الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، وبه كانت الأمة الإسلامية خير أمة أخرجت للناس. كذلك فقد اعتدَّ الإسلام بالعقل وبالضمير الخلقي (أو الحاسة الخلقية) وبالدوافع النفسية كمصدر للإلزام الخلقي. من هنا نعلم أن هناك مصادر متعددة للإلزام الخلقي في الإسلام، وإن كانت كلها ترجع إلى مصدر واحد هو الله سبحانه وتعالى. وإذا كانت هناك وجهات نظر في خصائص الإلزام عند المذاهب المختلفة، فإن خصائص الإلزام الخلقي في الإسلام واضحة وتتلخص في:

(أ) كون الفعل مستطاعاً، فلا إلزام بفعل شيء فوق الطاقة ﴿لا يكلفُ الله نفساً إلا وسعها﴾ (البقرة: ٢٨٦).

(ب) اليسر في التطبيق العملي، ﴿يريدُ الله بكمُ اليسرَ، ولا يريدُ بكمُ العسرَ﴾ (البقرة: ١٨٥).

(جـ) مراعاة الحالات الطارئة، فأحياناً ينص على إعفاء المكلفين إعفاء كاملاً، وأحياناً يكون الإعفاء جزئياً، وتارة ثالثة يكون مجرد إرجاء لأداء الفعل، ورابعة يكون الحل هو استبدال عمل يسير بآخر عسير. وكل هذه الحالات توصف بأنها «ضرورة» أي «حالات استثنائية» فلا ينبغي أن تُتَّخذ ذريعة للتهاون في العمل الأخلاقي.

(د) التدرج في تحديد الواجبات، سواء في الأوامر (فرض عين ــ فرض كفاية ــ واجب ــ سنّة مؤكدة ــ سنة غير مؤكدة ــ نوافل ــ كماليات) أو في النواهي (كبائر ــ صغائر ــ مكروهات).

إن المسؤولية الخلقية تترتب على القول بالإلزام الخلقي، إذ القول بالإلزام ينتج عنه بالضرورة أمران: هو أن هناك مسؤولية أخلاقية، والأمر الثاني: أن هناك جزاء يترتب على هذه المسؤولية. والمسؤولية تعني أن يتحمل الإنسان نتيجة أفعاله التي التزم بها أو قررها أو اختارها سواء أكانت هذه الأفعال إيجابية أو سلبية. وهو في هذا مسؤول أمام الله أولاً، ثم أمام ضميره والمجتمع الذي يعيش فيه ثانياً. وأساس المسؤولية هو أن يكون الفرد أهلاً للاضطلاع بمسؤولياته وأن يتحملها مُلْزَماً بها.

بعد أن شرح المؤلف أقسام المسؤولية (فردية واجتماعية) وحدد مجالات كل قسم وأهميته، انتقل إلى بيان أهمية الجزاء الخلقي، فهو لازم لتحقيق العدالة بين الناس، إذْ شتان بين إنسان يسعى بين الناس بالفضيلة، وإنسان يؤذيهم بالرذيلة، فلابد أن يلْقَى كُلٌّ منهما جزاء فعله. وإذا كان هناك جزاء لكل سلوك أخلاقي كان هناك تمسك بالأخلاق والفضائل. فهل هناك أنواع لهذا الجزاء؟ نعم، له أنواع منها: الجزاء الإلهي (سواء الدنيوي منه والأخروي) ــ الجزاء الوجداني ــ الجزاء الطبيعي ــ الجزاء القانوني (حيث ينتظم النظام العقابي في الجزاء الإسلامي نوعين من الجزاءات هما الحدود والتعزيرات) ــ الجزاء الاجتماعي الأدبي.

النية هي أحد الأسس الأخلاقية المهمة في الأخلاق الإسلامية، وهي تعني اتجاه الإنسان بقلبه إلى اختيار أمر ما والمضي في تنفيذه بعزم ثابت لا يمنعه من التنفيذ إلاّ أمر عائق خارج عن إرادته. وهي معيار لتحديد قيمة العمل والحكم عليه بالخير أو بالشر.. وبهذا المعنى ينقسم السلوك الإرادي في الإسلام إلى ما هو طاعة وإلى ما هو معصية وإلى ما هو مباح. فما هو موقع النية للأعمال في نظر الإسلام؟ وما هو الباعث على فعل الأعمال الطيبة؟ وكيف يستطيع الشخص أن يحدد الباعث أهو نية خالصة لله أم هو رياء أو ما شابهه؟ أورد المؤلف علاج الإمام الغزالي لهذه المسألة، ثم أخذ يشرح مسألة هامة هي تطور أو عدم تطور القيم الخلقية، وقد تعرض في شرحه هذا لمصطلح التطور، ونظرية التطور لدارون، وآراء علماء الغرب في تطور القيم الخلقية، ودعاة هذه الأفكار في الشرق العربي والذين قاموا بالتصدي لهم، ثم انتهى إلى أن القيم الخلقية في الإسلام ثابتة راسخة لا يمكن أن تتبدل أو تتغير أيْ «تتطور»، وذلك في قوله: إن الإسلام ليس ثابتاً على طول الخط وليس متطوراً أيضاً على طول الخط، وإنما فيه ثوابت ومتغيرات. والثوابت لا مجال فيها للتطور، والمتغيرات هي محل التطور بحسب الزمان والمكان. فالتطور في الإسلام يعني حل المشكلات الحياتية والاجتماعية والثقافية والسياسية التي تواجهها الأمة دون خروج على النصوص

الدينية أو التعسف في تأويلها... والقيم الخلقية الثابتة هي القيم الخلقية المستندة إلى نصوص قطعية. وما لا يستند إلى نصوص قطعية فهو محل تغير وتطور، بشرط ألاَّ يتعارض مع ما هو ثابت. وهذا يعني أن كل القيم الخلقية ثابتة، لأنها داخلة تحت أحكام الشرع... ودعاوى تطويرها أو تبديلها أو هجرها كلها دعاوى باطلة تهدف إلى هدم القيم نفسها.

كانت (الأخلاق العملية) مجال الباب الثاني الذي احتوى على فصلين: ناقش الأول منهما عدداً من الأخلاق الفاضلة، أما الفصل الثاني فيناقش عدداً من الأخلاق الرذيلة. أما الأخلاق الفاضلة التي شرحها المؤلف فهي: أداء الأمانة ـــ الشجاعة ـــ الجهاد. والأخلاق غير الفاضلة كانت النفاق ثم الظلم.

الفصل الأول هو أكبر فصول الكتاب على الإطلاق، فقد امتدت مساحته لتشغل سبعين صفحة، ويحتوي على ثلاثة مباحث في ثلاثة أخلاق حميدة ـــ كما أشرنا ـــ إلاّ أنَّ تناسق حجم المادة العلمية بين هذه الجوانب غير متحقق، فالمبحث (أو الجانب أو الخُلُق) الثالث مثلاً (٣٩ صفحة) ثلاثة عشر مِثْلاً لما شغله المبحث (أو الجانب أو الخلق) الثاني (٣ صفحات) في هذا الفصل.

بعد أن حدد المؤلف المقصود بأداء الأمانة ثم أنواع الأمانات، اتجه إلى تفصيل القول في حقوق (هي التي تُعَدُّ واجبات من جهة أخرى) الإنسان، فعدَّد ١٧ حقًّا بَسَطَ يده في بعضها وقبضها في الأخرى، وهذه الحقوق هي: حق الإنسان في أن يحيا ـــ حق الإنسان في أن يعيش حراً ـــ حق الناس في المساواة ـــ حق الإنسان في العدالة ـــ حق الحماية من التعسف والتعذيب ـــ حق الإنسان في حماية عرضه وسمعته ـــ حق اللجوء ـــ حق الأقلية ـــ حق الإنسان في أن يشارك في الحياة العامة ـــ حق الاعتقاد والتفكير والتعبير ـــ حق الدعوة والتبليغ ـــ الحقوق الاقتصادية والعمالية ـــ حق الإنسان في أن ينال ما يكفيه ـــ حق بناء الأسرة ـــ حق التربية والتعليم ـــ حق الإنسان في حماية خصوصياته ـــ حق حرية الارتحال والإقامة. وكان المؤلف يستعرض في كل من هذه الحقوق معالجة الإسلام قرآناً وسنَّة له وسبْقهما في كل هذا للإعلان العالمي لحقوق الإنسان، الذي أورد نصوصاً متفرقة منه في هذه الصفحات.

عَمَدَ المؤلف بعد ذلك إلى حقوق البيئة الطبيعية، نعم، للبيئة الطبيعية حقوق على الإنسان وقد أمر بذلك القرآن، كما نصَّت عليه السنّة المطهّرة، فالطبيعة أو الكون يزخر بأصناف النعم التي أنعم الله بها على الإنسان، وكلّفه حسن التعامل معها ومسؤولية رعايتها والحفاظ عليها.

الشجاعة هي الفضيلة الثانية، وهي فضيلة القوة الغضبية عندما تنضبط في عملها بالعقل، وهي إحدى أمهات الفضائل التي ينبغي أن يتحلى بها الإنسان دائماً. ومن الشجاعة ما هو مذموم كشجاعة مَنْ يحارب كَيْ يصل إلى مأكل أو منكح، وكشجاعة مَنْ يُقْدِمُ لثوران غضب وتطلّب غَلَبة. ومنها ما هو محمود كمن يحارب ليدافع عن الدين. ومن الشجاعة المحمودة مجاهدة الإنسان نفسه أو غيره. فالشجاعة ـــ إذاً نوعان:

(أ) شجاعة في القول أو الرأي.

(ب) شجاعة في الفعل أو الحرب.

ولما كان رسولنا ﷺ هو القدوة الحسنة والمَثَل الأعلى وبطل الأبطال، فقد ضرب المؤلف بشجاعته في القول وكذا في الفعل عدداً من الأمثلة الواضحة الجليلة.

أما الجهاد فهو خُلُقٌ إسلامي أصيل، والذي يتمتع بروح الجهاد يكون مسلماً حقاً، والإسلام في أمس الحاجة إلى مسلمين أقوياء ذوي أخلاق يرفعون من شأنه ويحملون رايته. أوضح المؤلف أن الجهاد مصطلح إسلامي ﴿**وجاهدوا في الله حقَّ جهادِهِ هو اجتباكم**﴾ (الحج: ٧٨)، وبعد أن حدد مفهوم الجهاد لغة واصطلاحاً خَلُصَ إلى أنه كلمة عربية أصيلة ومصطلح إسلامي فريد لا نجد له نظيراً في غير اللغة العربية ولا في غير الإسلام، ولهذا فإن ترجمة هذا المصطلح إلى أية لغة تكون غير دقيقة وغير مستوعبة لمعناه، فسواء اجتهد المترجمون في ترجمة الجهاد بـ «الحرب المقدسة» أو غيرها، فإنه أعم وأشمل، وقد فطن المسلمون غير العرب إلى هذا، فترجموا الكلمة حسبما تنطق باللغة العربية فقط مع استبدال الحروف بلغاتهم المحلية.

الجهاد في الإسلام أنواع متعددة، فمنه جهاد النفس ـــ جهاد الشيطان ـــ جهاد الكفار ـــ جهاد المنافقين ـــ جهاد الفساق. وفي علاجه لكل هذه الأنواع، أكد المؤلف على أهمية إخلاص النية والوجه لله في الجهاد، فالإخلاص هو الذي يعطي الأعمال قيمتها الحقيقية، ومن هنا فإن المرء يبلغ بالإخلاص درجة الشهداء وإن لم يستشهد. وإذا لم يكن الإخلاص هو الباعث على الجهاد، بل كان الباعث شيئاً آخر من أشياء الدنيا وأعْرَاضها، لم يحرم المجاهد الثواب والأجر فقط، بل إنه بذلك يعرض نفسه للعذاب يوم القيامة.

من المعروف أن الجهاد هو ذروة سنام الإسلام، وهو فريضة محكمة دائمة، ومن هنا فإن الإسلام يحذّر من تركه أو إهماله، لأن به حياة الأمة وإقامة الدين، وإعلاء كلمة الله، ولهذا اعتبر الرسول ﷺ ترك الجهاد خروجاً من الدين نستحق عليه الذل والهوان والعذاب فقال ﷺ «إذا تبايعتم بالعينة، وأخذتم أذناب البقر، ورضيتم بالزرع، وتركتم الجهاد، سلّط الله عليكم ذُلاًّ لا ينزعه حتى ترجعوا إلى دينكم» (رواه أبو داود وغيره).

وبعد أن عرض المؤلف كيف حذّر القرآن ثم كيف حذّرت السنّة من ترك الجهاد اتجه إلى الصحابة فاجتزأ من خطبة للإمام علي رضي

الله عنه جزءاً وهو يحض جنوده على الجهاد ويحذرهم من مغبة التراخي عنه أو التلهي بالدنيا عنه.

حُكم الجهاد: متى يكون الجهاد فرض عين، ومتى يكون فرض كفاية إذا قام به البعض سقط عن الباقين، ثم متى فتِحَ باب هذا الفرض، وما هي أطوار تشريعه. بعد معالجة هذه الأمور نجد الأغراض من الجهاد، إما أن يكون غرضاً عاماً يعبر عنه شيخ الإسلام ابن تيمية بقوله: (والجهاد مقصوده أن يكون الدين كله، وأن تكون كلمة الله هي العليا). أما الأغراض الخاصة فهي:

(١) الدفاع عن الدعوة إلى الله وتأمين وصولها إلى عقول الناس دون عائق إذا وقف أحد في سبيلها بتعذيب من آمن بها أو بصد مَنْ أراد الدخول فيها أو بمنع الداعي من تبليغها.

(٢) ردُّ العدوان والدفاع عن النفس والعرض والمال والوطن عند الاعتداء، قال الله تعالى: **﴿وقاتِلوا في سبيل الله الذينَ يقاتلونكمْ ولا تعتدوا إن الله لا يحبُّ المعتدين﴾** (البقرة: ١٩٠).

شروط الجندية: هناك شروط أو صفات يجب أن تتحقق في كل من الجندي والقائد لكي يؤدي فريضة الجهاد في سبيل الله، فمن اجتمعت فيه هذه الصفات أو الشروط فهو من أهل فرض الجهاد بالاتفاق. شرح المؤلف صفات الجندي وهي سبعة:

١ ــ الإسلام، فالكافر لا جهاد عليه.٢ ــ البلوغ، فلا جهاد على الصبي. ٣ ــ العقل، فلا جهاد على المجنون. ٤ ــ الذكورة، فلا وجوب للجهاد على المرأة. ٥ ــ الحرية، فلا جهاد على رقيق. ٦ ــ الصحة، فلا جهاد على معتل، كالأعمى والأعرج والمريض. ٧ ــ الطاقة على القتال، فلا وجوب للجهاد على فقير معدم لا يستطيع الإنفاق على نفسه وأهله وعياله خلال الجهاد.

أما صفات الجندي الممتاز فهي: عقيدة راسخة ــ شجاعة فائقة ــ معنويات عالية ــ ضبط قوي ــ تدريب جيد ــ تنظيم صحيح ــ تسليح ممتاز.

تسلسل شرح المؤلف في هذه الجزئية من الفصل فانتظم صفات القائد أيضاً، وواجبات الجنود تجاه قائدهم، وواجبات القائد تجاه جنده، وقد أورد بعضاً من خطبة أمير المؤمنين عمر بن الخطاب إلى سعد بن أبي وقاص رضي الله عنهما، ومن معه من الأجناد.

هل في الإسلام نظام للقتال؟ نعم، فإنه يمكن القول بأن هناك توجيهات عامة ومبادىء أساسية لنظام القتال في الإسلام لا تتغير بتغير الأمكنة والأزمنة، سواء ما يتعلق منها بمرحلة السلم أو بمرحلة الحرب. وبعبارة أخرى هناك قواعد ومبادىء تتعلق بفترة ما قبل الحرب، وهناك قواعد ومبادىء تتعلق بعملية القتال نفسها. كذلك فإن القتال في الإسلام يقوم على عدة ركائز من أهمها:

١ ــ القتال بأسلوب الصف، وهي الطريقة التي ابتكرها الإسلام ولم تكن معروفة من قبل.

٢ ــ استخدام الخداع والكذب لتضليل العدو مادام ذلك لا يخل بعهد أو أمان مبرم بين المسلمين وغيرهم.

٣ ــ منع مَنْ لا يصلح للحرب من الحرب.

٤ ــ وجوب الثبات أمام العدو، فلا يجوز الفرار إلاّ بشروط.

وأيضاً للحرب في الإسلام آداب وأخلاقيات، منها:

١ ــ إنذار العدو بالحرب. ٢ ــ حماية حقوق المستأمن. ٣ ــ مسألة غير المحاربين. ٤ ــ عدم القسوة عند التمكن من العدو. ٥ ــ الإحسان إلى الأسرى. ٦ ــ مجاملة رسل العدو.

في نهاية هذا الفصل عرض المؤلف بإيجاز لفضل الجهاد والمجاهدين، وفوائد الجهاد في سبيل الله والدفاع عن الحق.

من الأخلاق الرذيلة عرض المؤلف خلقين هما النفاق والظلم، وكانا موضوع الفصل الثاني من الباب الثاني، وهو الفصل الأخير من الكتاب عموماً، وهو فصل ضيق المساحة إذا قارنّاهُ بالفصول الثلاثة السابقة.

النفاق هو إظهار الإيمان باللسان وكتمان الكفر بالقلب، والمنافق على هذا المعنى هو مَنْ ستر الكفر وأظهر الإيمان باللسان. وهذا هو المنافق الكافر. أما في المعنى اللغوي للنفاق، فيقول المؤلف: فالمعنى اللغوي للنفاق خاص بالعقيدة، غير أنه يُعَدُّ اسماً لظاهرة خُلُقية اجتماعية خطيرة لها آثارها على مختلف نواحي المجتمع، وعلى تهيئة الأجيال الصالحة وعلى تربية الشباب، وعلى اتخاذ القرارات أياً كانت. فالمنافق ــ بمعناه العام ــ هو الإنسان الذي يُظْهر غير ما يبطن، ويقول ما لايفعل وما لا يعتقد... والنفاق شكل من أحط أشكال الكذب... والنفاق عملية تبادل بين طرفين، فقد يكون بين الشخص وشخص آخر.

قدَّم صاحب الكتاب التفسير السيكولوجي للنفاق، ثم بيَّن أن السكوت عن الخطأ ضَرْبٌ من ضروب النفاق السلبي، ثم عرض السمات النفسية أو أغراض مرض النفاق كما نص عليها القرآن والتي تتلخص في الكذب على النفس وعلى الناس ــ الفسق ــ الإفساد في الأرض ــ السفه ــ التظاهر بالإيمان ــ مراءاة الناس بالعبادة ــ كثرة الحلف للمؤمنين ليخدعهم عن كفره ــ اختلاق الأعذار ــ جمال الظاهر وخراب الباطن ــ التآمر على المسلمين ــ الانتهازية.

ما هي أنواع النفاق، إنها نوعان أساسيان: نفاق التملق ونفاق الكفر. أما الأول فهو تقرّب الإنسان إلى غيره من الناس وبخاصة من كان ذا سلطة وثروة وجاه، فميدحه بما ليس فيه ويتذلل له لتحقيق نفع

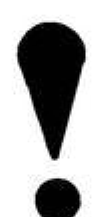
ما. وأما فلسفته فهي سَعْيُ المنافق دائماً إلى إرضاء الناس أو تحقيق رغبات الجماهير بأي ثمن. وغالباً ما يكون ذلك بإرضاء غرائزهم الحيوانية وشهواتهم البهيمية إذا كان هؤلاء من العامة، أو يكون بإرضاء غرورهم إذا كان هؤلاء الناس من الحُكّام وخاصة الناس. وهذا في الواقع أقصر الطرق لتحقيق النجاح المادي السريع والرخيص، غير أنه أقصر الطرق لاستجلاب سخط الله وغضبه.

أما النوع الثاني من النفاق ــ وهو نفاق الكفر ــ فهو أخبث الأنواع لأنه خداع للمؤمنين من أجل الإضرار بهم كافة والقضاء عليهم، وأوضح شكل في عصرنا الحالي لهذا النوع من النفاق هو ما يعرف بالطابور الخامس، وما يقوم به من أعمال التجسس والتخريب والتثبيط وإثارة الفتن في المجتمع الإسلامي لمساعدة العدو الخارجي.

يرجع النفاق إلى أسباب متعددة يمكن تلخيصها في سببين أساسيين هما: الخوف والطمع ثم عدم الإيمان. بعد أن شرح المؤلف ذلك عمد إلى بيان النقاط التالية: ما هو الجو الاجتماعي الذي ينتشر فيه النفاق؟ هل يصاب المرء بالنفاق في إحدى مراحل عمره؟ كيف يتولد النفاق لدى الطفل ويظل ينمو معه؟ كيف يشيع النفاق في المجتمع إذا فسدت حياته السياسية؟ ضرورة البحث عن علاج لمرض النفاق، وسواء كان النفاق نفاق تملق أو نفاق كفر، فإن المؤلف عرض كلاً منهما، وبيّن أسباب العلاج وشفاء الإنسان منه.

كان آخر جزئيات الكتاب هو «الظلم»، فهو خلق سيء غير محمود على الإطلاق، لأنه انحراف عن العدل. وهو في الشريعة عبارة عن التعدي عن الحق إلى الباطل وهو الجور، وقيل هو التصرف في ملك الغير ومجاوزة الحد. وأنواعه كثيرة منها بل أعظمها الشرك بالله، عدم طاعة الإنسان للحاكم المسلم الذي تتفق أحكامه مع الشرع الإسلامي، تعطّل الإنسان عن المكاسب والأعمال، الاستفادة من الناس وعدم إفادتهم. وأما عن آثار الظلم ونتائجه الوخيمة التي تؤدي إلى خراب العالم وفساد حياته وتدمير مجتمعاته، فقد أورد المؤلف ما جاء بشأنه في مقدمة ابن خلدون.

ولقد حذّر الله تعالى أشد التحذير من الوقوع في الظلم بأي شكل من أشكاله فقال تعالى: **﴿ولا تحسبنَّ الله غافلاً عمّا يعمل الظالمون، إنمّا يؤخرهمْ ليوم تشخصُ فيه الأبصارُ، مهطعينَ مقنعي رؤوسهم لا يرتدُّ إليهمْ طرفُهم وأفئدتهم هواء﴾** (إبراهيم: ٤٢، ٤٣). ويحذّر رسوله ﷺ فيقول «اتقوا الظُّلم، فإن الظُّلْم ظلمات يوم القيامة...» «إن الله يُمْلِي للظالم فإذا أخذه لم يفلته».



****

تصحيح واعتذار

(أسماء رسول الله ﷺ ومعانيها)

اطلعت على العدد الثالث من المجلد الثامن الذي نشرتم لي فيه نص (أسماء رسول الله ﷺ ومعانيها) ولفت نظري وجود غلطة مطبعية تكررت في أكثر من موضع من النص، وهي كلمة (النقس والنقوس) التي تعني الحبر، إذ وردت بعد الطباعة (النقش والنقوش) مما يسيء إلى المعنى، وكذلك ورود كلمة (للطبقات) في السطر الأخير من الصفحة ٣٤١، والصواب هو (للطبعات).

وكم أكون ممتناً لو أشير إلى هذه الأغلاط بالصورة والمكان اللذين ترونهما مناسبين،...

ماجد الذهبي

****

إصلاح ما غلط فيه أبو عبدالله النمري

للغندجاني بتحقيق محمد علي سلطاني

محمد بن عبدالله الأطرم
أستاذ مساعد في قسم المكتبات والمعلومات
كلية العلوم الاجتماعية - جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية

الأسود الغندجاني/ إصلاح ماغلط فيه أبو عبدالله النمري، تحقيق محمد علي سلطاني.ــ الكويت: معهد المخطوطات العربية، ١٤٠٥هـ/١٩٨٥م، ٢٣٤ص.

لم يرزق أبو محمد الأعرابي، المعروف بالأسود الغندجاني، ذكراً نابهاً أو شهرة عريضة، وخفي أمره على أكثر كتاب التراجم، وذكره بعضهم بما لا ينقع الغليل، بل إننا لا نكاد نعرف عن عصره إلا أنه كان حياً سنة ٤٣٠ هـ. ولعل عزلته في غندجان، وهي بلدة صغيرة في فارس، كانت سبباً في خمول ذكره لبعد تلك البلدة عن عواصم العلم في بغداد والبصرة وخراسان وغيرها. ولكن شاء الله أن يبقى ذكر أبي محمد إلى يومنا ببقاء ثلاثة من كتبه هي: «فرحة الأديب» و«أسماء خيل العرب» و«إصلاح غلط النمري». وربما كان الغندجاني أكثر حظاً من آخرين ضاعت كتبهم وبقي في كتب التراجم ذكرهم، مع أنه هو الآخر ضاع من كتبه قدر جليل. وفي هذه الكتب الثلاثة ذكر الغندجاني أشياء قليلة عن نفسه وعن شيخه أبي الندى ــ وهو صنو أبي محمد في جهلنا بحاله ــ تتبعها الدكتور محمد علي سلطاني، وأضاف إليها ما ورد في كتب التراجم، وصنع من ذلك ترجمة لا بأس بها في مقدمة فرحة الأديب الذي نشره في دمشق سنة ١٤٠١هـ/١٩٨١م. ثم نشر الدكتور سلطاني كتاب «أسماء خيل العرب» في دمشق أيضاً سنة ١٤٠٢هـ/١٩٨١م، وثلَّث بكتاب «إصلاح ما غلط فيه أبو عبدالله النمري» الذي نعرضه هنا؛ فكأن الدكتور سلطاني تخصَّص بدراسة تراث الغندجاني وتحقيقه، وللدكتور سلطاني أعمال أرى في مجال التحقيق والإشراف نشير إليها هنا قبل توجيه النقد إلى نشرته لكتاب «الإصلاح» لبيان أنه ذو خبرة جيدة في تحقيق التراث وممارسته.

لقد نشر الكتاب على يد معهد المخطوطات العربية كما ذكرنا، وقدَّم له مدير المعهد الدكتور خالد عبدالكريم جمعة. نحن إذن لا نتجاوز حدّ الإنصاف إذا تطلَّعنا إلى تحقيق ممتاز ملتزم بقواعد التحقيق التي أقرها المعهد. ولكننا نجد الكتاب، رغم الجهد المبذول في تحقيقه والتعليق عليه وإخراجه على صورة تسر العين، لا يخلو من سقطات بعضها مهم جداً كما سيتبيَّن للقارىء الكريم. وفيما يلي بيان بأهم الملاحظات على تحقيق الكتاب:

١ ــ تصرف المحقق تصرفاً غير محمود في عنوان الكتاب. وذلك أنَّه في المخطوطتين «كتاب إصلاح ما غلط فيه أبو عبدالله الحسين بن علي النمري البصري مما فسَّره من أبيات الحماسة أولاً وثانياً»، ولكنه صار عند المحقق «إصلاح ما غلط فيه أبو عبدالله النمري ت ٣٨٥ هـ في **معاني أبيات الحماسة**»، أي أنه تصرَّف فيه في خمسة مواضع:

(أ) حذف كلمة «كتاب» في صدر العنوان.

(ب) اختصر اسم النمري بحذف اسمه واسم أبيه ونسبته إلى البصرة.

(جـ) أدخل سنة وفاته في ثنايا العنوان.

(د) نصَّ على عنوان الكتاب المردود عليه، أعني «معاني أبيات الحماسة»، اعتماداً على النسخة المطبوعة من ذلك الكتاب، تاركاً عبارة الغندجاني التي تصف الكتاب دون أن تنصَّ على عنوانه، أعني قول الغندجاني «مما فسره ..».

(هـ) حذف آخر عبارة المؤلف وهو قوله «أولاً وثانياً» على أهميته.

هذه التصرفات الخمسة (وربما مع التسامح في الأول منها) لا مبرر لها ولا حجة للمحقق في الإقدام عليها، بل إنه أخلَّ بالعهد الذي قطعه على نفسه في بيان منهج التحقيق (ص ١٧) وهو «التزام الأمانة ببيان الصورة الحقيقية للنصِّ في الحاشية لمن يعنيهم ذلك من الباحثين» ــ كأنَّ عنوان الكتاب أقلّ خطراً من سائر نصوصه. ولا حجة له بدعوى الحاجة إلى اختصار العنوان الطويل؛ لأنه أثبت في تحقيق «فرحة الأديب» عنوان الكتاب بكامله وهو لا يكاد يقلّ طولاً

عن عنوان كتابنا هذا.

ومهما يكن عذر المحقق فإنه قصَّر في الإشارة إلى عمله في تغيير العنوان وبيان وجهة نظره.

٢ ــ اطلع المحقق على نسختي دار الكتب بالقاهرة، دون أن يشير إلى عدم وجود نسخ أخرى في سائر مكتبات العالم. وقد أحسن بالاعتماد على النسخة القديمة منهما وتقديمها على نسخة الشنقيطي المنقولة منها، ولكنه وقع في خطأ منهجي حين قبل الزيادة التي نصَّ الشنقيطي على أنه نقلها عن كتاب الأغاني (ص ١٧١). واضح جداً أن الكتاب وصل إلينا وإلى الشنقيطي مبتوراً في آخره، وأن النقص الذي أصابه قليل جداً لعله لا يزيد على أسطر قليلة. وقد أحسن الشنقيطي حين استدرك ذلك النقص من كتاب الأغاني، ولكن المحقق وضع استدراك الشنقيطي في صلب الكتاب بين أقواس مربَّعة، وكان حقُّه أن يثبت في الحاشية مع الإشارة إلى مصدره في الأغاني وإلى صنيع الشنقيطي، ولا مكان له في متن الكتاب إلا إذا ثبت لدى المحقق أن الغندجاني والأصبهاني ينقل أحدهما عن الآخر، ولم يثبت ذلك.

٣ ــ وقع المحقق في خطأ منهجي عظيم الخطر، وذلك أن «الإصلاح» هو ردّ أو حاشية على كتاب النمري في تفسير الحماسة، والنصوص المشتركة بينهما كثيرة جداً بالطبع، ولا يصح تحقيق أحدهما تحقيقاً علمياً إلا بالاطلاع على الكتاب الآخر. ولو كان كتاب النمري مفقوداً لوجب على المحقق أن يتحسَّر على فقدانه ويتمنى الحصول عليه، ولو كان مخطوطاً لوجب الحصول على مخطوطته قبل الإقدام على تحقيق كتاب الغندجاني. ولكن كتاب النمري مطبوع بتحقيق الصديق الدكتور عبدالله عبدالرحيم عسيلان، ونشر في الرياض سنة ١٤٠٣هـ/١٩٨٣م. والمحققان يعملان في جامعة واحدة وكلية واحدة، ومع ذلك لا نجد لكتاب النمري، مخطوطاً أو مطبوعاً، أثراً ألبتة في هوامش الدكتور سلطاني رغم العشرات من النصوص المشتركة بين الكتابين، وهي سقطة ما أعظمها! ما يدرينا أن الغندجاني كان أميناً في نقل عبارة النمري أو فهمها على وجهها؟ وكيف نثق أنه لم يسقط أشياء كان عليه أن ينقلها؟ وحين يختصر عبارة النمري قائلاً «مع كلام يشبه هذا وأخسّ» (ص ٩٠) أليس من حقّنا أن نقرأ عبارة النمري بحروفها لنعرف مقدار إنصاف الغندجاني؟

بل ما التحقيق؟ هل هو مجرد مقارنة مخطوطة بمخطوطة؟ أم توثيق النصوص وتصحيحها وردها إلى مصادرها؟ ولماذا تردُّ الآيات إلى موضعها من المصحف، والأشعار إلى الدواوين ولا تردُّ نصوص النمري ــ وهي كثيرة ــ إلى مواضعها من كتابه وهو مطبوع؟ مع أن ردَّها يفيد في التحقيق قبل التوثيق!

قارن ذلك كله بصنيع الدكتور عسيلان في تحقيق كتاب النمري حين قال في بيان منهجه: «.. عمدت إلى مقابلة نصوص الكتاب بما عثرت عليه في شروح الحماسة الأخرى وأخصّ بالذكر.. إصلاح ما غلط فيه النمري في شرح الحماسة لأبي محمد الأعرابي المعروف بالأسود الغندجاني» (مقدمة العسيلان، ص ٨)، وحين صنع ملحقاً سجّل فيه النصوص التي نقلها الغندجاني مما ليس في مخطوطة كتاب النمري التي انتهت إلينا (ص ٢٥٧ ــ ٢٧٢)، مع العلم أن كتاب الغندجاني كان مخطوطاً آنذاك.

٤ ــ ثم سقط الدكتور سلطاني مرة أخرى حين حاول في مقدمة الكتاب وفهارسه أن يوهم القارىء بأنه اطّلع على كتاب النمري واستفاد منه في التحقيق فقد ذكره مرتين في المقدمة (ص ٨، ١٢)، وثالثة في مصادر البحث والتحقيق (ص ٢٣١) ولكن هوامش التحقيق، وهي مئات، تخلو تماماً من أي إشارة إلى كتاب النمري. ويبدو لي أن المحقق كان يجهل وجود كتاب النمري مخطوطاً، ثم فوجىء به مطبوعاً محققاً بعد أن قطع شوطاً في تحقيق كتاب الغندجاني، وبدلاً من أن يعيد النظر في التحقيق على ضوء المصدر الجديد تعجَّل فنشره كما هو مع محاولة ستر الخلل بالإشارة السريعة إلى كتاب النمري في المقدمة وفهرس المصادر، وتذكَّر هنا ما ذكر أعلاه من تغيير المحقق لعنوان الكتاب ليتفق مع كتاب النمري المطبوع!

٥ ــ ومما يتصل بالحديث عن كتاب النمري أن الدكتور سلطاني قال في مقدمته: «وقد تبين لي أن ماطبع للنمري مؤخراً بعنوان معاني أبيات الحماسة إنما هو الشرح الأول..» (ص ٨). والواقع أن ذلك كان واضحاً للدكتور عسيلان قبله، فقد أثبت بما لا يدع مجالاً للشك أن النمري قد شرح الحماسة مرتين، وأن الذي بين أيدينا هو الشرح الأول (مقدمة العسيلان، ص ١٥). فالأمر قد تبين للدكتور عسيلان قبل الدكتور سلطاني، وكان حق السابق على اللاحق أن يشير إلى قوله، ويوافقه عليه أو يعارضه.

٦ ــ جرى الدكتور سلطاني على إثبات أرقام ورقات المخطوطة وهو حسن لولا أنه أدرجها في صلب النصّ بين عضادتين، والأجود إثباتها بحروف صغيرة في أطراف الصفحات لئلا تعترض سير الكلام وتفسد شكل الطباعة كما حدث في ص ٩٥، ومواضع أخرى كثيرة.

٧ ــ ورد في نص الكتاب «... قد استخرج معاني للآبيات من ابيات الحماسة» (ص ٢٧) علق المحقق قائلاً: «في الأصل (لآبيات) وفيه قصور في الدلالة على الأبيات المشكلة، والتصويب من (ب). وعندي أن العبارة بالإضافة إلى (معاني الآبيات) أبلغ».

أما قول المحقق: «التصويب من (ب)» ففيه نظر لأن مخطوطة (ب)، وقد صورها المحقق في المقدمة، فيها «لآبيات» واضحة صريحة، فهي لا تختلف عن نسخة الأصل إلا بحذف إشارة المد، أما لام التعريف فلا وجود لها في النسختين.

وأما قوله «فيه قصور» وقوله الآخر «أبلغ» ففيهما نظر، لأن النمري فسر أبياتاً مشكلة ولم يلتزم بتفسير كل الأبيات المشكلة في حماسة أبي تمام، والتنكير أدق في الدلالة على المراد من التعريف. والدكتور سلطاني لا يحتاج إلى أن يقال له إن المحقق لا يغير عبارة المؤلف إلى ما هو أبلغ منها ولو كانت قاصرة.

٨ ــ لم يفسِّر قول الغندجاني «جعلت ذلك خدمة للمجلس العادلي العالي» (ص ٢٧)، وهو جدير بالتفسير. وقد اتصل الغندجاني بثلاثة من السراة هم بهرام بن مافَنَّة، وأبو سعيد بن جِهشْتيار، وابن العميد الابن، وربما غيرهم، فهل كان أحدهم يلقَّب بالعادل؟ وإذا لم يعثر المحقق على شيء فلا أقل من تسجيل ذلك في المقدمة أو الهامش ولا تثريب عليه.

٩ ــ وجدت إشارة غ إلى نسخة (ش) في هوامش التحقيق (ص ٢٩)، ولعل المراد نسخة (ب) إذ لا وجود لنسخة يرمز لها (ش) بين النسخ المذكورة في مقدمة التحقيق.

١٠ ــ ورد في الأصل «وقال لأمها: استرضعيها وأخفيها عن الناس [فما يكون لك] منها خير» (ص ٢٩). علق المحقق قائلا: «هي في الأصل (فلن يهمك)، وواضح أنها من تلفيق الناسخ.. وما أثبتُّه أدنى إلى الأصل وإلى المراد».

وفي ذلك نظر، فكيف اتضح له أنها من تلفيق الناسخ؟ لعل الناسخ استعصى عليه أمرها فصوّرها بأمانة. وكيف يجزم أن ما أثبته أقرب إلى الأصل والمراد، مع أن السياق يقتضى أن تكون العبارة مثلاً «استرضعيها وأخفيها عن الناس [فقد يكون لك] منها خير»؟

١١ ــ نقل المؤلف نصاً عن جمهرة النسب لابن الكلبي (ص ٣١)، فعلّق المحقق قائلاً: «جمهرة الأنساب، ص ٣٨٧»، وقد يتبادر إلى الذهن أن المحقق يريد جمهرة ابن الكلبي المذكورة في المتن، والواقع أنه رجع إلى جمهرة الأنساب لابن حزم، وكلاهما مطبوع.

١٢ ــ وفي الصفحة ذاتها ترجم المحقق لجعفر بن علبة الحارثي، فذكر أنه من مخضرمي الدولتين الأموية والعباسية، وأنه قتل سنة ١٢٥هـ وذلك محال لأن دولة العباسيين قامت سنة ١٣٢هـ وقد نصَّ الغندجاني نفسه على قتله في خلافة هشام بن عبدالملك، فيكون خالصاً للدولة الأموية.

١٣ ــ وفي ترجمته لنهشل بن حرّي (ص ٣٦) قال: «وتمت دراسة موجزة عنه صدَّر بها المحقق الفاضل ما جمعه من شعره»، ولكنه نسي أن يذكر لنا ذلك المحقق الفاضل باسمه. أما في فهرس المصادر (ص ٢٢٨) فلم يذكر إلا «شعر نهشل بن حرّي، دون اسم المحقق ومكان الطباعة وتاريخها، على غير عادته.

١٤ ــ وحين اختصر الغندجاني كلام النمري قائلاً: «في كلام يشبه هذا لافائدة فيه» (ص ٣٧)، علق المحقق فقال: «أورد المرزوقي في شرحه ١/١٠٦ أربعة معان قيلت في هذا البيت لعلها أو بعضها مما ذكر النمري» !

فأنت ترى أن المحقق لم يكن أمامه كتاب النمري، مطبوعاً أو مخطوطاً، ليعرض عليه كلام الغندجاني، فذهب ينقل الشروح عن المرزوقي لعلَّ بعضها يكون منقولاً عن النمري! وهو الذي حاول أن يوقع في روع القارىء غير مرة أن كتاب النمري بين يديه وأحد مصادره.

١٥ ــ وضع المحقق قولهم:«دخل في غمارهم وخمارهم» في وسط السطر كأنها شطر من الرجز (ص ٣٣). وهي عبارة نثرية. ولكنه فهرسها على الصواب في فهرس الأمثال النثرية (ص ٢٠٩).

١٦ ــ علّق الغندجاني على بيت بلعاء بن قيس:

وفارس في غمار الموت منغمس　إذا تألّى على مكروهة صدقا

فقال: «لاأعرف هذا البيت في شعر بلعاء بن قيس وأظنه مصنوعاً. والذي أعرفه له قوله:

فإن تكن عبرتي ظلت أكفكفها　فربَّ قِرْن أملت الرأس والعنقا
بضربة لم تكن مني مخالسة　... البيت» (ص ٣٣)

أما المحقق فحاول أن يردّ على الغندجاني بادّعاء أن البيت الذي أورده «فإن تكن...» غريب عن القصيدة لسببين: «أولهما تباين جوّه الشعوري عما في البيت الأول، وثانيهما عدم افتقار المقطوعة إليه»، مع أنه يسلِّم بأن البيت يتفق مع المقطوعة في البحر والقافية، وأن فيه حسن انتقال من الغزل إلى الفخر.

أقول: كل ذلك اجتهاد من المحقق لا داعي له ولم يوفق فيه، فالقصيدة ضائعة، حفظ أبو تمام بعضها وحفظ الغندجاني بيتاً ليس عند أبي تمام، فإذا جمعت الأبيات الأربعة لم يكن فيها تباين شعوري ألبتَّه.

ومهما يكن من شيْء فقد نصَّ الغندجاني على انتماء البيت إلى القصيدة، وأمامه ديوان شعر بلعاء بن قيس، فلم يبق للاجتهاد القائم على الذوق الشخصي مجال.

ثم هناك ملاحظتان: الأولى أن كلمة «تألّى» هي في الحماسة «تأتّى» بالتاء، ولم يشر إلى ذلك ولا شرح الرواية التي اختارها. والثانية أنه لم يستكمل في الحاشية البيت الذي اختصره الغندجاني

بحيث لا يحتاج القارىء إلى طلبه في كتاب الحماسة.

وذلك من مقتضيات التحقيق.

١٧ ــ يؤخذ على المحقق أنه في تخريج الحماسيات لا يكاد يخرج على ثلاثة مصادر: كتاب الحماسة بتحقيق الدكتور عسيلان، وشرح المرزوقي للحماسة، وشرح التبريزي لها. والثلاثة في النهاية شيء واحد، لأن الشرحين عبارة عن حاشية على الحماسة. والتحقيق يتطلَّب تخريج الشعر من مصادر أخرى دون إفراط ولا تفريط، بحيث يجزم القارىء باستفادة المحقق من العناوين الكثيرة التي سردها في مصادر البحث والتحقيق.

١٨ ــ أرى أن تفسير «جوّاس» بأنه «من معطيات البيئة وقيمها» ــ يخرج عن نطاق التحقيق. وهذا مثال آخر على تركيز المحقق على ملاحظاته وذوقه الشخصي في التعليق على نصوص الكتاب.

١٩ ــ وقع المحقق في خطأ آخر حين استدرك على الغندجاني الذي يرى أن «دعلجاً» فرس لعبد عمرو بن شريح، وليس لعامر بن الطفيل. قال المحقق: «بل هناك فرسان باسم دعلج: أحدهما لعبد عمرو.. والآخر لعامر بن الطفيل، ذكر ذلك الفيروزأبادي في القاموس» (ص ٤٨).

أقول: الغندجاني حجَّة في أسماء خيل العرب، حيث ألف فيها كتاباً حقَّقه الدكتور سلطاني ذاته فلا يردّ عليه بقول صاحب القاموس. ويبدو أن المحقق لم يتصور القضية على وجهها الصحيح رغم وضوح كلام الغندجاني: القضية كلما تتعلق ببيت من الشعر، ورد فيه اسم «دعلج»، عزاه أبو تمام في حماسته إلى عامر بن الطفيل، بينما يرى الغندجاني أن البيت والفرس كلاهما لعبد عمرو ابن شريح. فالمسألة إذن فرس واحد لا فرسين، أما صاحب القاموس فقد غرَّه بين الحماسة فظن أن لعامر بن الطفيل فرساً بهذا الاسم. والواقع أن كلام الغندجاني حاسم في إثبات البيت والفرس لعبد عمرو ونفيها عن عامر بن الطفيل.

وبعد: ألم يكن من واجب المحقق أن يعود إلى ديوان عامر بن الطفيل برواية أبي بكر الأنباري عن ثعلب، وهو مطبوع بدار صادر البيروتية سنة ١٩٥٩م، ولا تكاد تخلو منه مكتبة جامعية، ليوثّق نسبة البيت إلى عامر، ويبحث عن ذكر «دعلج» في سائر شعره غير هذا البيت المتنازع فيه؟ وقد رجعنا إلى الديوان فلم نجد فيه البيت إلا نقلاً عن حماسة أبي تمام! وهي قرينة أخرى قوية تعزّز قول الغندجاني في نسبة البيت والفرس إلى عبد عمرو.

٢٠ ــ وفي ترجمة حريث بن عناب (ص ٦١) ذكر أنه «شاعر أموي بدوي». وفيه نظر، لقول الغندجاني (ص ٦٢): «وهو في عصر عمر بن الخطاب وبعد إلى زمن معاوية». وواضح أنه أدرك أوائل الدولة الأموية فحسب فلا يعدُّ شاعراً أموياً.

٢١ ــ ورد في الكتاب :« قال الباهلي صاحب كتاب المعاني ...» (ص ٨٠) فقال الدكتور سلطاني: «لم أتوصل إلى معرفة المزيد عن هذا المؤلف الباهلي». وأقول: لا أدري أين بحث، والباهليُّ منه على طرف الثمام، فهو أبو نصر أحمد بن حاتم الباهلي صاحب الأصمعي، نشر له في عصرنا كتاب عظيم، أعني شرح ديوان ذي الرمة، نشره الدكتور عبدالقدوس أبو صالح زميل الدكتور سلطاني في القسم والكلية والجامعة! ونشره في دمشق بلد الدكتور سلطاني، فكيف يخفى أمره عليه؟ صحيح أن الباهلي ليس في شهرة الأصمعي مثلاً، ولكن مثله لا يصح أن يخفى على مثل الدكتور سلطاني المختصّ باللغة العربية ونحوها وأدبها!

وأكثر من ترجم للباهلي ذكر كتاب المعاني بين كتبه، كالزركلي في الأعلام ١٠٩/١ والسيوطي في البغية ٣٠١/١، وأبو صالح في مقدمة ديوان ذي الرمة ٩٧/١.

٢٢ ــ علّق على بيتين لزيد الفوارس قائلاً: «البيتان من القطعة السابقة نفسها» (ص ٧٥)، ولم يسبق قطعة، بل بيت واحد هو أحد البيتين.

٢٣ ــ حاول الدكتور سلطاني أن يحدد عصر جوّاس الضبي بقوله: «يبدو إسلامياً بدليل ما قيل في هجائه:

متى تلق جواساً وإن كان محرماً يقل لك هل تخشى علي حكيما

وإن كان الإحرام معروفاً في العصر الجاهلي..» (ص ــ ١٤١).

أقول: سقطت الحجة إذن!

٢٤ ــ وحين صحح الغندجاني خطأ صاحب الحماسة في نسبة بيتاً إلى أبي الطمحان القيني وهو لأبي الطخماء الأسدي، في عبارة موجزة محكمة، علق المحقق بكلام طويل كاد يبلغ صفحة كاملة بالحرف الصغير (ص ١٦٦) ليس فيه عند التحصيل إلا عين ما قاله الغندجاني في عبارته الجامعة: « قائل البيت: طخيم أبو الطخماء الأسدي، والذي حلق لمَّته هو العباس بن معبد المرّي صاحب شرطة يوسف بن عمر» وفي الكتاب هوامش أخرى على هذه الشاكلة.

٢٥ ــ لاحظت في فهرس الكتب المذكورة في متن الكتاب (ص ٢٢١) سقوط عدد من الكتب الهامة التي استشهد بها الغندجاني، وهذا بيانها:

(أ) جمهرة الأنساب لابن الكلبي، ص ٣١.

(ب) ديوان أبي دهبل، ص ١٣٢.

(جـ) شعر بلعاء بن قيس، ص ٣٣.

(د) شعر محمد بن يسير، ص ١٣٢.

وفي فهرس مصادر البحث والتحقيق عدد من الكتب لم يذكر إلا عنوانها دون اسم مؤلفها ومحققها ومكان طباعتها وتاريخها، ومن هذا القبيل شعر نهشل بن حرِّي الذي مرَّ ذكره.

٢٦ ـــ وهناك أخطاء أخرى مطبعية وغيرها، أهون مما ذكرنا، لم نشأ التطويل بالنص عليها.

وبعد: فالدكتور سلطاني جدير بالثناء لإخراجه هذا النص وغيره من النصوص النادرة، وعسى أن يجد في هذه الملاحظات عوناً على إخراج طبعة ثانية يتلافى فيها ما وقع لهذه الطبعة، ولا سيما مقابلتها على كتاب النمري. وآخر دعوانا أن الحمد لله.

*



بحوث في المكتبة العربية

لعبدالوهاب أبو النور

حشمت قاسم
أستاذ علم المعلومات المشارك بكلية الآداب - جامعة القاهرة

أبو النور، عبدالوهاب /بحوث في المكتبة العربية.ـــ الكويت: دار القلم، ١٩٨٥م، ٢٣٥ص.

١ ـــ تمهيد :

يلومني البعض لميل ما أكتب من عروض الكتب للطول عادة. وينسى هؤلاء أني لا أكتب عن كتاب لمجرد أداء واجب الترحيب، وأني لا أكتب عن كتاب إلا بعد المعايشة والاختبار والاقتناع. وربما نسي هؤلاء أيضاً أن ما يكتب عن الكتاب لا يتناسب وحجم الكتاب وإنما يرتبط بمقدار ما ينطوي عليه من ملامح جديرة بالتنويه. وأذكّر هؤلاء بأن اهتمامي بعرض الأعمال العلمية مرتبط بإيماني بدور النقد في نظام الاتصال العلمي. كما أذكرهم أيضاً بأن العرض النقدي ليس مجرد وصف لمحتويات العمل أو التنويه بإيجابياته أو التركيز على سلبياته. إن عرض الكتب ونقدها لكي يحتل مكانه المناسب في قنوات الاتصال العلمي، ينبغي أن يحمل رسالة لايقدمها غيره. وفضلاً عن مراعاة الوظيفة التقليدية لعرض الكتب ونقدها، فإنني أحرص، وخاصة بالنسبة للكتب الأجنبية، على إبراز الأفكار والمفاهيم والاتجاهات الجديدة، بالإضافة إلى اقتراح المقابلات العربية للمصطلحات الأجنبية التي نصادفها لأول مرة في الإنتاج الفكري. وكلا الأمرين مرتبط بالآخر؛ فالمصطلحات الجديدة ملازمة للأفكار والمفاهيم والحقائق الجديدة. وخلاصة القول أني حريص دائماً على تقديم عرض إعلامي لا مجرد وصف للكتاب الذي حظي باهتمامي، ويمكن أن يشاركني آخرون الاهتمام به. بقيت نقطة أخيرة وأرجو أن تكون واضحة لمن يهتمون بعرض الكتب ونقدها، وهي أن عرض الكتاب التجميعي، أي الكتاب الذي يشتمل على أكثر من عمل علمي لمؤلف واحد أو أكثر، كما هو الحال في أعمال المؤتمرات والقراءات المختارة والكتب التذكارية... الخ، يختلف بطبيعة الحال عن عرض الكتاب أحادي الموضوع. وأسباب ذلك الاختلاف واضحة لا لبس فيها. أضف إلى ذلك أن الكتاب التجميعي يمكن أن يكون في حد ذاته، أو نظراً لطبيعة محتواه، قضية أو ظاهرة جديرة بالدراسة الموضوعية، ولايقل دور العارض أو الناقد لمثل هذه الأعمال التجميعية أهمية عن دور المحرر بحال.

نسوق هذا التمهيد النظري بين يدي كتاب قيم، لمؤلف نكنّ له كل التقدير والإعزاز، حرمنا عطاءه في التأليف والترجمة على السواء أكثر من خمس سنوات. وها هو ذا يستأنف هذا العطاء بتؤدة كعادته، فيهدينا كتاباً تجميعياً يضم ثمانية بحوث، بعضها سبق نشره في الدوريات والبعض الآخر ينشر لأول مرة في هذا العمل. ورغم تنوع موضوعات هذا الكتاب، فإنه يغلب عليه الطابع التأصيلي الذي تتسم به معظم أعمال المؤلف.

٢ ــ محتويات الكتاب:

يضم الكتاب ــ كما أشرنا ــ ثمانية أبحاث، فضلاً عن المقدمة، وتشغل جميعها ٢٣٥ صفحة. ومن الممكن تقسيم أبحاث الكتاب إلى فئتين: الأولى تضم أربعة أبحاث وتهتم بقضايا التراث العربي الإسلامي فضلاً عن تأصيل بعض المفاهيم المتخصصة في المكتبات وتنظيم المعلومات. وأبحاث هذه الفئة هي الثاني والخامس والسادس والسابع. أما الفئة الثانية فتضم أربعة أبحاث أيضاً وتهتم ببعض القضايا والممارسات الراهنة في المكتبات وتنظيم المعلومات. ولن نتقيد في عرضنا لمحتويات الكتاب بهذا التقسيم الثنائي، وإنما نعرض المحتويات بنفس تسلسل ورودها في الكتاب، لاقتناعنا بالمنطق الذي اعتمد عليه هذا التسلسل.

٢ /١ ــ البحث الأول قدم في «ندوة ثقافة الطفل في المجتمع العربي الحديث» والتي عقدت في الكويت من السابع حتى العاشر من نوفمبر (تشرين ثاني) عام ١٩٨٣م، بعنوان «الخدمات المكتبية للطفل العربي وسبل تطويرها». وعلى الرغم من أن هذا البحث هو أحدث أعمال المؤلف كما يبدو، فقد صدّر به كتابه التزاماً بمقتضيات الخط الفكري الذي تبناه. وهو خط يرى في التربية ومايصاحبها من خدمات المكتبات المناسبة أهم ضمانات الخروج من منحدر التردي العربي الراهن. وهذا خط لا أتفق مع المؤلف فيه فحسب، وإنما أضيف إليه أنه إذا كانت خدمات المعلومات المتطورة لم تؤت ثمارها المرجوة في الوطن العربي، فإن مرد ذلك إلى الاهتمام بالقمة على حساب القاعدة؛ فقد اهتم المكتبيون وأخصائيو المعلومات العرب بنظم المعلومات المتطورة، وتكنولوجيا المعلومات بكل عناصرها، وأهملوا المكتبات المدرسية والمكتبات العامة، وتنكر بعضهم لارتباطه المهني بهذه المكتبات. ونسي هؤلاء أننا إذا تصورنا بنية النظام الوطني للمعلومات في شكل هرمي، فإن المكتبات المدرسية والمكتبات العامة، في مواقعها التبادلية، تشكل قاعدة هذا الهرم. ولايمكن للقمة بالطبع أن تستقر مالم تكن القاعدة متينة.

يشغل البحث الأول هذا اثنين وخمسين صفحة، أي حوالي ٢٢٫١٪ من مجموع صفحات الكتاب، وينقسم إلى ثلاثة أقسام رئيسية؛ أولها مقدمات عامة حول المكتبات والمعلومات، والخدمات المكتبية للأطفال وأهميتها، ومسئولية تقديم الخدمة المكتبية للأطفال، وهي مسئولية تتقاسمها كل من المكتبات العامة والمكتبات المدرسية بوجه عام. أما القسم الثاني، فيتناول واقع المكتبات العامة ومكتبات الأطفال في الوطن العربي. أما القسم الثالث والأخير فيتناول تطوير مكتبات الأطفال. ومن الملاحظ أن القسم التمهيدي قد استغرق وحده إحدى وثلاثين صفحة أي حوالي ٥٩٫٦٪ من صفحات البحث. وقد استطرد الباحث بشكل ملحوظ في حديثه عن المكتبات العامة حيث تعرض لقضايا توحي بأننا أمام كتاب شامل عن المكتبات العامة. ومن أمثلة هذه القضايا «اليونسكو والمكتبات العامة» و«المكتبة العامة في المجتمع» و«المكتبة العامة وفكر المجتمع وأهدافه» و«دور المكتبة العامة في المجتمع العربي»... إلى آخر ذلك من الموضوعات التي تحظى بالاهتمام المناسب في الكتب الشاملة في الموضوع. وفيما عدا المقدمة المنهجية القيمة التي استهل بها المؤلف بحثه، والتي استغرقت ست صفحات ونصف الصفحة، فإن هذا القسم يعتبر حشواً لامبرر له في سياق موضوع البحث.

أما القسم الثاني والذي يتناول ــ كما أشرنا ــ واقع المكتبات العامة ومكتبات الأطفال في الوطن العربي، فهو أقرب للحديث العام منه إلى البحث المنهجي. وللمؤلف عذره نتيجة لاتساع مجال الموضوع أفقياً ورأسياً. ولا أدري ما إذا كان هذا الموضوع من اختيار الباحث أم جاء تكليفاً من منظمي الندوة. ويعاني هذا القسم نقصاً في معطيات الواقع موضوع الاهتمام، ولايمكن الادعاء بأنه يقدم صورة مكتملة ودقيقة لهذا الواقع. وهو واقع تكاد تتوارى إيجابياته في خضم السلبيات.

أما القسم الثالث والأخير والمخصص لسبل تطوير مكتبات الأطفال فيشغل ثماني صفحات، ويقتصر على مايمكن اعتباره توصيات عامة. ويكفي أن يعترف المؤلف بأن استعمال كلمة «تطوير» هنا ينطوي على نوع من التجاوز، لأن كلمة تطوير تعني تحسين أو تعديل أمر قائم، بينما موارد الخدمات المكتبية الخاصة بالأطفال تكاد تكون معدومة في معظم أرجاء الوطن العربي.

هذا، وتضم قائمة مراجع البحث واحداً وثلاثين مرجعاً، بعضها لم يتسن للمؤلف الاطلاع عليه. وتمثل المراجع العربية ٥٤٫٨٪ من المجموع. وبالنظر إلى تواريخ نشرها يتبين أن معظمها (١١ مرجعاً) أي حوالي ٦٤٫٧٪ يتركز في السبعينيات، وثلاثة منها نشرت في الستينيات، واثنين نشرا في الثمانينيات، وواحداً في الخمسينيات. أما المراجع الأجنبية، وكلها بالإنجليزية (١٤ مرجعاً) فتمثل حوالي ٤٥٫٢٪، ويتركز معظمها (ستة مراجع) أي حوالي ٤٢٫٨٪ في الستينيات، بينما تحظى السبعينيات بحوالي ٣٣٫٣٪ أي خمسة مراجع، في حين يبلغ نصيب الثمانينيات ثلاثة مراجع أي حوالي ٢١٫٤٪ فقط. وبمقارنة التوزيع الزمني للمراجع العربية بالتوزيع الزمني للمراجع الانجليزية يمكن أن يتبين لنا مدى الفجوة الزمنية في الاهتمام بالموضوع في كل من الوطن العربي والغرب، إلا أننا لا نطمئن لتمثيل هذه المراجع لمجتمع الإنتاج الفكري العربي والأجنبي

المتخصص في مكتبات الأطفال.

٢ /٢ ــ ويقودنا المؤلف في البحث الثاني «نحو نظرية إسلامية لتنظيم المعرفة» نحو بؤرة اهتمامه الأكاديمي، وهو الاهتمام الذي ارتبط به وعاش معه طوال عقدين ونصف تقريباً، وهو الخطة العربية للتصنيف، أو الخطة المناسبة لتصنيف الإنتاج الفكري العربي الإسلامي. وقد نشر هذا البحث على حلقتين بمجلة «الدارة» الأولى في يناير ١٩٧٨، والثانية في أغسطس ١٩٨١م. ولاندري سر هذا الفاصل الزمني الطويل نسبياً. وينقسم البحث إلى ستة أقسام، أولها مقدمة وتعريفات، وثانيها التصنيف في المكتبات العربية، وثالثها الخطة العربية للتصنيف، والقسم الرابع عن الفلسفة الإسلامية، والخامس عن التصنيف الإسلامي، أما القسم السادس والأخير فيتناول النظرية الإسلامية لتنظيم المعرفة. ويشغل هذا البحث إحدى وثلاثين صفحة، أي حوالي ٢ر١٣٪ من مجموع صفحات الكتاب. ويحاول الباحث في القسم الأول تعريف المفاهيم والمصطلحات الأساسية في مجال التصنيف، والتمييز بين تصنيف المعرفة من جهة وتصنيف أوعية المعرفة من جهة أخرى. أما القسم الثاني فيتتبع قضية التصنيف في المكتبات العربية منذ فجر التاريخ الإسلامي حتى عصرنا الحاضر، مسترشداً في الشق التاريخي بآراء وجهود الوراقين العرب. أما بالنسبة للقضية في صورتها الراهنة فيعتمد على ملاحظاته ودراساته المنهجية، ويركز على التحدي الحقيقي الذي يواجه المكتبيين العرب في العصر الحديث، المتمثل في التماس النظام المناسب. ويطرح ويناقش البدائل المتاحة أمام هؤلاء المكتبيين لمواجهة هذا التحدي. وهذه البدائل هي اختيار وتطبيق أحد النظم الأجنبية كما هو، واختيار وتطبيق أحد النظم الأجنبية بعد تعديله، وإعداد نظام عربي في سداه ولحمته. ويبين ما لكل من هذه البدائل وما عليه، لينتهي إلى تفضيل البديل الأخير.

ويتناول القسم الثالث في هذا البحث الخطة العربية للتصنيف، من حيث الأساس الذي تبنى عليه، والأقسام الرئيسية للخطة والإطار العام الذي ينتظم هذه الأقسام، والموضوعات التي تعذنها تصانيف عربية أصيلة والموضوعات التي يمكن الاعتماد فيها على إنجازات الآخرين. ونظراً لأهمية التعرف على المناخ الفكري للحضارة العربية الإسلامية في إرساء أساس للخطة العربية للتصنيف، فإن دراسة الفلسفة العربية الإسلامية هي المفتاح المناسب. ويكرس المؤلف القسم الرابع لاستعراض الاتجاهات السائدة أو المدارس الرئيسية في النظر في الفلسفة الإسلامية. ويأتي هذا القسم تمهيداً لتناول التصنيف الإسلامي، في القسم الخامس، حيث العلاقة وثيقة بين التصنيف والفلسفة؛ فلكل تصنيف فلسفة تحكمه. ويستعرض هذا القسم الخامس التصنيف الإسلامي في أربع فئات، وهي تصانيف الفلاسفة، وتصانيف علماء الدين، وتصانيف العلماء المرتبطين بغير علوم الدين، وأخيراً تصانيف الوراقين (الببليوجرافيين).

ويستخلص المؤلف في القسم السادس والأخير في هذا البحث مايراه أهم ملامح النظرية الإسلامية لتنظيم المعرفة، وهي ملامح لا اختلاف حولها بالطبع، ولكن الاختلاف قد يكون في سبل تأكيد هذه الملامح في خطة تصنيف عربية قابلة للاستخدام في المكتبات العربية وتحظى بالقبول من جانب المكتبيين العرب. وكنا ننتظر من المؤلف التأكيد على هذا الجانب، لأن هناك بالفعل لا نظرية إسلامية واحدة للتصنيف وإنما هناك نظريات. وكل نظرية من هذه النظريات كانت تشكل أساساً لخطة عملية لتصنيف مفردات الإنتاج الفكري العربي الإسلامي. والخلاصة، أن هذا البحث يثير من التساؤلات أكثر مما يحسم من القضايا. فالكل متفق على أن هناك مبررات ثقافية وفكرية وحضارية لوجود خطة تصنيف عربية، ولكن ما هي الصورة التي يمكن أن تكون عليها هذه الخطة؟ كيف تقسم مجالات المعرفة؟ وكيف تبنى؟ هل تكون حصرية أم تحليلية تركيبية؟ ما هي الرموز التي تستخدم في الترقيم؟... إلى آخر ذلك من القضايا والعناصر الخاصة ببناء خطة التصنيف، وربما نجد لها إجابة في أعمال المؤلف الأخرى.

٢ /٣ــ والبحث الثالث «التصنيف الببليوجرافي لعلوم الدين الإسلامي» ملخص للرسالة التي تقدم بها المؤلف للدكتوراه، نشر في العدد الأول (يناير ١٩٧٣) من مجلة الثقافة العربية التي كانت تصدرها المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم. ويبدأ هذا البحث بمقدمة عامة حول تطور مجال المكتبات، وأدوات التحليل الموضوعي للكتب وغيرها من أوعية المعلومات، وظروف المجال وأدوات العمل في الوطن العربي. ويلي هذه المقدمة طرح قضية الخطة العربية للتصنيف من حيث مبررات هذه الخطة ومراحل إعدادها، يلي ذلك عرض لمنهجي إعداد خطط التصنيف، وهما ما أسماهما المؤلف المنهج التقليدي المتبع في الخطط الحصرية والمنهج التحليلي التركيبي الذي يحظى بالقبول من جانب المؤلف، ويحاول تطبيقه في إعداد خطة لتصنيف علوم الدين الإسلامي. والقسم الرئيسي الثالث في هذا الملخص وصف لهذا المنهج يتناول نشأته وتطوره، وطريقة تطبيقه في تصميم القوائم، وخطوات التحليل الوجهي التي تشمل تكوين الأوجه وحصر البؤرات، وترتيب البؤرات، وترتيب الأوجه، وترتيب القائمة. وتحظى كل خطوة من هذه الخطوات بالمناقشة.

ويشغل هذا البحث عشرين صفحة، أي حوالي ٥ر٨٪ من

مجموع صفحات الكتاب.

٢ /٤ والبحث الرابع «الببليوجرافيا الموضوعية العربية ــ علوم الدين الإسلامي» وصف لمشروع وراقي أشرف المؤلف على إعداده برعاية إدارة التوثيق والمعلومات بالمنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم في مطلع العقد الماضي. وقد نشر هذا البحث في عام ١٩٧٨م في العدد الثامن من مجلة كلية اللغة في الرياض، ويشغل بملاحقه خمسين صفحة، أي حوالي ٢١ر٣٪ من مجموع صفحات الكتاب. ويبدأ البحث بتمهيد عام يليه تعريف ببعض المفاهيم الأساسية كالوراقة (الببليوجرافيا) مع التركيز على الجوانب اللغوية، ثم الإشارة إلى ظاهرة تفجر المعلومات ودور الحصر الوراقي في تنظيم تدفق المعلومات، وأنواع الوراقيات، مع الاهتمام بوجه خاص بالوراقيات الموضوعية أو المتخصصة، وإبراز مظاهر الارتباط الوثيق بين الحصر الوراقي والتصنيف. يلي ذلك عرض لبعض المشكلات التي يواجهها الباحثون العرب نتيجة لمظاهر القصور في تنظيم أوعية المعلومات، مع الإشارة إلى بعض جهود المستشرقين في خدمة الإنتاج الفكري العربي الإسلامي. ثم ينتقل المؤلف للحديث عن المشروع موضوع الاهتمام. ويبدأ بمناقشة المشكلات التي واجهت تنفيذ المشروع. وأولى هذه المشكلات اتساع المجال وتنوع أشكال إنتاجه الفكري، فضلاً عن التشتت الزمني واللغوي والجغرافي لهذا الإنتاج. أما المشكلة الثانية فهي مشكلة التمويل، والمشكلة الثالثة هي مشكلة الموارد البشرية اللازمة للتنفيذ، أما المشكلة الرابعة فهي صعوبة الحصول على المفردات التي يشملها الحصر الوراقي. وتمثل صعوبة الاتصال بين الدول العربية المشكلة الخامسة. أما المشكلة السادسة والأخيرة فتتمثل في الصعوبات الفنية الناتجة عن عدم توافر أدوات العمل المتفق عليها. ويصف القسم الأخير من هذا البحث مشروع الوراقية الموضوعية لعلوم الدين الإسلامي، من حيث التخطيط، وخطوات التنفيذ، وطريقة التنظيم، والكشافات.

٢ /٥ ــ و«قضية التراث» هي موضوع البحث الخامس الذي يشغل أربعاً وعشرين صفحة، أي حوالي ٠١ر٢٪ من مجموع صفحات الكتاب. وهذا البحث ــ كما يرى المؤلف ــ طرح جديد لقضية قديمة، يهدف لإبراز أهمية التراث ووضع خطة لحصر التراث وفهرسته وجمعه... وينقسم البحث إلى أربعة أقسام رئيسية، وهي أبعاد التراث، وقيمة التراث، وواقع المخطوطات العربية، وخطة شاملة للتراث. والقسم الأول كما هو واضح محاولة لتحديد الأبعاد الزمنية والمكانية واللغوية للتراث العربي الإسلامي. أما القسم الثاني فيتناول قيمة التراث في العصر الحاضر من حيث ارتباط التراث بشخصية الأمة، وعلاقة التراث بالقضايا المعاصرة، والتراث وقضية المنهج، والتراث وإسهام العرب في الحضارة الإنسانية. ويتناول القسم الثالث واقع المخطوطات العربية، من حيث التشتت الجغرافي، وقصور جهاز الحصر، وغياب الخطة الشاملة للنشر، وغياب التكشيف فيما نشر. أما الخطة الشاملة للتراث، موضوع القسم الرابع، فتدور في إطار مركز إقليمي عربي ومراكز وطنية للتراث. ويتناول هذا القسم خطوات العمل في هذه المراكز، وهي المسح الشامل، أو تفريغ الفهارس، والحصر، والجمع والتنظيم، والنشر والتحقيق والخدمة، ومايتبع ذلك من استثمار حصيلة الخطوات السابقة في دراسة محتوى التراث وربطه بظروف حياتنا المعاصرة. وهذا تصور واع لخطة طموحة نرجو أن يقيض لها الله القادر على رعاية تنفيذها.

٢ /٦ ــ فضلاً عن أهميتها في تيسير سبل الوصول إلى أدق المعلومات، تمثل كشافات النصوص أداة لا غنى عنها في الدراسات اللغوية والأسلوبية، كما تكتسب أهمية خاصة في محاولة الربط بين التراث العربي والجهود المعاصرة في مختلف المجالات، حيث تيسر مهمة الباحثين عن مصطلحات عربية أصيلة لبعض المفاهيم الجديدة والوافدة. وإذا كان من أهم مايؤخذ على إخراج الكتب العربية بوجه عام افتقارها للكشافات الهجائية التي تبرز أدق محتوياتها، لتيسير مهمة القارىء والباحث، فإن كشافات الأعلام والموضوعات من السمات التي لايمكن بدونها أن يكتمل تحقيق أي عمل من أعمال التراث، خاصة وأن معظم هذه الأعمال تتسم ــ كما نعلم ــ بالشمول والموسوعية فضلاً عن الضخامة. وإذا كان المؤلف قد مهد في بحثه الخامس لأسس وخطوات معاملة التراث فإنه يتناول في البحث السادس «تكشيف كتب التراث» أحد جوانب المعالجة الفنية لمحتوى كتب التراث. وقد نشر هذا البحث في مجلة «عالم الكتب» في أكتوبر ١٩٨٠م، ويشغل أربع عشرة صفحة، أي حوالي ٥ر٩٪ من مجموع صفحات الكتاب. ويعالج المؤلف تكشيف الكتب باعتباره إحدى عمليات خدمة النص عند التحقيق. وتأتي خدمة النص بعد إقامة النص أي تحريره بحيث يصبح أقرب مايكون للصورة التي تركه عليها المؤلف، وتشمل خدمة النص تسجيل التعليقات والشروح فضلاً عن التكشيف. ويبدأ البحث بمقدمات عامة حول التكشيف والكشافات، يعرج بعدها على تعيين حدود التراث، لينتقل بعد ذلك للحديث عن أنواع كشافات النصوص وأهمية هذه الفئة وبعض نماذجها. ويولي المؤلف «كشافات مؤلفات الشيخ محمد بن عبدالوهاب» اهتماماً خاصاً في هذا السياق، ويذيل بحثه بنماذج منها.

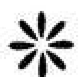
٢ /٧ ــ والبحث السابع «أربعة كتب ببليوجرافية عربية» تعريف

موجز بأربعة مفاخر وراقية في التراث العربي، وهي «الفهرست» لابن النديم، و«إرشاد القاصد إلى أسنى المقاصد» لابن ساعد الأنصاري السنجاري الأكفاني، و«مفتاح السعادة ومصباح السيادة في موضوعات العلوم» لطاشكبري زاده، و«كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون» لحاجي خليفة. ويقع البحث في اثنتي عشرة صفحة، وقد سبق نشره في مجلة «الكتاب العربي» في ابريل ١٩٧٠. ويبدأ عرض كل كتاب بالتعريف بمؤلفه، ويلي هذا التعريف حديث عن الكتاب يتناول الهدف من تأليفه، وحدود تغطيته، وطريقة ترتيب مادته، مع بيان أهميته، ويختتم العرض ببعض الملاحظات حول طريقة إخراج الكتاب في طبعاته المختلفة. وتمثل هذه الوراقيات أحد المصادر الأساسية لدراسة الأسس التاريخية للخطة العربية للتصنيف.

٢ /٨ — ويتناول البحث الثامن والأخير «تنظيم المصغرات الفيلمية واسترجاعها» سبل معالجة أحد الأشكال غير التقليدية لتسجيل المعلومات. وقد قدم هذا البحث في ندوة نظم المعلومات والميكروفيلم التي نظمها معهد الإدارة العامة بالرياض في يناير ١٩٨١م، ويقع في ثماني عشرة صفحة. وينقسم البحث إلى قسمين رئيسيين؛ أولهما مقدمة وتعريفات، وثانيهما تطبيق نظام الاسترجاع. ولا توازن على الإطلاق في توزيع جهد المؤلف على القسمين؛ فالأول يشغل حوالي ١ر٦١٪ من مجموع صفحات البحث، ويشتمل على مقدمة عامة عن أهمية المعلومات ومصادر المعلومات، يليها تعريفات عامة لبعض المفاهيم الأساسية وهي تنظيم المعلومات، والمعالجة الوصفية، واسترجاع المعلومات ونظام الاسترجاع، وأسس تصميم نظام الاسترجاع، والفهرسة الوصفية، والتصنيف، وأنواع خطط التصنيف وخطوات إعدادها وعناصرها. وكما هو واضح فإن هذا حديث مكرر، نجده في عدة مصادر وفي سياقات مختلفة. أما القسم الرئيسي الثاني والأخير فيشغل صفحتين، ويتناول بإيجاز شديد تنفيذ نظام الاسترجاع، وخطوات التنفيذ وهي التفليم، والتصوير، وإعداد الفهارس، والحاسب الالكتروني والتكشيف. وكان هذا القسم هو الأجدر بالرعاية من جانب المؤلف في هذا السياق. وينتهي البحث بخاتمة في أقل من صفحة تشتمل على بعض المبادىء العامة التي تحكم نظم استرجاع المعلومات الميكروفيلمية.

٣ — فضلاً عما سجلناه من ملاحظات على هذا الجهد القيم في ثنايا هذا العرض هناك ملاحظة عامة، تنطبق على جميع بحوث الكتاب بلا استثناء، وهي الطول المفرط للمقدمات. وقد جاء هذا الطول على حساب الرسالة الأساسية أو الموضوع الرئيسي للبحث في معظم الأحيان. ومع اقتناعنا بأهمية المقدمات، وخاصة المنهجي منها، فإن الباحث ينبغي أن يكرس جهده قدر الإمكان للموضوع الرئيسي في السياق. وقد اكتسبت ظاهرة المقدمات الطويلة بعداً خاصاً في هذا الكتاب التجميعي، لأن معظمها يدور حول موضوع واحد تقريباً. ولا بأس من تكرار الإشارة إلى الموضوع مادام السياق يسمح بذلك، إلا أنه لاينبغي الوقوف أمامه طويلاً في كل مرة. وتكريس المؤلف لجهده في خدمة قضايا محددة واضح بما فيه الكفاية؛ فهو أكثر أبناء جيله من المكتبيين اهتماماً بالتراث العربي، وأكثرهم اهتماماً بالتصنيف وخاصة الخطة العربية للتصنيف التي طال انتظار المكتبيين العرب لها.

ونرجو في ختام هذا العرض أن نكون قد وفينا هذا العمل القيم المخلص حقه، وأن نكون قد ألقينا الضوء الكافي على سماته الإيجابية، حيث يقدم هذا الكتاب المثل في الدقة العلمية، والالتزام المهني والولاء للتخصص، فضلاً عن رعاية قيم الحضارة العربية الإسلامية والاعتداد بها. وهذه تشكل أهم مقومات تأصيل مجال المكتبات وتنظيم المعلومات في الثقافة العربية.



بين هداية الرحمن والمعجم المفهرس لألفاظ القرآن الكريم

حسني عبدالرحمن الشيمي
أستاذ مساعد في قسم المكتبات والمعلومات بكلية العلوم الاجتماعية
جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية

البنداق، محمد صالح /هداية الرحمن لألفاظ وآيات القرآن: دليل ألفبائي مفهرس لمواضع ألفاظ وآيات القرآن الكريم، مراجعة لجنة إحياء التراث العربي في دار الآفاق الجديدة.ـ بيروت: دار الآفاق الجديدة، ١٤٠١هـ، ١٩٨١م.ـ [١٦]، ٤١٢ص.

كان هذا «المعجم» بعنوانه الجذاب، ومظهره البراق، مغرياً لكاتب هذه السطور على التعرف عليه عن قرب، خاصة وقد توفر له اهتمام للقيام بمسح للمراجع التي تتناول القرآن المجيد، وتبين أنواعها ووظائفها.

وبداية فإن المعجم[1] (هداية الرحمن...) يدخل في ذلك النوع من المراجع القرآنية التي يمكن أن نطلق عليها كشافات[2] أو أدلة تحديد مواضع كلمات القرآن الكريم وآياته. وقد عَرَضَتْ مقدمته للعديد من الأعمال التي صدرت لتحقيق ذات الهدف أو الوظيفة، ولم تنكر اعتماد القائمين على إعداده في التنسيق والتدقيق والمراجعة على مناهج «المعجم» وعلى المرشد [إلى آيات القرآن وكلماته /لمحمد فارس بركات] وفتح الرحمن، وغيرهما. وتفصل المقدمة تفصيلاً لافتاً للنظر في اعتماد تلك المراجع: اللاحق منها على السابق، ثم تقول عن العمل الذي تتصدره «... يصح أن يقال بهذا المصنف أنه جاء خلاصة اختبارات ودراسات أجريت على عدد من المصنفات التي أمكنتنا الوقوف على مضمونها...».

ويؤسفني القول أنني لم أجد من خلال محاولتي لاكتشاف خصائص المعجم ما يؤيد هذه العبارة الأخيرة، فالهدف من المعجم، وطريقة ترتيبه وغيرها من الخصائص، ليس فيها شيء جديد حقيقة، وحتى لا يكون هذا الحكم من فراغ فلنستعرض العناصر الجديدة في المرجع تبعاً لوصف مقدمته وهي:

١ ـــ صفحة خاصة بالبسملة [سطور تسعة عن ابتداء السور بها عدا «براءة» وأقوال بعض المفسرين في ذلك].

٢ ـــ جدول بأسماء «القرآن الكريم».

٣ ـــ جدول بأسماء السور وأرقام تسلسلها وعدد آياتها وأماكن هذه الآيات في الأجزاء مع بيان كونها مكية أم مدنية وزمان نزول السورة.

٤ ـــ جدول بتسلسل السور المكية والسور المدنية.

٥ ـــ جدول بآيات السجود.

وهذه كلها جداول لايزعم معدّو المرجع أنهم بذلوا فيها جهداً، ولا أظنهم ينكرون أنها جداول جاهزة يتكرر بعضها في كثير من المراجع والدراسات القرآنية.

والترتيب لا يختلف إلا من حيث الإتيان بالمادة المتعلقة بلفظ الجلالة خارج الترتيب الهجائي، وحسناً فعل ـــ والحق يقال ـــ عندما نصّ على ذلك في المقدمة.

فيما عدا ذلك فإن الترتيب لايوجد فيه اختلاف عن المعجم المفهرس لألفاظ القرآن الكريم لمعدّه محمد فؤاد عبدالباقي.

وفي التعرف على الجديد في المادة المرجعية، أي ما الذي يرد تحت اللفظ فإن شيئاً من المراجعة الفاحصة يبين أن التشابه مع معجم عبدالباقي يكاد يكون تاماً، وينحصر الفارق في:

١ ـــ أن المرجع الحالي يذهب إلى مدى بعيد في تجزؤ المقاطع الدالة على الآيات لتصل في بعض الحالات إلى كلمتين، كما يمكن تبينه من الأمثلة التي ينتظمها جدول في نهاية المقال.

٢ ـــ في تتابع المادة المرجعية يأتي ببيان مكان النزول قبل رقم الآية لا ـبعدها كما فعل محمد فؤاد عبدالباقي، وبالمناسبة فقد استبدل «مك» بالـ «ك» و«مد» بالـ «م» للدلالة على كل من مكة والمدينة على التوالي.

ومن ناحية الشكل والإخراج الطباعي فإن الصفحة مقسمة إلى ثلاثة أعمدة، بينما في معجم عبدالباقي قسمت الصفحة إلى عمودين فقط، والحقيقة أن هذا

الأخير أكثر وضوحاً من حيث حجم حروف الطباعة ووجود فوارق مساحية بين المواد[٣].

والسؤال الذي يطرح نفسه: أليس من الأجدر بجهود النشر الاتجاه إلى الوفاء بحاجات بكر لجمهور القراء؟ وهل نرضى باستمراء اجترار الجهود السابقة والقناعة بتغليفها؟

إننا مع الدكتور البنداق في أن الجهود السابقة في الأعمال المرجعية المتصلة بالقرآن الكريم اعتمد اللاحق منها على السابق، لكن كل منها تميز بما يبرر جهد النشر وشرف المسؤولية. ويمكننا أن نأخذ معجم عبدالباقي على وجه التحديد لنجد أن الرجل اعتمد بالفعل على «نجوم القرآن في أطراف القرآن» لمؤلفه المستشرق الألماني فلوجل، وقال (أي محمد فؤاد عبدالباقي) إنه اعتضد به وجعله أساساً لمعجمه، لكن جهود الرجل تنوعت على النحو التالي:

١ — راجع معجم «فلوجل» مادة مادة على معاجم اللغة وتفاسير الأئمة اللغويين، وناقش مواده وأرجع كل مادة إلى بابها، ثم عرض المواد على لجنة لإقرار المواد، وتمثلت شواهد أو ثمار العمل في رد ٣٩ كلمة أخطأ فلوجل (رغم جهده الكبير) في ردها إلى موادها.

٢ — اتخذ ترقيماً للآيات من المصحف المطبوع في مصر، بينما اعتمد «فلوجل» على أرقام مصحف طبعه خصيصاً.

٣ — يمكن اعتبار «عبدالباقي» صاحب فكرة تزويد المعجم بعدد مرات ورود اللفظ، وأيضاً إضافة رمز يبين مكان النزول.

إذن فعمل وجهد « عبدالباقي» جاء ليؤدي دوراً ويسد ثغرة مما جعل الدارسين المسلمين يقابلونه باللهفة، ويصفه بعضهم بأنه الأثر الباقي[٤] لمحمد فؤاد عبدالباقي، لأنه أوفى وأدق ما وضع من المعاجم لحصر ألفاظ القرآن وآياته.

وإذا افترضنا جدلاً أن لدى الدكتور البنداق أو لدى دار الآفاق الجديدة شيئاً جديداً فماذا يمنع من إضافته لمعجم عبدالباقي دون حاجة إلى إصدار معجم خاص، أم أننا نحب دائماً ذلك الاختيار السلبي في تقمص الأدوار المستقلة لكي ينسب كل منا لنفسه أثراً لاحقّ له فيه؟ وهل هذا يعفينا من اقتحام ماتتطلبه الجهود العلمية والبحثية الحقيقية؟!

إن دار الآفاق الجديدة مطالبة — مثلها في ذلك مثل معظم دور النشر في عالمنا العربي — أن تقتحم الآفاق الجديدة بالفعل بدلاً من الادعاء..

المادة	معجم عبدالباقي				معجم البنداق				
	الآية	رقمها	السورة	رقمها	الآية	مك / مد	رقمها	السورة	رقمها
يُبيِّن	وليبيننَّ لكم يوم القيامة ما كنتم فيه تختلفون	٩٢ ك	النحل	١٦	وليبيننَّ لكم يوم القيامة	مك	٩٣	النحل	١٦
يستخرجا	فأراد ربك أن يبلغا أشدهما ويستخرجا كنزهما	٨٢ ك	الكهف	١٨	ويستخرجا كنزهما	مك	٨٢	الكهف	١٨
روح	ولا تيأسوا من روح الله...	٨٧ ك	يوسف	١٢	ولا تيأسوا من روح الله	مك	٨٧	يوسف	١٢
	إنه لا ييأس من روح الله إلا القوم الكافرون	٨٧ ك	يوسف	١٢	لا ييأس من روح الله إلا القوم الكافرون	مك	٨٧	يوسف	١٢
	فأما إن كان من المقربين فروح وريحان وجنة نعيم				فروح وريحان وجنة نعيم	مك	٨٩	الواقعة	٥٦
	وآتينا عيسى بن مريم البينات وأيدناه بروح القدس				وأيدناه بروح القدس	مد	٢٥٣	البقرة	٢
السماء	السماء منفطر به كان وعده مفعولاً	١٨ ك	المزمل	٧٣	السماء منفطر به	مك	١٨	المزمل	٧٣
الصابرين	استعينوا بالصبر والصلاة إن الله مع الصابرين	١٥٣ م	البقرة	٢	إن الله مع الصابرين	مد	١٥٣	البقرة	٢
	ونقص من الأموال والأنفس والثمرات وبشر الصابرين	١٥٥ م	البقرة	٢	وبشر الصابرين	مد	١٥٥	البقرة	٢
	والصابرين في البأساء والضراء وحين البأس	١٧٧ م	البقرة	٢	والصابرين في البأساء والضراء	مد	١٧٧	البقرة	٢
نزغ	وإما ينزغنك من الشيطان نزغ فاستعذ بالله إنه سميع عليم	٢٠٠ ك	الأعراف	٧	وإما ينزغنك من الشيطان نزغ فاستعذ بالله إنه سميع	مك	٢٠٠	الأعراف	٧
الوسطى	حافظوا على الصلوات والصلاة الوسطى	٣٢٨ م	البقرة	٢	والصلاة الوسطى	مد	٢٣٨	البقرة	٢
واسعاً	وإن يتفرقا يغن الله كلاً من سعته وكان الله واسعاً حكيماً	١٣٠ م	النساء	٤	وكان الله واسعاً حكيماً	مد	١٣٠	النساء	٤

الهوامش

(١) ناقشنا مشكلة تعميم لفظ «معجم» كتسمية لكثير من أنواع المراجع التي لا علاقة حقيقية لمحتواها باللفظ في مقال حول: معجم مصنفات القرآن.. عالم الكتب ع رجب ١٤٠٧هـ.

(٢) الحقيقة أن مصطلح كشاف Index بالمفهوم الذي يعرفه دارسو المكتبات والمعلومات هو ثمرة «عملية تحليل المحتوى الذي يتضمنه وعاء معين من أوعية المعرفة والمعلومات والتعبير عنه بلغة نظام التكشيف... مما يشكل دليلاً نظامياً للوحدات أو المفاهيم» لا يلابس هذا المرجع أو يشابهه من مراجع بشكل تام، ذلك أن ما يطلق عليه مصطلحات التكشيف هو كل ألفاظ النص القرآني عدا الحروف وبعض الظروف فقط دون الانتقاء، أو التعديل اللذين يعدان من الخصائص الطبيعية للكشاف بمفهومه الأول، راجع على سبيل المثال:

ALA world encyclopedia of library and information services/American Library Association.- Chicago: ALA, 1980&.

(٣) الطبعة التي اعتمدنا عليها في المقارنة هي طبعة دار الكتب. راجع: محمد فؤاد عبدالباقي. المعجم المفهرس لألفاظ القرآن الكريم.ــ القاهرة: دار الكتب المصرية، ١٣٦٤هـ.

(٤) الدامغاني، الحسين بن محمد. قاموس القرآن أو إصلاح الوجوه والنظائر في القرآن الكريم؛ حققه ورتبه وأكمله وأصلحه عبدالعزيز سيد الأهل.ــ ط٣.ــ بيروت: دار العلم للملايين، ١٩٨٠.ــ ص ٩.

محمد إسماعيل إبراهيم. معجم الألفاظ والأعلام القرآنية [مراجعة عبدالصبور شاهين].ــ ط ٣.ــ القاهرة: دار الفكر العربي، ١٣٨٨هـ، ١٩٦٨م.ــ ص ١١.

ديوان بلند الحيدري

وملاحظات ببليوجرافية

«تتمة»(*)

علي جواد الطاهر
أستاذ متقاعد - جامعة بغداد

ونعود إلى الطبعات السابقة على هذه الطبعة المجموعة ــ المفرقة الصادرة في بيروت عن دار العودة سنة ١٩٧٤م. وهذه هي:

١ ــ خفقة الطين ــ بلند الحيدري، رسائل الوقت الضائع ١٢٩ص ص + ١.

لم يذكر مكان الطبع، ولكننا نعرف أنه بغداد.

ولم يذكر اسم المطبعة.

ولم يذكر تاريخ الطبع، ولكنه يثبت له ــ فيما بعد ــ عام ١٩٤٦ والنسخة التي بين يدينا هدية من المؤلف إلى صديق عزيز عليه: هديتي للأستاذ نهاد التكرلي مع فائق احترامي ــ المؤلف ٣/٧/٤٧.

الغلاف (جاكيت) أوسع من حجم الديوان ويطوى إلى الداخل مضاعفاً على الطية الأولى من الغلاف: تعريف «١٩٢٦ ــ ...؟.

«إنسان بوهيمي جاء الأرض فأخذ كومة من تراب ثم حلق في السماء وظل يتغزل بها».

تلك كلمة قيلت وصورة رسمت وهي تحمل الكثير من الخطوط الصادقة ــ عن شاعرنا الحيدري، فهو إنسان قبل كل شيء عاش طي عائلة عريقة متحفظة ــ متمسكة بأهداب مجدها الطويل، منطوية على حلم لا يحمل من الحياة إلا جزءاً، وكان بعض هذا الجزء هو اتصال العائلة بالجو الفني الذي بدأ يتخمر في العراق... هذا الجو الذي أعطى شاعرنا شيئاً من الشجاعة فنفر من

وعلى الطية الأخيرة تتمة التعريف بالمؤلف:

تلك التقاليد ليدفن رأسه في قلبه، واستعاض عن حديقة قصر العائلة المخمورة بالشكليات بروضة شعرية عطرة تنفس فيها شاعران أحبهما هما «محمود حسن إسماعيل» و«عمر أبو ريشة» وعند ذاك

(*) نشرت (عالم الكتب) القسم الأول من هذه الدراسة في العدد الأول ــ المجلد الثامن ــ شوال ١٤٠٧هـ، ص ص ٢٠٤ ــ ٢٠٦.

أحسَّ بفراغ يخفق في أعماقه وعرف معنى الألم... ألم طفل يريد أن يهب قلبه... ولكن لمن..؟.

إنه لم يجد في تلك الخفقات من الطين من يسأل عن قلب... فخلق حبّاً خيالياً سرعان ما جسده الواقع في فتاة هجرته بعد حين.

وهكذا قتل قلبه وانطلق يبحث عن جحيم الجسد وفي ناظريه ابتسامة نهمة، ومن ثغره نار تتدلى، وفي يده «أفاعي الفردوس». فضحك واستهتر، وأخيراً رجع يتأمل مهزلة الحياة بعمق، وانطبع شعره بلون جديد فيه ذاتية خاصة...

تلك هي قصة هذا الديوان الذي افتتحناه بقصيدته سمير اميس ثم رتبنا القطع الباقية بتسلسل تاريخ نظمها، وقد عرفنا ذلك بالستة أبيات التي أخذنا من كل فترة من فترات حياته بيتين كرمز لتلك الفترة.

وذيل التعريف بكلمتي «الوقت الضائع» ـــ والوقت الضائع جماعة من الشباب يأتي الشاعر نفسه في «أقطابها» ولايبعد أن يكون هو كاتب التعريف.

يلي صفحة الغلاف الداخلي «الإهداء إلى تلك الأيادي التي أنقذتني من الهوة. إلى عمي... ـــ بلند».

ثم مقطوعة من ستة أبيات كتب كل بيتين منها بأربعة شطور متوالية ثم قصيدة سميراميس» يتقدمها إلى يمين أعلى الصفحة مستطيل تضمن مفتاحاً يقول «روى دانتي في الكوميدية الإلهية خبراً نقله عن كتاب تاريخ الأشوريين لا رازيوس. هو أن سميراميس أحبت ابنها بعد وفاة زوجها نينوس فعاشرها معاشرة الأزواج».

ثم توالت أبيات القصيدة، وقل شطورها لأنها لم تتبع الشكل المعتاد في رسم أبيات القصيدة وإنما رسمت الشطور متوالية:

سكر الليل باللظى المخمور.

واقشعرت معالم الديجور.

وسرت نسمة فهش ستار.

واستخفته ضحكة التغرير...

ولعله الأول في العراق اختار هذا الشكل، وهو دون شك أسبق من نازك الملائكة فيه، وليس صغر مساحة الصفحة سبباً فيه لأن الصفحة على صغر مساحتها تحتمل في عدد من القصائد (كثير ذات البحور القصيرة الرسم التقليدي، ثم إن من الرسم التقليدي ما يعرف لدى الطباعين باليد والرجل.

أقول في العراق لأن اللبنانيين أسبق إليه..

لا أذكر هذا في معرض مدح أو ذم، وإنما أذكره في معرض حالة من التمرد على المألوف وسعي للتجديد، ثم ما يخفف على العين غداً من نظام التفعيلة... أو رسم البيت الواحد في ثلاثة أسطر أو أربعة...

بحر قصيدة «سميراميس» الخفيف، وهو وإن سمح أكثر من غيره بتدوير شطري البيت الواحد، فإنه ليس من البحور السهلة... وإذا كانت سمير اميس أسبق شعر الديوان زمناً ولتكن حينئذ في عام ١٩٤٤م فمعنى ذلك نضج شاعرية صاحبها وريادته في صورة الشعر العراقي وموضوعاته والجرأة على اقتحام الأسطورة ـــ وليكن بعد ذلك متأثراً بإلياس أبو شبكة أو عمر أبو ريشة.

ومن التجديد العراقي، الذي هو ليس تجديداً عراقياً فقط وإنما هو تجديد عربي، ما عرف بالشعر المقطعي، وقد سبق إليه المهجريون فيمن سبق. وقد جاءت «سمير اميس» في مقطعين، الأول رائي (كنت أنتظر من الحس الموسيقي لصاحبها ألاّ يقع في قوافيه «بالتغرير» بعد الـ «الديجور» فبين الواو والياء هبوط يهز الأذن أحياناً) والثاني همزي.

ثم جديد (عراقي) آخر بثلاثة سطور حوارية لاهي من الراء ولا هي من الهمزة:

سميراميس من هذا الذي يغفو إلى جنبك

كطيف الشك ملحاح

يريق الإثم في قلبك

هي من الباء ومن بحر آخر (الهزج). وفي هذا وهذا مايقرب نحو ماهو أبعد في التصرف...

وفي صدر «الكوخ الوردي»:

«التقينا صدفة...

فبنينا كوخاً على شاطىء حلم...

ثم افترقنا...

ورأيتها ثائبة... فلم تعرفني.

حاولت أن أذكرها.

بحثت في عينيها عن الماضي عن قلبي...

عن كوخنا الوردي.

ولكن لم أجد غير حاضر بليد وخفقة طين.

وقصر إنسان لا كوخ شاعر...».

وصدر «شفاه مطبقة» و«هأنذا صامت كالظلام، وهذا قلبي الحزين العاجز عن الغناء ينام الآن في صدري ـــ هيلدرن».

وينتهي الديوان، وعلى الصفحة ١٢٩: «شكر. لا يسعنا والديوان قد انتهى إلا أن نقدم شكرنا للأساتذة الفنانين الذين ساهموا في إصدار هذا الديوان بهذا الثوب وهم...

جواد سليم في صورته الجحيم.

خالد الرحال في تمثاله النهر الأسود.

فوزي الشماع في صورته صدى خريف.

كما نشكر همة السيد صاحب الصباغ على جهوده التي بذلها معنا خلال طبعه ــ الوقت الضائع».

أجل فكثير من القصائد مصورة فنياً، وعلى الغلاف الخارجي صورة، وعلى طيته وجه الشاعر.

ثم صفحة (١٣١) جدول الخطأ والصواب، فالغلاف الخارجي الأخير تتوسطه ثلاث كلمات «رسائل الوقت الضائع». وفي طيته مارأينا في بقية التعريف بالشاعر.

ونعيد النظر لنرى تتمة لما مرَّ من مقطوعية وتغيير في البحر تمهيداً ــ غير مقصود ــ لتطويع العين والأذن لخطوة قادمة تعرف بالشعر الحر، فنقف قليلاً عند قصيدة اختناق حيث تختم كل خماسية فيها ببيت نوني يكتب شطراه متواليين:

وعافها الماضي

رعشات خذلان

ونقف عند عجز البيت الأخير من قصيدة «خفقة الطين» وقد رسمه على ثلاثة سطور:

باللظى

بالشــر

بالليل المنير

ثم تتوالى المقطوعات والقصائد بين مقطوعيات ورباعيات وثنائيات مع قليل جداً من التزام قافية واحدة:

أنا أهواك. صدى خريف. نشيج. الصمت الحالم. الزهرة الحمراء. قيثارة الأمل. فلترقد (لاسكار وايلد). لا شيء هنا. صور في كأس. نهاية حلم. سأم. لهاث الوحدة. النهر الأسود. حدليني. ربيع شقية. الطبيعة الغاضبة. انتظار. اختناق. كفن من دخان. شكاية مهمل. صوت شاعر. انتفاضة كأس. همس الطريق. خفقة الطين، جحيم. لعنة التراب. ستبقى. العواصف السود. الإله الغول. مهزلة الوجود. ختام. شتاء محموم. ظلال. ذلك الشيء الصغير. مشنقة العمر. الباب المهجور. سمراء. الكوخ الوردي. صدى عذاب. شفاه مطبقة. خلوات في الظلام.

ليس للديوان «فهرس» ــ وقد يعد صاحبه ذاك تجديداً ــ وكأن الديوان كله قصيدة واحدة تتنوع بحورها وقوافيها. تبعاً لأطوار تجربة واحده أو صور من حال نفسية واحدة عليها شاعر يحمل في جوانبه الثورة على المألوف المحافظ في ثقة من يتصور أن البوهيمية حل أو أنها ثقة وقدرة على تغيير العالم. والتجربة مرة امتزجت بها تجربة عائلة ومجتمع بفرد وحب أخفق سريعاً، مع تأثر لدى الإعراب عنها بجديد العالم العربي ــ في بيروت خاصة ــ من مزيج بين رومانتيكية ورمزية، ولم يكن التأثر تأثر تقليد قدر ما هو تأثر التقاء أمزجة ووقوع الضائع على حل وصل اليه ضائع قبله..

ويتصدر عدد من القصائد كلمات نثرية ذات دلالة، فقد سبق قصيدة «لهاث الوحدة» هذه السطور: «سنحسبه شاعراً يخطو إلى الشيخوخة عجلاً، ثم يقف لاهثاً، يلتفت إلى ورائه، ليذرف على شبابه دمعة حارة، ويستعيد ذكريات حب مات من الوجود، وعاش في قلبه، لكنك مخطىء، فشاعرنا في ريعان شبابه، لكنه هرم في بوهيميته، فعروقه التي كانت تنبض بالعاصفة التي تهب من سعار اللذة، أصبحت ذابلة «يتلضى [يريد يتلظىٰ] فيها الهرم!».

صدقني إنها صدمة حب، عاش في أحلام شاعر، ثم تمرغ في التراب! فياسخرية الطين المهن!» ــ لعله يريد المهين من الفعل مهن.

وصدر قصيدة «شكاية مهمل» بقوله:

«... هي قصة ليلة سوداء تستطيع أن تعرفها لو حاولت أن تقف في ليلة من ليالي الشتاء الممطرة وفي ساعة متأخرة من الليل على حدبة «الجسر العتيق» ولو تقصت نظراتك أعماق النهر... إذن لسمعت في أمواجه حديثاً عن إنسان أراد أن يرمي بنفسه في أعماقه! غير أن حياته كانت مقيدة بالأرض فلم يستطع أن يهب هذا النهر غير قلبه..».

وصدر «همس الطريق» بقوله:

«عندما تلتفت الظلمة ولا ترى سوى مصباح صغير يخفق بين أطلال صدر محطم... عندما يستيقظ الإنسان ولا يحس بغير ظلمة تنفض أشباحها في ذلك المصباح... عند ذاك سيهمس الطريق وستعرف من أنت».

لو كانت قصيدة النثر قد ولدت آنذاك لقلنا هذا من قصيدة النثر. وفي نثر بلند الحيدري الذي يصدر به قصائده طليعة غير مقصودة لقصيدة النثر.

وكتب في «العواصف السود»: مهداة إلى ــ ع ــ على رأس دبوس سأبني قصراً يكون أثبت من حبك». وفي «مهزلة الوجود»: «مهداة إلى أمي». وفي «سمراء»: «ليس هناك إلاّ الروح لو هبّت على الصلصال لاستطاعت أن تخلق الإنسان ــ اكسوبري».

• أسهبنا في وصف الطبعة الأولى «خفقة الطين» لأهميته في تاريخ الفن الشعري الحديث عموماً. وتاريخ الفن الشعري لدى صاحبه. ولابد للدارس المنهجي من العلم بهذا الوصف ليدفعه على الرجوع إليه بعد الذي يرى من غياب أشياء كثيرة منه في طبعة دار العودة ومنها:

١ ــ التعريف بالمؤلف.

٢ ــ الإهداء.
٣ ــ مفاتيح عدد من القصائد مثل «سميراميس» و«لهاث الوحدة» و«شكاية مهمل» و«همس الطريق» و«الكوخ الوردي».
٤ ــ القصائد المهداة: «العواصف السود» و«مهزلة الوجود».
٥ ــ القصائد المصدرة بأقوال مثل «سمراء» و«شفاه مطبقة».
٦ ــ الصور وأسماء فنانيها وعلى رأسهم جواد سليم وخالد الرحال.
٧ ــ ختام في ط ١، صارت إيماءة وداع في ط. العودة.
٨ ــ سمراء في ط ١، صارت إلى سمراء في ط. العودة.
٩ ــ وفي ط. دار العودة مما لم يكن في ط ١ قصيدة ياطفلتي ص ص ٢١٦ ــ ٢١٩ تقع بعد قصيدة شفاه مطبقة.
١٠ ــ تليها قصيدة أخرى لم تكن في ط ١ هي «في الأرض» ص ص ٢٢٠ ــ ٢٢١.
١١ ــ تليها قصيدة «نقمة» ص ص ٢٢٢ ــ ٢٢٣ خاتمة قصائد الديوان في ط. دار العودة.

كان المفروض بالمؤلف أن يبين سبب زيادة هذه القصائد أو تأريخها في الأقل كما هو المفروض في بيان أي تغيير آخر جرى.

١٢ ــ لقد أجرى المؤلف تعديلات في عدد من قصائد الطبعة الأولى كتغيير لفظة أو حذف بيت أو زيادة بيت.

ومن الأمثلة على ذلك ماجرى على قصيدة سميراميس فقد صارت «تعطرت»: تمرغت. وصارت «الحياة»: النهار. وصار الشطر «بعض أطلال لذة شهاء»: بعض أطياف منية هوجاء ؛ وصارت «فسماع»: هيه مهلا.. وصارت «تهادت»: تنزت. و«أغنيات»: ختلات. و«لعنة الأنواء»: ثورة الأنواء. و«الهوجاء»: الرعناء، ثم حذف البيت بين أنت... وفيك:

خلدت فيه لعنة الآباء.

لست في الأرض غير نطفة عار.

وجعل «أنا قطرت روحها»: «أنا أيقظت شرها. و«وترتد»: فترتد، ثم حذف صدر البيت الأخير (كطيف الشك ملحاح)

وزاد للختام:

هو ابني أيها الليل الذي يولد من رعبك

ومن الأمثلة على الاضطراب ما جرى للكوخ الوردي، فقد جاءت في ط ١ بأربع حماسيات، اثنتان على ص ١٢١ يليها خطأ في الصفحات لدى الترقيم ١٢٧، ١٢٤، ١٢٥ ثم الخماسيتان الثنيتان على رقم ص ١٢٢.

ومن الاضطراب في ط ١: جاء عنوان «شفاه مطبقة» ص ١٢٥ وجاء النص ص ١٢٧، على حين جاءت صحيحة في ط. دار العودة ص ص ٢١٤ ــ ٢١٥.

١٣ ــ وفرق مهم في الشكل الذي وردت عليه قصائد ط. دار العودة حين يقطع الشاعر الشطر الواحد إلى شطرين أو ثلاثة قد يكون الشطر كلمة وقد يكون كلمتين موهماً العين أنه من شعر التفعيلة، أو هكذا نظم تفعيلياً حراً منذ البدء.
١٤ ــ اما المقدمة التي تصدرت ط. دار العودة بقلم عبدالجبار عباس ص ص ٥ ــ ٥٧ فهي متأخرة كتبت مقالة في مجلة.

فيما لا يجوز للعلماء

مخيمر صالح
جامعة اليرموك - الأردن

بابتي، عزيزة فوّال /العصر الأموي: أدبه وحضارته.ــ ط١ .ــ [؟ الأردن]: دار الإنشاء، ١٩٨٤م.

ملخص البحث:

يركز هذا البحث في المقام الأول، على ما نقلته الدكتورة عزيزة فوّال بابتي، من كتاب الأستاذ المرحوم أحمد الشايب «تاريخ الشعر السياسي إلى منتصف القرن الثاني» فقد نقلت الدكتورة أكثر من مائة وخمسين صفحة من الكتاب المذكور، نقلاً حرفياً دون أدنى إشارة إلى كتاب الشايب، وكان ذلك في كتابها المسمّى «العصر الأموي أدبه وحضارته».

كنت أتابع غيري ــ كغيري من الباحثين ــ ما يصدر في مجال تخصصي «الشعر الإسلامي والأموي». وفي صيف عام ١٩٨٦م وقفت على كتاب في هذا الحقل موسوم بـ «العصر الأموي: أدبه وحضارته»[١] تأليف الدكتورة: عزيزة فوّال بابتي. ولقد سعدت بذلك وحملته معي إلى تركيا ــ وكنت منتدباً لإحدى جامعاتها ــ وكأني أحمل «رأس كليب» وهناك شرعت في قراءة الكتاب فصلاً فصلاً، صفحة صفحة، وكونت فكرة عامة ودقيقة عن الكتاب، فيها إيجابيات تحمد المؤلفة عليها مثل: الاستقصاء والشمولية، وكثرة النماذج الشعرية الوافية الدّالة على القضايا المعروضة. وفيها سلبيات مثل: الحشو المكرور، وحشد الجزئيات التي لا فائدة كبيرة منها، وهي أمور قد يقع فيها غير قليل من الباحثين. غير أنّ المسألة التي لايستطيع أيّ إنسان عاديّ أن يتهاون فيها ــ بله الباحث العلمي ــ الأمانة العلمية التي خرمتها المؤلفة بل بعجتها، بالرّغم من أنّ المؤلفة الفاضلة تقول: «... هذا وفي كل هذه الفصول للقارىء الكريم زبدة الأفكار، آخذة بمبادىء العلم...» ص ٨، ولا يختلف اثنان على أنّ الأمانة العلمية أهم مبادىء العلم. لقد عمدت المؤلفة إلى النقل الحرفي ــ مع تغيير في بعض الكلمات ــ من الكتب المختلفة قديمها وحديثها، دون أن تراعي قواعد البحث العلمي مثل: علامات التنصيص أو الاقتباس أو النّقل بتصرّف، وجلّ ما كانت تفعله المؤلفة بعد نقل صفحات عديدة من مصدرها، وضع إشارة مضلّلة في الهامش فلا يعرف القارىء ما المعلومة المقصودة؟ ولا أين بداية النّقل، ولا نهايته. وأدلّ مثال على ذلك ما صنعته المؤلفة بكتابي الدكتور شوقي ضيف: العصر الإسلامي، والتطوّر والتجديد في الشعر الأموي، وكتاب الدكتور صبحي الصالح، علوم الحديث، وصنعت صنيعها هذا مع جميع المصادر. وقد تستطيع المؤلفة الفاضلة أن تحاجج في هذه المسألة، فتقول: وما هو الخطأ في ذلك مادمت ذكرت المصادر مرّة في قائمة المصادر والمراجع، ومرّة في هوامش الدراسة؟ وقد تجد من يقبل حجتها هذه. فما هي قائلة بما صنعته بكتاب الأستاذ المرحوم أحمد الشايب، الموسوم بـ «تاريخ الشعر السياسي إلى منتصف القرن الثاني»؟؟؟ إنّها لم تشر إلى هذا الكتاب في دراستها ألبتة، مع أنّها نسخت عشرات الصفحات من الكتاب نفسه، إضافة إلى أنها اعتمدت منهج الكتاب من حيث التبويب، والتقسيم والشخصيات والموضوعات. وقد تقول: وقع الحافر على الحافر، فأردّ بأنّ الحافر قد يقع على الحافر مرّة أو مرتين أو ثلاثاً، ولكن ذلك لايحدث طوال الرّحلة ذهاباً وإياباً. وأؤكد أنّ المؤلفة كانت واعية بما تصنع، والدّليل على ذلك أنّها حاولت أن تموّه على القارىء فعمدت إلى تغيير طفيف فيما نسخته، لا يتعدى زيادة حرف، أو حذف آخر، مثل (كان، فكان) (رأى، فرأى) حذف ربّما، أو لعلّ، وضع مرادف بدل كلمة ما، تقديم كلمة وتأخير أخرى وهكذا.

وليمسك القارىء كتاب الأستاذ المرحوم الشايب[٢]، من صفحة ١٦٢ إلى صفحة ٣٢٥. وكتاب المؤلفة من صفحة ١٨٥ إلى صفحة ٤٤٢. ويفارق بنفسه ماجاء عند الاثنين. أمّا أنا فسأختار نماذج متفرقة وعشوائية ومحدودة لأن المقام لا يسمح بأكثر من ذلك.

● يقول الشايب ص ١٦٢، شطر ٧: «وهذا معناه أنّا أمام عهد جديد في التاريخ الإسلامي السياسي يمتاز بالأوضاع الآتية:

أولاً: استقرار الحكومة الإسلامية في أسرة واحدة، هي الأسرة الأموية يتوارث أفرادها الحكم بعدما كانت حكومة شورية، أو تشبه ذلك دون اعتبار العصبية، وهذا معناه أنّ سياسة الدولة، تخضع لتدبير هؤلاء الخلفاء وحدهم ملاحظين فيها صالحهم، حتّى لا يذهب

عنهم السلطان، فاحتاجوا بهذا إلى تأييد يسند سياستهم، وأعدوا لذلك الجيوش والعصبيات والمال وحسن الحيلة وقوّة الشعر».

● وتقول عزيزة ص ١٨٥ «كل هذه العوامل مجتمعة مهّدت السبيل أمام عصر جديد في التاريخ الإسلامي السياسي هو العصر الأموي الذي تميّز بميزات عدّة أهمها:

أولاً: استقرار أمور المسلمين في قبضة أسرة واحدة، هي الأسرة الأموية يتوارث أفرادها الحكم، بعد أن كان شورياً. ومعنى هذا أنّ سياسة الدولة قد /ص ١٨٥ / صارت إلى هؤلاء الخلفاء يصرّفونها وحدهم، وفي الحدود التي تحفظ مصالحهم، وتبقي على سلطانهم، وفي سبيل تدعيم هذه السياسة، استعانوا بالجيوش والعصبيات والمال والدّهاء وقوّة الشعر». ص ١٨٦. وليتابع القارىء الميزة الثانية والثالثة والرابعة والخامسة عند المؤلفين.

●● ليفارق القارىء بنفسه ص ١٦٨ سطر ١٨، وص ١٦٩، ١٧٠، من كتاب الشايب، بصفحات كتاب المؤلفة رقم ١٨٧، ١٨٨.

● يقول الشايب ص ١٧١ سطر ١٧، (خصائص شعر الخوارج) (١) ــ شعر الخوارج جديد في موضوعه، فهو شعر مذهب حديث أوجده الإسلام من أساسه وغذّاه بأصوله السياسية والدّينية... وهو جديد في معانيه، إذ كانت الآراء والبراهين، إسلامية جديدة من القرآن أو السنّة لاتمت للجاهلية بسبب....... وهو جديد في غايته، إذ كان جهاداً في سبيل الحكم الصالح، والنظام السليم من الفساد، ودفع الظلم عن الناس، وكان جديداً في خلق رجاله، وعواطفهم المهذّبة الرّقيقة سواء في الجهاد، والتحاب، والإخلاص. وجديداً في أساليبه الرقيقة، السلسة الجزلة التي تعتمد على القرآن في الصياغة...». ص ١٧٢.

● وتقول عزيزة (خصائص شعر الخوارج): «فهو جديد في موضوعه لأنه شعر مذهب حديث، أوجده الإسلام، واستمدّ عناصره السياسية والدّينية منه، وهو جديد في معانيه فكلّها معان إسلامية مستوحاة من القرآن والحديث، وهي أبعد ما تكون عن معاني الجاهلية....... وهو جديد في غايته لأن شعراءهم كانوا يقولونه بباعث من الجهاد في سبيل الحكم الصالح، والنظام الذي لا يتطرّق إليه الفساد، ودفع الظلم عن الناس، وهو جديد في أخلاق رجاله وعواطفهم، لما تتجلى من قوّة أخلاقهم في الجهاد ورقة عواطفهم في الإخلاص والتحاب، ثمّ هو جديد في أساليبه التي تنمو في سلاستها ودقتها وجزالتها أساليب القرآن.......» ص ١٨٩.

وليتابع القارىء رقم (٢)، (٣)، (٤)، (٥) عند الشايب وصفحة ١٨٩، ٩٠، عند المؤلفة.

●● يقول الشايب (ترجمة عمران بن حطّان) ص ١٧٧، سطر ٨ «هكذا عاش مطارداً في سبيل مذهبه مدّة ما، ينكر حقيقته خوف السلطان».

● وتقول عزيزة ص ١٩١، سطر ٥،٦ «وقد عاش مطارداً في سبيل مذهبه فترة من الزمن، ينكر حقيقته خوفاً من السلطان».

●● يقول الشايب: (ترجمة الطرمّاح) ص ١٨٠ سطر ١٨، ١٩ «ويمتاز شعره السياسي بقوّة ووضوح، وروح إسلامي مهذّب، ورقّة وحنين إلى الاستشهاد شأن إخوانه الشراة».

● وتقول عزيزة ص ٢٠٣ سطر ٢٠: «إنّ شعر الطرماح السياسي يمتاز بالقوة والوضوح، وبالروح الإسلامية المهذّبة، والحنين إلى الاستشهاد شأن إخوانه الشرّاة».

● يقول الشايب (ترجمة عمرو بن الحصين» ص ١٨١، سطر ١ ومابعده: «أمّا عمرو بن الحصين، فكان مولى تميم. وشعره الخارجي المأثور متّصل بوقعة قديد[٣] بين الخوارج، أتباع أبي حمزة؛ وبين جيش الدّولة برياسة عبدالواحد بن سليمان بن عبدالملك قرب المدينة، وكانت موقعة عظيمة، استشهد كثير من قريش، والأنصار، والقبائل، والموالي، ودخل الشراة المدينة على أثرها دون قتال، وبعد أشهر خرج أبو حمزه إلى مكة المكرمة، فداهمته جنود الدولة فقتلته وقهرت أتباعه، ثم أقبل من صنعاء طالب الحق عبدالله بن يحيى شيخ أبي حمزة فهزم وقُتل أيضاً».

● وتقول عزيزة. ص ٢٠٥، سطر ١ ومابعده: «عمرو بن الحصين: هو مولى تميم، وشعره الخارجي متّصل بوقعة «قديد» بين الخوارج، أتباع أبي حمزة، وبين جيش الدولة، بقيادة عبدالواحد بن سلمان بن عبدالملك قرب المدينة، وهي موقعة كبيرة استشهد فيها كثير من قريش، والأنصار، والقبائل، والموالي، ودخل الشرّاة المدينة على أثرها دون قتال، وبعد أشهر خرج أبو حمزة إلى مكة، فداهمته جنود الدولة وقتلته، وهزمت أتباعه، ثم أقبل من صنعاء عبدالله بن يحيى شيخ أبي حمزة، فهزم وقُتِل أيضاً».

● يقول الشايب ص ١٨٢، سطر ١١: «ويصف حياة الشرّاة من تقى وعبادة، وتلاوة وجهاد».

● تقول عزيزة ص ٢٠٦ سطر ٤: «ويصف حياة الشرّاة من تقى وعبادة، وتلاوة وجهاد».

● يقول الشايب ص ١٨٢، سطر ١٥: «يمتاز عمرو هذا بطول النّفس، والاستقصاء والقصص، واكتمال عناصر القصيدة، والجزالة في التعبير، وهو يلتقي بالطرماح في الوصف...».

● وتقول عزيزة ص ٢٠٦، سطر ٧: «هذا ويمتاز شعر عمرو بن الحصين بطول القصيدة والقصص والاستقصاء، واكتمال عناصر القصيدة، وجزالة التعبير، والميل إلى الوصف كالطرماح».

وللقارىء مقارنة ما جاء في ص ١٨٥ عند الشايب وص ٢١٣ عند المؤلفة.

● يقول الشايب ص ١٨٧، سطر ١٦: «ومن تعاليم الشيعة التي تتصل بالخلافة الإسلامية أو نظام الحكم في هذه الدولة، قولهم بالعصمة، والتقيّة، والرجعة. والمهديّة، فالأئمة عندهم معصومون من الخطأ، ولعلّها فكرة فارسية أدخلها الفرس الذين درجوا على ارستقراطية الملوك وتقديسهم، لذلك سمّاها العرب نزعة كسروية، وأنكرها معتدلو الشيعة وأئمتها الأولون لمخالفتها الطبيعة الإنسانية، ولاسيّما في هذه البيئة العربية التي لا تعرف إلا الديمقراطية».

وتقول عزيزة ص ٢١٤، سطر ١٠: «ومن تعاليم الشيعة التي تتصل بالخلافة الإسلامية أو نظام الحكم في هذه الدولة، قولهم بالعصمة والمهدية[٤] والرجعة والتقيّة، فالأئمة عندهم معصومون من الخطأ، وعصمة الإمام هي فكرة فارسية تسرّبت إلى التشيّع وقد أنكرها معتدلو الشيعة وأئمتهم الأولون لمخالفتها الطبيعة الإنسانية وبخاصة في البيئة العربية التي تمارس الديمقراطية».

●● اقتبس الأستاذ الشايب قولاً للأستاذ أحمد أمين واضعاً علامة التنصيص وهو: «فالخارجي يعلن الخروج على الإمام في صراحة ولو كان وحده، ويحاربه ولو كان في نفر قليل مهما يبلغ عدّوه من العدد، ولا يداري ولا يماري، والشيعيّ يداري ويجاري، ويتستّر ويتكتّم حتى يظن أنّ الفرصة أمكنته فيظهر» (ضحى الإسلام ج ٢، ص ٢٤٩).

أمّا المؤلفة فحذفت علامتي التنصيص فقالت: فالخارجي يعلن الخروج على الإمام في صراحة، ولو كان وحده، ويحاربه في نفس قليل مهما يبلغ عدوه من العدد، ولا يداري ولا يماري، والشيعيّ يداري، ويماري، ويتستّر ويتكتّم، حتى يظن أنّ الفرصة ممكنة فيظهر[٤] (أحمد أمين، ضحى الإسلام، ٣ /١٤٣).

●● يقول الأستاذ الشايب ص ١٨٨، سطر ٢١، و ص ١٨٩: «ولنأخذ الآن في نشاطهم السياسي، إذ كان مقترناً بقسط وافر من شعرهم السياسي، وعاملاً على طبعه طابعه الثائر الحزين، والأصل العام لهذا النشاط أن الشيعة يسعون لاسترداد الخلافة من الأمويين إذ كانت حقهم المسلوب. والأمويون يرصدونهم سراً وعلناً، وينكّلون بهم أشد تنكيل، وكأنّ الأمويّن رأوا في ثورة الشيعة خروجاً على نظام مستقر وحكومة شرعية، فلا يستحق الثوّار إلا (القمع)[٥] حفظاً لكيان الدّولة وإقراراً للأمن والنّظام. كانت هناك نزعتان مختلفتان تماماً: نزعة أموية السياسة الخالصة التي تقوم على الواقع، والظفر بالسلطان بأيّة وسيلة، ونزعة الشيعة المشبعة بروح الحق الإلهي...».

●● وتقول المؤلفة ص ٢١٥، سطر ١٨، و ص ٢١٦: «بالإضافة إلى ذلك اقترن نشاطهم السياسي، وطبعه بطابع ثائر حزين، وقد بدأ هذا النشاط بسعي الشيعة لاسترداد الخلافة، حقهم السّليب، وترصّد الأمويين لهم سراً وعلناً، والتنكيل بهم في كل محاولة لهم، وكان الأمويون قد رأوا في ثورة الشيعة خروجاً على نظام مستقر وحكومة شرعية، فلا يستحق للثوار إلا القمع حفظاً لكيان الدولة. واستقرار الأمن والنظام، ومن ثم كانت هناك نزعتان مختلفتان: نزعة أموية سياسية تقوم على الواقع والإبقاء على السلطان بأية وسيلة، ونزعة الشيعة المشربة بروح الحق الإلهي...».

●● يقول الأستاذ الشايب، ص ١٩٢، سطر ٥: «... ثم كان هذا النشاط ظاهرة لشعور السخط على هؤلاء **الغاصبين**، والحزن على هؤلاء **المغصوبين** المشرّدين الذين لايملكون قوة مادية كالتي يملكها خصومهم، ولا يجترئون على الحق كما اجترأ خصومهم فعاشوا يرون الدنيا عليهم، وينقمون من السياسة مجافاتها للمقاييس الدينية والخلقية».

● وتقول المؤلفة، ص ٢١٩، سطر ١١: «... قد ولّدت شعور سخط على الأمويين **الغاضبين**، وشعور الحزن على العلويين **المغضوبين**[٦] المشردين، الذين لايملكون من القوّة الماديّة مثلما يملكه خصومهم، ولا يجترئون على الحقّ جرأتهم، ومن ثمّ عاشوا مضطهدين يرون الدنيا عليهم لا لهم، وينقمون على السياسة مجافاتها للقيم الدينيّة والأخلاقية...».

●● يقول الشايب: (خواص الشعر الشيعي)، ص ١٩٣، سطر ٣: «كان شعرهم السياسي يظهر في فنون شتّى، فهو احتجاج وتصوير، ومديح ورثاء وابتهال إلى الله، ثمّ هو هجاء لأعدائهم من الأمويّين والزبيرين والعبّاسيّين، ولكن هذه الفنون تختصر كلّها في أصل واحد هو: الجهاد الأدبي في سبيل الخلافة العلوية، أو حكومة آل الرسول وأوصيائه ذوي الحق الإلهي المقدّس عند هذا الحزب السياسي».

●● وتقول المؤلفة، ص ٢٢٠، سطر ٣: «ظهور شعرهم السياسي في صور وفنون شتّى من: احتجاج ووصف، ومديح ورثاء، وابتهال إلى الله، وهجاء لأعدائهم من الأمويّين والزبيريّين، ويكمن ردّ هذه الفنون المختلفة إلى أصل واحد هو الجهاد الأدبي في سبيل الخلافة العلوية، أو حكومة آل الرسول وأوصيائه ذوي الحقّ الإلهي المقدّس عند هذا الحزب السياسي».

●● ويقول الأستاذ الشايب (خصائص الشعر الشيعي)، ص ٢٢، سطر ٨: «والأسلوب مرّة هادىء رزين حين يسلك سبيل التقرير والاحتجاج العقلي أو الديني. ومرّة ثائر قوي حين يغضب على سلوك الخصوم وينقم منهم، وقد يكون رقيقاً حين يبكي آلام العلويّين ويصف هوانهم الشديد، وهو حزين في كلّ هذه الحالات. لايبلغ في القوّة أسلوب الخوارج».

●● وتقول المؤلفة، ص ٢٢٠، سطر ٩: «فهو تارة هادىء رزين حين يسلك سبيل التقرير والاحتجاج العقلي أو الديني، وتارة قويّ ثائر حين يغضب من سيوف الخصوم وينقم منهم، وقد يكون رقيقاً حين يبكي آلام العلويّين، ويصف هوانهم، ويرثي لحالهم، وهو في جميع هذه الحالات حزين ساخط ناقم، وإن لم يبلغ في القوّة شعر الخوارج».

●● يقول الشايب، ص ١٩٤، سطر ١: «يختلف شعراء الشيعة عن شعراء الخوارج في بعض الخواصّ منها: أن شعراء الشيعة لم يختصّوا بمذهبهم اختصاص الخوارج بل شغلوا بفنون أخرى وغايات نفعية، فمدحوا وهجوا وتكسّبوا بالشّعر وذهبوا به مذاهب عامّة أو عاديّة، فالكميت مدح الأمويّين وأخذ جوائزهم مدّعياً التقية، وكثير فعل ذلك أيضاً وعرف بالنّسيب. ومنها أن شعراء الشيعة نظريون، لم يجاهدوا كشعراء الخوارج الذين عدّوا أنفسهم شهداء ولم يكونوا في الورع والتّقى مثل نظرائهم، فالشيعة ربّما زهدوا في زعمائهم أو أئمتهم إشفاقاً عليهم، ولكنّهم طمعوا في غيرهم من ممدوحيهم، بخلاف الخوارج الذين احتقروا الدنيا وازدروا المال وربّما عدّوه فتنة وشرّاً، ولهذه الظّاهرة النّفسية أثرها في قوّة الشعر لأنها قوّة نفسية في مصدرها».

●● وتقول عزيزة، ص ٢٢٠، ٢٢١، سطر ١٦ ومابعده: «لم يقصر شعراء الشيعة شعرهم كما فعل شعراء الخوارج، وإنما استخدموه في فنون أخرى كالمديح والهجاء والنّسيب، كما تكسّبوا به، فالكميت الشيعي مدح الأمويّين وقبل جوائزهم مدّعياً التّقية، وكذلك فعل كثيّر مع اشتهاره بالنّسيب، وشعراء الشيعة نظريّون لم يجاهدوا كشعراء الخوارج الذين عدّوا أنفسهم شهداء، كذلك لم يبلغوا من الورع والتقوى مبلغهم. وإذا كان الشيعة قد زهدوا في ما عند زعمائهم وأئمتهم إشفاقاً عليهم؛ فإنّهم قد طمعوا في غيرهم من ممدوحيهم. وهذا على خلاف حال الخوارج الذين احتقروا الدّنيا وازدروا المال، وربّما عدّوه شرّاً وفتنة، ولهذه الظاهرة النفسية أثرها ودلالتها في قوّة الشعر، لأنها قوّة نفسية في مصدرها».

●● يقول الشايب، ص ١٩٩، سطر ٩ وما بعده: «اشترك كثيّر والكميت في التشيّع ومدح الهاشميّين، وكلاهما أخذ بالتقيّة ومدح الأمويّين، إلا أنّ الكميت مدحهم متأخراً مرغماً، وكثيراً مدحهم راغباً محترماً، والكميت هجا أميّة ولا نعرف ذلك لكثيّر وإن لم يكن راضياً عن منهجهم السياسي، وكان الكميت أوضح احتجاجاً، وأكثر شعراً مذهبياً، ولم يفرّق كثيّر في فنه بين شخصيته السياسية والاجتماعية».

●● وتقول المؤلفة، ص ٢٤٥، سطر ١ وما بعده: «وكثيّر يلتقي مع الكميت في التشيّع ومدح الهاشميّين، وكلاهما أخذ بالتشيّع وبالتّقيّة، ومدح الأمويّين، إلا أن الكميت مدحهم مرغماً متأخراً وكثيّر مدحهم راغباً محترماً. وكلاهما له شعره في فنون أخرى غير شعر التشيّع واشتهر كثيّر منها بالنّسيب، ويختلفان في أنّ الكميت هجا الأمويّين، ولكن لم يعرف عن كثيّر أنّه هجاهم، وإن لم يكن راضياً عن منهجهم السياسي ويعتبرهم هم والزبيريّين عصاة، ووقود نار، وكان الكميت أوضح احتجاجاً وأكثرهم شعراً في التشيّع، على حين لم يفرّق كثيّر في فنّه بين شخصيته السياسية والاجتماعية».

● يقول الشايب، ص ٢٠٠، سطر ٨ وما بعده (ترجمة أيمن بن حريم): «أيمن إذا كان شيعياً بقلبه، مؤمناً بمكانة الهاشميّين، مفضّلاً لهم على سواهم، وكان أموياً بعقله ينتفع بصلته بهم ويسالمونه ويترضونه، ولكنّه مع ذلك مسلم، متحرّج محايد، يفرق بين الدين والسياسة، فلا يبيع دينه في سبيلها، ولا شأن له فيما تقتتل عليه الأحزاب من سلطان، وظاهر أنّه كان كأبيه، يكره الفتن والقتال ويحرص على المال».

● وتقول عزيزة، ص ٢٤٩، سطر ١ وما بعده: «وقد كان أيمن شيعياً بقلبه، مؤمناً بمكانة الهاشميّين، مفضلاً لهم على غيرهم وكان أموياً بعقله، ينتفع بصلته بهم ويسالمونه، ويترضونه، لكنّه مع ذلك مسلم متحرّج محايد، يفرّق بين الدين والسياسة، فلا يبيع دينه في سبيلها، ولا شأن له فيما تقتتل عليه الأحزاب من سلطان، فهو كأبيه يكره الفتن مع حرصه على المال».

● يقول الشايب، ص ٢٠٩، سطر ٥ وما بعده: «ويمكن تصوير الرّوح العام لحزب الزبيريّين في النقط الآتية: — ١ — يدّعي ابن الزبير أنّ معاوية خرج على نظام الشورى الإسلامي وولّى ابنه العهد. وهذا خطأ أو سنّة هرقلية لا تتفق وحرية الإسلام، كذلك كان يمقت الهاشميّين لتشبثهم بالخلافة ولو نظرياً...».

●● وتقول المؤلفه، ص ٢٦٠، سطر ١٠: «أولاً: يأخذ ابن الزبير على معاويه، خروجه على نظام الشورى الإسلامي عندما أتمّ البيعة لابنه يزيد، وأحال الخلافة ملكياً ووراثياً في بيته ممّا لا يتّفق وحرية الإسلام، وفي الوقت ذاته كان يمقت الهاشميّين لتشبثهم بالخلافة ولو نظرياً»(٧).

● يقول الشايب، ص ٢١١، ٢١٢، سطر ١٨ ومابعده: «وشعر ابن قيس وسلوكه يدلان على أنه قرشي خالص في آماله وآلامه جميعاً، فالخلافة يجب أن تكون في قريش ومعها المضرية، وعلى قريش أن تجتمع حول هذه الخلافة؛ تحوطها وترعاها معرضة عن هذه الفرقة التي قسّمتها شيعاً وأحزاباً يضرب بعضها بعضاً. وكان حريصاً على وحدة هذه القبيلة ذات المجد القديم في الجاهلية، والطريف بظهور الإسلام وقيام دولته فيها، ... وهنا تظهر أرستقراطيته السياسية،

فالخلافة من حقّ قريش دون غيرها من العرب أو المسلمين. وكم فخر بقريش، وبكى أيام وحدتها، وخاف عليها العوادي، ودعاها إلى لمّ شعثها قبل أن تشمّت الأعداء. وكان في فنه الشعري أرستقراطياً كذلك، فلم يسف ولم يهج كما أقذع غيره. بل كان جزل الأسلوب، رقيق الشعور، مهذب النّفس، نقّي الضمير عفّ اللسان..».

●● وتقول عزيزة، ص ٢٦٩، ٢٧٠، سطر ٢٠ وما بعده: «... فإن شعره وسلوكه يدلان على عصبيته القرشية، والخلافة عنده يجب أن تكون في قريش ومعها المضرّية وعلى قريش أن تجتمع حول هذه الخلافة، وترعاها، وأن تجنبها الفرقة التي خلفت أحزابها تقاتل بعضها بعضاً. وكان ينادي بالإبقاء على وحدة قريش التي أتيح لها في الجاهلية والإسلام، ما لم يتح لغيرها من دواعي المجد وأسبابها، فنظرته السياسية تدل على أنها حقّ قريش دون غيرها من العرب والمسلمين، تدّل على أنه كان ارستقراطي السياسة، وممّا يؤيد ذلك أننا نرى له فخراً كثيراً بقريش وبكاء على أيام وحدتها، ودعوة إلى جمع كلمتها ولمّ شعثها حتّى لا تتعرض إلى شماتة الأعداء، وكذلك فنّه الشعري كان ارستقراطياً، فلم يكن في شعره قذعاً في الهجاء كغيره، وإنمّا كان جزل الأسلوب رقيق الشعور مهذب النفس عفّ اللسان...».

●● يقول الشايب، ص ٢١٧، سطر ٨ ومابعده:

«(١) لم يسلك الرقيّات مسلك البرهنه والاحتجاج كما فعل الكميت في هاشميّاته، فكان صاحبنا أشبه بالخطيب أو الكاتب، لذلك كان أسلوبه جزلاً بوجه عام، يشبه الخوارج من هذا الوجه، الذي تغلب عليه فيه العقيدة على الرأي».

● وتقول عزيزة: ص ٢٧٨، سطر ٢٠: «فهو لم يسلك مسلك البرهنة والاحتجاج كما فعل الكميت في هاشميّاته، ولهذا كان شعره أشبه بشعر الخوارج في غلبة العقيدة على الرأي»[٨].

●● يقول الشايب ص ٢٢١ سطر ٥ وما بعده: «كانت الحكومة الأموية عربية خالصة من حيث أشخاص الخلفاء وولاتهم وقوّادهم، ومن حيث التقاليد الاجتماعية، وما يتّصل بها من الشؤون الدينية لقرب الدولة من البداوة الأولى. فالزي عربي ونظام الطعام والشراب عربي مع شيء من التهذيب، والنزعات الخلقية والأدبية عربية، والحياة العقلية والعلمية لم تتقدم كثيراً، وهكذا كانت الدولة أو الحكومة الأموية عربية إسلامية غير خاضعة لطغيان الفارسية أو الرّومية».

●● وتقول عزيزة ص ٢٨١ سطر ١٦: «ومن سمات الحكومة الأموية أنها كانت عربية خالصة من حيث شخصيات الخلفاء، وولاتهم وقوّادهم ومن حيث التقاليد الإسلامية الاجتماعية، وما يتّصل بها من الشؤون الدينية لقرب الدولة من عهد البداوة فالزي عربي، والطعام والشراب عربي مع شيء من التهذيب والنزعات الخلقية والأدبية عربية، والحياة العقلية والعلمية لم تتقدّم كثيراً عمّا كانت عليه، وهكذا كانت الدولة أو الحكومة الأموية عربية إسلامية، غير خاضعة لسلطان الفارسية أو الروميّة».

ليلاحظ القارىء هنا ما أحدثته المؤلفة من خلل في المعاني بسبب محاولتها تغيير بعض الألفاظ، فقد قال الأستاذ الشايب أشخاص الخلفاء، وقالت المؤلفة شخصيات الخلفاء، وقال الشايب فنظام الطعام عربي، وقالت المؤلفة والطعام والشراب عربي.

●● يقول الشايب ص ٢٢٦ سطر ٣ ومابعده:

«٢ ـــ وأمّا من حيث مادته فقد استطاع الشعراء الموالي أن يجمعوا في شعرهم إلى حدّ ما، بين ثقافتهم العربية في هذا الفن؛ وبين شيء من وراثتهم ومواهبهم الفارسية التي تلمحها في مثل القصص، والرّفق بالحيوان، وطول النفس، والخطأ النحوي أحياناً، كقول زياد بن أعجم:

إذا قلت قد أقبلت أدبرت — كمن ليس غاد ولا رائح

وكان ينبغي أن يكون غادياً ولا رائحاً.

٣ ـــ كان من ظواهر الشعر المولوي حسن التنسيق ثم الاستقصاء أحياناً كشعر عمرو بن الحصين وغيره، وكذلك رقّة الأسلوب وقصر الوزن غالباً ثم تشبيه السطوة والقوّة بما كان للأكاسرة».

●● وتقول المؤلفة ص ٢٨٤، ٢٨٥ سطر ٢٣: «وأما مادّة هذا الشعر فإنّ شعراءهم استطاعوا أن يجمعوا فيه بين ثقافتهم العربية، وما ورثوه من ثقافتهم الفارسية ومواهبهم، ومن خصائص هذا الشعر: حسن التنسيق، واستقصاء عناصر الفكرة، كما في شعر عمرو بن حصين وغيره من رقّة الأسلوب، والميل إلى الأوزان القصيرة وطول القصيدة، وتشبيه الصفات العامة من قوّة وسطوة بما اتصف به الأكاسرة، وقد وردت في أشعارهم أخطاء نحوية كالتي نراها في شعر زياد الأعجم حيث يقول:

إذا قلت أقبلت أدبرت — كمن ليس غاد ولا رائح

وكان ينبغي أن يقول: كمن ليس غادياً ولا رائحاً».

●● يقول الشايب ص ٣٢٥ سطر ٣ وما بعده: «وبالموازنة بين مواقف الشعراء السياسيّين في هذه الفترة، نرى أن الشعراء السّابقين كانوا ينادون بإصلاح الحكومة الإسلامية، ولكن الموالي كانوا يريدون قتلها، كان الأولون يعملون في سبيل العرب، والآخرون في سبيل الفرس، افتخر العرب بالحاضر القائم، والموالي بالماضي الزّائل، اجتمع الموالي حيث تفرّق العرب، وأحسن الفرس السياسية لما غفل الهاشميّون، فعادت الكسروية وتقلصت الهاشمية».

●● وتقول المؤلفة ص ٣١٢ سطر ٩ ومابعده: «وإذا قارنّا بين شعراء

الموالي السياسيين وغيرهم من شعراء الأحزاب الأخرى في العصر الأموي، رأينا أنّ شعراء الموالي كانوا يريدون القضاء على الحكومة الإسلامية، ويعملون من أجل الفرس، على حين كان شعراء الأحزاب الأخرى ينادون بإصلاح الحكومة الاسلامية، ويعملون من أجل العرب، وإذا أشاد العرب بالحاضر القائم، فإنّ الموالي يفخرون بالماضي الغابر، وإذا مزّقت العصبيّات والأهواء العرب، وأضعفت من شأنهم، فإنّ الموالي يتجمعون حول هدفهم المشترك»[9].

●● يقول الشايب ص ٢٤٣ سطر ١ وما بعده «قام الحزب الأموي على أساس أنّ هناك خليفة أموياً هو عثمان بن عفان الذي قُتِل مظلوماً، وأهل بيته هم أولياء دمه يمثِلهم معاوية، وأنّ الأمويين أصلح للحكم وأقوم الناس بأعبائه ومعهم كثرة تؤيدهم، وأنهم أصحاب مجد قديم يناصي مجد الهاشميّين، وأنّ نتيجة التحكيم في أعقاب صفين كانت في جانبهم ثمّ زعموا للناس أنّهم وارثوا النبي ﷺ فصاروا بذلك أحقّ الناس بهذا الملك الإسلامي».

٢ ــ هذه الأصول مدنية أكثر منها دينية، فالخوارج أقاموا مذهبهم على أساس دينيّ من التّقى، والزهد، والمساواة، بين الناس وتحاشي الأثرة السياسية التي تورّط فيها الهاشميون والأمويون، والشيعة اعتصموا بصاحب الدين ومبلّغ رسالته لقرابتهم منه ووصايته لهم أن يكونوا ملوكه، كذلك الزبيريون غضبوا فيما قالوا لله ورسوله والمهاجرين والأنصار من أثرة معاوية وابنه وأهله بالفيء.

ونقم الموالي من بني أمية مجافاتهم روح الإسلام الديمقراطي بتفضيلهم العرب على الشعوب الأخرى، أما الأمويون فلم ير الناس لهم هذا الأصل الديني، بل رأوهم سياسيّين طلّاب دنيا وملك تبرّر غايتهم كلّ وسيلة، اصطنعوا الارستقراطية العربية والوراثة الملكية وأنشأوا ولاية العهد.......... واعتمدوا على قوّة السيف والمال والعقل في تأييد عرشهم».

●● وتقول المؤلفة ص ٣١٩، ٣٢٠ سطر (١ من أسفل) وما بعده: «إنّ الأصول التي قام عليها الحزب الأموي تتلخّص في أنّ الخليفة الأموي عثمان بن عفّان قتل مظلوماً، وأنّ أهل بيته هم أولياء دمه يمثلهم معاوية، وإن الأمويّين أصلح للحكم، وأقدر من غيرهم على القيام بمسؤولياته وأنّ غالبية المسلمين تؤيدهم، وأنّهم لا يقلّون عن الهاشميّين عراقة ومجداً، وأنّ نتيجة التحكيم كانت لهم، بالإضافة إلى ادّعائهم أنّهم وارثوا النبي ﷺ لهذا كلّه فهم أحقّ الناس بحكم المسلمين، ...... والأصول التي سارت عليها سياسة الأمويّين هي مدنية أكثر منها دينية، وأنها تخالف أصول الأحزاب الأخرى. فالخوارج مثلاً أقاموا مذهبهم على أساس دينيّ من التقوى والزهد والمساواة بين الناس والبعد عن الأثرة السياسية التي وقع فيها الهاشميّون والأميون، والشيعة احتموا بالرسول لقرابتهم منه، ووصايته لهم، في زعمهم بأن يكونوا خلفاءه. والزبيريون غضبوا برأيهم لله ورسوله وللمهاجرين والأنصار من استئثار معاوية وابنه وأهله بالحكم، والموالي نقموا على الأمويّين خروجهم على روح الإسلام الديمقراطي بتفضيلهم العرب على الشعوب الأخرى، أمّا الأمويون فلم يكن لهم في نظر الناس هذا الأصل الديني، بل رأوهم سياسيّين طلّاب دنيا وملك اصطنعوا الارستقراطية العربية والوراثة الملكية، وأنشأوا ولاية العهد واعتمدوا على قوّة السيف والمال والعقل في تأييد حكمهم».

وأكتفي بعرض هذه النماذج، غير أني ألحق بما كتبت نماذج مصوّرة وافية من الكتابين، كي يشركني القارىء أكثر في هذه المسألة، آملاً أن لا ينزلق غير المؤلفة ممّن ينتسبون إلى العلم كما انزلقت المؤلفة الفاضلة، وآملاً أن لا تنزلق هي مرّة أخرى في بحوثها الأخرى التي وعدتنا بها في مقدّمة كتابها. والله من وراء القصد.



(١) صدر عن دار الإنشاء للصحافة والطباعة والنّشر، ط ١، ١٩٨٤م.

(٢) اعتمدت في المفارقة، ط ٢، مكتبة النهضة المصرية، القاهرة، ١٩٥٣م.

(٣) لقد أحالنا الشايب إلى الأغاني ج ٢، ص ١٠٢، ١١١ ــ ٣. ولكن المؤلفة أسقطت الهامش موهمة القارىء إلى أن الكلام لها!

(٤) أحال الشايب إلى كتاب فجر الإسلام لأحمد أمين وصنعت المؤلفة مثله تماماً.

(٥) في الأصل (القمح) وهو خطأ مطبعي بالتأكيد.

(٦) ليلاحظ القارىء ما صنعته المؤلفة بكلمتي: (الغاصبين، المغصوبين)، لقد وضعت نقطة على الصاد فأصبحتا: (الغاضبين، المغضوبين) فاختلف المعنى بعد هذا التغيير.

(٧) ليراجع القارىء (ثانياً، ثالثاً، رابعاً ، خامساً) عند الاثنين، وقبل ذلك ص ٢٠٨، سطر ٣، عند الشايب، و ص ٢١٥، سطر ١ عند عزيزة.

(٨) ليراجع القارىء ص ٢١٩، ٢٢٠، ٢٢١ عند الشايب، وص ٢٨٠، ٢٨١ عند عزيزة.

(٩) ليراجع القارىء ص ٢٣٨ ومابعده وص ٢٣٦ سطر ٢، ٢٤٢، عند الشايب وص ٣١٥، ٣١٦، ٣١٩ عند عزيزة.

مخيمر صالح

الفصل السادس

الفحول والسياسة

أو في ظل المسكية (١)

— ١ —

جرير والفرزدق والأخطل والراعي وذو الرمة والقطامي يعدون فحول الشعراء في القرن الأول ومقدميهم ، الذين امتازوا بقوة الأسلوب ، وكثرة الفنون ، والمحافظة على الطابع العربي الأصيل للشعر ، والإبقاء على الحياة القديمة الاجتماعية والفنية ، وبعث حركة النقد الأدبي قوية عريضة حتى شغلوا عصرهم بشعرهم الذي كان مَرَدّ النقاد ، ومجال البحث ، وسجلّ الحياة العربية من أقدم عصورها المعروفة حتى نهاية القرن الأول .

وليس من المعقول أن يعيش هؤلاء في هذا الصخب السياسي الذي شغل الدولة الأموية دون أن يتأثروا به تأثراً مباشراً أو غير مباشر وسواء أكان هذا التأثر طردياً إيجابياً أم عكسياً سلبياً . أجل ، ليس ذلك معقولا لأن النشاط السياسي في عصر الأمويين كان شاغل الدولة الشاغل في الحياة الداخلية بين الأحزاب ، وفي الحياة الخارجية مع الدول الأخرى ، وكان الأدب يسجل ذلك كله حتى ليصح أن يقال : إن الأدب الأموى كان أدباً سياسياً .

لابد لمؤرخ الشعر السياسي إذاً ، أن يلم بمواقف هؤلاء الشعراء نحو السياسة الأموية ، ومقدار ما تأثروا بها وأثروا فيها ، ثم مظاهر ذلك في شعرهم بوجه خاص.

(١) وأول ما يلاحظ على هؤلاء ، عامة ، أنهم كانوا أقل من سواهم تأثراً بالحياة الإسلامية الجديدة ، ولا سيما إذا قرناهم بشعراء السياسة الآخرين ، ذلك أن هؤلاء الفحول قد احتفظوا إلى حد كبير بقسط من الحياة البدوية فعاشوا أو عاش أكثرهم في البادية يخضعون لنحو من الحياة جاهلي أو يكاد على الرغم من نشأتهم الإسلامية ، فتوزعوا بين بادية البصرة وما جاورها وبلاد الجزيرة لايبرحونها إلا ملمين بالمدن لحاجة سريعة ثم يعودون إلى الصحراء عاكفين على تقاليدَ جاهلية من شراب ، وتهاجٍ ، وعصبيات ، ومفاخرات ، واختلاف إلى المربد (عكاظ الإسلام) ، وهم بين نصراني كالأخطل والقطامي أو مسلم غير متحرِّج في دينه كالباقين على تفاوتهم في درجات هذه الجاهلية الجديدة .

وكذلك الشأن في الجانب الأدبي ، فعندهم الغريب ، وفخامة الأسلوب ، والمحافظة على النظام الجاهلي للقصيدة في ديباجتها ، ومعانيها ، وفصولها ، وقد أربَوا على الجاهليين في المهاجاة ، وتناول الحُرَم ، والارتزاق بالشعر والانقطاع له ، وفي هذا الخيال البدوي القديم .

(٢) ولنفهم ذلك تماماً نوازن بينهم وبين فئة من شعراء الإسلام حقاً وهم الخوارج خاصة ، فشتان بين الفريقين : في الأخلاق الإسلامية ، والتقاليد الدينية والمذاهب الشعرية ؛ فالخوارجُ مهذبون ، ثُقاة ، ورعون ، جمهوريون ، مجدِّدون يحتقرون المال والحياة ، ذوو مثلٍ عالٍ ، أساسُه الروح الإسلامي ، يَفنون في سبيله ويثورون على النظام الخارج على الدين ، أما الفحول فيثورون على النظام الإسلامي ويتحللون من الشعائر الدينية ، وينزعون إلى الحرية البدوية راضين عقائرهم بكل دوافع الشهوات ، والنزوات الاجتماعية ، والأحقاد العصبية ، هما فريقان : أحدهما جاهلي ، وثانيهما إسلامي . والخوارج في فنهم الشعري مجدِّدون تماماً ،

لا يتشبثون بنظام القصيدة القديم ، ولا يتكسبون بالشعر ، غايته عندهم إسلامية ديناً وحكومة ، ومعانيهم تصدر عن الواقع أمامهم : من أصل شرعي ، وحكمة دينية ، ونظام حكومي واستشهاد في سبيل الله ، شعورهم رقيق راق ، وشعرهم مقطوعات ذات وحدة ، عصبيتُه إسلامية جديدة لا قبلية قديمة .

(٣) ولا نستطيع أن نعد الفحول من شعراء السياسة بذلك المعنى العام الجديد الذي يمثله عمران بن حطان ، أو الكميت ، أو ابن قيس الرقيات ، ممن اتصلوا بالأحزاب ، وكانوا صُحُفها ، وجاروا التيارات السياسية العليا ، ذلك لأن هؤلاء غلبت عليهم العصبية القبلية فعاشوا في أفقها الضيق القريب ، ولئن لم يتركوا السياسة العليا تركاً باتاً ، وعلى هذا يكون اتصالهم بالسياسة من وجهين : أولها ما تناول النظام الحكومي العام أو الإقليمي ، وثانيهما ما قام على العصبيات من حيث أنها عنصر من عناصر السياسة الأموية ذات الأثر البعيد في تكوين الأحزاب ، وفي حكم الأقاليم وفي الجيوش الإسلامية أثناء الفتوح الخارجية . وهنا نذكر فنَّ الهجاء ، فإن ما وجد منه في هذه الفترة لايبلغ مبلغه الجاهلي من حيث الوضع السياسي ، فالجاهلي كان يقاتل وحده في سبيل القبيلة — وهي دولة الشاعر القديم — والإسلامي وجد فوقه شعر سياسي متصل بنظام دولة عامة ، فإذا فسرنا الأول بأن عصبيته كانت هي النزعة السياسية في سبيل القبيلة ، فإنا نفسر الثاني بأن عصبيته هبطت دون مستواها السابق وعاشت قبلية اجتماعية وإن تأثرت بالسياسة العليا .

كانت السياسة عند الفحول وسيلة لغاية قبلية وكانت السياسة عند غيرهم غايةً يجب أن تتوارى بجانبها القبيلة أو تكون وسيلة من وسائلها لذلك تعددت القبائل

صفحات مصورة من كتاب «تاريخ الشعر السياسي» أحمد الشايب

ميزات الشعر الأموي عند الشعراء الفحول. قبل التحدث عن الشعراء الفحول وتأثر شعرهم بالسياسة الأموية وأثره فيها، يجدر بنا ان نبين أهم المميزات التي يتميز بها الشعر عندهم والتي تتلخص بما يلي:

لقد امتاز هؤلاء الشعراء عن معاصريهم بغزارة الإنتاج، وكثرة الفنون، وقوة الأسلوب، ونصاعة الديباجة، والمحافظة على الطابع الأصيل للشعر، والابقاء على كثير من مظاهر الحياة الجاهلية، وتسجيل الحياة العربية من أقدم عصورها المعروفة حتى نهاية القرن الأول. وقد أعان هذا الشعر القوي على ظهور حركة قوية من النقد الأدبي تُعنى به وتهتم ببحثه ودراسته.

وكانت السياسة تستبد بجهد الدولة الأموية ونشاطها، في الحياة الداخلية بين الأحزاب، وفي الحياة الخارجية مع الدول الأخرى، وان الأدب، دون شك، كان وراء الأحداث السياسية يسجلها، حتى ليمكن القول بان الأدب الأموي كان في جملته أدباً سياسياً. فلم يكن من المعقول، والحالة هذه، أن يقف اولئك الفحول الأفذاذ من الصراع السياسي المتصل المستعر موقف المتفرج غير المكترث.

والواقع يظهر ان هؤلاء الشعراء قد زجوا بأنفسهم في معترك السياسة وتأثروا بها. ولعل أول انطباع تظهره دواوين الشعراء أنهم كانوا أقل شعراء العصر الأموي تأثراً بالحياة الاسلامية الجديدة، واحتفظوا الى حد كبير بنصيب وافر من الحياة البدوية التي كانوا يعيشونها، وذلك بسبب معيشة أكثرهم في بادية

البصرة وما جاورها، وفي بلاد الجزيرة العربية، تحت ظروف تغلب عليها روح الجاهلية وطابعها رغم نشأتها الاسلامية.

وإذا جدَّ ما يستدعي رحلتهم الى المدن ألمّوا بها إلماماً ثم أسرعوا الى البادية يستأنفون حياتهم التي تشيع فيها تقاليد الجاهلية: من شراب، ومهاجاة، ومفاخرات، وعصبيات، ومن تردد على المربد لشغل فراغ العامة بالنقائض. وهم بين نصراني كالأخطل والقطامي، ومسلم متشدد في دينه كبقية الفحول، على تفاوت في ما بينهم في تمسكهم بعادات الجاهلية.

ولعلّ ما يلفت اليه من دراسة الصورة الشعرية عندهم، انها صورة تتميز بجزالة الأسلوب، وكثرة الغريب من الألفاظ، وطول القصيدة، والمحافظة على النظام الجاهلي للقصيدة في ديباجتها ومعانيها وخيالها البدوي القديم. كذلك فقد فاقوا الجاهليين هجاءً بعدم الوقوف فيه عند حدود سلب الهجو ما كان يعتز به العربي الجاهلي من صفات، وأنهم تعدُّوا ذلك الى التفحش، والتعرض المتدع للحرمات.

ومما يلفت اليه ايضاً أنهم اتخذوا من الشعر صناعة عتيدة وحرفة يرتزقون بها وينقطعون لها. واذ قارنا بينهم وبين بعض معاصريهم كشعراء الخوارج مثلاً، فاننا نجد فرقاً شاسعاً. فالخوارج مهذبون، ثقاة، ورعون، جمهوريون، مجددون، يحتقرون المال والحياة، ويثورون على النظام الخارج على الدين، ويتخذون من الروح الاسلامية مثلهم الأعلى الذي يفنون أنفسهم في سبيله. اما الفحول من الشعراء الأمويين فهم متمردون على النظام الاسلامي، متحلّلون الى حد ما من الشعائر الدينية، وينزعون الى الحرية البدوية، ولا يتورعون عن المجاهرة بدوافع الشهوات والنزوات الاجتماعية، والأحقاد القبلية.

والخوارج في فنهم الشعري مجددون، لا يحافظون على صورة القصيدة الجاهلية وتقاليدها، ولا يتكسبون بالشعر؛ غايته عندهم إسلامية ديناً وحكومة،

ومعانيهم مستمدة من وجهة النظر السياسية التي اعتنقوها، ومن كل ما يدور حولها ويتفرع عنها؛ شعورهم رقيق راق، وشعرهم مقطوعات ذات وحدة، عصبيته إسلامية جديدة لا قبلية قديمة. فالشعراء، كعمران بن حطان، والكميت، وابن قيس الرقيات، يمثلون السياسة بمفهومها العام، يعني أنهم اتصلوا بالاحزاب، وكانوا صحفها الناطقة بلسانها، وجاروا التيارات السياسية العليا؛ أما الفحول فقد غلبت عليهم العصبية القبلية فعاشوا في دائرتها الضيقة الى جانب السياسة العليا. وقد كان اتصالهم بهذه السياسة يتناول النظام الحكومي العام أو الاقليمي، ويتناول ايضاً ما قامت عليه العصبيات التي تقوم عليها السياسة الأموية ذات الأثر البعيد في تكوين الأحزاب، وفي حكم الاقاليم، وفي الجيوش الاسلامية أثناء الفتوح.

وبالاختصار كانت السياسة عند الشعراء الفحول وسيلة لغاية قبلية، بينما كانت عند غيرهم من الشعراء غاية يجب ان تتوارى بجانبها القبلية، أو تكون القبيلة وسيلة من وسائلها؛ ثم تعددت القبائل في ظل الأحزاب، واختلفت، ولم تعش الأحزاب في ظل القبيلة. وان اتخذ بعضهم كحزب الزبيريين والقرشية، وسيلة وخدعة للظفر بالملك والسلطان.

وتقاسمت الفحول عصبيات قبلية خضعوا في ضلها لمصالح فردية أو قبلية، فعاشوا في ظل الخلافة الأموية دون أن يغمسوا في سياستها الحزبية، أو يدخلوا مع الاحزاب في عراك يقوم على أصول مذهبية أو نزعة سياسية خالصة.

فالأخطل مثلاً كان تغلبي النزعة تعنيه مصالح قومه. ومن أجلهم كان ينحاز إلى الأمويين ليحمي تغلب من غارات قيس حتى اذا لانت السياسة الأموية مع قيس غضب الأخطل، ويتوعد عبد الملك بن مروان. ثم انضم الى الفرزدق على جرير لا لشيء إلا لأنّ جريراً كان لسان قيس على تغلب. وكان القطامي تغلبياً أيضاً لكنه ظل ضمن الدائرة القبلية الضيقة، ولم يتصل بالسياسة

صفحات مصورة من كتاب «العصر الأموي: أدبه وحضارته» عزيزة فوال بابتي

المسيحيّة وديانات العالم

لهانس كونج وآخرين

القسم الثالث

السيد محمد الشاهد
أستاذ مساعد بكلية الشريعة - جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية

هانس كونج وآخرون /المسيحية وديانات العالم.— ميونيخ: دار بيير، ١٩٨٤م، ٦٣١ص.

لقد سبق لي أن عرفت بموضوع هذا الكتاب في مقدمة القسم الأول الذي نشر في المجلد السادس، العدد الرابع من صفحة ٥٤٧ إلى ٥٦٢ من مجلة عالم الكتب، وكذلك ذكرت بعض الشيء عن شخصية المؤلّف الرئيس: هانس كونج، وكذلك عن المستشرق الألماني يوسف فان اس، الذي تحدث عن الإسلام، ولا أجد حاجة في هذا المقام إلى تكرار ذلك.

لقد احتوى القسم الأول، وكذلك القسم الثاني على عرض موجز لأهم ما جاء في القسم الخاص بالإسلام والردّ المسيحي عليه، وقد تعمدت عدم التدخل في هذا العرض بالنقد أو التعليق أثناء ذلك العرض السريع، مؤجلاً ذلك إلى مكان مستقل يخدم هذا الغرض فقط، وهو القسم الثالث الذي أضعه الآن أمام القارىء، داعياً المولى عزّ وجلّ أن يوفقني إلى الإسهام بجهدي المتواضع في الدعوة إلى دينه الحنيف عن طريق إلقاء الضوء على بعض ما يدور في العالم الغربي تجاه الإسلام والمسلمين، ويحجبه عنا حاجز اللغة وبعد المكان، أضف إلى ذلك المخاوف التي تسيطر على كثير من المسلمين تجاه موضوع مثل موضوع هذا الكتاب، وهو الحوار، تلك المخاوف التي تنشأ عن غيرة على الإسلام، ولاحتمال أن يكون مثل هذا الحوار وسيلة حديثة من وسائل التنصير التي يلجأ إليها الغرب المسيحي، بعد أن فشلت وسائله الأخرى التقليدية، فتلك مخاوف لها مبرراتها، ولكن لنسأل أنفسنا: هل المقاطعة والهروب من الميدان في صالح الإسلام؟ أم هي حجّة علينا مع الآخرين؟ ألا يمكن أن يفسر هذا الهروب بأنه عدم قدرة على المواجهة؟ وليت الأمر يقف عند هذا الحد! لكن تذهب التساؤلات إلى أبعد من ذلك، فيقال: إن كان كبار علماء المسلمين ليس عندهم الردّ على ما يوجه إلى الإسلام من حجج، ألا يدلّ هذا على أن الإسلام لا يملك الردّ أصلاً؟

أي موقف هذا الذي نضع أنفسنا فيه، ونحن أصحاب العقيدة الصحيحة الكاملة المتكاملة، وأي تقصير هذا في واجب الدعوة إلى الله؟ التي أمرنا بها بقوله تعالى **﴿ادْعُ إِلَىٰ سَبِيلِ رَبِّكَ بِالْحِكْمَةِ وَالْمَوْعِظَةِ الْحَسَنَةِ، وَجَادِلْهُمْ بِالَّتِي هِيَ أَحْسَنُ...﴾**. الآية.

أعود إلى الموضوع الرئيسي لهذا المقال، فأقول: إن هذا الكتاب من أخطر ما ظهر في الغرب عن المسيحية من أحد رجال الكنيسة والعلماء الكبار، وإن كان ليس فريداً في كلّ ما جاء فيه، سواء بالنسبة إلى المسيحية أو الإسلام، فلقد سبقته كتابات في بلاد الغرب والولايات المتحدة ولكنها لم تصل إلى درجة كتابنا هذا في الوضوح، ولم تثر ما أثاره من ردود فعل بلغت أكثر من خمسين تعليقاً ونقداً باللغة الألمانية فقط.

ولقد تمكنت من جمع وقراءة تلك التعليقات في خلال شهري يونيو ويوليو من هذا العام، وللأسف الشديد لم أجد ردّاً واحداً من أحد العلماء المسلمين لا في الشرق ولا في الغرب على ما جاء في هذا الكتاب من نقاط تحتاج إلى تمحيص وتفنيد.

وفي لقائي الأخير مع المؤلّف «هانس كونج» وكذلك استماعي إلى بعض محاضراته التي ألقاها عن الإسلام في تلك الفترة، لاحظت أنه قد عدل عن بعض وجهات نظره حول بعض النقاط المتعلقة بالإسلام، وكان ذلك نتيجة لما سجلته من ملحوظات على ما كتبه في هذا الموضوع، ورجاني مراجعته قبل نشره، أذكر هذا هنا لأوضح للقارىء أن المؤلّف يحترم وجهات النظر الأخرى، ويريد أن يفهم الإسلام من بعض أهله ويسأل النصيحة ويعمل بما يقتنع به منها، كما يقول، أليست هذه فرصة ثمينة لعلمائنا الأفاضل أن يسهموا في تصحيح بعض ما يقال عن الإسلام في الغرب؟

ينطلق المؤلّف في كتابه الذي أتناوله هنا بالمناقشة من موقف مشترك بين ديانات التوحيد الثلاثة، وهي بالترتيب: اليهودية

والمسيحية والإسلام، ويقرّر في المقدمة أن هناك نقاط التقاء بين تلك الديانات الثلاثة، تميّزها عن الديانات الأخرى غير السماوية، مثل الهندوسية والبوذية (ص: ١٦، ١٧)، وقبل ذلك برّر عدم تعرّضه للدين اليهودي في هذا الحوار بأن الدين اليهودي له وضع خاص بالنسبة للمسيحية، لأن المسيحية قد نشأت عن اليهودية ــ على حدّ قوله ــ وهذا يضفي على مشكلات الحوار بينهما طابعاً خاصاً وحساسية تكاد تجعل الحوار مستحيلاً في مثل هذه الظروف.

وإلى جانب اليهودية فقد استبعد ديانات الصين الشعبية من الحوار بحجة أن الحريّة الدينية في جمهورية الصين الشعبية غير متوفّرة من الناحية التطبيقية، وإن كانت مكفولة نظرياً.

لقد قرّر المؤلّف في المقدمة (ص: ٢٢) أنه لن يترك شيئاً ذا قيمة في أي دين من الديانات التي تتمثل في الحوار دون أن يبرزه، وكذلك لن يترك أي شيء عديم القيمة دون نقد ومراجعة.

وهنا يأتي السؤال عن المقياس الذي ارتضاه المؤلّف للحكم على شيء بأنه ذو قيمة أو عديم القيمة، هذا المقياس هو بالتأكيد، وكما سيظهر لنا خلال متابعة الكتاب، مقياس شخصي متأثر بأحكام وتصورات نشأت في بيئة بعيدة عن منشأ هذا الدين أو ذاك، نعم، إن للعقل البشري مقاييس قد يتّفق فيها معظم ذوي العقول السليمة، ولكن يبقى هناك بالتأكيد جزء تتضح فيه آثار لمؤثرات غريبة عن العقول الأخرى، فالأولى هنا أن يقرّر المؤلّف أنه سيبذل الجهد في سبيل الوصول إلى حكم على مبدأ معين في دين آخر من خلال تصور وفهم أصحاب هذا الدين أو ذاك، وهذا ما قاله المؤلّف بالفعل في مواضع عديدة من الكتاب.

وقبل أن أبدأ في مناقشة أهم ما جاء في هذا الكتاب بالتفصيل، أود أن أنبّه القارىء الكريم إلى ما يأتي:

١ ــ سأتناول نقاط المناقشة حسب ترتيب ورودها في الكتاب، وليس بحسب أهميتها.

٢ ــ لن أقتصر على إظهار أوجه النقص والخطأ، ولكن سأحاول أيضاً إظهار ما صدق فيه الكاتب وأجاد، وذلك اتباعاً لمبدأ خلفية النقد العلمي.

٣ ــ يجب علينا ألا ننسى أن المؤلّف مسيحي، ومن كبار رجال الكنيسة سابقاً، وأنه مهما أراد إنصاف الإسلام، فإنه يظل تحت تأثير دينه ومجتمعه، ويتّضح ذلك بصفة خاصة عندما يذكر نقاطاً في الإسلام تكون من وجهة نظره غير صحيحة، أو تحتاج إلى إعادة نظر وتفسير جديد.

٤ ــ والشيء المهم في هذا المجال، أن المؤلّف قد استقى أكثر معلوماته عن الإسلام من المستشرقين الغربيين الذين لم تسلم تصورات الكثير منهم من الخطأ غير المقصود أو المقصود. والمؤلّف يعترف بذلك في بداية عرضه لوجهة نظره كمسيحي، وقبل ذلك في المقدمة.

٥ ــ كما ينبغي ألا نبالغ في التفاؤل عندما يذكر محاسن الإسلام ويفصلها ويدافع عنها ونظنه يكاد أن يدخل في الإسلام، أو هو قد أسلم بالفعل، ويجب علينا أيضاً ألا نصرف النظر كلّية عن كلّ ما يذكره من آراء وتصورات طيبة تجاه الإسلام، بسبب بعض التصورات التي لا تتفق مع التصورات الإسلامية، وحسبنا أن نسعد بما يشهد به للإسلام، وندعو له بالهداية فيما لم يتضح أمامه حتى الآن.

إن عدم اكتمال فهم أي إنسان غربي للإسلام هو دليل على تقصير المسلمين أنفسهم في حق دينهم، وليس السبب دائماً هو تعنت وتعصب الآخرين لدينهم، كما يحلو لنا غالباً أن نفهم.

٦ ــ سوف أناقش فقط أهم المشكلات، وباختصار غير مخلّ إن شاء الله.

- يشترط المؤلّف في هذا الحوار، عدم اقتناع أي مشترك أنه لا يملك الحقيقة كاملة، وأن الآخرين قد حرموا هذه الحقيقة، بل عليه أن يعتقد في أن الجميع يملكون الحقيقة، أي أن الحقيقة ليست في دين واحد، ولكنها موزعة بين الديانات كلها (ص: ٢٢).

في هذه النقطة نجد أن المؤلّف قد خالف بني ملّته الذين يعتقدون أن المسيحية هي الطريق الوحيد للخلاص، وفيها كلّ الحقيقة، ولا حقيقة خارجها، وهو يختلف من ناحية أخرى مع الإسلام الذي هو كل الحقيقة، لأنه جمع ما في الديانات كلها، وهو خاتمتها.

- لقد سبق التنبيه إلى أن القسم الخاص بالحوار بين الإسلام والمسيحية مشترك بين: هانس كونج، الذي تولى الرد المسيحي، والمستشرق الألماني: جوزيف فان إس، الذي تولى عرض مبادىء الدين الإسلامي.

(ويبدأ الباب الأول بحديث «فان إس» عن الإسلام) (ص : ٣١).

وسوف أتناول إن شاء الله ما أجد عليه رداً في حديث هذا المستشرق من وجهة النظر الإسلامية.

بدأ «فان إس» حديثه عن الإسلام بعرض لصورة الإسلام في الإعلام الغربي، وحكم عليها بأنها لا تمثل الواقع، وهي تبعد في غالب الأحيان عن الحقيقة، ويرجع ذلك إلى ثلاثة أسباب:

أولها : الأحكام المسبقة (الخاطئة).

ثانياً : الخوف الدائم من الإسلام دون الديانات الأخرى.

ثالثاً : سطحية عن الإسلام، والتسرع في استنتاج الأحكام.

ثم يتحدث بعد ذلك عن حياة الرسول (ﷺ) ويوضح أنها كانت تختلف تماماً عن حياة عيسى (عليه السلام)، ثم ذكر زواج النبي (ﷺ) من السيدة خديجة، وإنجابه منها أربع فتيات واثنين أو ثلاثة ــ كما يذكر ــ صبيان، ولكن الصبيان قد توفاهم الله في سن مبكرة، ويعتبر «فان إس» وفاة أبناء الرسول (ﷺ) في سن مبكرة أمراً ذا أهمية، ويلاحظ أن تلك الأهمية التي نبّه إليها «فان إس» يقصد أن وفاة أبنائه (ﷺ) كانت سبباً في اتخاذ مبدأ الشورى في اختيار خليفته (ﷺ) ومن أتى بعده، مبدأ عاماً لاختيار الخلفاء الراشدين، والأمر لا يقتصر على هذه النتيجة، بل يتعداها إلى أكثر وأعمق من ذلك، حتى يصل إلى صلب العقيدة الإسلامية وأساسها، فنحن نعلم أن مبدأ الشورى نابع من القرآن الكريم وقد نزلت في شأنه الآية الكريمة ﴿**وأمرُهُمْ شورىٰ بينهمْ، وممّا رَزَقْناهُمْ يُنْفِقُون**﴾ (الشورى، آية : ٣٨).

فالقول بأن الشورى جاءت نتيجة لوفاة أبناء الرسول (ﷺ) لأنه لم يكن له وريث يرثه، كما يستنتج من قول «فان إس» هو تشكيك في ألوهية مصدر آيات القرآن الكريم، وما يبرر هذا الاستنتاج هو موقف «فان إس» من مصدر القرآن الكريم، كما يفهم من حديثه تحت عنوان (شكل ومضمون الوحي الجديد ــ ص: ٣٦ ــ ٣٩)، حيث يقول:

«إذا كان محمد قد قبل فكرة يوم الحساب، فإنه قد فعل ذلك واعياً بأنه يكرر نموذجاً يهودياً ومسيحياً، ولكنه كان مقتنعاً بأنه سيعرضه في صيغة جديدة» (ص: ٣٦)، ويزداد الاقتناع بذلك عندما نقرأ ما يصف به آيات القرآن الكريم (ص: ٣٨) بأنها غير مرتبة زمنياً، صراح وصيغ قسم غير مفهومة يرتبط بعضها ببعض عن طريق نثر ركيك.... إلى آخر هذه العبارات التي لا أجد داعياً لذكرها.

ولو رجع «فان إس» إلى بعض ما كتبه العلماء المسلمون الأوائل في أسباب النزول وجمع القرآن وترتيب آياته، أذكر منها على سبيل المثال: مشكل القرآن لابن قتيبة (٢٧٦هـ)، مشكل إعراب القرآن للقيسي (٤٣٧هـ) أسباب النزول للواحدي (٤٦٨هـ)، والمغني في علوم القرآن لعبدالرحمن الجوزي (٥٩٧هـ)، ولو أنه اكتفى بقراءة كتاب الإتقان في علوم القرآن، لجلال الدين السيوطي (٩١١هـ) ومفحمات الأقران في مبهمات القرآن لنفس المؤلّف السيوطي، لكان قد عرف أن المسلمين الأوائل ما كانوا ليغفلوا عن معالجة أمور هي من أصل العقيدة، وليردوا بها على من يشك في صحتها إن وجد، و«فان إس» لا يأتي هنا بجديد، فقد أثيرت مثل هذه الشبهات في القديم والحديث والمعاصر، من قوم معظمهم لا يعرف اللغة العربية، أو يستكلف ويستصعب القراءة في كتب أوائل المسلمين وإن كان ينتظر من مستشرق يتمتع بثقة الكثيرين من مستشرقي الغرب ألا يفوته قراءة بعض تلك المصادر التي ذكرتها، والتي ألف الكثير من أمثالها ولا يتسع المجال لسردها.

ولعلنا هنا نعود إلى محاسبة أنفسنا، نحن المسلمين أولاً، فإن الكثير من تلك الكتب النافعة لم تزل مخطوطة وما حقق منها لم يعرض بلغة أخرى أجنبية حتى تكون حجة على من تجاهلها وخالف.

ويعود بنا «فان إس» ليتحدث صراحة عن أن محمداً (ﷺ) قد نقل عن العهد القديم وعدل فيه، لاقتناعه أنه يعرف النص الحقيقي للكتاب المقدس وأن السمة الغالبة في القرآن الكريم هي صور العذاب والتعذيب.

ويبدو هنا واضحاً أن «فان إس» اعتبر عدد الآيات التي ورد فيها الوعيد بالعذاب للكفار، ولو أنه تأمل معاني تلك الآيات، وتأمل معاني آيات الرحمة والمغفرة، لعلم أن رحمته تعالى ومغفرته وسعت كل شيء سوى الشرك به ﴿**ربَّنا وَسِعْتَ كُلَّ شيءٍ رحمةً وعلماً**﴾ (غافر، آية: ٧) ﴿**قُلْ ياعبادِيَ الذين أسرفوا على أنفسهِمْ لا تَقْنطوا مِنْ رحمةِ الله**﴾ (الزمر، آية: ٥٣)، وأن الله قد كتب على نفسه الرحمة، قال تعالى ﴿**كَتَبَ علىٰ نفسِهِ الرحمةَ ليجمعَنَّكُمْ إلى يومِ القيامةِ لا ريبَ فيه**﴾ (الأنعام، آية: ١٢)، وقال تعالى ﴿**فَقُلْ سلامٌ عليكمْ كَتَبَ ربُّكُمْ علىٰ نفسِهِ الرحمةَ**﴾ (الأنعام، آية: ٥٤)، وقد وصف تعالى كتابه الكريم بأنه هدى ورحمة ﴿**يا أيها الناس قد جاءتكم موعظة من ربكم وشفاء لما في الصدور وهدى ورحمة للمؤمنين**﴾ (يونس، آية: ٥٧)، ﴿**وإنه لَهُدى ورحمةٌ للمؤمنين**﴾ (النمل، آية: ٧٧)، وقد وصف تعالى رسوله الكريم ﴿**وما أرسلناك إلاّ رحمةً للعالمين**﴾ (الأنبياء، آية: ١٠٧)، وغير هذه الآيات الكريمة الكثير، هل يبقى لمن يتأمل معاني تلك الآيات الكريمة ما يدعي به هذا الادعاء الذي لا يدل سوى على جهل بمعاني القرآن الكريم وقد كان يكفيه فهم معنى الآية الكريمة ﴿**قُلْ ياعبادِيَ الذينَ أسرفوا على أنفسهِمْ لاتقنطوا مِنْ رحمةِ الله إنَّ الله يغفرُ الذنوبَ جميعاً إنهُ هوَ الغفورُ الرحيم**﴾ (الزمر، آية: ٥٣)، ويساير الحكم الموروث ضد الإسلام ضمن تصورات العصور الوسطى للإسلام، فيقول «فان إس» في (ص: ٣٩) هو محمد (ﷺ) يعتقد أنه يفهم معنى ما قرأه في العهد القديم بطريقة مختلفة وأفضل مما (فهمه الآخرون)، ويتضح أيضاً من ذلك أن «فان إس» يعتقد أن محمداً كان يقرأ، أي أنه لم يكن أمياً، لا يقرأ ولا يكتب، لأن «فان إس» يفسر كلمة «أمي» بمعنى أممي أي من ينتمي إلى أمة لم ينزل عليها كتاب سماوي كما ذكر في (ص : ٤٧)، وهو هنا يخالف ما جاء في القاموس المحيط بشأن هذه الكلمة في فصل الهمزة باب الميم، الجزء الرابع، ص: ٧٦،

وهناك يقول الفيروزابادي: «والأمي... من لا يكتب أو من على خلقه الأمة لم يتعلم الكتابة، وهو باق على جبلته» وهذا القول بشطريه يوضح أن محمداً (ﷺ) الأمي لم يكن يقرأ ولا يكتب ولم يتعلم الكتاب، ويؤكد ذلك المعنى البستاني في محيط المحيط (ص: ١٧).

والحديث هنا يدور حول الآية الكريمة من قوله تعالى ﴿**الذينَ يتبعونَ الرسولَ النبيَّ الأميَّ الذي يجدونهُ مكتوباً عندهمْ في التوراةِ والإنجيلِ**﴾ إلى آخر الآية رقم: ١٥٧ من سورة الأعراف.

وكذلك الآيات الكريمة التي تليها من قوله تعالى ﴿**فآمِنوا باللهِ ورسولِهِ النبيِّ الأميِّ الذي يؤمنُ باللهِ**﴾ إلى آخر الآية: ١٥٨ من سورة الأعراف.

وكذلك الآيات الكريمة التي تدل على أن الأُميين هم من لا يعلمون الكتاب الآية: ٧٨ من سورة البقرة (٢)، والآية: ٢٠ من سورة آل عمران (٣) والآية رقم: ٧٥ من نفس السورة، والآية رقم: ٢ من سورة الجمعة (٦٢).

ومهما كان من الأمر، فإن دلائل نبوة محمد (ﷺ) وصدق الوحي وإعجاز القرآن، لا يعتمد على أمية الرسول فقط، بل دلائل ذلك كثيرة تملأ كتب إعجاز القرآن ودلائل النبوة، ولو رجع «فان إس» إلى ما كتبه القاضي عبدالجبار، في إثبات دلائل النبوة، ودلائل النبوة للحافظ الأصبهاني، كذلك القاضي أبو بكر الباقلاني في إعجاز القرآن، لما بقي لادعائه هنا أي قيمة تذكر.

ويفسر «فان إس» تغيير القبلة من القدس إلى الكعبة بأنه كان رد فعل من محمد (ﷺ) على تصرفات اليهود تجاهه وغضبه منهم (ص: ٤٠ — ٤١)، بينما تقول الآية الكريمة ﴿**قَدْ نرىٰ تقلُّبَ وجهِكَ في السماءِ فلنولّينّكَ قِبْلَةً ترضاها، فولِّ وجهكَ شطرَ المسجدِ الحرامِ وحيثُما كنتمْ فولُّوا وجوهكمْ شَطْرَه، وإنّ الذين أوتوا الكتابَ ليعلمونَ أنه الحقُّ مِنْ رَبِّهِمْ وما اللهُ بغافلٍ عمّا يعملون**﴾ (الآية رقم: ١٤٤ من سورة البقرة، وكذلك ما يليها من الآيات الكريمة حتى الآية رقم: ١٥٠ من نفس السورة).

وهذا التفسير (الاستشراقي) يتفق مع ما يعتقد المؤلّف من بشرية القرآن الكريم، وقد سبق ذكر ذلك من قبل، وسترى في كل ما يتعلق بالقرآن الكريم ما يدل ويذكر بمنطلق المؤلّف «فان إس» من بشرية القرآن، وعدم اقتناعه بما جاء في كتب التفسير لتلك الآيات وسبب تكرار الأمر الإلهي بتغيير القِبلة، والمعروف أن هذا كان أول ناسخ وقع في الإسلام على ما نص عليه ابن عباس وغيره، وكما جاء في تفسير ابن كثير بشأن تلك الآيات الكريمة في الجزء الأول، ص ١٩٢ — ١٩٥ (دار المعرفة، بيروت).

وفي صفحة (٤٢) من الكتاب ترجم «فاس إس» نهاية الآية الكريمة رقم ٩٣ من سورة الإسراء (١٧) خطأ، فوضع بين كلمتي (بشراً رسولاً) واو العطف وترجمها بشراً ورسولاً، والصحيح (بشراً رسولاً).

ولكن استنتاجه الذي بناه على هذه الترجمة الخاطئة كان صحيحاً في المعنى، فقد ذكر أن المسلم يفصل بين الرسالة والرسول، أي بين بشرية الرسول وإلهية الرسالة على عكس النصارى الذين جعلوا عيسى (عليه السلام) هو كلمة وليس نتيجة أمر الله «كن» وجعلوا عيسى بذلك من طبيعة غير البشر.

وهذا هو السبب — كما يقول «فان إس» — في أن المسلمين يعتقدون أن المعجزات التي جاء بها عيسى (عليه السلام) ليست سوى دلائل على نبوته أظهرها الله على يديه وليس كما يعتقد النصارى أنه فعلها هو نتيجة لطبيعته الإلهية (ص:٤٣) وهذا فهم صحيح.

ويقول «فان إس» (ص: ٤٣—٤٤) إن القرآن قد جمع في عهد عثمان بن عفان (رضي الله عنه) وأن هناك نسخاً أخرى من القرآن كانت موجودة ولكنها كانت غير كاملة أحياناً، وقد أحرقت، ويتحسر على ذلك فيقول: «كان يسعدنا أن نعرف عنها (النسخ الأخرى) شيئاً، لعله كانت توجد في بعضها أشياء غير مرغوب فيها تميزت بها» ولعل «فان إس» يقصد أشياء متناقضة أو مخالفة لهذا القرآن، ومن شأنها إظهار أي نقاط ضعف تتيح نقده أو إثارة الشبهات حوله، ويشاركني في هذا الفهم لذلك الموضع كثير ممن قرأوا هذا الكتاب من الألمان.

وهو يتجاهل السبب الأول لجمع القرآن الكريم، وهو اختلاف الألسنة والقراءات التي خشي أن ينجم عنها اختلاف في الفهم والتفسير والكتابة فيما بعد، وخاصة بعد الفتوحات الإسلامية لبلاد غير عربية (راجع تاريخ توثيق نص القرآن الكريم، خالد عبدالرحمن العك، ص: ٧١—١٠٨).

ويقرر «فان إس» بحق أن المسلمين جميعاً يؤمنون بأن القرآن الكريم موحى من الله كلمة بكلمة، ولا يعتقد غير ذلك سوى غير المسلمين، وهذا بخلاف الموقف عند النصارى، فإن النصارى لا يملكون الكتاب المقدس الأصلي، وكل ما عندهم هو ترجمات عملت بها الكنيسة، وحتى البروتستانت لم يعودوا إلى النص الأصلي للوحي، بل كل ما فعلوه هو أنهم جاءوا بترجمة جديدة للكتاب المقدس، ويضيف أن المسلمين يعتقدون عدم إمكان ترجمة القرآن الكريم إلى لغة أخرى ترجمة حرفية، وكل الترجمات التي ظهرت حتى الآن ليس إلاّ عوناً على فهم النص الأصلي لا أكثر (ص:

٤٤ــ٤٥)، وقد أصاب «فان إس» لأن هذا الفهم له ما يبرره في طبيعة الترجمات، فإن الترجمة بإجماع المتخصصين ما هي إلاّ انعكاس لفهم المترجم للنص، أي هي نوع من التفسير، ولقد احتفظ القرآن الكريم بنصه وأصله نتيجة لنزوله باللغة العربية القديمة الحية في نفس الوقت، وهذا بخلاف اللغة التي نزل بها الوحي على عيسى (عليه السلام)، فقد كان (عليه السلام) يتحدث الآرامية التي هي من اللغة العبرية، ثم كتبت بعد ذلك الأناجيل بالعبرية، ثم ترجمت إلى اليونانية واللاتينية، ثم إلى اللغات الحية، ولقد فقد الأصل العبري، ولم يبق سوى الترجمة اللاتينية، والتي ترجع نشأتها إلى القرن الرابع الميلادي (راجع محاضرات في النصرانية، الشيخ محمد أبو زهرة، ص: ٥١ــ٦٢)، وهذا هو السبب في أن النصارى ينظرون إلى نص الأناجيل نظرتنا إلى كتب التفسير التي يمكن فيها الاختلاف والنقص ويجوز عليها النقد وتطبيق المنهج التاريخي النقدي.

فهم عندما ينادون بتطبيق المنهج التاريخي النقدي في دراسة القرآن الكريم ينسون أو يتناسون أن القرآن الكريم أصل وليس ترجمة أو تفسيراً لكتاب آخر، وهذا ما يبطل إمكان خضوع القرآن الكريم لمثل هذا المنهج، فلو أن الأناجيل كانت أصولاً كتبها أو أملاها عيسى (عليه السلام) لما استطاعوا تطبيق هذا المنهج عليها، ولآمنوا بنصها دون دراسة تاريخية نقدية، التي يتعالى عليها كل وحي إلهي غير محرف أو مترجم.

ولا أريد هنا أن أتعرض لما أورده «فان إس» من وصف لآيات القرآن وفواصلها أو ترتيبها، لأن الإنسان ذا المستوى العادي من الذكاء يستطيع أن يرفض مثل هذا الافتراء، وخاصة أنه صادر من أعجمي ليس له بالعربية أي صلة غير الدراسة وتعلمها على يد أعاجم، لا يرقى مستواهم في اللغة إلى نقد نص لا يستطيعون فهمه دون الاستعانة بقواميس اللغة العربية، والقواميس المترجمة، ولا يستحق الأمر وقفة طويلة عنده لوضوحه وبدهيته، ويتضح ذلك في موقف يكون فيه وصف لغة فيلسوف مثل «هيجل» التي يصعب على الألماني الأصل فهمها، بأنها لغة ركيكة، ويصدر هذا الحكم من غير ألماني، لنا أن نتصور أول رد فعل على ذلك من أتباع هذا الفيلسوف، رغم الفارق الجوهري بين كلام منزل من الله، وبين كلام إنسان مهما بلغ من درجات الضلاعة في اللغة والبيان.

ويمكن القول على ما جاء في تلك الفقرة من افتراءات، أنها مجرد ترديد لما كان يقال في العصور الوسطى المسيحية، والتي تسمى في الغرب عصر الجهالة، وتلك الافتراءات يرفضها «فان إس» في بداية حديثه ثم يرددها هو بأسلوب آخر، ويتناسى ما وعد من التزام بالمنهج العلمي.

وحول إعجاز القرآن الكريم، يذكر «فان إس» أن الإخبار، ويسميه هو تنبؤاً ــ بانتصار الروم ــ يترجمها البيزنطيين ــ من بعد أن غلبوا أول ما اعتبر معجزة للقرآن، ويذكر ترجمة الآيات الكريمة (رقم: ٢ــ٣ من سورة الروم ــ ٣٠) ثم يذكر أن الفرس قد تمكنوا من احتلال أجزاء من أراضي الدولة البيزنطية واستولوا على القدس، وأخذوا الصليب، ثم جاء بعد ذلك بوقت قصير البيزنطيون بقيادة هرقل وردوا الفرس، واستعادوا الصليب، وقد أجهدت تلك الحروب ــ الفرس والروم ــ وذلك ما مكن العرب من هزيمتهم.

وقد يكون هذا التحليل لانتصار العرب صحيحاً، فنوافق أو قد نختلف معه فيه، ولكن السؤال هنا: ما علاقة تلك الأحداث التي ذكرها «فان إس» بإعجاز القرآن الذي أراد أن يتحدث عنه أصلاً؟ لعلّه أراد هنا أن يذكّر القارىء الألماني بأن انتصار العرب على أقوى جيوش العالم آنذاك في تلك الفترة القصيرة لم يكن بقوّة إيمانهم ونصر الله لهم، ولكن بضعف تلك الجيوش من جراء الحروب الطاحنة بينهما.

ثم ينتقل إلى الحديث عن الإعجاز اللغوي للقرآن، يقرّر أن التنبؤ (كما يسميه هو) بالمستقبل، لم يكن كافياً للدلالة على إعجاز القرآن، ثم يقول: إن الاعتقاد بأن القرآن من وحي الله جعل الناس يعتقدون عدم إمكان الإتيان بمثله، ولنا أن نسأل: ألم يقرأ هذا العالم بالعلوم الإسلامية في سورة البقرة، الآيات الكريمة التي جاءت تتحدى أن يؤتى بمثله ولو اجتمعت الإنس والجن، والإخبار بأنهم لن يستطيعوا الإتيان بمثله، فيقول تعالى (الآيات: ٢٣ــ٢٤) **﴿وإنْ كنتم في ريب مما نزّلنا على عبدنا فأتُوا بسورة من مثله، وادعوا شهداءكم مِنْ دونِ الله إنْ كنتم صادقين، فإنْ لَمْ تفعلوا ولَنْ تفعلوا فاتَّقُوا النارَ التي وَقودُها الناسُ والحِجارةُ أُعِدّتْ للكافرين﴾**، فكيف صدق هذا الإخبار؟ وهل يعقل أن يتحدى أحد آخر بشيء يعرف هو أن من يتحداه يستطيع أن يأتي بمثله؟ وإذا كان ذلك ممكناً فأين هذا المثل، أو الدليل عليه؟ إن التراث لا يعرف محاولة مكتوبة أو غير مكتوبة لهذا المثل سوى ما روي عن مسيلمة الكذاب وما روي أو نقل عنه، فشهد بصدق ما أخبرت عنه الآيات الكريمة وليس العكس.

ثم إن الدارس لتاريخ الفكر الإسلامي يعرف أن العرب ما كانوا بحاجة إلى الحديث عن إعجاز القرآن اللغوي إلاّ بعد أكثر من قرن بعد ظهور الإسلام، وهذا دليل على أن هذا الأمر كان واضحاً لهم تماماً، وهم القوم الذين كانوا على جاهليتهم أفصح الناس وأعلمهم بأساليب البيان والبلاغة، ولم يتركوا وسيلة يعارضون بها الإسلام إلاّ واستخدموها، وما أهون أن يلجأوا إلى نقد وتفنيد القرآن، وبيان عدم إعجازه لغوياً، ومن ثم إنكار رسالة محمد (ﷺ) دون اللجوء إلى الحرب أو العنف.

وأما إذا كان «فان إس» يعتبر ذهاب بعض المتكلمين إلى أن إعجاز القرآن لم يكن في لغته وبيانه، وإنما فيما سمي بالصرف،

مثلما روي عن النظام المعتزلي، فهذا أمر مردود عليه، بأن ظهور هذا الرأي لم يكن نتيجة لظهور ما يعارض به القرآن، حتى يفهم أن اللجوء إلى الصرف رجوع عن الاعتقاد بالإعجاز اللغوي، إنما جاء بعد أن تأثر بعض المتكلمين بالثقافات الغربية الهندية والفارسية، وخاصة كتاب البراهمة (الفيدا) الذي كان يذهب بعض أتباعها أنه معجز لأن الله منع الناس من تقليده احتراماً، كما جاء في (نشأة التفسير في الكتب المقدسة والقرآن ــ السيد أحمد خليل، ص: ١١ /١٢).

ولو أن «فاس إس» قرأ في كتاب الجاحظ (٢٥٥هـ) المسمى بالعثمانية (ص:١٦) بهذا الخصوص نصاً يورد معظم التشبيهات التي اختارها هذا المستشرق ليصف بها الرسول (ﷺ) لكان اختار أسلوباً آخر يخفي به جهله بمعرفة نظم القرآن، وقد اخترت هذا النص من بعض كتب الجاحظ دون غيره، لعلمي أن هذا المستشرق متخصص في الاعتزال الذي يحتل فيه الجاحظ مكانة مرموقة، لا تخفى على مبتدىء في علم الكلام الإسلامي، فضلاً عن ضلاعته في اللغة العربية، وهذا هو النص:

«فأما معرفة صحيح الكلام من سقيمه، وحقه من باطله، وفصل ما بين المغرب، والدليل والاحتراس من حيث يؤتى المخدوعون، والتحفظ من مكر الخادعين، وتأتي المجرب، ورفق الساحر، وخلابة المتنبىء، ورجز الكاهن، وأخبار المنجمين، وفرق ما بين نظم القرآن وتأليفه، ونظم سائر الكلام وتأليفه، فليس يعرف فرق النظم واختلاف البحث حتى يعرف القصد من الرجز والمخمس من الأسباع، والمزاوج من المنثور، والخطب من الرسائل، وحتى يعرف العجز العارض الذي يجوز ارتفاعه من العجز الذي هو صفة في الذات، فإذا عرف صنوف التأليف عرف مباينة نظم القرآن عن مثله، وأن حكم البشر واحد في العجز الطبيعي، وإن تفاوتوا في العجز العارض».

ولعله يرجع إلى ما جاء في كتاب آخر للجاحظ وهو الحيوان (جـ:٤، ص:٣٢ ط التقدم) حيث يقول الجاحظ: «وفي كتابنا المنزل الذي يدلنا على أنه صدق نظمه البديع الذي لا يقدر على مثله العباد مع ما سوى ذلك من الدلائل التي جاء بها من جاء به»، ثم ليرجع إلى ما قاله الباقلاني (٤٠٣هـ) في كتابه التمهيد (ص: ١٢٥ ــ ١٢٦) وكذلك في إعجاز القرآن (ص: ٥١ ــ ٧٢) حيث يعدد الباقلاني وجوه الإعجاز القرآني، وإن كان كل الكتاب المذكور يبحث هذا الإعجاز ويدلل عليه بأقوى الأدلة العقلية.

ولو رجع «فان إس» إلى كتاب أحدث من ذلك هو كتاب السيوطي معترك الأقران في إعجاز القرآن، الذي يعرض فيه السيوطي (٩١١هـ) لوجوه الإعجاز في القرآن، ويقابل بالشعر وما شابه ذلك.

ولو قرأ «فان إس» في سيرة ابن هشام (جـ: ١، ص: ٢٦٥) ما دار بين الوليد بن المغيرة وبين أهل قريش بشأن الافتراء على الرسول الكريم عند حضور الحجيج إلى مكة المكرمة لصدهم عن الإسلام، وقد رفض الوليد ما اقترحه القوم من وصف الرسول (ﷺ) بأنه كاهن أو مجنون... الخ. لعرف أن ما أتى به ليس بجديد ومردود عليه من أعداء الرسول.

وهذا قليل من كثير تزخر به كتب إعجاز القرآن، والتي يعرفها كل مشتغل بالعلوم الإسلامية، وتلك إشارة تغنينا عن الرد على ماجاء في هذا المقال من «فان إس» حول ترتيب آيات القرآن، وتركيبها غير المتناسق من افتراءات تفتقد كل دليل علمي، وتجافي المنهج العلمي الذي يدعي هو التمسك به وأتباعه، فمن أين لأعجمي ادعاء أن القرآن فيه ركاكة في اللغة (ص: ٤٦)، هذا القرآن الذي أصبح فيما بعد مقياس اللغة العربية في قواعدها وبيانها وشعرها ونثرها حتى اليوم، وإلى أن يرث الله الأرض ومن عليها، فلو أنني اتهمت أسلوب «جوته» الشاعر الألماني بالركاكة لسخر الناس مني، رغم إلمامي باللغة الألمانية وإجادتي لها لدرجة التأليف بها، فكيف بمستشرق لا يفهم العربية إلاّ باستعمال القواميس مثله مثل معظم المستشرقين؟

ويعيد «فان إس» بهذه الاتهامات ذكرى «ريموند مارتيني» المعاصر «لتوماس الأكويني» في القرن (١٣) الميلادي، ومؤسس محاكم التفتيش بتونس، والذي ادعى أن القرآن غير معجز في اللغة، إلاّ أن «ريموند مارتيني» تعمق في دراسة القرآن، وكان يتقن العربية، ويحفظ الصحيحين كما يذكر نجيب عقيقي في «المستشرقون» (١ /١١٩) وقد دعاه هذا إلى محاولة معارضة القرآن، فألف نصاً كله سقامة في الوضع واختلال في الفصاحة، كما يذكر قاسم السامرائي في كتابه الاستشراق بين الموضوعية والافتعالية (ص : ٩٠) الذي أورد النص المذكور في الصفحة نفسها.

ويذكر «فان إس» في أسلوب هو أقرب إلى التهكم منه إلى المنهج العلمي أن نزول القرآن باللغة العربية الفصحى فيه إقلال من قدر النبي الذي كان يتحدث أيضاً لغة عربية بفطرته، ويقول: إن محمداً كان يجب أن يتكلم العامية بدلاً من الفصحى، ويناقض هو نفسه ويقول في الفقرة التي تليها في الصفحة نفسها ص (٤٧) أن سكان الجزيرة العربية كانوا يتحدثون لغة عربية صحيحة، وأن الأخطاء جاءت بعد دخول العجم من أرمينيين وفارسيين وأتراك وبربر.. ص ٤٨، ورغم أن ما يذكره «فان إس» بهذا الأسلوب لا يستحق التوقف والمعارضة، لأن ذلك لا يكون إلا للحجج التي تتسم بأسلوب علمي هادىء، إلاّ أن أقل ما يقال هو أن مستشرقاً يدّعي التبحر في العلوم الإسلامية والعربية إلى حدّ التجرّؤ على وصف أسلوب القرآن الكريم بالركاكة، كان عليه أن يعرف أن القرآن قد أنزل بلغة قريش، وهي لغة فصحى، وهي اللغة التي كان يتحدث بها رسول الله (ﷺ) وأن ما يسميه لغة عربية فصحى ما هي إلاّ تلك اللغة التي أسست على أساس ما أنزل به القرآن الكريم، فعلم اللغة في شكله الذي نعرفه اليوم هو علم قد تأسس بعد نزول القرآن وليس قبله.

ثم إن الإعجاز اللغوي للقرآن لا يكمن في كونه بلغة عربية صحيحة فصيحة إلى أبعد حد، بل في نظمه، وما يسمى بعلم المعاني والبيان، وارجع في هذا إلى كتب أسباب النزول وإعجاز القرآن، وهي كثيرة لا داعي لسردها هنا.

ويواصل «فان إس» حديثه على نفس المنوال، فيذكر فيما يتعلق

بالمعجزات التي تنسب إلى النبي (ﷺ) أن علماء الدين الإسلامي قد قلدوا النصارى في ادعاء معجزات للرسول (ﷺ) ونسوا في هذا الصدد أنهم بذلك يناقضون ما جاء في القرآن الكريم من التأكيد على بشرية الرسول (ﷺ)، وراحوا يسدون — على زعمه — الثغرات الموجودة في القرآن الكريم بأقاصيص من الأدب الشعبي لأنه لم يعد يكفيهم وصف النبي (ﷺ) بأنه بشر، وراحوا ينزهونه عن الأخطاء، ولقد كان للمتصوفة في هذا المضمار النصيب الأعظم، ونسوا أنه كان ولمدة ٤٠ عاماً — على زعمه — كافراً (Heide).

ونتوقف هنا عند نقطتين هامتين، وهما:

أولاً: مازعمه عن اختفاء احتمال خطأ النبي (ﷺ) وادعاء أنه منزه عن الخطأ بعد ذلك، هذا القول يدل على أن «فان إس» لم يقرأ القرآن، لأنه لو قرأه لعرف أن الله أنزل في حقه (ﷺ) الآية الكريمة ﴿**وما ينطقُ عنِ الهوىٰ، إنْ هو إلاّ وحيٌ يوحىٰ**﴾ (الآية : ٣ من سورة النجم) أي نزهه عن الخطأ، ولم يترك هذا التنزيه إلى البشر الذين جاءوا من بعده، وتأثروا بالنصارى، كما يدعي «فان إس»، والرسول (ﷺ) منزه عن الخطأ في القول غير الموحى، وهذا ما نراه في الحديث الشريف الذي رواه الدارمي في سننه (ص : ١٢٥) عن عبدالله بن عمرو بن العاص قال: «كنت أكتب كل شيء أسمعه من رسول الله (ﷺ) أريد حفظه، فنهتني قريش، وقالوا: تكتب كل شيء سمعته من رسول الله (ﷺ) ورسول الله (ﷺ) بشر يتكلم في الغضب والرضا، فأمسكت عن الكتاب، فذكرت ذلك لرسول الله (ﷺ) فأومأ بأصبعه إلي فيه، وقال: «اكتبْ، فوالذي نفسي بيدهِ ما خرجَ منه إلاّ حقاً»، فالعصمة هنا مصدرها إلهي، وتختلف عن العصمة التي ادعاها البابا لنفسه ويؤمن بها «فان إس».

والنقطة الثانية: هي ما زعمه أن النبي (ﷺ) كان قبل بعثته كافراً أو وثنياً، وهذا ما تعنيه الكلمة الألمانية التي استعملها، والرد على ذلك ليس بعسير، فالمعروف عند كل من اشتغل بالعلوم الإسلامية من المسلمين أو من غير ملتهم، أن النبي (ﷺ) كان موحِّداً على دين إبراهيم (عليه السلام) قبل بعثته ولم يُرَ قط ساجداً أو متعبداً لغير الله، وكان يذهب كما يذكر التاريخ إلى غار حراء ليعبد الله فيه على دين التوحيد.

وأكتفي بذلك القدر من التعليق على أهم ما جاء في الفصل الخاص بالإسلام، والذي ألفه «فان إس» تحت عنوان «وجهات نظر إسلامية» وقد رأينا أن تلك الوجهات لا تمت إلى الإسلام بشيء.

وفيما يلي نستعرض أهم ما جاء في الرد المسيحي، والذي قدمه المؤلف الرئيس للكتاب الذي نناقشه، وهو «هانس كونج»، وسوف أعلق على أهم النقاط فقط التي تستلزم الرد، أما ما تتفق فيه وجهة نظر المؤلِّف مع وجهة نظر المسلمين، فلا أجد داعياً لتكراره، ويرجع في ذلك إلى القسمين السابقين من سلسلة مقالاتي عن هذا الكتاب، والتي نشرت في الأعداد السابقة من مجلة عالم الكتب (عدد ربيع الثاني، وعدد رجب من عام ١٤٠٦هـ).

الرد المسيحي (ص : ٤٩):

يبدأ «هانس كونج» مقالته بالإشارة إلى المقال السابق من «فان إس» ووصف ما جاء فيه بأنه يثير الدهشة والإعجاب بالدين الإسلامي وبنبيّه (ﷺ)، ويقرّر أن الإسلام لم يزل وبعد مضي ١٤٠٠ عام على ظهوره، ورغم قربه جغرافياً من أوروبا شيئاً مخيفاً وغريباً، ويصف ما يكتب عن الإسلام حديثاً في الغرب حول عودة الاتجاه إلى الإسلام من جديد متمثلة في التيارات الإسلامية التي تزداد قوة في الآونة الأخيرة، والتي تحرز بعض الانتصارات في البلاد الإسلامية بأنها تثير خوف الغرب من الإسلام، دون الديانات الأخرى المخالفة للمسيحية ثم البوذية والهندوسية، ولعلّ القرب الجغرافي يكون سبباً في تلك المخاوف من خطورة الإسلام. ثم ينبه إلى أن من يريد معرفة الإسلام معرفة حقيقية يجب عليه أن يتعلمه من المسلمين أنفسهم، ولا يعتمد في ذلك على ما يكتب من غير المسلمين عنهم. والغريب أن هذا الرأي يصدر من رجل من كبار رجال الكنيسة وعلمائها، وكان من باب أولى أن يصدر عن بعض العلماء المتخصصين في دراسة الإسلام، حيث نتوقع الموضوعية والنقد العلمي المبني على معرفة الأشياء من مصادرها الأصلية، وليس تكرار ما قيل قبل قرون، وتنبه إلى خطئه كثير من أهل ملتهم منذ بدايات هذا القرن على الأقل إن لم يكن قبل ذلك.

ويعتبر «هانس كونج» أن البحث في الإسلام ومحاولة معرفته في أصله من واجبات التيار التوحيدي للكنائس. ويجدر بنا التنبيه إلى أنه يفهم مصطلح توحيد الكنائس فهماً يختلف عن المقصود به أصلاً، فهو يرى أن من واجب هذا التيار، إلى جانب السعي في توحيد الكنائس المسيحية، السعي إلى توحيد الديانات السماوية، وهي اليهودية والمسيحية والإسلام.

ويقسم «هانس كونج» المراحل التي مرّ بها الفكر المسيحي تجاه الديانات الأخرى، وخاصة الإسلام إلى ثلاث مراحل:

أولاً: من مرحلة الجهل أو التجاهل، ثم إلى مرحلة التكبر، ثم إلى التسامح.

فيقول إنه حتى القرن السابع عشر الميلادي وبعد ترجمة القرآن الكريم في ١١٤٣م بما يقرب من ٥٠٠ عام، كانت صورة الإسلام في الغرب قاتمة وعدائية، إلى أن جاء الكسندر روس Alexandar Ross وكتب كتاباً باللاتينية عنوانه «عبادات في كلّ العالم»، وحتى ذلك الحين كان النبي (ﷺ) لا يذكر إلاّ بالشتائم والافتراءات، كان الهدف من ذلك إظهار المسيحية في صورة مثالية، فلم يكن الهدف من دراسة الإسلام هي معرفته على حقيقته، ولكن للافتراء عليه بهدف حماية المسيحيين من الخروج عن الكنيسة.

ولم يؤثر في ذلك التيار الظالم ما كانت تحتله العلوم العربية من مكانة عالية، وخاصة الفلسفة والطبيعيات والطب والاقتصاد... الخ، ولم يكن من الممكن أن تنشأ مذهبية دينية مسيحية مثل التي جاء

بها «توماس الأكويني» دون معرفة مسبقة بالتراث العربي، ثم تلا ذلك مرحلة أخرى اختفى فيها تقدير التراث الإسلامي مع بداية عصر النهضة.

ويذكر المؤلّف أن البابا قد أمر بإحراق ترجمة القرآن بعد صدورها مباشرة، عندما ازداد تهديد الأتراك للغرب وحصارهم لفيينا (١٥٢٩م)، وكان «مارتين لوثر» (مؤسس البرتستانت) قد شجع على ترجمة القرآن من العربية إلى اللاتينية، ولكنه ما كان يقصد بذلك سوى إظهار ما فيه من أخطاء ــ كما يدعي «مارتين لوثر» ــ والهجوم عليه، ولم تنجح بعض المحاولات التي قام بها بعض العلماء لدراسة القرآن دراسة تقترب من الموضوعية، فقد كانت تحرم مثل هذه الكتب، وتسحب من المكتبات، مثلما حدث مع كتاب «دين محمد» الذي ألفه «أورنان ريلاندز» (١٧٠٥م)، ولم يتغير ذلك الوضع إلاّ مع بداية عصر التنوير.

ويذكر «هانس كونج» ضمن ما نشر عن الإسلام في عصر التنوير مؤلّفاً لأحد شعراء وفلاسفة ذلك العصر، وهو كما يدل عليه اسمه يهودي الأصل جوتهولد افرائيم ليسنج Gotthald Ephraim Lessing (ت ١٧٨١) وهذا الكتاب هو «ناتان الحكيم» والذي أراد به «ليسنج» الدعوة إلى التسامح العام بين الديانات السماوية. ويتلخص مضمون هذه القصة في أن هناك ثلاثة خواتم (تعبر عن الثلاث ديانات السماوية) بينها خاتم من الذهب الخالص، ولا أحد يعرف أيهما هو الذهب الخالص، بسبب تماثلها التام. وقد عرض مؤلّف القصة شخصية «صلاح الدين الأيوبي» في صورة مثالية للحاكم الحكيم، ولنتوقف عند هذه القصة التي تعتبر دعوة للتسامح بين الديانات السماوية الثلاثة بعض الوقت، لنتأمل فنجد أن ظهور هذه الدعوة في ألمانيا موافق لظهور تنظيم الماسونيين في انجلترا في عام ١٧١٧م، ووصل إلى ألمانيا في سنة ١٧٣٧م، حيث افتتح أول معبد لها باسم «أبسالوم» في هامبرج، أي في أثناء حياة مؤلّف هذه القصة (ولد سنة ١٧٢٩م، وتوفي سنة ١٧٨١م).

فبينما تنادي الماسونية بالإخاء الإنساني، وتخطي الحواجز الدينية والسياسية بين البشر ــ كما يزعمون ــ، نجد أن دعوة التسامح التي ينادي بها «ليسنج» تخص أصحاب الديانات السماوية فقط، وتلك مرحلة أولى لإذابة كل الديانات السماوية فيها وغير السماوية.

وتختلف هذه الدعوة عما يدعو إليه «هانس كونج» في أن الأولى تعتبر الحقيقة في دين واحد من تلك الديانات السماوية الثلاثة، والاثنتين الباقيتين ليس فيهما من الحقيقة إلاّ مظهرهما، بينما دعوة التوحيد التي يتبناها «هانس كونج» تعتبر أن كل دين من تلك الديانات السماوية له نصيب من الحقيقة، وهي جميعها طرق صحيحة تؤدي إلى الحقيقة الواحدة، وهي الخلاص، وهو بذلك يسلب كل دين على حدة حقه في اعتباره الدين الحق الوحيد، وهذا اختلاف جوهري تبع هذين الاتجاهين.

ثم يذكر «هانس كونج» نماذج من كتابات غربية عن الإسلام، يظهر فيها احترام للعرب والإسلام، مثل ديوان «جوته» Goethe الشاعر الألماني بعنوان الديوان الغربي الشرقي (١٨١٩م)، وكتاب توماس كارليل Thomas Carlyle بعنوان: البطل «محمد» نبي صادق The Hera as Prophet (١٨٤٠م).

وقد جاء مع القرن التاسع عشر التقدم الكبير في الاستشراق مع عصر الاستعمار الغربي، والذي صاحبه ظهور دراسة تاريخية نقدية للعلوم الإسلامية، وكان ذلك ممهداً لاختفاء النبرة المتعصبة (العصبية) تجاه الإسلام، وظهر معها في القرنين ١٩، ٢٠ مؤلّفات فيها تعاطف وإنصاف للإسلام، ذكرت أهمها في القسم الأول (المجلد السادس ــ العدد السابع ــ من مجلة عالم الكتب ــ ص: ٥٥٥ ــ ٥٥٦)، وفي الكتاب الأصل (ص: ٥١ ــ ٥٢).

ويقرّر المؤلّف أن العودة إلى الأسلوب القديم تجاه الإسلام كوسيلة لتحصين المسيحيين ضد الديانات الأخرى أصبحت مستحيلة.

ولنسأل المؤلّف هنا عن رأيه فيما كتب «فان إس» فلو تأمل «هانس كونج» ما ذكره «فان إس» في مقاله لعرف أن العودة إلى الأسلوب المتعصب القديم ليست مستحيلة بتلك الدرجة التي يظنها، ولكن لعله لم يرد إظهار زميله المستشرق بصورة غير لائقة ولا متوافقة مع ما يدعيه «فان إس» لنفسه من الموضوعية والعلمية التي لم تتأثر بالأسباب التي ذكرها «هانس كونج»، والتي كان من شأنها ــ من وجهة نظره ــ أن تمنع مثل هذا السقوط إلى أسلوب العصور الوسطى، ومن هذه الأسباب:

وجود الكتب العديدة الأقرب إلى الموضوعية، وكذلك وسائل الإعلام وهذا العدد الهائل الذي يبلغ مئات الآلاف من المسلمين الذين يعيشون في الغرب، هذه الأسباب جعلت الفهم الصحيح يحتل محل الاحتقار، والدراسة محل الاحتقار، والحوار بدلاً عن التنصير.

والواقع المؤسف لا يؤيد ما يذكره «هانس كونج»، فإن الإسلام لم يزل غريباً عن الغربيين، وليس الذنب في ذلك إلا ذنبنا نحن المسلمين.

وينبه «هانس كونج» إلى أن الوقت قد حان لمحاولة معرفة الإسلام من داخله، واستكشاف الأسباب التي جعلت المسلم ينظر إلى الله والعالم وعبادة الله وخدمة الإنسان، وكذلك السياسة والقانون والفن

نظرة تختلف عن نظرة الآخرين، ويحس بقلبه ما لا يحس به المسيحي.

ويقول في (ص : ٥٣): «قبل كل شيء لا بد أن نعرف أن المسلم لم يزل يرى في الإسلام كلاً لا يتجزأ، بخلاف ما يراه العلمانيون بالنسبة إلى الدين، فالإسلام يشكل بالنسبة للمسلم وحتى هذا الوقت نظاماً متكاملاً للحياة من جميع نواحيها».

ويعرض «هانس كونج» بعض آراء مؤرخي الديانات، الذين يرون في تاريخ الديانات استمرارية، فكلّ دين يكمل الآخر، ويأخذ منه ليعطي ما يأتي بعده، وهي سلسلة متتابعة مرتبط بعضها ببعض. ويعارض ذلك الرأي بقوله إن هناك في التاريخ تطويرات تثبت عكس ذلك، لأنه من المعروف أن هناك أشخاصاً يظهرون في تيار التاريخ الذي يسير في اتجاه واحد، ويحاولون تغيير هذا الاتجاه، وتعديل مسار التاريخ، وأن محمداً هو أحد هؤلاء الأنبياء الذين نجحوا في تغيير مسار التاريخ العالمي، وأن بداية التاريخ الهجري (الإسلامي) هي بداية حقيقية للتاريخ تستحق هذه التسمية، وإذا كان هناك نبي يسمى «النبي» معرفاً، فهو بالتأكيد النبي محمد. ثم يأتي بعد ذلك بالأدلة على صدق نبوة محمد (ﷺ) ويوضح ذلك بإظهار أوجه التماثل والتشابه بين النبي (ﷺ) وسابقيه من الأنبياء المعروفين، المعترف بنبوتهم من كل الديانات السماوية (ص: ٥٧ ــ ٥٨).

ويقول إن المسيحية لا بد لها من تصحيح نظرتها إلى النبي محمد (ﷺ)، ومما لا شك فيه:

١ ــ أن العرب كانوا على حق عندما اتبعوا النبي محمداً في القرن السابع الميلادي.

٢ ــ أنهم ارتفعوا من مجرد عبدة أوثان إلى أتباع دين توحيد عظيم.

٣ ــ أن القرآن هو فيه ما لا ينتهي من مواقف الشجاعة والقوة، وهو بداية جديدة لظهور حقيقة أكبر، وإيمان أعمق مما سبقه، وهو انطلاق إلى إحياء وتجديد الديانات السماوية السابقة.

فالإسلام عون كبير (ضروري) للحياة.

ويلاحظ هنا الحديث الطيب عن النبي محمد وعن الإسلام، ومما لا شك فيه أن المؤلّف يستحق المدح لهذه الشهادة الشجاعة، وهي شهادة الحق، ولكننا كنا نود بعد هذه الشهادة الجريئة أن يعترف المؤلّف بما بقي من الحقيقة، وهو أن يشهد بأن الإسلام هو آخر الديانة السماوية، وأن محمداً آخر الأنبياء المرسلين، فهذا استنتاج منطقي من مقدماته التي ذكرها، وخاصة عندما يعتبر الإسلام إحياء وتجديداً للدين الذي كان موجوداً، وهو يقصد بذلك دين إبراهيم وموسى وعيسى، وقوله إن الإسلام إحياء وتجديد لهذا الدين اعتراف بأن هذا الدين المتوارث كان قد انعدم أو حرّف، وهذا اعتراف خطير يكذب ادعاء اليهود والنصارى بصدق وأصالة دينهم، ويؤيد ما جاء في القرآن الكريم حول الدين المتوارث (دين التوحيد)، أنه قد ترك أو حرف بعضه، والدليل على أن هذا هو ما يعتقده المؤلّف، أنه قد ذكر كثيراً من القضايا والمسلمات النصرانية، وأرجع أصلها إلى تأثيرات رومانية يونانية هلينية أي غريبة عن الدين الأصلي.

ويجب أيضاً ملاحظة أن المؤلّف يؤمن بوحدة تلك الديانات الثلاثة وبوحدة مصدرها الإلهي في صورتها الأولى، وهو بذلك التصور يقترب من وجهة النظر الإسلامية في هذا الصدد.

وفي حديثه عن القرآن الكريم، وهل هو وحي الله (ص : ٦١)، يقرّر أن القرآن وحي الله المكتوب، وهو لم يحرف، ولم يضف إليه شيء عبر القرون والأجيال والبلدان والأشخاص، وحتى تفسيره رغم اختلاف مذاهب التفسير إلاّ أنها تلتزم بما جاء في القرآن، ولا تحيد عنه أبداً. إلى هذا الحد يتفق المؤلّف مع المسلمين في نظرتهم إلى القرآن الكريم الذي هو ليس فقط نظام عبادة، ولكنه دستور الحياة لكل جوانبها ومختلف عصورها وظروفها.

ولكنه يقول إن القرآن بتلك الأوصاف يشبه الكتاب المقدس وخاصة فيما يخص الثبات، أي عدم تحريف النص الموحى، والواقع الذي اعترف به هو أن الكتاب المقدس قد غير وحرف وأدخل فيه ما ليس منه، كما سبق ذكره في مسألة التثليث وألوهية عيسى (عليه السلام).. الخ ذلك.

والمتتبع لحديثه عن القرآن الكريم يجده يعدد خلال عرضه لدلالة القرآن الكريم وشمول منهجه لجميع نواحي الحياة العملية والعلمية وحتى الفنية الجمالية، ويعرض لآراء بعض علماء الغرب المؤيد لذلك، مثل «ولفريد كانتويل سميث» وزميله «ويلارد أوكستوبي Wilfred Contwell Smith Willard Oxtoby» يؤكد من جانب أن القرآن وحي من الله، ولكن من جانب آخر يشك في أن كل كلمة في القرآن الكريم جاءت من الله، أي أنه باختصار يعتقد أن القرآن بكامله قد أوحي من الله، ولكن الصياغة اللغوية كانت بشرية، والاستنتاج من هذا الرأي، يقول: إن القرآن قد أوحي بالمعنى

والمحتوى وليس بالشكل واللغة، وهذا الرأي هو الذي أدى بالمؤلف إلى الاعتقاد بمماثلة القرآن الكريم للكتاب المقدس، وهذا فهم خاطىء.

وفما يخص أصالة الوحي خارج الدين النصراني يذهب «كونج» إلى أن العهدين القديم والجديد يتضمنان إمكان وجود الوحي الإلهي بين الشعوب غير النصرانية، ويخرج من ذلك بأن القرآن هو وحي من الله ولا بد لكل نصراني يفهم الكتاب المقدس أن يعترف بذلك (انظر ص: ٥٣ — ٦٧).

إلى هذا الحد يعتبر موقف «كونج» إيجابياً بالنسبة إلى الإسلام، ولكن ما يلي هذا التصور يؤيد أن المؤلّف مصر على نظرته للقرآن الكريم بأنه لا يختلف عن الكتاب المقدس في شيء، وأن ما يجوز على الكتاب المقدس يجوز أيضاً على القرآن، وينسى هنا شيئاً مهماً وجذرياً يفرق بين الكتابين المقدّس والقرآن، وهو أن الكتاب المقدس عبارة عن أقوال رواها بعض من عاصر المسيح (عليه السلام) أو لم يعاصره، وهي أقوال عن عيسى عليه السلام، وليست أقواله التي قالها، أي ليست هي ما أوحي إلى عيسى، بل ما حكي عنه، وهذا يختلف بلا شك عن كتاب يتضمن لفظ ما أوحي إلى محمد (ﷺ) وليس فيه من قول البشر اللاحقين أي شيء، وقد ترتب على هذا الفهم غير الصحيح أنه نادى بتناول دراسة القرآن دراسة نقدية تاريخية، كما هو الحال بالنسبة إلى الكتاب المقدس، وهذا الموقف أساسي ولا بد من مناقشته فيه، والتنبيه إلى الاختلاف الطبيعي بين طرفي المقارنة، فالقرآن كله وحي الله ولا عمل للإنسان فيه سوى التلقي والكتابة والقراءة، وأما نص الكتاب المقدس ففيه وحي الله وفيه عمل الإنسان، ولا يعترف الإسلام من الكتاب المقدس سوى بما جاء به الوحي إلى عيسى (عليه السلام) وأما الباقي أي ما جاء على لسان غير عيسى، فهو القسم الذي لا يعترف الإسلام بقدسيته، وهو الذي تتناوله الدراسات العلمية بالنقد والتحليل، وتنظر إليه نظرتها إلى كل قول بشري، وتقيسه بالمعايير النقدية التاريخية، ولا يوجد في القرآن الكريم نظير لهذا القسم، ولا يقابله الحديث النبوي، كما نقرأ ونسمع من بعض المسلمين، لأن الحديث النبوي الصحيح هو في صدق القرآن الكريم لاتفاقهما في وحدة المصدر الإلهي.

ويؤيد ذلك ما جاء في القرآن الكريم انه لا ينطق عن الهوى ﴿**إنْ هو إلاّ وحيٌ يوحىٰ، علَّمهُ شديدُ القُوى**﴾ الآية، وكذلك الحديث الشريف عندما جاء أبو بكر وعمر بن الخطاب وعبدالله بن عمرو الذي كان يكتب الحديث النبوي رغم نهي الرسول (ﷺ) عن ذلك في البداية، حيث قال الرسول لعمرو: «اكتب، فوالذي نفسي بيده ما خرج منه (من فمه صلى الله عليه وسلم) إلاّ حقاً» (سنن الدارمي، ص: ١٢٥).

ولكن يبقى هناك وجه للمقارنة رغم ذلك بين الحديث النبوي والقسم الموحي به من الكتاب المقدس، وهو أن كلاهما وحي الله ولكن بكلمات البشر (قارن: تاريخ توثيق نص القرآن الكريم، خالد عبدالله العك، ص: ٢٩)، بينما القرآن الكريم هو بحرفه وحي إلهي وليس للبشر أي شيء لا في نصه ولا في معناه.

ويتساءل «كونج» عما إذا كان هناك اتجاه لدراسة القرآن دراسة نقدية تاريخية ليس فقط من علماء الغرب، بل من بعض رجال الهندوسية والبوذيّة، بل ومن بعض الطلبة المسلمين الذين يدرسون في جامعات أجنبية، وتساعد على ذلك الكتابات الغربية عن الإسلام التي لم تعد مرفوضة تماماً من المسلمين، لأنها بدأت تمثل اتجاهاً أكثر اعتدالاً بالنسبة إلى الإسلام، أليس عدد من ينظرون إلى القرآن هذه النظرة النقدية من المسلمين أكثر بكثير مما تعترف به الدوائر الرسمية؟ ويصل «كونج» إلى أن الاتجاه إلى دراسة القرآن دراسة نقدية سوف يزداد قوة في المستقبل، عندما يضعف الإيمان بحرفية الوحي في القرآن الكريم، ويحل محله الإيمان بأن القرآن قد أنزل بالمعنى فقط، وأما الصياغة في الحروف والكلمات فهي بشرية (انظر ص: ٦٧).

وهذه قضية خطيرة إن صح تنبؤ «هانس كونج»، فإذا تحول اعتقاد المسلم بحرفية وحي القرآن وحل محله اعتقاد الوحي بالمعنى فقط، لم يبق كثير حتى يدخل التحريف والتشكيك إلى قلوب المسلمين في صحة المعنى بعد الحرف، ولكنّ وعد الله حق، ولن تترك العناية الإلهية الأمور تنحط إلى هذا الطريق، ولن يخلف الله وعده في محكم آياته ﴿**إنّا نحنُ نزّلنا الذكر وإنا له لحافظون**﴾ (الآية الكريمة) (انظر ص: ٦٧).

وتحت عنوان «من نقد الكتاب المقدس إلى نقد القرآن» (ص: ٦٨ — ٧٢): يبدأ كونج حديثه عن نصّ القرآن الكريم، ويؤيد رأي المسلمين بأنه وحي من الله وليس فيه تأثر باليهودية أو المسيحية، وأن هذا الاقتناع له ما يثبته في الواقع التاريخي، لأنه من الثابت أنه لم تكن هناك ترجمة للكتاب المقدس باللغة العربية، تسمح بما جاء في القرآن من آيات يتفق مع ما جاء في الكتاب المقدس بدرجة من الوضوح والكمال تفوق قريناتها في الكتاب المقدس، وخلال حديثه هذا يضع «كونج» عبارة عارضة تظهر تشكيكه في صحة ما يعتقده المسلمون في أمية الرسول، أي عدم استطاعته القراءة والكتابة، فلعله تأثر هنا بقول المستشرقين في هذا الصدد، وخاصة المستشرق «فان

إس» الذي اشترك معه في تأليف هذا الكتاب، وقد سبق عرض وجهة نظره والرد عليها، أو لعلّه أراد أن يأتي بدليل آخر على صدق النبي (ﷺ) غير دليل الأمية.

ثم يعرض بعد ذلك لآراء بعض العلماء الغربيين بهذا الصدد، ويبدأ بذكر «منتجمري واث» W.M.Watt الذي قرر أن الرسول (ﷺ) كان يفرق بحدة بين ما يوحى إليه وبين ما يقوله هو نفسه (الحديث)، ثم يذكر بعض العلماء اليهود الذين ادعوا أن القرآن قد أخذ عن اليهودية وعن التوراة، مثل «إبراهام جايجر» (١٨٣٣م) Abraham Geiger، ماذا أخذ محمد عن اليهودية، وهارتفج هير شفيلد (١٩٧٨م) H.hirsch feld (آثار) تصورات يهودية في القرآن.

ويذكر ضمن هؤلاء المستشرق «جون وونسبرو» J.Wansbrough في كتابه «دراسات قرآنية (١٩٧٧م)، ثم يذكر مستشرق ألماني يدعى «جونتر لولنج» G. Lüling الذي ادعى في كتابه هو رسالته للدكتوراه بعنوان «حول القرآن القديم أو الأصلي» (١٩٧٤م)، وأعاد ذلك في كتابه «اكتشاف النبي محمد من جديد» (١٩٨١م) أن القرآن الكريم يتضمن أناشيد مسيحية قديمة، وهذا هو القرآن الأصلي — على ادعائه — أما القرآن الذي بين أيدينا فهو قد كتب بعد وفاة النبي (ﷺ).

وجدير بالذكر أن هذا المستشرق الشاب قد أثار بهذا الكتاب والادعاء ضجة بين المستشرقين، وهوجم من كثير منهم، وهو يدعي أن القرآن الحالي قد اختلف عن القرآن الأصلي، بسبب التنقيط الذي أدخل على القرآن في مرحلة لاحقة على كتابته الأولى، وهذا الادعاء لا يستحق الرد عليه هنا بين المسلمين، أما من المستشرقين فقد اعترض عليه كثير منهم.

وأذكر أنه في مؤتمر جمعية المستشرقين الألمان الذي أقيم في برلين الغربية عام ١٩٨٠م، قد حاضر عن أصل الكعبة، وادعى أنها كانت كنيسة ثم حولت بعد ذلك إلى ما هي عليه الآن، وقد رد عليه بما فيه الكفاية بعض من حضر من المستشرقين، منهم المستشرق «فان إس» سابق الذكر، والمستشرقة «انجيليكا نويفرت» Angelika Neuwirth، التي ترى أن السور المكية على أقل تقدير قد رتبها النبي بنفسه، وأن النص القرآني الحالي متناسق ومنتظم في سياق واحد، ذكرت ذلك في كتابها «دراسة حول ترتيب السور المكية» ويعتبر «هانس كونج» هذا الكتاب أفضل الكتب السابقة الذكر من الناحية العلمية والمنهجية.

ويقول «هانس كونج» إن الجدل حول دور محمد (ﷺ) في القرآن الكريم لن ينتهي، ويشير إلى احتمال وجود تأثر محمد (ﷺ) بما سمعه من اليهود والنصارى، ويذكر أدلته على ذلك في نقطتين:

١ — أن الرسول (ﷺ) كان محتكاً بالنصارى البيزنطيين وكذلك باليهود والنصارى في الجزيرة العربية، وخاصة في مكة والمدينة.

٢ — أن القرآن فيه إشارات كثيرة إلى أنبياء ورد ذكرهم في العهد القديم والجديد أمثال: إبراهيم، أنبياء عرب قدماء، وكذلك نوح وموسى وعيسى وداوود وسليمان... الخ، ويتساءل: أليس من المحتمل أن يكون ذلك كله كان معروفاً لمحمد (ﷺ) قبل بعثته، وأنه عرف أهمية هؤلاء؟

وهنا يجب أن نلاحظ أن «كونج» لم يتخلص تماماً من الرأي المتوارث عند رجال الكنيسة والمستشرقين حول ما يسمى ببشرية القرآن الكريم، وإن لم يصرح هو بذلك علناً، وقد يوقعه هذا الرأي في تناقض كبير وأصلي مع نفسه، فهو الذي ذكر في نفس الكتاب (من صفحة: ٦١ — ٦٥) أن القرآن وحي من الله، فكيف يكون وحياً من الله وفي نفس الوقت يكون لمحمد (ﷺ) دخل وتأثير في القرآن من قريب أو بعيد؟ ولعلّ «كونج» يريد أن يقول كما سبق ذكره في الكتاب (ص: ٦٦ — ٦٨) أن القرآن موحى بالمعنى فقط، وأما الصياغة اللغوية فهي من الرسول (ﷺ).

ولكن حتى إذا سلمنا أن هذا التصور يتفق من تصوره هو للقرآن، فإنه لا يسلم رغم ذلك من التناقض، فإن ما يشير إليه كدليل على تأثر محمد (ﷺ) باليهود والنصارى، وكذلك ورود أخبار عن الأنبياء السابقين عليه الذين ورد ذكرهم في الكتاب المقدس بعهديه القديم والجديد، ليس له دخل في الصياغة اللغوية، بل هو يمس المحتوى المضمون والمعنى، ولهذا: فإنني أرى أن هناك تناقضاً بين الرأيين اللذين عرضهما «كونج» في هذا الكتاب في الصفحات المشار إليها هنا، وليس هذا مجال الرد عليه بإثبات ألوهية المصدر، فقد سبق هذا في موقع آخر من هذا التعليق، وسبقت الإشارة إلى بعض المصادر التي يرجع إليها في هذا الصدد.

والسبب الآخر في عدم تعرضي للرد هنا بالتفصيل أن هذا الرد باللغة العربية يقرأه من هم مؤمنون بما أدافع عنه، وليسوا في حاجة إلى المزيد من الإيضاح. ولعلّنا نكتفي هنا بطرح سؤال على المؤلّف قد يحتاج إليه من يجادل النصارى أو غيرهم من ضعاف الإيمان ممن ينتسبون إلى الإسلام، وهذا السؤال هو: ما هو إذن مصدر التفاصيل التي جاءت في القرآن الكريم بخصوص هؤلاء الأنبياء الذين ذكرهم المؤلّف، والوصف الدقيق لبعض الأحداث التي جرت لهم، بالإضافة إلى الأخبار التي وردت في القرآن الكريم عنهم، ولم ترد في الكتاب المقدس، ولم يعرفها أحد من اليهود والنصارى آنذاك؟

ثم يشير المؤلّف إلى بعض الدراسات التي ظهرت من بعض

المسلمين والتي تدل على أن هناك اتجاهاً جديداً في دراسة القرآن الكريم، وهو الاتجاه النقدي، ويستشهد في ذلك بأحد العلماء الباكستانيين يدعى فضل الرحمن الذي يعمل أستاذاً في جامعة شيكاغو الأمريكية، ويذكر ما يذكره فضل الرحمن في كتابين «النبوة في الإسلام» Prophicy In Islam وكتابه الآخر «موضوعات القرآن الرئيسة» (١٩٨٠) Major themes Of the Quran ويقتبس كونج من الكتاب الأخير فقرة جاءت في صفحة رقم (١٠٠) من هذا الكتاب، وتتلخص تلك الفقرة في القول بأن الرسول (ﷺ) كان يتلقى القرآن الكريم على مراحل عديدة، وكان تنتابه حالات نفسية (تشبه حالات المتصوفة) وخاصة حال علمه ببعثته التي لم يكن هو يسعى لها أصلاً (ويشبه في ذلك أنبياء العهد القديم)، ويقول فضل الرحمن إن محمداً (ﷺ) كان يتلقى الوحي عن طريق «الروح» أو على هيئة خبر روحي الذي كان يتصوره أحياناً في قلبه على أنه جبريل (عليه السلام).

ولقد جاء المحافظون بعد ذلك وجعلوا من هذه التجربة الروحية تجربة عيانية يظهر فيها جبريل (عليه السلام) علناً، أو يسمع صوتاً حقيقياً.

ويقول فضل الرحمن: ولا شك أن محمداً قد طور تصوره بمرور الزمن في مكة والمدينة، ثم صلاة الجماعة، والزكاة، وهذا ما جعل جماعته تلتف حوله، ويسودها التضامن. ثم يقرر فضل الرحمن أنه مما لا شك فيه رغم أن الوحي كان من الله، إلاّ أنه من ناحية أخرى مرتبط ارتباطاً وثيقاً بشخصية (محمد).

ومعنى هذا القول: أن القرآن موحى من الله، ولكنه كان متعلقاً ومرتبطاً إلى أقصى حدّ بشخصية الرسول، التي تعني هنا أن له دوراً أساسياً في محتوى هذا الوحي، أو على الأقل في صياغته وتطبيقه.

ولعلّ من المؤسف أن يصدر هذا عن عالم مسلم (من وجهة نظره الشخصية على الأقل)، ولكن الدليل على أن هذا الرأي لم يجد صدى إيجابياً عند الآخرين، أنه قد طرد من باكستان بسبب قوله في النبوة والوحي، وما نفهم من قوله بأنه الوحي لم يكن سوى حالة من الحالات النفسية التي كانت تعتري الرسول (ﷺ)، بالإضافة إلى قوله في أثر الرسول (ﷺ) في صياغة القرآن.

ويعود «كونج» بعد ذلك إلى تقرير أن القرآن، حسب هذا التصور الذي يتبناه ويجد له من بعض المسلمين موافقة كما سبق، هو مثل الكتاب المقدس، وكما أن الكتاب المقدس قد تناولته الدراسات بالنقد التاريخي، كذلك ينبغي على المسلمين، كما يقول «كونج»، تطبيق ذلك على القرآن الكريم، ويرى أن ذلك سوف يكون من شأنه أن يجعل فرصة الحوار بين المسيحيين والمسلمين أفضل بكثير مما هي عليه الآن، وسوف يساعد على ذلك إذا حاول المجددون الإسلاميون التغلب على هذه النظرة التقليدية للقرآن وخاصة بعد أن تأثروا بعلوم الغرب وثقافته، ولن يضير ذلك الإسلام شيئاً كما يدعي «كونج».

ونجد هنا تصريحاً واضحاً بما تحمله الثقافة الغربية من مخاطر على ديننا وقرآننا.

ويوضح «كونج» ما يقصده بالدراسة النقدية التاريخية، ويلخصها في ثلاث نقاط:

١ ــ لا ينبغي أن ينظر إلى القرآن على أنه مجموعة من النصوص الثابتة الجامدة، قوانين لا تتغير ولا تتأثر بالزمان أو المكان أو الأشخاص، لأن هذا يعتبر نظرة مذهبية غير صحيحة.

٢ ــ ولا ينبغي أن يفهم القرآن على أنه مصدر لا ينضب لتفاسير نسبية تختلف حسب المكان والزمان والأشخاص، فيصبح القرآن وكأنه ليس إلاّ ما يناسب العصر.

٣ ــ ينبغي أن يفهم القرآن على أنه قبس هداية وبشرى حية، جاءت من الله القدير الرحيم الخالق والمتمم، وكذلك يوم القيامة يوم الحساب، وهذه البشرى تنتقل من جيل إلى جيل، متجددة دائماً، حتى تستطيع أن تحل المشكلات الناتجة عن تطور العلوم الطبيعية والتاريخ والأخلاق الحديثة، وهذا لا يتعارض مع التصور الديني الأصيل عند المؤمنين بذلك.

ويختتم «كونج» حديثه بالأمل في أن يتغير الوضع الحالي إلى الأفضل، وأن التقارب بين الإسلام والمسيحية ضرورة لإحلال السلام العالمي، ولا يمكن فصل السلام بين الإسلام والمسيحية عن السلام العالمي.

ثم يذكر «كونج» قول إحدى السيدات الباكستانيات التي تعمل في مجال العقيدة، وهو: أن كل دين من ديانات الشرق الأوسط فيه شيء بالنسبة له ضروري لا يمكن إنكاره، وأما بالنسبة للديانات الأخرى فهو مرفوض، ففي اليهودية اعتقادهم بأنهم شعب الله المختار، والمسيحية اعتقادهم بأن عيسى ابن الله، وأما بالنسبة للإسلام فهي العقيدة بأن القرآن وحي الله بالنص والحرف، وهذه السيدة اسمها «رفعت حسن»، وهي تعمل حالياً في جامعة كنتوكي بالولايات المتحدة الأمريكية.

ويكرر «كونج» في ختام هذا الفصل أن تلك النقاط التي تختلف فيها وجهات النظر الإسلامية والمسيحية تجعل من الضروري أن يلتقي الفريقان ويتجاورا، ليتضح موقف كلّ منهما، ويحاولا الاقتراب على قدر الإمكان.

وليس عندي تعليق على قول «كونج» السابق، سوى ما سبق، بالإضافة إلى أنه من الواضح جداً إشارة صريحة، وتمسكه بضرورة

الحوار، وضرورة محاولة اقتراب وجهات النظر، حتى يعرف كل منهما رأي الآخر حول عقيدته التي يؤمن بها، ولا يستقي المعلومات عنها من طرف غير محايد، ومهما كان هذا القول بعيداً عن التحقيق، أو قد يحس فيه ما لم يذكر صراحة، فإن أوضح ما يدل عليه هذا القول أن المعلومات الاستشراقية عن الإسلام هي المسيطرة في الغرب، ولا تجد لها منافساً من المسلمين يوضح الحق ويدعو له.



المقنع في أن «هدي كامل المبرد» ليس «الممتع»

لعبده قلقيلة

عبدالجليل هنوش
الرباط

قلقيلة، عبده عبدالعزيز/المقنع في أن «هدي كامل المبرد» ليس «الممتع».— دار الرياض، ١٤٠٤هـ.

الكتاب الذي نعرض له هنا كتاب طريف في تحقيق النصوص الأدبية القديمة. ذلك أن صاحبه وهو الدكتور عبده عبدالعزيز قلقيلة يصحح وهماً خطيراً وخطأً كبيراً وقع فيه بعض المعاصرين حين حققوا كتاباً سموه (الممتع) لعبد الكريم النهشلي، بينما هو كتاب آخر لمؤلف آخر، وليس من (الممتع) في قبيل ولا دبير.

والدكتور قلقيلة أديب وناقد معروف بمصنفاته في النقد الأدبي، والتي منها: «النقد الأدبي عند القاضي الجرجاني» و«النقد الأدبي في العصر المملوكي»، و«النقد الأدبي في المغرب العربي» و«أبيات المعاني في شعر المتنبي». وقد عمل أستاذاً بمجموعة من الجامعات العربية منها: الجزائر ومصر وجامعة الملك سعود بالسعودية.

ويمتاز بأسلوبه المشوق الرائق، الذي يشدك إليه شداً لا تقوى على الفكاك منه، كما يمتاز بقوته في الجدل والمحاورة ودقته في المناقشة مع جمالٍ في التعبير وقوة في التأثير. وخلاصة القول إنه عالم أديب فنان.

ولما كان النقد الأدبي هو التخصص الأصلي للدكتور قلقيلة، وكان خبيراً بمسالكه ودروبه، فإنه في كتابه هذا الذي نعرض له، يحقق ويبين حقيقة كتاب منشور متداول، من كتب النقد الأدبي.

ابتدأت قصة الدكتور قلقيلة — فيما أعلم — مع هذه القضية في كتابه (النقد الأدبي في المغرب العربي). فقد عرض فيه للنهشلي (ت ٤٠٥هـ) بوصفه ناقداً مغربياً. وقال: إنه لما علم أن في دار الكتب المصرية مخطوطاً اسمه **«قطعة من اختيار الممتع للنهشلي»** تحت رقم ٥٤ ش أدب، قَصَدَهُ، ووجد أن العنوان الأصلي المثبت على المخطوط هو **(هدي كامل المبرد)** لكن جاء شخص ما فشطب هذا العنوان وكتب بدله (إنما هو قطعة من اختيار الممتع كتاب عبدالكريم). وليس هذا فقط، بل إنه أكَّد عمله هذا في آخر صفحة، فقد أنهى كاتب المخطوط نسخته بقوله: «إلى هنا انتهى كامل المبرد بعون الله ولطفه...» ونسي كلمة (هدي)، فكتب ذلك الشخص على يسار هذه العبارة قوله (قلت: ليس هذا بكامل المبرد، وإنما هو قطعة من اختيار الممتع كتاب عبدالكريم النهشلي). وكان لا بد من الشك والتمحيص، وانتهى الدكتور قلقيلة هناك إلى أن عنوان الكتاب الحقيقي إنما هو (هدي كامل المبرد) لمؤلف مجهولٍ ولعله مغربي. أما هذا الذي شطب العنوان فقد أخطأ وضلَّل. أظن هذا كان بدء القصة التي استكملها الدكتور في كتابه الجديد (المقنع)، ذلك أن المخطوط المودع بدار الكتب المصرية قد تعاور على تحقيقه كل من منجي الكعبي في رسالته للماجستير، والدكتور زغلول سلام، وقد تلاهما أخيراً محمود القطان في رسالته للدكتوراه، وطبعت منه دار الكتب العلمية ببيروت طبعة زعمت أنها تحقيق جديد للكتاب، لكنها ليست أكثر من سطوٍ على تحقيق الكعبي

وسلاَّم.

ولعل هذا «التوارد!» على تحقيق هذا الكتاب، وهذا الإصرار الغريب على نشره أكثر من مرة يدل على أنَّ الوهم قد استحكم في النفوس، وخالط شغاف القلوب، فَصارَ دَاءً دَوِيًّا لا يبرىء منه إلا استئصاله بمبضع طبيب ماهر قوي.

وكان هذا الطبيب هو الدكتور قلقيلة، وإن كان كتابه خاصًّا بالرد على منجي الكعبي وزغلول سلام دون من تلاهما، وسبب ذلك أن ما ظهر بعد سلام كان بعد طبع كتاب (المقنع).

يقع كتاب (المقنع) في ٣٢٧ صفحة من القطع المتوسط، وطبعته دار الرياض للنشر والتوزيع سنة ١٤٠٤هـ/١٩٨٤م.

وهو مقسم إلى بابين كبيرين:

الباب الأول يتضمن ثلاثة فصول هي:

الفصل الأول : مقارنة بين كامل المبرد و(هدي كامل المبرد) وهو الكتاب الذي طبع تحت اسم (الممتع) كما أسلفنا. (من ص ٢٣ إلى ص ٤٢).

الفصل الثاني : مقارنة بين (العمدة) لابن رشيق و(هدي كامل المبرد)، وسبب هذه المقارنة أن ابن رشيق نقل نصوصاً كثيرة عن مواطنه النهشلي. (من ص ٤٣ إلى ص ١٣٦).

الفصل الثالث : مناقشة للدكتور منجي الكعبي في عمله (من ص ١٣٩ إلى ٢٠٧.

أما **الباب الثاني فهو** كذلك مقسم إلى ثلاثة فصول:

الفصل الأول : وقفة مع الدكتور زغلول سلام. (من ص ٢١١ إلى ص ٢٣٣).

الفصل الثاني : موازنة بين عمل الكعبي وعمل زغلول سلام. (من ص ٢٣٥ إلى ص ٢٧٤).

الفصل الثالث: عن هدي كامل المبرد بعد تحريره من الأوشاب التي علقت به (من ص ٢٧٥ إلى ص ٢٩١).

وفي آخر الكتاب **خاتمة في** (١٥) صفحة ثم **فهارس** الكتاب.

* * *

١ ــ يرى الدكتور أن مؤلف هذا الكتاب «كان قد نظر في كتاب الكامل للمبرد، وأعجب به، فألَّف على هديه كتاباً من كتب المجاميع الأدبية المستقلة، لم يعارض به الكامل، ولم يجعله ذيلاً له، ولم يختصر، ولم يختر منه، وإنما احتذاه، وتوخى فيه ما توخاه المبرد في الكامل، فجاء كالكامل الذي جمعه المبرد، مشتملاً على ضروب الآداب ما بين كلام منثور وشعر مرصوف، ومثل سائر، وموعظة بالغة، واختيار من خطبة شريفة، ورسالة بليغة» [المقنع ص ٢٧]. إذن، فهذا الكتاب احتذاء لمنهج كامل المبرد وسير على منواله في التأليف، فهما يتشابهان في المنهج، كما يلتقيان في عدة نصوص مشتركة بلغت في إحصاء قلقيلة ٤٨ موضعاً.

لكن ــ مع ذلك ــ يبقى منهج (هدي كامل المبرد) أوثق وأكثر تماسكاً بحكم تأخره واستفادته من تطور التأليف في الأدب.

والجدير بالذكر أن صاحب (هدي كامل المبرد) لم يقتصر في نقوله على الكامل وحده، وإنما أخذ عن كتب أخرى للمبرد ولغيره من العلماء، لكنه كان سائراً على نسق المبرد فصح له العنوان الذي اختاره ووضعه لكتابه.

٢ ــ وعند حديثه عن (العمدة) لابن رشيق يبين انطباق اسم هذا الكتاب على مواضيعه التي عالجها، بينما لا ينطبق اسم (الممتع) على المواضيع التي عالجها الكتاب المحقق بهذا الاسم.

ومن خلال دراسة تطبيقية معمقة على مواضيع الكتاب المحقق باسم (الممتع)، يكشف الدكتور بوضوح أن هذا الكتاب مُبَاعَدٌ بينه وبين عنوانه، فليس فيه من علم الشعر وصنعته شيء ترتاح إليه النفس، فكل ما فيه اختيارات أدبية فيها أخبار وأسمار.

٣ ــ أما في الفصل الذي ناقش فيه المنجي الكعبي، فأول شيء يردُّه عليه هو تغييره لكلمة (هَدْي) في عنوان المخطوط إلى (هذا)، ذلك أن (هدي) واضحة كل الوضوح في العنوان، كما أن ذلك لم يطرد في متن المخطوط مع أنه حافل بكلمة (هذا). ثم إنه ليس من المتعارف في صنعة التأليف أن يصدِّر الكاتب عنوان كتابه بكلمة (هذا)، وإنما يذكر العنوان الدال على موضوعه صريحاً واضحاً. ومن أخطاء الكعبي أنه تجرَّأ ــ جراءة غير علمية ــ على الباب الأول من الكتاب الذي حققه وهو (باب ماجاء في العفو عمن أذنب)، فقطع أوصاله ومزقهُ شر ممزق، حيث جعله ثلاث قطع أخَّر الأولى منها إلى آخر المخطوط، وجعل الباقيتين، بابين مختلفين أعطاهما عنواناً من عنده. ويناقشه الدكتور قلقيلة مناقشة تفصيلية في عمله ذلك مبيناً أنه عمل خاطىء يجافي الأمانة العلمية، كما يناقشه في تبريره لفعلته تلك، ويكشف عن تناقض واضطراب وفساد في الفهم والاستنتاج.

٤ ــ وبعد ذلك يمضي الدكتور قلقيلة إلى مناقشة عمل الكعبي حين جمع النصوص الواردة في كتاب العمدة منسوبة إلى عبدالكريم النهشلي، وتبلغ نيفاً وثلاثين نصاً. ولم يجد الكعبي منها في مخطوطه إلا ستة نصوص فقط. ويتساءل الدكتور قلقيلة قائلاً: لماذا يكون ما في (هدي كامل المبرد) مما جاء في الممتع مأخوذاً من الممتع بعينه، وليس مأخوذاً من المصادر التي استقى منها صاحب الممتع؟» إن هذا الاحتمال بالإضافة إلى عدم وجود نصوص عبدالكريم الواردة بالعمدة في نسخة (الممتع؟) ينسف نسبة هذا الكتاب إلى عبدالكريم النهشلي.

وقد جاء في إحدى صفحات المخطوط: (قال عبدالكريم: ولي أبيات من قصيدة ذكرت فيها الهيبة، (وذكر أبياتاً من بينها قوله):

إذا ورد المنصور أرضاً تهللت وجـوه رباهـا واستهـل ربابهـا

وقد رأى منجي الكعبي في هذا البيت دليلاً قاطعاً لا مجال للشك معه في كون الكتاب المحقق هو (الممتع) للنهشلي. ولم يسلم له الدكتور قلقيلة هذا الكلام، لأن البيت ليس فيه ما يوحي بما استنتجه، ثم إن العبارة وردت بضمير الغائب (قال عبدالكريم)، ولا يمكن أن يعبر مؤلف الكتاب عن نفسه بضمير الغائب، وإنما المعروف الظاهر أن يتحدث بضمير المتكلم.

هذا بالإضافة إلى جوانب أُخرى ناقشها الدكتور قلقيلة، وبين خطأ منجي الكعبي وخطله فيها، مبيناً أنه جنى على الكتاب عندما حققه باسم (اختيار من كتاب الممتع للنهشلي) جرياً وراء ذلك القارىء المتسرع المضلِّل الذي شطب العنوان الحقيقي للكتاب وكتب عليه ما كتب من كونه (اختياراً من الممتع).

٥ ــ أما في الفصل الذي خصصه للدكتور زغلول سلام، فإنه يقرر في أوله أن تحقيق هذا الأخير مجدب قاحل لا ينبت. وقد كان أسوأ ما في عمل زغلول سلام أنه أغفل تحقيق الكعبي، ووقف منه ــ كما يقول الدكتور قلقيلة ــ موقفاً قبيحاً من تجاهل العارف. وقال: «فهو قد قرأ تحقيق الكعبي والدراسة الملحقة به أو الممهدة له، ووضعها في كُمه: ثم راح يغير عَليهما، ويجلب منهما، دون تمييز بين الخطأ والصواب، ودون أن يشير إلى الكعبي ولو مرَّة واحدة. هي سرقة إذن» (المقنع ص ٢١٥).

وقد سبق للدكتور هدارة أن عرض لعمل زغلول بالنقد بمجلة (عالم الكتب ــ مجلد ٣ ــ عدد ٢). وخلاصة القول أن زغلولاً سطا على تحقيق الكعبي وتابعه حذوك القذة بالقذة، دون أن يكون له رأي أو شخصية، بل إنه وقع في أخطاء كثيرة غريبة ناقشه فيها الدكتور قلقيلة. يقول: «ليس للدكتور سلام وجهة نظر مناقشه فيها ونقنعه بغيرها، كل ما عنده إنما هو تكرار لما فعله الكعبي قبله، بفارق مهم هو أن عمل الكعبي مفسَّر معلَّل، أما عمل سلام فمصمت أبكم، ولا يسعك مهما بلغت بك الشفقة على مواطنك الدكتور سلام إلا أن تدمغه بالسرقة الأدبية الصارخة». (المقنع ص ٢٢٧).

والمعروف عن الدكتور سلام أنه لا يتثبت في التحقيق والكتابة ولا يتمهل، فليس همه التحقيق والتدقيق وإنما همه النشر والتكثر به.

ولعل كلمة (التحقيق) قد أهينت في هذا الزمان وفسد معناها في العقول وخبا نورها الذي كان لها، مما جعل أستاذاً كبيراً وأديباً قديراً هو المحقق العلامة محمود محمد شاكر يسقطها (أقصد كلمة تحقيق) من كتبه، بعد أن تطفل على التحقيق كل من هب ودب، ولذلك لا تجده يقول في الكتب التي حققها إلا عبارة (قرأه وعلق عليه: محمود شاكر). وهو منه موقف صائب، ومذهب صحيح، ذلك أن عبارة (قرأه) أدنى إلى التواضع وأقرب إلى سمت العلماء من الزهو بالتحقيق. (انظر كتابه: برنامج طبقات فحول الشعراء).

٦ ــ وفي فصل الموازنة بين عمل الكعبي وسلام يؤكد الدكتور قلقيلة أنهما مخطئان في تسمية الكتاب المحقق (اختيار من كتاب الممتع) أو (الممتع في صنعة الشعر) كما سماه زغلول سلام. وهما معاً مَلُومان على هذا الفعل، غير أن اللوم ينصب أكثر على الكعبي لأنه البادىء، ولأنه صاحب رأي، أما سلام فليس إلا تابعاً مسيئاً في الإتباع.

وفي موازنته التفصيلية بين التحقيقين بيَّن أن الكعبي قد وصل في تحقيقه للمتن إلى مستوى لا بأس به من حيث معايشة النص وفهمه، مع ما فيه من أخطاء في الضبط ومن تصحيفات.

أما الدكتور سلام فإن أغلب صفحاته بدون هوامش، فليس له رأي في تقويم النص وإضاءته بما يجب لفهمه.

وأقول للدكتور قلقيلة: إن هذا الأمر مَرَدَ عليه زغلول سلام في كل ما «نشره» ولا أقول: «حققه» من كتب، كجوهر الكنز لابن الأثير الحلبي، ونكت الانتصار للباقلاني وغيرهما.

وقد استعاض الدكتور عن مناقشته التفصيلية لمضمون تحقيق زغلول سلام، بعمل الدكتور هدارة في مقاله المنشور بمجلة (عالم الكتب) والمومأ إليه آنفاً.

وبعد تعداد الأخطاء الكثيرة ومواطن الزلل الوفيرة في عمل سلام، يقول الدكتور قلقيلة: «وصفوة القول: ان تحقيق الكتب المخطوطة يحتاج إلى مُنَّة العلماء ذوي القدم الراسخة في العلم، الذين لا يبغون لا لغواً ولا تهريجاً، ولا تستهويهم شهوة التكثر بالنشر، فما أسهل أن يتلقف الناشرون والطابعون الكتاب، وما أيسر أن يبيعوه لطلاب الأساتذة المحققين، ولكن الصعوبة الفادحة تكمن في تقبل العلماء، ورضى الراسخين في العلم» (المقنع ص ٢٧٣ ــ ٢٧٤) وهو ــ لعمري ــ كما قال.

٧ ــ وفي الفصل الأخير الذي خصصه لهدي كامل المبرد، وفيه يحكي قصته مع هذا المخطوط، حينما كان أستاذاً منتدباً بالجزائر، ففكر في العناية بالنقد المغربي، ووجد في طريقه مخطوط (هدي كامل المبرد) وعلى صفحة ما ذكرناه سابقاً من تشطيب، وفي متنه نقول قليلة منسوبة لعبد الكريم النهشلي. وقد أدَّاه اجتهاده إلى أن هذا الكتاب ليس إلا (هدي كامل المبرد) لمؤلف مجهول ربما كان مغربياً من بيئة النهشلي، أُعجب بكامل المبرد فحذا حذوه ونهج نهجه.

وقد وردت عبارات ملبسة ومشكلة في متن المخطوط منها قوله (نجز اختيار الجزء الأول والثاني من كتاب عبدالكريم، وهذا أول اختيار الجزء الثاني)، وذلك ما جعل الكعبي ينتهي إلى أن الكتاب اختيار من الممتع للنهشلي، وأن هذا الاختيار أجزاء، ويشكك في كون المخطوط كاملاً.

ويرى الدكتور قلقيلة أن صاحب التصويبات داخل المخطوط شخص واحد، لكنه ليس هو صاحب التصويب الخاطىء في أول الكتاب وفي آخره، ويرجح مع الكعبي أنه محمد محمود بن التلاميذ الشنقيطي، لأن المخطوط كان في ملكيته قبل أن يدخل دار الكتب. واستظهر من مقارنة خط الشنقيطي الذي كُتب به التمليك، بخط ذلك التصويب، أنّهما من قلم واحد.

وبذلك يكون الشنقيطي قد أخطأ خطأً كبيراً عندما غير عنوان الكتاب ووضع عليه عنواناً مضللاً.

٨ ــ وأضيفُ للدكتور قلقيلة، ضرباً آخر من الاستدلال على أن عنوان المخطوط الحقيقي هو (هدي كامل المبرد) لا غير.

وهو أن: تغيير عناوين الكتب معروف قديماً، وكان ذلك في الغالب لترويج الكتب ونشرها، فكانت توضع على الكتب الخاملة عناوين الكتب المشهورة لتروج ويستفيد منها الوراقون. فإذا كان هذا الأمر معروفاً على هذا الوجه، وافترضنا جدلاً أن في المخطوط المنشور باسم (الممتع) تغييراً في العنوان، فَبِنَا أن نسأل: ما هي مصلحة الناسخ في تغيير عنوان (الممتع) إلى (هدي كامل المبرد)، قبل أن يجيء الشنقيطي فيرده إلى ما ظنه الصواب؟

لا بد أن تكون له مصلحة؟ فما هي إذن؟

أهي ترويج الكتاب؟ إن ذلك ما لا يمكن أن يصدقه العقل، ذلك أن الكتاب سوف يروج على أحسن وجه إذا وضعنا عليه عنوان (الممتع)، لأن (الممتع) معروف، وكاتبه النهشلي عالم مشهور، فلو وضع الناسخ هذا العنوان لراج في الآفاق وذاع ودخل خزانة كل عالم. أما أن يضع عليه عنواناً كهدي كامل المبرد، ويجعله غُفْلاً من النسبة لمؤلفه، فهو أمرٌ غير مفهوم، لا يزيد الكتاب إلا خمولاً وكساداً، والدليل بين أيدينا، فليس عندنا إلا نسخة في يده منه.

إن هذا الأمر لا يمكن تفسيره إلا على وجه واحد، وهو أن العنوان الحقيقي لهذا الكتاب هو (هدي كامل المبرد) لا غير.

٩ ــ هذا هو كتاب الدكتور قلقيلة (المقنع في أن هدي كامل المبرد ليس الممتع).

وهو كما قلت كتاب طريف ممتع، وفوق ذلك هو مهم لأنه يصحح وهماً وخطأً عشش في الأذهان، تولى كِبْر ترويجه الدكتور منجي الكعبي، وساعده على ذلك الدكتور سلام وآخرون. فقد نشرا كتاباً باسم (الممتع) للنهشلي، فظن الناس أنهم وجدوا ضالتهم، وعثروا على كنز ثمين، ووضعت بين أيديهم حلقة من حلقات النقد العربي، ففرحوا واستبشروا، لكنهم لم ينتبهوا إلى ما وراء ذلك، حتى جاء الدكتور قلقيلة فكشف النقاب عن الصواب، وبسط الأدلة في أن ما بين الناس ما هو إلا سراب، وليس ما يتداولونه كتابَ الممتع للنهشلي وإنما هو كتاب آخر لمؤلف مجهولٍ عنوانه (هدي كامل المبرد).

وقد أصاب إذ سمى كتابه (المقنع)، فهو ــ لعمري ــ مقنع وفوق المقنع.

وله بذلك فضل تصحيح خطأ شائع، وإظهار صواب ضائع في غمرة التضليل، فله الشكر على ما فعل، ونعلن أننا مقتنعون بوجهة نظره لسدادها وصحتها، ولضعف المعارض لها وسقوط حجته، والحمد لله أولاً وآخراً.



رسائل جامعية..

فهرسة المخطوطات العربية

لعابد المشوخي

المشوخي، عابد سليمان /فهرسة المخطوطات العربية.ـــ رسالة ماجستير.ـــ إشراف قاسم أحمد السامرائي.ـــ الرياض: قسم المكتبات والمعلومات بكلية العلوم الاجتماعية بجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، ١٤٠٧هـ، ٣٧٤ص.

يقول الباحث إنه من خلال عمله بقسم المخطوطات بجامعة الإمام محمد ابن سعود الإسلامية، ومركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية واتصالاته بأقسام المخطوطات الأخرى في السعودية وغيرها، لاحظ أن هناك اختلافاً من حيث المنهج المتبع في الفهرسة وأسلوب الوصف، إذ لا توجد أسس موحدة متفق عليها في فهرسة المخطوطات، فالمخطوطات الموجودة في كل مكتبة يقوم بفهرستها مفهرسون يكاد يكون أغلبهم من غير المكتبيين، مما يجعل فهرسة المخطوطات بعيدة عن القواعد والأسس الموضوعة لفهرسة أوعية المعلومات المختلفة. وهو أمر يظهر منه بجلاء أن المعالجة لا تتم ضمن إطار محدد.

ولذلك شعر الباحث بضرورة البحث في هذه القضية بحثاً علمياً يتتبع بقدر الإمكان مشكلاتها ومتطلباتها، تمهيداً للوصول إلى حل جذري يستند على أسس تقنية علمية ثابتة من خلال محاولة الجمع بين الثقافة التراثية والعمل الفني المتقن. ويقول إنه لم يجد في المكتبة العربية أية دراسة في هذا الموضوع، فكل ما هنالك بحوث مختصرة لم تتناول المشكلة إلا على سبيل الإجمال. ويقول الباحث إن هذه البحوث يغلب عليها الطابع الشخصي النابع من التجربة الشخصية وتختلف فيما بينها اختلافاً لا تلاؤم فيه.

وقسم الباحث رسالته إلى تمهيد وستة فصول وخاتمة وملاحق.

ففي **التمهيد** بحث الهدف من فهرسة المخطوطات والفرق بين فهرسة المطبوعات والمخطوطات.

والفصل الأول: تحدث فيه عن الملامح المادية للمخطوط العربي، حيث تناول فيه أربع عشرة لمحة.

الفصل الثاني: اتجاهات فهرسة المخطوط العربي عند العرب والمسلمين. وتناول فيه المناهج المتبعة في الفهرسة في المكتبات العربية والإسلامية، مثل: دار الكتب المصرية والأزهرية ومكتبات الجامعات السعودية والظاهرية السورية والمكتبات التركية وغيرها.

الفصل الثالث: اتجاهات فهرست المخطوط العربي عند الأوربيين. وتحدث فيه عن فهرسة المخطوطات في القواعد الأنجلو ـــ أمريكية، وبيّن عدم صلاحيتها مع إمكانية الاستفادة منها في حدود معينة بعد أن أجريت عليها تطبيقات عملية، كما بيّن مناهج الفهرسة الأوربية للمخطوط العربي في بعض المكتبات المهمة مثل: مكتبة المتحف البريطاني، المكتبة الوطنية بباريس، مكتبة الأسكوريال، وغيرها من المكتبات الأوربية.

الفصل الرابع: مشكلات فهرسة المخطوط العربي. وتحدث فيه عن أهم المشكلات التي تعترض فهرس المخطوطات، وحاول الباحث أن يضع لها حلولاً مناسبة.

الفصل الخامس: الفهرسة المقترحة للمخطوطات العربية. وفيه تحدث عن مميزات الفهرسة المختصرة والمفصلة، ثم اقترح مستويين للفهرسة اعتماداً على تجربة مع نماذج عملية أتبعها بإرشادات عامة للمفهرسين.

الفصل السادس: المتطلبات العلمية والعملية لمفهرس المخطوطات. وتناول في هذا الفصل ما يحتاج إليه مفهرس المخطوطات من المصادر وكتب التراجم، وأهم الشروط التي ينبغي أن تتوافر في مفهرس المخطوطات.

أما **الخاتمة** فدون فيها الباحث خلاصة هذا البحث وما توصل إليه من حقائق إلى جانب بعض التوصيات.

ثم زود البحث **بملاحق** عرض فيها:

١ ـــ تطبيقاً عملياً للقواعد الأنجلو ـــ أميركية.

٢ ـــ قائمة بأهم الكتب والدوريات والمقالات المهتمة بما طبع وحقق من المخطوطات.

٣ ـــ نماذج مصورة تمثل بعض الملامح المادية للمخطوط العربي، ونماذج توضح أهم المشكلات التي تعترض المفهرس.

ويقول الباحث إنه قد واجهته في أثناء البحث عدة صعوبات: منها ندرة المراجع المتخصصة في الفهرسة. ومنها كثرة ما صدر من فهارس للمخطوطات العربية في العالم وتنوع مناهجها واختلاف أساليبها ولغاتها، وهو أمر يجعل الاطلاع عليها جميعاً ووصفها وصفاً دقيقاً أمراً شاقاً وعملاً مكرراً، ولهذا اقتصر على نماذج منها لتكون دليلاً إلى غيرها.

ومنها أن مشكلات فهرسة المخطوطات كثيرة. لا يحيط بها فصل في رسالة، وكذلك الحال في شروط المفهرس والصفات التي يجب أن تتوافر فيه.

وقد أورد الباحث بعض **التوصيات** التي يمكن من خلالها التوصل إلى منهج موحد لفهرسة المخطوطات العربية، باتخاذ ما ورد في هذا الدراسة نواة للعمل في هذا السبيل:

١ ـــ على الجهات المعنية بفهرسة المخطوطات عقد مؤتمر يحضره المتخصصون من بلدان معينة كالعالم العربي أو الإسلامي مثلاً للاتفاق على بطاقة موحدة للفهرسة، وإذا تعذر ذلك فيمكن لجهة معينة واحدة أن تعد بطاقة وتراسل الجهات الأخرى للاطلاع عليها وإعطاء الملحوظات التي يمكن أن تجمع وتستخلص منها بطاقة موحدة.

ومن أهم الأمور التي ينبغي الاتفاق عليها:

(أ) توحيد المصطلحات المستخدمة في فن الفهرسة.

(ب) توحيد ترتيب إيراد البيانات في البطاقة.

(جـ) توحيد قائمة رؤوس الموضوعات.

٢ ـــ بعد أن يتم الاتفاق على بطاقة موحدة على الجهات المعنية أن تقوم بتنظيم دورات تدريبية للعاملين لديها في حقل الفهرسة بالاستعانة بذوي التخصص العالي في هذا المجال للاستفادة من علومهم وخبراتهم.

المثل على كتاب المقرّب في النحو

لابن عصفور

تحقيق: فتحية توفيق صلاح

يقول الغُبْرينيّ في كتابه «عُنوان الدّراية فيمن عُرف من العلماء في المائة السابعة ببجاية» تحقيق وتعليق عادل نويهض:

«وكلّ مَنْ قرأ على أبي عليّ الشّلَوْبين ببلدة نَجُب، وأجلُّهم عندي رجلان: الأستاذ أبو الحسن هذا ـــ ويعني ابنَ عصفور ـــ والأستاذ أبو الحسن بن أبي الرّبيع، وأجلُّ الأستاذَيْن الأستاذ **أبو الحسن بنُ عصفور**، وما أعتقد في المتأخّرينَ من الأساتيذ أجلَّ منه. جمع ـــ رحمه الله ـــ بين الحفظ والإتقان والتّصوّر وفصاحة اللسان. هو حافظ مُتصوّر لما هو حافظ له، قادر على التعبير عن محفوظه، وهذه هي الغاية، وقلَّ أن يجمعَ مثلَ هذا إلاّ الآحاد».

وولد ابن عصفور، عليّ بن مُؤْمِن، حامل لواء العربيّة في زمانه بالأندلس في إشبيليّة سنة ٥٩٧هـ، ١٢٠٠م. أخذ العربيّة والأدب في ديار الأندلس حتّى تمكَّنَ من زمامهما، إذ قرأ بها على جماعة من أكابر العلماء، منهم الأستاذ أبو عليّ الشّلَوْبين رأسُ نحاة الأندلس، والأستاذ أبو الحسن الدّبّاج شيخُ الأندلس. والمعلوم أنّ الشّلوبين والدّبّاج كانا من بين أشهر النحاة زمن ابن عصفور، لذا فقد استطاع أن يُحَصِّل منهما مالم يستطع تحصيلَهُ غيرُه.

لازم ابن عصفور الشّلوبين نحواً من عَشرة أعوام، انتفع به كثيراً إلى أن ختم عليه كتابَ سيبويه، تصدَّر بعدها للاشتغال فأقرأ النحوَ ببلده مدة، ثم كانت بينه وبين شيخه الشلوبين منافرة أدَّت إلى وحشة، وأفضت إلى مقاطعة مما جعله يترك موطنه الأصلي إشبيلية ويطوف ببلاد الأندلس مقيماً بعدة مدن منها، آخذاً عن علمائها.

ولقد أقرأ القرآن والنحو بشَرِين ومالقة ولورقة ومُرسية. أقام بكل بلد من هذه أشهراً، فأقبل الطلبة عليه يأخذون عنه ويفيدون منه. وهنا أملى تقاييده على «الجمل» و«والإيضاح» و«كتاب سيبويه» و«الجُزوليَّة». كان ذاكراً لها يمليها من حفظه، وهي من أنفع التقاييد في بابها.

ولقد استطاع ابن عصفور في حياته التعليمية المتنقلة أن يتصل بعدد كبير من طلاب العربية الذين قرأوا عليه وانتفعوا به. وكل من قرأ عليه وكل من ظهر من أصحابه كان من المبرزين. ومن أظهر طلابه الذين بان أثره قوياً في ثقافتهم اللغوية والنحوية أثير الدين أبو حيان الأندلسي. ومن أحسنهم علماً وخلقاً وفضلاً ورياسة ونفاسة الفقيه الجليل أبو زكريا اليفرني.

بعد ذلك عبر البحر إلى إفريقية وأقام بتونس يسيراً. ثم انتقل إلى بجاية بانتقال الأمير أبي عبدالله محمد بن أبي زكرياء بن أبي حفص، إذ كان له اختصاص به، فأقام بها معه في بلاطه مدة. عاد بعدها ابن عصفور إلى حاضرة إفريقية فحظي بها عند الأمير المذكور: أمير المؤمنين المستنصر بالله، الذي اتخذه جليساً في خواصه.

وأخيراً آب ابن عصفور إلى وطنه، وجال في بلاد الأندلس، ثم اتجه إلى غربها وعبر إلى مدينة «شلا» وأقام بها قليلاً. ونزولاً على دعوة الخليفة الحفصي المستنصر بالله ارتحل إلى افريقية واستقر بتونس حيث توفى سنة ٦٦٩هـ /١٢٦١م.

أما تآليف أبي الحسن في العربية ـــ كما يقول الشيخ الغبريني ـــ فهي من أحسن التصانيف، ومن أجل الموضوعات والتأليف.

لقد ترك ابن عصفور عدداً معتبراً من الآثار المفيدة أهمها كتاب «**المقرَّب في النحو**» الذي سارت بذكره الركبان.

أما أهميته فتظهر واضحة جلية من خلال الآراء التي قيلت حوله.

● فالأنصاري المراكشي يقول في القسم الأول من السفر الخامس لكتابه «الذيل والتكملة لكتابي الموصول والصلة» تحقيق الدكتور إحسان عباس:

«ومقرَّبه» في النحو شاهد بذكره للعربية وإشرافه على مشهورها وشاذها.

● الغزي العامري يقول في مخطوطة «تشنيف المسامع بتراجم رجال

جمع الجوامع»:

«وله تأليف منها «المقرّب» وهو المصنف الحافل الذي سارت به الركبان».

● الغبريني يقول: «له «المقرّب» وهو كتاب بارع».

● المقريّ في المجلّد الثالث من «نفح الطيب من غصن الأندلس الرطيب» تحقيق الدكتور إحسان عباس يقول:

«وقد أتيت له من افريقية بكتاب «المقرّب» في النحو فتُلقّي باليمين من كل جهة، وطار بجناح الاغتباط».

● والمجلد العشرون من «فهرس المخطوطات العربية والفارسية في المكتبة الشرقية العامة في بانكبور، جمع الدكتور عظيم الدين أحمد ومولوي معين الدين ندوي، يقول: «المقرّب أثر نادر في النحو».

● كما يقول الدكتور فخر الدين قباوة في كتابه «ابن عصفور والتصريف»:

«المقرّب في النحو أشهر كتب ابن عصفور، وشهرته امتدّت إلى الشرق والغرب».

* * * * *

● وعلى عادة النحاة القدامى شرح ابن عصفور كتابه «المقرّب» في مصنف آخر سمّاه **«شرح المقرّب»** أو **«المُثُل على كتاب المقرّب»**.

أما أهمية هذا المخطوط «المُثُل» فهي ترتكز في الدرجة الأولى على شهرة ابن عصفور شيخ النحاة في زمنه، وعلى أهميّة المقرّب ذاته، بالإضافة إلى جودة المنهاج الذي اتّبعه ابن عصفور في الشرح والتعليق على كتاب «المقرّب».

يقول ابن عصفور في مقدّمة هذا المخطوط — أعني «المُثُل على كتاب المقرّب»:

«... فإني لما سلكت في كتابي المسمى بالمقرَّب مسلك الاختصار فتركت كثيراً من تمثيل مسائله خوف الإكثار، لحق بعضَ ألفاظه بسبب ذلك إظلام، فاستعجم المعنى المراد بعض الاستعجام.

فأشار مَن مناقبه أعلى من أن يسمو إليها المدح والصفة، ومفاخره أعظم من أن يحيط بها الإدراك والمعرفة، الأمير الحميد الشيم البعيد مناط الهمم أبو يحيى ابن مولانا الملك الهمام المعلي لواء الإسلام المرتدي برداء الإعظام، الأمير الأجل الأوحد المظفر المؤيد الأسعد أبي زكريا ابن الشيخ المقدس المجاهد، أبي محمد ابن الشيخ المجاهد المقدس أبي حفص، عضد الله بهم الدين وأمتع بطول بقائهم المسلمين، إلى وضع تأليف تستوفى فيه مثله ليتبين بذلك مشكله.

فوضعت في ذلك جزءاً خفيفاً شرحت تلك المسائل المشكلة واستوعبت مُثُلها المهملة، فأفصح بذلك استعجامها وانفرج انغلاقها واستبهامها.

ورفعته إلى حضرتهم، وصل الله عزتهم، إذ كان العلم نتيجة جلالهم، وأهلُه بمكانٍ مكينٍ من بالهم. وهو سبحانه يبقي حضرتهم منتهى الآمال والأماني، وأيامهم المشرقة الزاهرة موسماً للبشائر والتهاني بمنّه وكرمه».

أما **المنهاج** الذي اتبعه ابن عصفور في **«المُثُل»** فهو الآتي:

● كان يقتبس التعابير والمفردات الصعبة الواردة في «المقرّب» ويقول: «وقولي : كذا وكذا» ثم يبدأ في الشرح والتفسير والتعليق.

● خلال شرح النقاط النحوية كان يستشهد بأمثلة عديدة مأخوذة من القرآن الكريم، والقراءات، والحديث، والشعر، والأمثال، وكلام العرب، وأقوال النحاة.

● كان يضع السؤال ويعطي الجواب بطريقة منطقيّة.

● يضاف إلى ذلك أنّه كان يذكر آراء النحاة، ويفضل أحدهما على الآخر، كما كان يدحض آراء البعض ويبيّن الأسباب.

والمجلد هذا حسب تقسيم المحققة عبارة عن ثلاثة فصول:

● **الفصل الأول:** يتناول ترجمة حياة ابن عصفور، مع بيان المنزلة العلميّة الرفيعة التي كان يتمتّع بها بين نحاة عصره، وذلك بذكر ماقيل حوله من آراء.

كما يتناول باختصار المؤثّرات السياسيّة والثقافية التي أحاطت بحياة هذا المصنف المشهور.

● **الفصل الثاني:** يتناول آثار ابن عصفور مع ذكر أهميتها في الدراسات النحوية العربية، وذلك بعد تمكن المحققة من الحصول — إما بالسفر وإما بالمراسلة — على صور لجميع المخطوطات التي كانت بحاجة إليها، والتي بواسطتها استطاعت أن تكشف الكثير من الأخطاء الواردة في المراجع المتعددة بخصوص تلك الآثار من حيث العناوين، ومن حيث التعليق على بعض المخطوطات.

كما تمكنت المحققة من إضافة الكثير من المعلومات عن الآثار المذكورة، تلك المعلومات التي لم تتوفر للعديد من مؤلفي المراجع التي تحدثت عن مصنفات ابن عصفور.

● **الفصل الثالث:** يعالج تحقيق المخطوط تحقيقاً وافياً شافياً من حيث مقابلته مع النسخ الأخرى، وإثبات الفوارق بينها، ومن حيث الضبط بالشكل، والترقيم، والشرح والتعليق على ما يحتويه من نقاط نحوية مع إيراد أمثلة صحيحة عليها.

الفصل الأول والثاني طبعتهما المحققة بنفسها باللغة الانجليزية، أما الفصل الثالث وهو التحقيق فقد كتبت نص المخطوط بخط يدها وطبعت الشروح والتعليقات وغير ذلك — في الحواشي — باللغة الانجليزية، مما يجعل هذا المؤلف قادراً على خدمة كل من العرب

والأجانب على السواء.

ولقد جملت المحققة هذا المجلد بقائمة تبين الطريقة التي اتبعتها في نقل الحروف العربية إلى حروف اللغة الانجليزية (translileration)، وبقائمة توضح الكلمات المختصرة ومطولاتها. كما زينته بوسائل إيضاحية وفهارس عديدة: كفهرس للآيات الكريمة، وفهرس للأشعار، وفهرس للألفاظ المشروحة في الحواشي، وفهرس للأعلام والقبائل والأقطار والمدن والأماكن والمكتبات العالمية الوارد ذكرها أثناء التحقيق.

هذا بالإضافة إلى القوائم التي وصفت فيها المراجع التي استعملتها خلال هذا العمل، من مخطوطات وغير ذلك.

ولقد نالت المحققة الباحثة فتحية توفيق صلاح على هذا الجهد شهادة الدكتوراه عام ١٩٨٥م من جامعة لندن، حيث أشرف على تلك الرسالة الحاج داود كاون (David Cowan).

نظرية الواجب الأخلاقي عند كانط

لأحمد مُعاذ حقي

حقي، أحمد معاذ بن علوان /نظرية الواجب الأخلاقي عند كانط دراسة ونقداً.ــ رسالة ماجستير.ــ إشراف عبدالوهاب السيد جعفر.ــ الرياض: قسم العقيدة والمذاهب المعاصرة بكلية أصول الدين بجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، ١٤٠٧هـ ــ ١٩٨٧م.

تنقسم الرسالة إلى **أربعة أبواب:**

الباب الأول: وموضوعه عصر كانط وظروف حياته، وقسمه الباحث إلى **ثلاثة فصول:** حياته ونشأته، تأثره بالحركة الرومانتيكية التي تزعمها جان جاك روسو، تمرده على المذاهب العقلية وظهور الاتجاه النقدي عنده.

الباب الثاني: وموضوعه المذاهب الأخلاقية السابقة على كانط واشتمل على **ثلاثة فصول:**

تناول **الفصل الأول** المذاهب الأخلاقية عند اليونان، واقتصر فيه على خمس مدارس: مدرسة سقراط، ثم أفلاطون، ويليه أرسطو، فأبيقور، وأخيراً الرواقيين.

وتناول **الفصل الثاني** الأخلاق الكنسية المستندة إلى فكرة الخطيئة الأصلية.

أما **الفصل الثالث**، فقد كان عن الاتجاه المتفائل عند العقلانيين، وتناول فيه أربعة مباحث: أسباب ترك أوربا للأخلاق الكنسية، المذهب الأخلاقي عند ديكارت، سبينوزا ومذهبه العقلاني، وأخيراً الجوانب الأخلاقية في نظرية مالبرانش.

وقد أوجز الباحث الحديث عن هذه المدارس الأخلاقية، واكتفى بإبراز أهم معالمها، مع لمسات نقدية بيّن فيها ضعف كل نظرية.

وكان موضوع **الباب الثالث** نظرية الواجب الأخلاقي عند كانط، واحتوى على ثلاثة فصول:

لخص في **الفصل الأول**. نظريته في المعرفة، حيث توصل كانط إلى أن العقل عاجز عن الوصول إلى القضايا الميتافيزيقية.

الفصل الثاني كان بعنوان الواجب الأخلاقي، تناول فيه أهم ركيزتين للأخلاق عند كانط ألا وهما الإرادة والواجب، ثم تطرق الموضوع إلى مصدر الأخلاق عنده، ثم وضح فكرة الأمر المطلق وقواعد الفعل الثلاث، وخصص المبحث الأخير لمفهوم الحرية عند كانط حيث جعلها مسلمة، لأن الواجب ليس ممكناً إلا بها.

وفي **الفصل الثالث** تم دراسة الخير الأخلاقي وذلك في مبحثين، تحدث في الأول عن معنى الخير والخير الأعلى الذي يتكون من الفضيلة والسعادة، وفي الثاني عن مسلمات العقل العملي، حيث حاول فيه كانط إثبات القضايا الميتافيزيقية التي بين عجز العقل عن الوصول إليها في كتابه (نقد العقل النظري).

أما **الباب الرابع** والمهم، فكان عن نظرية كانط الأخلاقية في ميزان الإسلام، واشتمل على **ثلاثة فصول:**

الفصل الأول: نقد نظرية المعرفة عند كانط، وذكر في المبحث الأول مدى توافق بعض جوانب نظرية المعرفة عند كانط لمفهوم المعرفة في الإسلام، وفي المبحث الثاني بيّن ضعف رأي كانط في أن العقل عاجز عن الوصول إلى بعض القضايا الغيبية، أما في المبحث الثالث فقد تعرض للمصدر الآخر للمعرفة (الوحي) لحاجة الإنسانية إليه، وقد ظهر نقص نظرية كانط في المعرفة بسبب اقتصارها على العقل والحواس.

الفصل الثاني: نقد مفهوم الواجب الأخلاقي. في هذا الفصل وضع الباحث أهم جانب من جوانب نظرية كانط الأخلاقية في ميزان الإسلام، فقد تعرض في المبحث الأول إلى مصدر الأخلاق والإلزام ونقدهما، وفي المبحث الثاني بين ضيق مفهوم كانط للإرادة الطيبة، وفي المبحث الثالث نقد مفهوم الواجب عنده، أما المبحث الرابع فقد كان نقداً لقواعد الأخلاق في الأمر المطلق عند كانط، وفي المبحث الخامس تعرض لمفهوم الحرية وسبب غموضها، وحاجة الإنسان

إلى الوحي لبيان ذلك.

الفصل الثالث: نقد مفهوم الخير الأخلاقي، حاول الباحث في هذا الفصل نقد مفهوم الخير الأخلاقي عند كانط، وذلك في أربعة مباحث: ففي المبحث الأول بين مفهوم الخير عنده بشكل عام، كما أظهر بالمقابل مفهوم الخير في الإسلام، أما في المبحث الثاني: فقد توضح أن الإسلام قد وفق بين مفهومي السعادة والفضيلة بعكس ما ارتآه كانط حيث جعلهما مفهومين متغايرين، وأنه لا يتحقق الخير الأعلى إلا في حياة أخرىٰ، وقد تعرض في المبحث الثالث للجزاء، ومدى ضرورته للحياة الأخلاقية، وأنهى هذا الفصل بالمبحث الرابع، وفيه نقد لمسلمات العقل العملي عند كانط.

الخاتمة والتوصيات: وتضمنت تحليلاً لأهم نتائج البحث، وقد توصل إلى اثنتين وعشرين نتيجة، منها:

١ ــ اختلف الفلاسفة فيما بينهم اختلافاً شديداً عندما وضعوا ضوابط ومقاييس للأخلاق، ولو كانت الأخلاق من العلوم التي تدرك بالعقل وحده لما اختلفوا فيها هذا الاختلاف الشديد، ومن هنا كان الإنسان بحاجة إلى نور الوحي الإلهي، ليتم به هذا النور الفطري الذي أودعه الله في الإنسان.

٢ ــ إن نظرية المعرفة عند كانط صحيحة إلا أنها ناقصة، لكونها أغفلت الوحي باعتباره مصدراً أساساً للمعرفة، وقد لوحظ أن نظرية كانط في المعرفة المعتمدة على الحس والعقل إن لم تكن مقتبسة من الإسلام فإن الإسلام قد سبقه إليها بقرون عديدة.

٣ ــ حل كانط لمسلمات العقل العملي هو حل لفظي بعدما أنكر قدرة العقل الوصول إلى الله. وإذا كان كانط يود أن تكون للأخلاق أسس قوية وثابتة، كان لا بد له من أن يجعل الإيمان بالله والبعث، هو الأساس ونقطة الانطلاق، وأن يبني عليه الأخلاق ونظام الجزاءات، لا أن يجعلهما من مسلمات العقل العملي.

٤ ــ أخطأ كانط فهم الأخلاق حين قال إنها ليست بحاجة إلى الدين، وقد تبيَّن مما ذكر في البحث حاجة الأخلاق إلى الدين في ثلاث نقاط رئيسية.

٥ ــ يوسع الإسلام دائرة العلاقات الأخلاقية لتشمل علاقة الإنسان بالله، لأنه خالقه والمنعم عليه، وعلاقته بالإنسان لكونه كائناً مكرماً، وعلاقته بالحيوان لكونه مسخراً له، وكائناً ذا روح يشعر ويتألم، أما عند كانط فقد اقتصرت الأخلاق على الإنسان فهي بذلك قاصرة.

٦ ــ تساير الأخلاق الإسلامية جميع أطوار الحياة، فنحن نحس الآن حاجة البشرية إلى الأخلاق الإسلامية لتقيل عثراتهم التي يتخبطون فيها كما كانت عليه البشرية قبل مبعث الرسول ﷺ من ظلم وجهالة عمياء وأخلاق فاسدة وعادات سيئة.

وقد أعقب الباحث النتائج ببعض التوصيات المهمة.

في التصحيح اللغوي

ردّ على الدكتور عبدالفتاح السيد سليم

إبراهيم السامرائي
كلية الآداب - جامعة صنعاء

قرأت المقال الموسوم بـ «لغة الإعلام اليوم بين الالتزام والتفريط» في العدد الثاني من المجلد الثامن من عالم الكتب. ولا أريد أن أضع نفسي بين كاتب المقال الدكتور عبدالفتاح السيد سليم وصاحب الكتاب الذي عقّب عليه السيد سليم، بل أذهب إلى مادة «التصحيح اللغوي» وما كان فيها من كلام طويل.

وإني لأقرّ أن ما جاء في مقال السيد سليم مفيد حقاً، وسأتخذ من مادته وقفات أقف فيها فأبدي ما بدا لي أن الأمر يقتضيه.

أقول: بدأت حركة «التصحيح اللغوي» في العصور المتقدمة من تاريخ العربية، ذلك أن اللغويين الأوائل أشاروا في كتبهم ورسائلهم لما عرض من وهم فيما ذكره المتقدمون من علماء اللغة والأدب، والأمر مشهور، فقد غلّطوا الأصمعي وسائر هؤلاء الثقات الكبار.

ثم درج أهل القرون اللاحقة في سبيلهم فصنفوا في هذا الباب، وكأنّ هؤلاء المصنفين قد أحبّوا دأبهم هذا فأزلّهم عما قصدوا إليه. لقد تزيّدوا وأكثروا حتى تصدّى لهم نفر آخر يردّ عليهم ما توسعوا في تخطئته.

ولنعد إلى صاحبنا الدكتور عبدالفتاح السيد سليم الذي أثبت الحق في كلامه، ولكني أقول: كأنه عرف وأدرك أن صاحبه الدكتور إبراهيم دردري ليس من أهل العربية كما نلمح من أقواله، ولكنه مجتهد مخلص أراد أن يشارك في هذا الباب فيصلح من لغة الإعلام. وكنت آمل لو أن السيد سليم قد تسمّح قليلاً فحمل شيئاً مما وقف عليه على الخطأ المطبعي مثلاً.

أقول: ومن ذلك ما استدل به الدرديري على مجيء «أمس» الظرفية مؤخرة عن الفعل بقول الشاعر:

اليوم أعلم ما يجيء به ومضى «بفضل» قضائه أمس

وجاء فيه «بفضل» بالضاد المعجمة، والصواب بالصاد المهملة.

أقول: أليس لنا أن نقول إن هذا من الخطأ المطبعي؟

ومن ذلك أيضاً ما أورد صاحب الكتاب في قوله: «وفي ضوء ذلك «نُغضّ» الطرف.....» وضبط نون الفعل «نغضّ» بالضم، والصواب الفتح. أقول: ولِمَ لا نعد هذا من الخطأ المطبعي؟

أقول: إن اللغة تتطور، وقد يكون من هذا التطور استحداث ألفاظ بصيغ عربية ما كانت معروفة في أزمنة خلت. وهذه الألفاظ شيء اقتضته حاجات العصر. وإذا كنا — نحن أهل التصحيح — نأخذ على المعاصرين سلوكهم هذا واستعمالهم الكثير لهذه الألفاظ التي تجاوزوها إلى مستحدثات جديدة في التراكيب والجمل، فهل لنا أن نتوقف كثيراً لنبصر أننا ماضون في هذا السبيل؟

ألا ترى أن «الدقة» التي نستعملها جميعاً كما استعملها صاحبنا الأستاذ السيد سليم تعني في الأصل صفة ما هو دقيق ضد الغليظ، في حين أنها تعني في استعمال المعاصرين التدقيق أو الإدقاق والضبط والإحكام، وكل هذا جديد، مع تلمّس الطريق، على بعده، في حملها على التوسع والمجاز، ولكني لا أقول: إن «الدقة» في استعمال المعاصرين ومنهم السيد سليم خطأ.

ومثل «الدقة» استعمالهم لكلمة «مستوَى» وهي مما استعمله الأستاذ السيد سليم، وهي جديدة، جئنا بها في عصرنا لنقابل بها الكلمة الانكليزية Level أو الكلمة الفرنسية Niveau وقد استعملت الكلمة في اللغتين على المجاز فقالوا مثلاً: المستوى العقلي والمستوى الصحيّ ونحو ذلك. وأصل «المستوى» من كلمات أهل الجغرافية المحدثين في قولهم مثلاً: مستوى سطح البحر ونحو هذا.

أقول: كان فينا حاجة إلى هذه الكلمة فصغناها اشتقاقاً من الفعل «استوى» وليس في ذلك ضير، فإذا كنا قد استعملناها وتوسعنا في الاستعمال فذلك أمر ضروري، ولا أحسب أن أهل التصحيح يعدونها خطأ، وكان بحسب منهجهم أن تكون من الخطأ، ولكنهم استعملوها وجرت في لغتهم وربما ظنوا أنها أصيلة كل الأصالة.

ولا أدري لِمَ لم يحمل السيد سليم قول المؤلف: «إن جمهرة ليست بالقليلة من خريجي المعاهد الإعلامية «لا تصب في القنوات

الصحفية».....» على الخطأ، وهو جديد مترجم عن لغة غربية؟

إن استعمال «القنوات الصحفية» وما يقاربها شيء من اللغة المترجمة.

وقد استعمل السيد سليم كلمة «تصويبات» وأراد بها التصحيح. وكلمة «التصويب» في استعمال أهل العربية التي يحرص عليها الأستاذ الفاضل تعني الحكم بالصواب فتقول مثلاً: ذكر صاحبي رأيه في المسألة فصوّبته. وعلى هذا جرى أهل الفصاحة.

أقول: ولكن الكلمة حملت على التصحيح في العربية المعاصرة توسّعاً من كلمة «صواب»، وعندي أن هذا جائز، ومن حق المعاصرين الذهاب في هذا التوسع، ومن هنا لا أقول إن «التصويبات» في استعمال السيد سليم خطأ، بل هي لغة جديدة، ولو أنه آمن بهذا الجديد لوجدت فسحة في دفعها عنه بالتغاضي عن ذكرها.

ولي وقفة مع الدكتور السيد سليم في قوله «ثلاث قضايا رئيسة». وقد وصف «القضايا» بـ «رئيسة» ولم يقل «رئيسيّة».

ولنقف قليلاً على هذه المسألة فأقول: إن أول من ذهب إلى هذا التصحيح الأستاذ الدكتور مصطفى جواد ــ رحمه الله ــ، والأستاذ مصطفى جواد من خير من تصدى لهذا الباب وذلك لسعة ما يحفظه من نصوص اللغة ولاستظهاره لكثير من شوارد العربية.

أقول: لقد اجتهد الأستاذ الدكتور مصطفى جواد فوجد أن «رئيس» و«رئيسة» صفة على «فعيل» و«فعيلة»، وإثبات الصفة على هذا حسن. ولكننا لم نقف على «رئيس» و«رئيسة»، صفة على نحو ما نقول العنصر الرئيس، والعوامل الرئيسة في العربية القديمة، وإطلاق الصفة قد شاع في العربية المعاصرة.

و«الرئيس» في العربية صفة تحولت إلى الاسم فقالوا الأستاذ الرئيس، والسيد الرئيس. ولم يقولوا، السبب الرئيس. وكأنّ الذي استعمل «الرئيسي» بالياء أراد أن يصف الموصوف بصفة تتصل بـ «الرئيس». وهو في هذا يجري على طريقة العرب في إشباع دلالة الصفة، فقد جاء في قول الراجز القديم:

«والدهرُ بالإنسان دوّاريّ».

ولو قال: «دوّار» لوفى بالغرض ولكنه زاد الياء، ولا أقول: إن القافية في الرجز حكمت في هذا، وذلك لأنهم قالوا: أحوريّ للشديد البياض، والأصل: أحور وهو صفة، وقالوا: ألمعيّ ويلمعيّ، وقالوا: أحوذيّ وأحمريّ.

ومن هنا ليس لي أن أحمل «رئيسيّ» على الخطأ، كما لا أقول إن الوصف بـ «رئيس» على «فعيل» خطأ، ولكنني أقول: إنه عربية معاصرة.

ومثل هذا قول الأستاذ السيد سليم: «... ويقارن بينه وبين النحو القديم....».

أقول: قوله: «يقارن» استعمال جديد، وكان أهل العربية يستعملون «الموازنة» فيقولون: يوازن بينه وبين.......».

و«المقارنة» هي المصاحبة ولا تعني «الموازنة» المطلوبة، ولكن المعاصرين أعطوا «المقارنة» معنى الموازنة إمّا جهلاً بها وإمّا توسعاً في معنى «المقارنة». وليس لأهل التصحيح أن يجعلوا «المقارنة» في استعمال المعاصرين من الخطأ.

وجاء كلام السيد سليم على «متحف» وفتح الميم وضمها، وقد أشار إلى أن «المتحف» بفتح الميم جاء من «التحفة» وذكر اجتهاد مجمع اللغة العربية في ذلك.

أقول: ورأي «المجمع» هو الصواب، ذلك أن «المتحف» مكان «التُّحف»، أما الفعل فحادث وليس قديماً، وقد أخذ الفعل من الاسم، وهو «التحفة»، وقد جرت العربية على استحداث كثير من الأفعال ذات الدلالة الحسية من الأسماء. وعندي أن «أَنِفَ» من الأنف، و«رَأَسَ» من الرأس، و«عايَنَ» من العين، ومثل هذا كثير.

وقال الدكتور السيد سليم في بعض تعقيبه على أقوال الدكتور الدرديري:

> يجوز اقتران خبر المبتدأ بالفاء في عدة مواضع منها:
>
> ١ ــ إذا كان المبتدأ اسماً موصولاً..........
>
> ٢ ــ والمثال الثاني فيه الصلة جار ومجرور: وما في الحياة من منغّصات من (أو فمن) صنع الإنسان، وقد جاء في التنزيل الحكيم في نحو ﴿**وما بكم من نعمة فمن الله**﴾ بالفاء، وكذلك إذا كانت الصلة ظرفاً في نحو: ما عند الله فباق ﴿أو باق﴾.

أقول: من حقنا أن نصحح الآية فصوابها: ﴿**ما عندكم ينفد وما عند الله باق**﴾ ٩٦ سورة النحل.

ثم إني أقول: إن الاستشهاد بالآيتين لا يخدم قاعدة جواز اقتران الخبر بالفاء، وذلك لأن الآية الأولى لم ترد إلا بالفاء، فليس في الأمر جواز، ولم يؤثر عدم الفاء في القراءات. وأما الآية الثانية فلم ترد فيها قراءة بالفاء، والقراءة المشهورة الصحيحة المليحة بغير الفاء.

وجاء في الكلام على امتناع جمع ما ورد على «فَعول» بمعنى فاعل، و«فعيل» بمعنى مفعول جمع مذكر سالماً «وإن اشتركا جميعاً في الاستعمال بعدم التاء للمذكر والمؤنث» كذا.

أقول: الكلام صحيح فصَبور جمعه صُبُر، وعَروس للمذكر والمؤنث جمعها عُرُس، وللمؤنث فقط عرائس. و«جريح» جمعه

جَرحَى.

ولكني أقول: وفي فصيح العربية وردت قتيلة وقد وردت في شعر المتنبي والشريف والرضي، كما وردت «حَلوبة».

وقد أحسن السيد سليم حين ذهب إلى الجمع في هاتين الصيغتين إلى التكسير فقال: «هو النقل عن العرب إذ لم يؤثر عنهم إلاّ ذاك»، ولو أنه اكتفى بتوجيهه هذا لأحسَن كل الإحسان.

غير أنه أبى إلا أن يظل في منهج النحويين فاجتهد في تعليل هذا فقال: «..... إنهم لما استعملوا المفرد بغير التاء للمذكر والمؤنث جميعاً لم يكن أحد جمعي التصحيح أولى به من الآخر لتخصصه بأحد النوعين، فكان الأولى جمعه جمع تكسير لأنه الصالح للمذكر والمؤنث جميعاً».

وقد أحسن في قوله في آخر كلامه على هذه المسألة: «..... وأمثلة المبالغة تجمع هذا الجمع ومذكر المفرد بغير الهاء، ومؤنثه بالهاء».

أقول: هذا حسن إلا أنه ينبغي أن نستدرك فنقول: إن بناء «مفعال» و«مفعيل» وهما من أبنية المبالغة تجمع جمع التكسير، والمؤنث منهما بغير الهاء نحو: معطار ومئناس ومعطير وغير ذلك.

وقد حَمل السيد سليم جمع «حسناء» على «حسناوات» على وهم المؤلف في جعلها مثل «صحراء»، والأول صفة والثاني اسم.

أقول: وجمع «حسناء» على «حسناوات» صواب، وهو جمع أدنى العدد، وكون «حسناء» مؤنثاً وليس المذكر معها «أحسن» ليس سبباً في هذا المنع، ومن قال إن «الوصف» على «فعلاء» لم يجمع جمع سلامة؟

وكيف نقول في جمع «ليلاء» وليس معها «أَليَل»، مثل حمراء وأحمر، ألا نقول: ليلاوات؟ ولا أدري كيف منع السيد سليم «حمراوات» جمعاً لـ «حمراء»؟

لو أن الأستاذ السيد سليم توسع في النظر وجاوز في سعيه واجتهاده كتب الصرف لرأى قول الأزهري في «التهذيب» (مادة حمر)، وهو ما نقله أيضاً صاحب «اللسان» فقد ذكر قول الراجز :

«أشكو اليكَ سنواتٍ حُمْرا».

قال: أخرج نعته على «الأعوام» فذكّر، ولو أخرجه على السنوات لقال «حمراوات» وقيل لسني القحط «حمراوات» لاحمرار الآفاق فيها.

وقال الدكتور السيد سليم: «..... لأننا إذا قلنا: «زيد المؤدّب» لاحتمل أن يكون «المؤدّب» خبراً عن زيد، وأن يكون صفة له ثم يأتي بعدها خبره، فربما انتظر السامع أن يقال: زيد المؤدّب زارني، ولتعيين الأول ونفي الثاني جيء بضمير الفصل فقيل: زيد هو المؤدب».

أقول: هذا التوجيه جيد وحسن ولكنه يغفل أن يكون السامع لبيباً يفهم القرائن ويدرك المراد، وقد حفظنا من أقوال النقاد الأقدمين قول أحدهم: «أبو تمام والمتنبي حكيمان والشاعر البحتري»، ولم يقل: هو البحتري، ولو قال ذلك لأفسد الكلام.

وقال الدكتور الدرديري مؤلف كتاب «لغة الإعلام» ما مؤدّاه: إن الصواب في النسب إلى بديهة وطبيعة هو «بَدَهي» و«طَبَعي» وليس «بديهي» و«طبيعي».

وقد علق السيد سليم فقال: «وهذه القاعدة مبتورة لأن حذف الياء من «فعيلة» مشروط بأن يكون صحيح العين غير مضعفها، وعليه فإن النسب إلى طويلة هو طويليّ، وإلى جليلة هو جليليّ بإثبات ياء فعيلة.

أقول: الذي ذكره السيد سليم هو كلام أهل الصرف، ولو أنه تجاوزهم فنظر في كتب الثقات من علماء العربية لوجد أن ابن قتيبة قد ذكر في «أدب الكاتب» ص ٢٠٩ (ط. السلفية) تصحيحاً لهذه القاعدة فقال: «..... وإذا نسبتَ إلى فَعيل أو فعيلة من أسماء القبائل والبلدان، وكان مشهوراً ألقيتَ منه الياء مثل: ربيعة وبجيلة تقول: رَبَعيّ وبَجَليّ وكذلك حَنَفيّ منسوباً إلى حنيفة. وفي ثقيف ثَقَفيّ، وعتيك عَتَكيّ، فإنْ لم يكن مشهوراً لم تحذف الياء في الأول ولا الثاني.

أقول: وقول ابن قتيبة هذا مقيِّد للقاعدة بالشهرة، وليس كما زعم النحويون في إطلاقها.

ولذلك كان الصواب: «بديهيّ» و«طبيعي».

وعلى هذا الصواب جرى الكتاب الكبار فقد قال الجاحظ: «الكرم الغريزي» كتاب الرسائل ١ /٦ وقال أبو حيان التوحيدي في بعض أخبار مقاريوس: «ثم أقبل على زيموس وقال له: ما أبعد شَبَه معدنك من المعادن الطبيعية» كتاب الإمتاع ٢ /٣٨.

ونقول: السور المدنية، والنسبة إلى مدينة الرسول — ﷺ —، والعلم مشهور، في حين قالوا أبو علي المديني، والنسبة إلى مدينة السلام.

وجعل السيد سليم «الكل» و«البعض» غير فصيح، والفصيح بغير الألف واللام.

أقول: هذا هو الفصيح المشهور، غير أن اقترانهما بالألف واللام قد ورد في عصور متقدمة في كلام كثير من أهل الأدب.

وقد علق السيد سليم على قول الدرديري: «وبالتالي» وتوقف في وجه «الباء» منها، وكأن استعمال الكلمة عارية عن الباء مقبول.

أقول: إن استعمال المعاصرين لكلمة «وبالتالي» لغة سائرة، وهي أقرب إلى العامية أو قل هي عامية المتعلمين، والفصيح أن يقال:

«ومن ثَمَّ»، ولا أدري كيف تساهل السيد سليم في قبولها.

وقد أخذ السيد سليم استعماله «التراث الموروث»، وكأنه ذهب إلى أن الوصف هو الموصوف فلا حاجة في ذلك.

أقول: إن «التراث» هو الموروث، ولكنه تحول إلى الاسمية فاستفاد العموم، ألا ترى قوله تعالى: ﴿وتأكلون التراث أكلاً لمّاً﴾ و«التراث» في الآية «المال» الذي ورثوه، ثم إن الألف واللام في «الموروث» موصول حرفي وهو بمعنى «الذي ورثوه».

وقال، السيد سليم فيما قال في التعليق على قول الدرديري:

«... وأصبح العمل الصحفي مصدراً للنفوذ والسلطة بعد أن كان لا يصلح حتى مصدراً للرزق»، وذهب إلى خطأ استعمال «حتى» هنا، وكلام السيد سليم جيد.

وقد جاء في كلامه «..... لعدم وجود مجرور.....»

أقول: إن إضافة «عدم» لـ «وجود» من الكلام الشائع في عربيتنا المعاصرة، واستعمال الأوائل لـ «عدم» كان مستغنياً عن إضافته لـ «وجود» فقد قالوا: عدم السبب، ولم يقولوا: عدم وجود السبب، وعدم المال، ولم يقولوا: وعدم وجود المال.

وأخذ السيد سليم على الدرديري استعمال «البساطة» بمعنى السهولة واليسر.

وهو صحيح، وأود أن أضيف أن «البساطة» قد استعملها المعاصرون ليقابلوا بها الكلمة الانكليزية أو الفرنسية ونسوا أن «المبسوط» هو الواسع الممتد، ولذلك سمّى الفقهاء كتبهم المطولة «المبسوط» ومنهم الإمام السرخسيّ.

وأخذ السيد سليم على الدرديري استعماله «أثناء» ظرفاً، وقال: إنها ليست ظرفاً.... وإنما هي جمع مفرده «ثِني» وأثناء الشيء تضاعيفه وطياته.

أقول: صحيح أن «أثناء» جمع «ثِني»، ولكنها تستعمل استعمال الظرف، كما استعملت «غضون» وهي جمع «غضن» بمعنى «ثِني» سواء بسواء، ظرفاً فقالوا: حدث ذلك في غضون انصراف الناس.....

ولو نظر صاحبنا الدكتور سليم إلى «خلال» في لغة التنزيل لعرف أنها مثل «أثناء»، فهي جمع «خَلَل»، ولكنها تحولت في الاستعمال إلى الظرف، قال تعالى: ﴿وجاسوا خلالَ الديار﴾.

والذين استعملوا «أثناء» ظرفاً قوّوها بالخافض «في» لتخلُص إلى الظرفية، ولكن الإيجاز جنح بهم فحذفوا الخافض كما حذف الخافض في «خلال» في لغة التنزيل في عدة آيات.

وقال الدكتور الدرديري (ص ٣٨): «وهذه القاعدة... في اللغة والتي تغفل على كثير من الكاتبين».

وقد علق الدكتور السيد سليم فقال: تعدية الفعل «غَفَل» بـ «على» لم ترد، والصواب أن يقال: «تغفل عن».

أقول: ونسبة «الغفلة» للقاعدة غير مفهومة، ذلك أن الذي «يغفل» هو المتكلم المستعمل للقاعدة، والصواب أن «الكاتبين» غفلوا عن القاعدة، وهو غير «أغفل» واستعمال هذه غير استعمال تلك.

وقال الدكتور الدرديري (ص ٤٤) «... هل مثل هذا الظرف مبني أم معرب»... وقد علق على قوله هذا السيد سليم ولكنه لم يصحح الجملة، والصواب: أمبنيّ مثل هذا الظرف أم معرب؟

وذهب السيد سليم أن رسم كلمة «مائة» بالألف هو الصواب، ويخطىء من يرسمها «مئة».

أقول: وعندي أن «مئة» بغير الألف أفضل من «مائة»، وقد رسمت بغير ألف في جمهرة من المخطوطات.

أما ذهاب من يقول: إنهم رسموا الألف لإبعادها عن كلمة «منه» قبل عصر الإعجام فأمر غير صحيح، وذلك لأن «فئة» وهي مثل «مئة» لم يرسموا فيها الألف، وهي قبل عصر الإعجام مثل «فيه»، ولو كان الألف قد جيء بها لأمن اللبس لجيء بها في «فئة»، ولم نر في كتاباتنا القديمة «فائة» كما رسموا «مائة».

ثم إن رسم «مئة» في عصرنا أمر يقتضيه الرجوع إلى الأصل وفيه تجنب لما يحدث في النطق، ألا ترى أن العامة وطائفة من المتعلمين ينطقون الألف في «مائة» ويظنون ذلك من التفاصح.

وبقيت كلمة أخيرة في مقال الدكتور السيد سليم وهو وضعه لأجزاء كثيرة من جملة بين شارحتين (— —) كقوله مثلاً: نبّه المؤلف — على عجل — إلى الأخطار المحدقة.....

وقد تكرر صنيعه هذا، وهو يوهم القارىء أن في الكلام اعتراضاً أو ما يشبه الجملة المعترضة، وليس الأمر ذاك، وقوله: «على عجل» من تمام الجملة، وللكاتب أن يقدم الشيء للعناية به، فقوله: «نبّه المؤلف — على عجل — إلى الأخطار المحدقة.....» كقوله لو أراد أن يقول: «نبّه المؤلف إلى الأخطار المحدقة على عجل.....».

وذلك لأن الجمل المعترضة هي جمل يراد بها الدعاء مثلاً كقول زهير :

إن الثمانين وبلّغتَها قد أحوجت.....

فقوله: «وبُلّغتَها» دعاء، وهي اعتراض بين الاسم والخبر.

خاتمـة :

أقول: هذه جملة فوائد حفزتني إلى كتابتها مقالة الدكتور السيد سليم المفيدة الممتعة.

